

المخطط الذهني

أول نسخة كاملة في التاريخ الإسلامي

سنة ٥٦٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

سريع حاد في الطبع، محقق ومثل في غاية الشرف والتميز في الإسلام، عالمنا به، وهو
السخة من نسخة من المخطوطات القديمة لا يعود إلينا جميع هذه السخة بأية صورة
أو وسيلة إنترنت، حيث أن شخصاً في القاهرة قد بدأ كتابته من نسخة من نسخة

أول نسخة كاملة في التاريخ الإسلامي

٥٦٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
٥٦٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
٥٦٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
٥٦٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

المخطوطات

P. O. Box 1, ٢٠٠٤, South Africa
٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤

٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤	٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤
٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤	٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤
٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤	٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤
٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤	٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤

٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٤

مكتبة الرشيد
الربيع، السعودية

الفصل التاسع عشر
في الصلح عن الحقوق التي ليست بمال

[illegible]

وَأَجْرَاتُهَا عَلَى الْمُطْلَقِ : بِإِيجَادِهَا لِاصْطِلَاحٍ مُبْتَدَأٌ بِكَفٍّ حَقِّ
الضَّعِيفِ بِالظَّالِمِ ، بَلَاغٌ مِنْ الضَّعِيفِ صِلَى مُرَاقِبَةٍ ، وَطَلَبُ الْإِسْلَامِ ، بَلَاغٌ مُبْتَدَأٌ
الضَّعِيفِ بِالضَّعِيفِ ، لَا يَتَّخِذُ بِهَا أَحَدٌ الضَّعِيفَةَ أُخْرَى . وَبِمَبْدَأٍ تَالِيَةٍ فِيهِ
مُصْطَلَحٌ نَوَاقِصُهَا مِنْهُ بِعَرَبِيٍّ مُتَقَرِّبٍ ، وَفِي الظُّرْفِ كَيْفَ لِنَحْنُ أَنْ نَتَّخِذَ
الضَّعِيفَ كَمَا نَحْنُ بِإِيجَادِهِ مِنْ الضَّعِيفِ بِالضَّعِيفِ .

في اللغة العامة اصطلاح من وجود الخطيب من المصنف ، فهو يصير اجزاء نصيبه
شرا من غيره ، ويشتدده لربما انه بالشفقة ، وما كان كذا كذا ، لا تجعل اصطلاحا من غير

أخذ النصف في الغنمين بمنزلة طلب النصف ، إلا أنه متى طلب النصف قبل تأكيد حقه بالطلب ، وسلم المشتري إليه النصف يصير مسلماً للشفعة في الكل ، ويصير ثلثاً النصف بشراء ميسلاً ، لأن طلب النصف منه ، وليس له طلب النصف بمنزلة عدم الطلب ، ولو سكنت عن الطلب بطل حقه في الشفعة ، متى ما سلم المشتري إليه شيئاً يكون ذلك أحداً بشراء ميسلاً ، فكل ذلك إذا اصطاح على أخذ النصف ، وبعد ما تأكد حقه في الشفعة ، لو طلب الأحذ في النصف ، لا يبطل حقه ، لأن طلب الأحذ في النصف ، وليس له ذلك نقباً للضرر عن المشتري ، والسكوت سواء ، وهو سكنت عن الطلب لا يبطل حقه ، فكل ههنا ، وإذا لم يبطل حقه ، صار المشتري مسلماً للنصف ، وله حق الشفعة ، فيكون أحداً بالشفعة ، لا يشراء ميسلاً .

هذا إذا اصطاح على النصف ، أو ثلثه . قال إذا اصطاح على أن يأخذ يده منها بعينه ، يضمن من النصف ، سلم الشفعة في الباقي . كان الصلح باطلاً ، ولا شك في بطلان الصلح ، لأنه إما أن يعتبر هذا أحداً بالشفعة ، أو شراء ميسلاً ، وأي ذلك ما كان فإنه لا يصح متى كان ثمنه مجهولاً ، وهنا ثمن البيت مجهول ، لأن حصة البيت لا تعرف إلا بالحدس ، والظن ، ولا إشكال في هذا ، وإلى الإشكال في بطلان شفحته ، والقبول في بطلان شفحته على التفصيل الذي ذكرنا : إن كان هذا الصلح قبل تأكيد حقه بالطالبين بطل حقه في الشفعة ، لأن طلب البعض قبل تأكيد حقه ، والسكوت عن الطلب سواء ، وإن كان بعد تأكيد حقه بالطالبين ، كان حقه شفعة في جميع الدار ، وإن شاء أخذه ، وإن شاء ترك ، لأنه إما سلم الشفعة في الباقي بعد ما تأكد حقه بشرط أن يسلم له البيت ، فإذا لم يسلم له البيت لم يصح التسليم فكان على حقه .

فأما إذا صلح على أن يسلم الشفعة بغير اسم مساهة ، بعطية المشتري كان الصلح باطلاً ، ويصير مسلماً للشفعة ، أما الصلح باطل ، لأنه عينا من عن حق الشفعة ، وإنه باطل على ما يبي في كتاب الشفعة على الاستقصاء ، ويصير مسلماً للشفعة ، وإن كان التسليم بشرط العرض ، ولم يسلم له العرض .

١٧٩٠٧ - فرق بين هذا وبينما إذا وقع الصلح بينهما على أن يأخذاً بيتاً منها بما

خضعه من الثمن سب ل يخضعه أنه يملك ولا تخضعه من الثمن، فكأنه يملكه من
حصوله، ما لم يملكه من شرط بيعه التليج، وقال: هناك من التليج جمل.

ووجه الامر في هذا ان في رسالة البيت مسي ياء السليم ثم السالم من صلح ان
يكون عوداً لأنه مسي بعض تلك ، واه صلح عوداً .

أولاً في أنه أو وقع عليه هذا التصريح على كتابه هذا الثالث ، أو التصديق ، وسام الشفعة
هي فيبقى كما حذرنا ، وإنما بعد خلوها التصديق لأصل أنه متى سمي من العبد ، يصلح
أن يكون له حظ ، إلا أنه لم يثبت التمسك لمصلحة ، فإنه لا يحصل ذلك العوض ،
والحكمات عنه تنبأ .

الآن ترى أن من خلق الله على نفسه أو خلقه، وخلق على وجه الإطلاق، فإنه لا
يقع الإطلاق أصلاً، بل ما مع ما يسمى فيه من المهور، لأنه متى ما خلق ما يخلق
مع ذلك، فإنه ليس إلا متصفاً، إلا أن الله تعالى عبادت العباد، فأن يجعل ذكره في
فيه، وليكن بمنزلة

[illegible]

وَلَوْ سِوَيْكَ عَنِ ذِكْرِ الْوَعْدِ لَاسْمَعُكَ نَقْلًا ۝

١٧٩٠-١٨٠٨: أول صلب على أريحا، أشركه أهل أن يرميه، القديس قزح حياه
 صلبه، كن حاتم، قال خنثي، عبيد، لا الفقه: أنهما تصدعتين، الرملة
 على الثمن، ثلثي قام على القسري، والأخري، القسمة، ولا بد من العاد، أمم الأعرس،

١٢٠) **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

٥٦٣ وهو الأول : في الأجزاء المتبقية من المخطوط

واعتبار الآخر ، فإد أن يلحق الزيادة على اثنين الذي هم منى لشترى ، حتى يصير أحداً بالشفعة كما تقدم ، أو تثبت الزيادة ، ويلحق بالأحد بالشفعة ، لأن الأعد بالشفعة منى ، على شخص الذي قام على شترى ، لا بالزيادة ، فتكون تثبت الزيادة وإنهاء الأحد بالشفعة أى من اعتبار الإحد بالشفعة ، وإبقاء الزيادة ، لأنه متى ألغيت الزيادة لا يحصل ما هو المقصود من الزيادة لا أخذ بالشفعة ، لأن المقصود من الزيادة تلك الزيادة ولا يحصل ذلك الزيادة متى إحصا الأعد بالشفعة ، فبقي الزيادة لا تسلم شترى ، معنى إحصا الزيادة واعتباره منى منى ، والغاية جهة الأحده وهو الأحده بالشفعة لا يوجب ما هو المقصود من الأحده بالشفعة ، لأن المقصود من الأحده بالشفعة تخلت الفاء ، ونسلك يحصل بقراءة الشفعة ، فلهذا جعلوا الأحده بالزيادة منى منى ، فلم يجعل أحده بالشفعة .

١٥٩٩ - ولما كان رجلاً ادعى دليلاً في بيتي رحلي حتى ادعاهما كنهه ، فصالحه علي
 بهم بمئة درهمها المذمومة ، فلهذا في قصي - بهتم الله ، لمذمومة عليه ، فأراد التمتع
 فلهذا التفتة من بيتي في بيت المظلم ، لم يكن له دليل لأن الدين في بيت المظلم زعم أنه
 لم يملك هذه الدار من جهة المظلم ، بل كان سكنه من الإصبع ، وأنه إنما يملك هذه
 من المصير ، والمصير يقول : لاء ما كنت هذه الدار من جهة المصير ، ولي حتى
 كسعة ، فيكون العمل قول المصير عليه ، لأنهم شهد له ، فإن الدار في يده ، وليد
 على الملك ، ولما بعد القول قول من يشهد له الظاهر .

وعدا بخلاف ما لو وقع التصحيح حتى أنه يعطى المدعى ذراعاً لمحاكمة القادر من
مدعى عليه، فأخذ، وأراد التضييق من أخذها بأشعة، فقال المدعى: تناه هذا منك
في الأحسن، وبما بلغت من بدلت لاستحالة من مكني، والتضييق بشؤوني، لا بل غلبت
هذه القدر مما من جهة المدعى عليه، فكان القول قول المدعى، وأنه أراد أن
بالشعة؛ لأن الظاهر يشهد بالتضييق، ولما كانت في يد المدعى عليه، وهو اليد يدر
على المدعي، وأخذ المدعي من يده له الظن، فالمدعي الذي له، ولأنه جعلت
القول قول المدعي، وبما في مسألة الأولى، موجب هنا أن يكون القول قول المدعي في
منه فلهذا

١٧٩١١ - وإذا فع الصلح من التكملة بالتمس على ذمهم ، و هم بجم الصلح
 منها . هل سطر التكملة بالنفس ؟ فيه روايتان : هي رواية ككتاب الشفعة والحالة
 والتكملة ، وهي الصلح من رواية أبي حنيفة ، لا يجل ، وبه يفتي ، وفي الصلح من روايه
 أبي سليمان ، لا يجل ، فعلى ، وانه أبي سليمان . فتح الحاجة إلى الفرق بين التكملة
 بالنفس ، وبين الشفعة ، فإذا وقع الصلح عن الشفعة ، عن ذمهم ، جاز حتى لو جاز
 الصلح ، سقط الشفعة بالثبات كذا .

الفصل العشرون

في الشهادة على الصلح وفي فصل عن الشهادات

وفي الاختلاف الواقع في الصلح، يدخل فيه بعض مسائل الإبراء.

١٦٩١- والادعي رجل في امر رجل - ويؤيد : أنا ام الثاني في بيده قتل
شاهدين أن المادعي مدله على شيء وقضى به له ، ودفعه إليه ، فهو جائز لأن الحق في
يد المدعي ، لو ادعى أنه اشترى من هذا القاتل مئتين مائة ، فأقدم على دلائل
شاهدين ، جاز ، وإن لم يسبب مقدم الشهود لأن المدعى لا يحتاج إلى القضاء - الثمن
على المشتري متى كان الثمن مفوضاً حتى يحتاج الشاهد إلى علامة الثمن ، وما يحتاج
إلى القضاء - بل يجب التسري ، وإيه معلوم بكنة القضاء به ، فقلت الشهادة ، وإن لم
يسبب مقدم الشهود ، فكله الصلح من ، شهد أن دفعي قبض بدل الصلح ، ولم يسبب
مقدمه ، فقلت شهادتهما ، لأن القاضي لا يحتاج إلى القضاء بهذا الصلح على الثاني في
يد المدعي لا يحتاج الشاهد إلى علامة الثمن ، فما يحتاج إلى القبض ، فقلت خصوصاً مدعي
من المدعي بن دفع الصلح عن إيكار ، وإلى القبض ، أمك ، إن ؟ ان عن إقراره ، والقرار
معلوم بكنة القضاء به ، فقلت شهادتهما ، وإن لم يسبب مقدم الشهود .

١٧٩١٧ - فرق بين هذا، وبينما إذا كان هذا لا يحوي من ما، سي، والتي هي بعد
 الخمر بجمعة ذلك، فأقام المدعي شاهدين على انه عليه أنه صالحه معه يشي - وصي
 به، ام يقدم إليه، فإنه لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن الشاخص من يحتاج إلى أن يقضي على
 الذي هي بعد الخمر بجمعة النصيب، ولا يمكن انقاض القضية به متى لم يسبباً مقدرة؟
 لأنه لا مدعى بالى قدر يقضى، فحجز عن انقضاء هذه الشهادة فلا يشهد - وكان بمقتضى ما
 لو ادعى أنه باع منه هذه الخمر بمعلوم، ولم يشهد انقضاء الشمن، وهناك لا تقبل
 هذه الشهادة؛ لأن القاضي لا يمكنه انقضاء بالشمن على المشتري، وانقضاء بالنفس على
 المشتري محتاج إليه، فكذلك غير المصلحة.

قال : فإذا سمي أحدهم ، وراهم ، ولم يسم الآخر شيئاً ، وشهدا على استيفاء صلح ، فإنه يقبل يقبل بفعل هذه الشهادة ، ألا ترى يا أباي الذي في يده الدرهم اشتراه به ، وأقام البيت على هذا الوجه ، فقبل هذه الشهادة ، لأنهما لم يسميا الشيء أصلاً ، قبلت شهدائهما إذا شهدا على القبض ، فإذا سمي أحدهما ، ولم يسم الآخر ، فلو لي أن يقبل ، فكأنما في الصلح

فإن قيل : يجب أن لا يقبل ، إذا سمي أحدهما ، ولم يسم الآخر ، لأنه لو سئل الآخر : يا بني ، من كان هذا ؟ قال : الآخر ، أو أنقل ، فوجبت أجرة عبر ما سماه الأول ، فيصير المشهود به عقدين مختلفين ، لأن عقد الصلح على مائة غير الصلح ، عن مائة و خمسين ، وليس على كل واحد منهما إلا شهادة شاهد واحد .

والجواب عنه : أنهم شهدا بعقد واحد من حيث الحقيقة ، ولو صار المشهود به عقدين ، إنما يصير إذا اختلف في التسمية ، ولم يثبت لاختلافهما في التسمية ، لأن الآخر لو سئل : يا بني ، مثل ما سماه هذا ، فلا يصير المشهود به عقدين ، ويجوز أن يسمى بأكثر من سماء هذا ، أو أنقص فيصير المشهود به عقدين ، فلا يصير المشهود به عقدين ، بل ذلك ، الاحتمال بعد ما كان المشهود به عقداً واحداً من حيث الحقيقة .

ألا ترى أنما لو لم يسمي قبلتا شهدائهما ، وإن كانا لو سميا رأيا اختلفا في مقدار الثمن فيصير المشهود به عقدين ، وذلك مانع من قبول الشهادة ، وإن شهد ، على القبض ولكن قيل : ربما يتعمد^(١) على المقدار ، فلا يصير المشهود به عقدين بالجمع ، والاحتمال عدما شهدا بعقد واحد من حيث الحقيقة ، فكأن هذا .

١٧٩١٣ هذا الذي ذكرنا إن كنا من تسمية ، أو سمي أحدهما ، ولم يسم الآخر ، فلم يدر سميا ، واحتمالاً في مقدار الثمن شهدا أحدهما أنه صالحه على مائة ، وشهد الآخر أنه صالحه على مائة وخمسين ، فهذا على وجهي ، إن كان المدعي لصلح هو المدعي لفقدان قيمت هذه الشهادة إذا كانت المدعي مدعي أكثر المالين ، وإن كان المدعي هو المدعي عليه المار لا نقل هذه الشهادة مدعيه شهدا بالقبض على المدعي ، أو لم يشهدا ، فقد أجاب في هذه المسألة على شكس ما أجاب في المسألة الأولى ، فإنه قال في

المسألة الأولى: إن كان المدعى للصلح المدعى عليه الدار قبلت، وإن كان المدعى للصلح المدعى للدار، لم يقبل، وإنما فصل هكذا: لأن المانع من قبول الشهادة في تلك المسألة ليس هو اختلاف الشهود في الشهود به، فإن الشهود به عقداً واحداً، متى لم يختلف في التسمية، وإنما المانع من قبول الشهادة هو الحاجة إلى اللفظ، يبدل الصلح على المدعى عليه، ولا حاجة إلى القضاء عليه بذلك الصلح متى كانت الدعوى من جهة المدعى عليه، وقد شهد شهوده على المدعى بقبول الصلح، وإذا كان الدعوى من المدعى وقمت الحاجة إلى القضاء ببدل الصلح على المدعى عليه؛ لأن نفسه بدل الصلح لم يست، ولا يدرى القاضي بأى قدر يقضى، فلهذا قال في المسألة الأولى: إن للمدعى لصلح متى كان هو المدعى عليه الدار قبلت، وإذا كان المدعى للصلح المدعى للدار لم تقبل، فأما المانع من قبول الشهادة في هذه المسألة اختلاف الشاهدين فيما شهدا به، لأنهما شهدا بمقتدين مختلفين؛ لأن الصلح بمائة غير الصلح بمائة وحسين إلا أنه المدعى للصلح متى كان هو المدعى للدار، لا حاجة إلى القضاء بالمعقد؛ لأن القضاء بالمعقد إما لبراءة المدعى عليه من دعوى المدعى في الدار، أو لإثبات المال للمدعى، ولا حاجة إلى القضاء بالمعقد لإثبات البراءة للمدعى عليه؛ لأن المدعى بما يملك براءة المدعى عليه بمجرد إقراره، وقد أقر براءة المدعى عليه عن دعواه في الدار حين ادعى الصلح، وإذا وقعت البراءة بإقرار المدعى؛ لأنه بما يتصور^(١) ببراءة يستثنى عن القضاء بالمعقد لإثبات البراءة، وكذلك لا حاجة إلى القضاء بالمعقد لإثبات المال للمدعى؛ لأن دعوى مطلق المال والقضاء به صحيح، كما أن دعوى المال صحيح، والقضاء به صحيح، فكله ادعى مالاً مطلقاً عن السب، وقد شهد له أحدهما عدل، والآخر بمائة وخمسين، وهو ادعى الأكثر، وحتى كان المدعى للصلح المدعى عليه الدار فألحاجة إلى القضاء بالمعقد؛ لأن حاجته إلى إثبات البراءة، وإنه لا يست من جهته، وإنما ثبت من جهة المدعى بالصلح، فلا بد من القضاء بالمعقد، وقد تبادر للقضاء بالمعقد؛ لأنهم شهدا بمقتدين مختلفين، وليس عن واحد منهما شهادة شاهدين، فلهذا كان الجواب في المسألة الأخيرة على العكس من المسألة الأولى.

ونظير المسألة الأخيرة ما قلناه في باب العتق والطلاق إذا اختلف الشاهدان في

(١) هكذا في ظ، وكان في ح و ج: يتصور. وفي الأصل: يلد.

مقتضى المسمى شهد أحدهما بآلة ، وآخر بآلة وحده ، أي إن كذب أحدهما لم يقتض
وختلاف القول ، والروح ، ثبت شهدتهما إذا كان يدعي أكثر من شيء ، لأنه لا حاجة إلى
إثبات الحق ، والصلح إذا ثبت الدعوى من القول ، والروح ، فثبتما يمكن إثبات ذلك
بأحدهما ، إما أحدهما ، أي إثبات لآلة ، ويكتفي بآلة كذب الدعوى من حاسب العصب
والرأى ، لا حد ، لأن أحدهما من إثبات الحق ، والطلاق ، والعصانة غير الحق بآلة
وعصية ، والطلاق كذلك ، فهو كذلك .

وهذا بخلاف بيع ، وإجازة ، لأد ما يدعي أحدهما لا يثبت بغيره ، لأنه
لا يملك إثباته لنفسه ، وإنما يملك إثباته بالمقتضى ، فلم يبرأه أن يقره ، يدعي إثباته بنفسه .
فكان نظير الطلاق والعصانة ، لا نظير البيع

قال : إذا شهد شاهد عن صاحبه^(١) تصحح ، ولا حد على إقرار ، ثبت : لأن
قوله : صاحب ببيع بالإنشاء ، والإقرار كقوله : عت ، ومن البيع إذا شهد أحدهما
على إنشاء البيع ، والآخر على إقرار قال : لأن صفة الإقرار ، وإنشاء دعوى باب
البيع ، فكذلك هذا

١٢٩١٤ - قال : وإذا صالح الرجل الشاهد عليه على مال عن أن لا يشهد عليه
بكذا ، أو كذا ، ويكنه شهادته ، كان الصلح باطلاً ، لأنه حد مالا لأباه المصحب ، فيه
أحد المال يكتم الشهادته ، كتمان الشهادة محصية ، وأحد المال لأباه المصحب رشوة ،
وهو حرام ، فكان بمorre ما هو حد مالا من إيمان ثبت ، أو يفسد حرم ، ولأن
الشهادة هي بعد حب الحق في الشاهد ، فإذا أحد مالا سكتهما ، فإن أحد مالا لإبطال
حق الغير ، وأحد مالا لإبطال حق الغير لا يجوز ، فإن أم الشاهد بعد عن القضي ، له
يجوز شهادته - لأنه الحر نفسه ، والشاهد من أقر نفسه لا تقبل شهادته ما به يحدث
بويه ، وإن لم تكن لشهود عليه ذلك ، وجمد الشاهد ، وقال : ما أحدث منك حالا لا يكتم
شهادته عيب ، فإن الخاص يثبت شهادته ، لأن نفسه لا يثبت بمجرد دعوى الشهود
عليه ، وإذا لم يثبت فسقة بمجرد دعواه ، وحتى يقال^(٢) ، فإن أقام بعهده عليه البينة

[١] حكاه في ط ، ومن عده حديثه ، وفي م : معلنه ومن الأصل ما

[٢] وفي م : وعلى عدالة

أحمد سالا من سلا يسجد عن ما يشهد، هل يعجل الفحص بين المهود عامة، وسطر
 شهادة؟ نعم، من جهة، ما راقم البنية قبل رد مال إليه أو بعد رد المال إليه، فإن
 أقام البنية رد مال إليه، فإنه يعجل في الشهادة عنه، ولا يعجل في الشهادة عليه؛
 لأن للشهود دعوى على ولا على ساعد، وأكر تساعده، فلا بد من إثبات ذلك
 عنه، لأنه رد ليد يسهل في حق إثبات المال عليه، فلا يعجل الفحص
 شهادته، وإن رد المال عنه، فإنه لا يعجل في الفحص عنه، لأنه لا يسهل
 الشهادة كمن شهد عنه ولا عنه، فحاشيت عنه مجر، ومجرد المخرج عمالا
 يعجل فيه عنه.

١٦٩١٥ - وفي رواية أن الأئمة من رستم عن محمد بن رجاء بن يونس، أنه إذا
 جعل ١٠٠ صاع، فذهب عنه، غير مبيع، وفان عود من يدعي، فثبت من البنية
 الباقى، فإذن ثبت من دعوى من النصف الباقى، وإذا كان لا حتى من النصف
 الذي، ثم أدام ليد على جميع المال، ثم تقبل يسه.

١٦٩١٦ - وفي رواية أن الأئمة من رستم عن محمد بن رجاء بن يونس، أنه إذا
 أقام من أدام ليد، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم

قال، فإن أدام ليد، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم
 قال، فإن أدام ليد، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم

وقال أصحابنا، إذا قال، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم
 قال، فإن أدام ليد، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم

وبعد ذلك، فصل في مسألة رجل، صانع رجل، عن نصف، رعى الأديرا من
 النصف، شلقى، أو قال، صانع على أن لا حتى من النصف الثاني، فذهب عنه، ثم
 أقام البنية من نادر، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم
 قال، فإن أدام ليد، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم

١٦٩١٧ - وفي رواية أن الأئمة من رستم عن محمد بن رجاء بن يونس، أنه إذا
 دهم، فقام ر - الين بيا أنه مصلحه مباح على ماله، فذهب عنه، فثبت من البنية الباقى، ثم

المختلج فيه أنه أراد به: فالصوم فيه الصلح، قال: لأن أحبوا^(١) في الصوم، ذلك
لأنه من الصوم أحبب في ذلك^(٢)، لا أحببه في الصوم، وطمع في الصوم، وبما أقام
المطلب فيه أنه صاحبه من على ذلك فقط^(٣)، كذا في الصوم، لأنه ليس بها غير
الأنف.

قال أبو العباس: ذكر مسألة الصوم في موضع آخر، وقال: ثم بين به الطالب
على الصوم حاشية، وبما لم يوجب على الصلاة، وفي حاشية رجل له على رجل
ألف درهم، وهو مفرط، فقال الطالب: صدقتك على عبدي، نؤذيها على
أمرئك من المال، وقال: المطلوب صدقتك على أربعين^(٤) وأما الصلاة، ووثقنا
وإحدى أو اثنين، أو سمعنا، فليطلب المطلوب، في جميع ذلك، والله أعلم.

(١) وهو الأصل لا غيره

(٢) وهو الأصل في جرد في الله

(٣) حكاه في كتابه في الأصل، في و م

الفصل الحادي والعشرون في الصنع في السلم

١٧٩١٧ قال أبو حنيفة رحمه الله - لا بأس بأن يصالح الرجل في السلم على أنه يأخذ نصف رأس ماله ، ونصف سلمه بعه - لأنه متى صالحته على نصف رأس المال ، وعلى أن يأخذ منه نصف سلمه ، فقد أقال السلم في الصنع ، لأن الصلح على رأس ماله السلم إقالة ، وأسرى به نصف السلم ، ولو أسرى منه جميع السلم جاز ، ولو أقال السلم في جميع جاز ، فإذا أقال في النصف ، وأسرى في النصف ، كان جائزاً ، ثم إن محمداً جوز الإقالة بلفظ الصلح إذا كان الصلح على رأس المال ، ولم يجوز الإقالة بلفظ التسع ، وإن كان مضافاً إلى رأس المال - بأن قال رب السلم بلفظ السلم براً من المال ، فإنه لا يجوز ، فلا يجعل إقالته ، وإذا صلحتك في السلم على رأس المال ، كذا إقالة

وروجه القوي بينهما أن يصلح محتمل معنى الإقالة ، فإن الإقالة رفع العقد ، ومعنى الصلح معنى الرفع لأن الصلح ، والتسليم سواء .
قال الله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ حَتَمُوا لِسْلِمَ نَحْنُحْ لَهَا﴾ لا به

وفي المسألة رفع إقراره ، فكأن في الصلح ما ينسب عن الرفع مصلح لفظة الصلح عبارة عن الإقالة التي له رفع العقد ، وليس في لفظة البيع ما ينسب عن الرفع ، إنما البيع لأنفسه مبني من الحائز ، ليس فيه ما ينسب عن الرفع ، فلم يجلح بكشف عن الإقالة التي فيه رفع العقد ، فلهذا جوزوا الإقالة بلفظ التسع ، ولم يجوزوا بلفظة البيع

١٧٩١٨ - سار - وإذا كان لرجل على رجل مائة مائة مائة ، فبطلت على نصف رأس المال ، ومعنى أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصنع ، فجاء هذا المسلم إليه

نصف ثوب مقصر، به يحرم على أحد - لأنه أتى بالنقص من عبء، صغير، ب
 التمس، كما لو كان التمس من ثوب جيد، فإنه بثوب رديء، وبذلك ذلك لأن حق
 دين الإسلام من أي دينه ثوب - ثوب، لأنه كان من ثوب كاس، لأنه قاله في نصف
 الثوب مطلقاً، وسبب انصف مطلقاً ينصرف إلى نصف مبيع، كما لو باع منه نصف
 الثوب، وإذا انصرف إلى أنه إلى نصف ثوب شائع من حقه من الصلح - ثوب، ونصف
 ثوب مقصر من أحد من نصف مبيع، لأن النصف المصغر من الثوب لا يسرى على ما
 يسرى به النصف تبعاً، لأن يدعى من ثوب واحد به ثوب بعينه يكون أحده من
 مبيع، وإياه قالوا: جسد ثوباً مائة درهم، ففقدته بعضي، ثم أراد أن يبيع
 النصف المظنوع على نصف الثمن، به يكون ذلك: لأنه لا يقطع أحدث بقصته فيه،
 ولو باع نصف ثوب تبعاً بعينه لثمن قبل انقطع جازاً، لأنه أتى به جسد
 حقه، إلا أنه انقص من حله، بحرمه من ثوبه قبل ذلك منه، وأبى ساء لم
 يقبل متى يأتيه ثوب صبيح

١٧٩٦ - قال: إذا كان أسلم إلى أجل، نصف حقه على أن يأخذ نصف وأمس
 به، وإذا كان من أسلم له نصف أسلم قبل الأجل، إلى انقضاء
 ما قبل، لأنه جعل النقص شرطاً في الإقالة، وبه زيادة شرط مع نصف رأس المال، فإن
 لم يجل أرباً، فلا أجل، فليس بما وجد على رأس المال من حقه، وأنه كان
 رأس المال منه، فإنه أسلم على رأس درهم، وبه لا نسب الزيادة بالاجتماع، وبه
 الإقالة على رأس المال بالاجتماع، فهو كذبت، والإمالة جائز، وبه شرط فيها شرط
 خاصة لا ينضم إليه إلا زاله، ولا أحد المتعاقبين فيه مبيعة، لأن الإقالة لا تطل بالشروط
 العائدة، والإقالة في هذا حال البيع، فالبيع يطل بالشروط العائدة، والإقالة لا
 تطل، والفرق عرف في كتاب البيوع

١٧٩٧ - قال: كان ستم كمر خطه حبل، وكر سمر إلى الأجل، وصورة لا
 سلم إلى رجل من كمره، وبعث أخته إلى سمر، وأسسم إلى رجل أيضاً في كمر

تعمیر و جعل چند شهر، مدعی شهر من - قد اشهد - و هم اجر الحقه، تضامه
عمر آقا با همه الحقه و بریدی اهل الشیخ، کلاه جنر : لاله، خل دها پیچ من و لاله
تعمیر و لاله جائ : لاله سرج : حد الفایز - کس سنجین من عی الاح - ولو ضاعه
علی ان مزار احقه و بعضی التعمیر لایمورد : لاله خل دها پیچ من و کس من
تعمیر - حکایت احداث عی الاح - و لاله

ولو كان كذلك لم يحتج إلى إخراج معلوم، فبطل ما في أن ادعى في الآخر مدعى معلومة علمي، بل قد عرفت من إجماع الأدلة ورواه عنه كالرأى بالاعتناء لأن هذا اعتراض عن الآخر، لأن المدعى فيه قد عرفت على ذلك السيد سرمد في الآخر، والاعتراض عن الآخر باطل.

١٧٩٦- و مر کال السید حلالاً، و تسمیہ جامعہ میں ہوا۔ مصنفہ علی بن مر
الاسم ایہہ درخت من اسی، عی رب السلام صبی او مکر علیہ لیسما خاد یعنی او
یکون الکر علیہ عی حال حلالاً، کہہ کالی، او عی او شہدہ ر ستم سہراً، دھو
حدیثہ عکدا ذکر فی الکتاب

[illegible]

هـ هذا الحق ما يصح جهالة التمسكه الأولى ، لأن مسلم أنه يسرع بدورهم من
وقس اثنان من غير أن اسماء يور ، انما وهم المورود شيئاً حيث سرور أن يكون المكون عليه
سالا كما كـ ، وبه جـ ، ما لا يصح حوتاً فلهذا سابه لأن مسلم أنه سعاد
يور ، لدوره مـ يور أجل شهر ، ككون عمداً من الأهل ، والاعتماد على الأهل
باطل .

الآن نرى ان الفكر السليم يركب من خلا، فاصطلي على ان يرد السليم فانه يوجد
من راسه في بيده رب السليم في الاجل سهر، لا محذور، انه عين من الاجل

بعد من كشف سره السابق، انقسموا الى اربعة فئات، وذكر
عن ابن ابي عمير، انه قد ورد في نسخة من هذا الكتاب، انهم قد اختلفوا في

القبضة، ويجعل كان من ثوب سمى له من ثوب المسد إليه الأول، وكذلك إذا كان رد إلى الثوب هو المد من ثوب إلى غيره، فعاد إليه بالرجوع من اليه، فهو فتح سواء كان ترجوع بنفسه، أو بغير قضاء.

فإنه الذي إذا يعود به سبب هو ثوب مسد من كل وجه نحو المد، والقسم، وغيره، وفي هذا الوجه حوزة السلم الأول من قبل الثوب، لا في غيره. فإن اصطلاحاً على أحد غير الثوب، إذا كان هذا الاصطلاح قبل أن يصح انقاضي عليه صفة الثوب، لا يعود من سببه، ويعود مستحقاً، وإن كان هذا الاصطلاح بعد ما قضى انقاضي عليه صفة الثوب، وسببه أنه لا يعود من سببه، وهذا يرجو استحساناً في اختلافه، انتهى.

الوجه الثالث، بعد ذلك سببه الفتح والتعديت حوزة الإثبات، وفرد الله به، وهو مد، وفي هذا الوجه حتى إذا لم الأول من أحد، لا في غيره، فإنه اصطلاحاً على أحد غير الثوب، فإن كان هذا الاصطلاح قبل قضاء المد من عليه قيمة الثوب، لا يعود من سببه، ويعود مستحقاً، وإن كان هذا الاصطلاح بعد ما قضى انقاضي عليه صفة الثوب، وسببه أنه لا يعود من سببه، وهذا يرجو استحساناً في اختلافه، انتهى.

٧٩٦٦ المصنف في رد ثوب هذا الفصل من القسم إلى الأول من غير المد إلى الثوب من القسم، ثم عاد إليه الثوب، فإن عاد به من نفس الشخص على أن لا يعد الأول من المد، لا يعود اصطلاحاً من غير المد، ولا في غيره. ولا يعد إليه الثوب، إلا أنه من رد به سبب قضاء الفسخ، هو رد الثوب على من قبله الأول، ويأخذ به غيره، وإن عاد إليه الثوب قبل قضاء الفسخ على صفة الثوب، فإن عاد به من سببه هو فتح من غير المد من الثوب على المد الأول، وإن عاد به من سببه انقضاء الفسخ، فإن عاد به من سببه الثوب من المد الأول، فإن اصطلاحاً على أحد الثوب في قبضه مستحقاً، وإن عاد إليه بالرجوع من المد، فإن عاد به من سببه اختلاف الفسخ من سببه من الفصل الأول.

٧٩٦٨ المصنف في رد ثوب هذا الفصل من القسم إلى الأول من غير المد إلى الثوب من القسم، ثم عاد إليه الثوب، فإن عاد به من نفس الشخص على أن لا يعد الأول من المد، لا يعود اصطلاحاً من غير المد، ولا في غيره. ولا يعد إليه الثوب، إلا أنه من رد به سبب قضاء الفسخ، هو رد الثوب على من قبله الأول، ويأخذ به غيره، وإن عاد إليه الثوب قبل قضاء الفسخ على صفة الثوب، فإن عاد به من سببه هو فتح من غير المد من الثوب على المد الأول، وإن عاد به من سببه انقضاء الفسخ، فإن عاد به من سببه الثوب من المد الأول، فإن اصطلاحاً على أحد الثوب في قبضه مستحقاً، وإن عاد إليه بالرجوع من المد، فإن عاد به من سببه اختلاف الفسخ من سببه من الفصل الأول.

الكفيل رب السلم على رأس ماله، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد: الصلح يكون موقوفاً على إجازة المسلم إليه، إن أحاز جاز، وصار حق رب السلم في رأس المال، وإن بطل بطل، وفي حق رب السلم في المصالح، وعلى قول أبي يوسف: الصلح جاز على كل حال، وصار حق الطالب قبل الكفيل في رأس المال، وحق الكفيل قبل المسلم إليه في السلم، وكذلك إن كان الكفيل يعبر أمر المسلم إليه، فصالح رب السلم، فهو على هذا الاختلاف، وكذلك الأحس إذا صالح على رأس المال، وخسر المال، فهو على هذا الخلاف.

١٧٩٢٩ - وإن صالح الكفيل رب السلم على عدم سداد مثل طعامه في الكفيل، إلا أنه دونه في الصفه، بأد كان المسلم طعاماً جيداً، فصالح الكفيل رب السلم على طعام وسط، أو رديء، كان الصلح جائزاً، أو يرجع الكفيل على الذي عليه الأصل بالجهل.

ولو وجب الطالب الكفيل كله، كان للكفيل أن يرجع بذلك عن الكفيل عنه؛ لأن الكفيل متى ما في ذمته بالجهة، وإن قيل: هذه الجهة لا يمكن تصحيحها بطريق الجهة لما فيه من تحريك المسلم فيه قبل القبض، وتحريك المسلم فيه باطل قبل القبض، ولا يمكن تصحيحها بطريق الإقالة صحهما؛ لأن عتدهما الكفيل لا يثبت الإقالة، كما في المسئلة الأولى.

قلنا: يمكن تصحيح هذه الوجهة، بأن يجعل من حق الكفيل غديكاً لما وجب عليه بعد الكفالة، لا بعد السلم، وفي حق المسلم إليه يجعل إبراء عن السلم لا غشكاً، وكان للكفيل بالقرض إذا أجل صح التأجيل؛ لأن ما وجب على الكفيل وجب بسبب الكفالة، لا بسبب القرض بخلاف ما لو وجب من الأصل حيث يجعل إقالة.

ولو صالح الكفيل الطالب من السلم على ثوب، أو على شيء من الورق لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم إليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً؛ لأن في صلح الكفيل المسلم إليه لا يتحقق الاستيفال بالمسلم فيه من القبض؛ لأن السلم إليه لا يبرأ من عدم السلم، وفي صلح الكفيل الطالب يتحقق الاستبدال بالمسلم فيه قبل القبض، فإنه المسلم إليه يبرأ من عدم السلم، ثم الكفيل إذا صالح مع المطلوب برئ.

الكتاب والبيع من الأمان، لا يراعى في انقطاعه بعدد دنانير، بل نظر إلى قدر الكسب
الطعام إلى الطالب من حيث، وإن رجع الطالب على بطون، وأحد من الطعام كان
فيه أن يرجع على الكسب، وكان الكسب الخيار، أو شيء، أو شيء من الدابة، وإن شاء رجع
عليه ما أخذ

٢٩٢٠ - ١ - صحيح الكسب وبالسلم على أن الله دفعه في رأس المال،
وتبعه من يجر: لأن التبريد مضر في العقد، والكسب من سب من العقد، وكذلك
إذا صالح على ما أراد مسلم إليه مضمون حقيقته في السلم به يجر.

إذا جاء الكسب بمضمون مما كفل به في تكبيلات، والبرقيات إلى رب السهم
هال، قد هذا وارد "عند دفعه"، فإن هذا لا يجوز من مسلم إليه مضمون فكلما من
الكسب، وإن في يجوز من كسبه، وقال: قد هذا، وروى في دفعه، لأنه لا يجوز، لا
في الخيار، ولا في درجات، وإن كان هذا في الدرعيات يجر من مسلم إليه، مع
هذا لم يجر من الكسب، وإن أوفد الكسب أسلم في غير موضع الذي شرط، فقط
كان له أن يرجع به على، لا يجر في موضع الشرط، ولو كان تخيل صالح الطالب على
أن يطفئ الطعام في غير موضع الشرط، ويقطعه آخر عمل أبي موضع الشرط، ثم
يجر، ويرد الطالب الطعام ولا يجر حتى يوفيه الطعام في غير موضع أسره

ولم كان لشرط إيفاء الطعام في السواد، فصالح الطالب الكسب على أن
يوفيه إيفاء الكسب على رطب الطالب سلكاً، كد دفعه به يجر، لأن إيفاء
الذي يجره من إيفاء، حيث الكسب، وأحد الآخر على حمل مثل عه لا يصح، وإن
كان للكسب إيفاء الطعام، يجر من غير شرط رجع على لأصيل بالطعام في السواد لا
بلكونه

٢٩٢١ - ١ - وإن ادعى، قبل قبل وحل مائة درهم، وكمر حقه سلم خصا
من ثالث على عشرين دينار، عهد على وجهين، إما أن يكون، أو مسلم دفعه به
أو دفعه به، فإن كان أمر مال السلم دفعه به، فهذا على وجهين، إما أن يفرقا بعد عهد
الدينار، أو غير الثمن، لأن مرفعا قبل العقد ظل الصلح فيما يخص عاته، والسلم

من عليه، فإن السرع جور لا يستدل به في الميول مع من عليه، فيجرى موجوداً حكماً
في من جور الاستبدال مع من عليه، فتمامه غير من عليه الدين، فإنه لا يجوز
الاستبدال، فلا يجرى موجود حكماً في حق هذا الحكم

إذا ثبت هذا، فنحن لا نستعمل في مآلنا حصل مع من عليه والمآل في حق
هذا الحكم موجوده، فأما السلم في حق هذا الحكم معدوم، فهو مع من مآلنا فيه منع
موجوداً، ومعدوم، ولعمدة لا يدخل تحت العقد كحجره، وإذا كان كذلك
صحيح ما قلنا أنه صار مسرياً إمامه بأخصه بدهاء، والسر، ما خصه بدهاء، والسر
عندهما قلنا لئلا يسه، هذا إذا كان، ليس في ذلك فروعهم، فإما إذا كان من مال السلم
فحينئذ، فإن كان، أما مال السلم خمسة دنانير، ومعدوم في الصلح بأن يكون بإزاء
السلم خمسة دنانير، وقد عسري ديناراً أو معد حصه إمامه، كان الصلح جائزاً في
الكل فيما يخص إمامه، فإنه صرف، وقد وجد في السلم في الدين، وفيما يخص
السلم، لأنه وجد مبيعاً له في الإقارة، لأنه تاسمياً بإزاء السلم معدوم من مال السلم،
علمنا أنهما أراد، بليل لإقامة الدلالة، إذ لو كان المراد منه بيع بأكثر من خمسة، لم
ماتل لكانا يتغيران ذلك، فمن العسير بمصارف رأس المال أنهما إذا لإقارته فيما يخص
السلم على رأس المال، وكما ثبت أن معد حصه لئلا من الدين، يكون الصلح في ذلك
جائزاً في حق مائة، لأنه صرف وقد وجد في الدين في الخمس، ولي حصه قبله
لأنه لإقارته، ولم يجرى من مائة في المجلس، إلا أن قلنا رأس مال السلم في مجلس
الإقارة ليس بشرط لجواز

وأما إذا لم يجعلوا حصه دنانير بإزاء السلم هل يجوز الصلح في الكل إذا ثبت
العسري؟ ثم يذكر محمد هذا الكتاب، وقد اختلف في ذلك، كذا في القافية أبو
جعفر الهندي بن يونس، فإنه لا يجوز، والقافية أبو بكر البجلي استأذ القافية لم يجر
يقول، بأنه يجوز، ويجوز ما يخص السلم من الصلح إلا أنه لم يسم استحساناً بمقتضى
ولس المان

وجه ما ذهب إليه القافية أبو جعفر أن الصلح حقيقه لتمايزه ابتداءً، لأنه لا يمكن

الإله محارب دنيه، لا يرى إلا الصحيح في سائر ادبر، سوى السليم اعتبر استيفاداً،
 ثم يعتبر إقاله، هذا، لا سمعته للتمليك ابتدأ، ولكن بحسن لإقائه محاربا، والكلام
 الحقيقة ما لا يفت إلا الحق، لم يسهل إقائه إلا أنه من لم يسهل به الله اسمه عند
 رأسه، فيجب عليه من بعده، وإصلاح في الحصة بتمليك بدأ، وإذا ثبت
 أنه خففه حد بظله الدامع، وبيع سواء

٧٩٣٢ وروى عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي بن فضال،
 كذلك حدثنا عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي بن فضال،
 يعتبر إقاله، لأن الظاهر، من الله يدل على أنهما أقرأ بديهة لإقائه على ما مر

وجه ما ذهب إليه الفقه أبو بكر وهو الصحيح حقيقة زعمت المسألة لا
 الصحيح، إلا أنه يصلح بنفسه محاربا، والأصل أنه من بعد يعمل بحقيقة الكلام،
 لكن العمل بجمعه كذا بعد، وحسن التكلم لاداء العمل، ولم يرم

الأثرى، وهو يعتبر في جميع من أتبعه من الحسن بن علي بن فضال، عن الحسن بن علي بن فضال،
 لاداء الإقائه، لم يوجد، وإن كانت إليه سمعتها سمعت الله لا تلافاه، لأنه
 يحتمل الإقائه محاربا، ومن جعل على الإقائه حصة، عن الله لا يصح، العمل
 مجازا، وجدته، وهو، أنه به جلد جملة الكلام، عن الله

ذلك، أنه، به، ما هو قال، هناك تسليم فيه من مال الجسم، لا يبيع ما
 لا يبيع الإقائه، لا يرى، يعتبر في جميع من أتبعه من الحسن بن علي بن فضال،
 حتى لا يصح، يحسن على المملك الله، وهو، لا يسم به قبل الفصح،
 والاستقلال، يسم به قبل الفصح، لا يصح، الله اعلم بالصواب

الفصل الثاني والعشرون في الصلح عن العيوب

هذا الفصل ينقسم على نوع

١٧٩٢٢ - الأول من صلح من الأخرى والى - يرى الرجل من رجل عدو
بألف درهم، ونقصه، بعد التمسك ثم وجد به عيباً، أنكر البائع أن يكون ماعه، وهذا
الصلح به، ثم عساه السامع على أن يرد على المشتري في درهم مائة مثله، أو يفي
أحد بهما، جاز، ذلك لأن البائع إذا كان مكرراً لعب، فهو راعيه أنه خط عن
مشتريه بعض الشيء، أو أعطاه، فهو مفسدة هذه هي التبيين والمقصود به، وإيه جاز،
وقد رتب المشتري أنه ما عده حصته لعب من الشيء، فإن وقع الصلح غير جسم الشيء،
والمستوى أن أحد عليه، ذهب من أخفى من وجد به عيباً، ثم عساه البائع، ثم يجوز
حالا، ووجه خلافه، كما لا يخفى، فقد استوفى مبيعاً، من حقه، لأن من المشتري جاز
إتمامه ما عله الصلح، غير ما يجب به في حصة اللعب في نفس لاني لمرة القلب
بالصحة، لأن إن شاء الله تعالى، ثم يباح من البيع، من يرد، والله أن الله تعالى
طريق التمهيد، في طريق مطلق مطلق على جزء، للفتة، لأن علة التمهيد عموماً
من حيث صدق من - علة التمهيد في البيع، في - الصدوم لا يستحق، ولا يستحق
المشتري عيباً ما عله في حقه، عيباً، ثم كان عيباً حقيقياً، ووجهه، علة حقيقة
اللا بد من الصلح، علة لا يهرب من الحقيقة، ولا يظن هو لمصلحة، أما في طريق
التمهيد، لأن عيب الأوفاد بعموم، فكل من يهرب من الاستفاد، لأن يكون عيب
البيع، والله به علة، وإذا بعد بصلح هذا الصلح، يذهب من عيبه بين مثل الصلح،
وبين المردف علة عيب، استفاد المشتري - الصدوم من بدل الصلح، وفي حصة
العيب من نفس الأخرى، بمره، وإن كان وصفاً، إلا أنه يجب أن يكون له حصة من
الشيء، علة ما يظن من يشتري، كما هو حاله به عيباً، ثم علة المشتري، فيجوز

ان يعتبر له حصه من الثمن حاله الصلح حيّاً للصرر عن المشتري ، فانه من لم يجر هذا الصلح صر به ، المشتري ، فهنا العيب حتى المشتري في حصه العيب من الثمن من اصطلاحا عن العيب هي سي ، إلا أنه من وقع الصلح عن حسن الثمن يعتبر بسيقا - لحصه العيب من الثمن ، و لا يقع على خلافه حسن الثمن بصر منه ، حتى يبرر المأخوذ ، و يجب حصه العيب من الثمن

فإن قيل أليس به ، صراح عن العيب على أكثر من حصه من الثمن بجهور ، و لا يجوز حتى لك ، ترى من حصه له ، من الثمن حاله الصلح عن العيب ، لا يجوز الصلح على أكثر من حصه عيب من الثمن ؟ فانه من الرد ، و حسب جور و انكاحهما إذا أخذ يعتبر عوضاً من بجر ، الفاتن ، لا عن حصه من الثمن

والجواب عنه ، المسألة على التخصيص ، إن كثرت الزيادة بحيث شعاب الثمن في مثله ، فهو حائر ، وإن كانت بحيث لا يشعاب الثمن في مثله ، عن قول أبي يوسف و محمد لا يجوز ، الصلح ، و على قول أبي حنيفة يجوز ، و ليس طريق القول على قوله ، إلا المأخوذ بجهور ، لا عن الجزء الثمان ، و لكن طريقه ان جعل المانع بمقتضى حصه العيب ، مرفأ ، حصه العيب ، و يقدّر الزيادة بمقتضى خط من الثمن ، عن غير الثاني ، حسن إنه يجب عن البصر و الزيادة على حصه العيب من بصر الباقي ، لا كقول مقرر

هذا إن كان الصلح عن إنكاح ، وإن كان عن إقرار بجهور بصر ، و يكون المشتري صواباً حصه العيب من الثمن في رخصته ، فجهور

٧٩٣٤ وإن صد عنه من العيب هي مثله دينار ، فلا يعد ، و من أن بصره ، فهو جائز ، وإن عثره قبل أن يصد ، بطل الصلح ، و هذا قد عرفت ان عن المشتري حاله الصلح عن العيب يعتبر في حصه العيب من الثمن ، لا في غيره العيب ، و حصه العيب من الثمن هو هم ، فإذا أخذ مكنه دينار ، كان صرفاً من عيبه ، كان الصانع مقرر ، ما حسب ، و إذا كان صرفاً ان قص الأديلو في الدخول ، حاد ، إن لم يصبر حتى يفرها ، بطل الصلح ، (أن يصبر بدن الصرف ، ثم خرج خوفه الصرف ، وإن كان المانع منكراً

الطلع على عيب يعني المشتري الأول، فصدائع المباح الأول من درهم، فإنه لا يجوز
لأن المشتري لا يملك حصة من الذئب سبب هذا العيب بعد ما دعه من غيره، لا في
الردوه لا في الرجوع بفساد حبيب، وإذا بطل حقه في الرد، والم خروج بالفساد بعد
بيع، فإذا صالحه بعد ذلك، فإن صالحه عما ليس بحوته، فكان الصبح باطلاً

١٧٩٣٧ - فإن العبد له مال في يد المشتري، وسع على قائمه بمصداق
العيب، ثم إن المبيع الثاني صدائع المباح الأول على مباح، يعني لو أن حصة المصنع
باطل، وعلى حبيبها مباح حائز، وهذه المسألة فرع مسأله أخرى، وهي أن المشتري
المتقاضي يرد جميع عيبه، هل يرجع بقائه على المباح الأول ثم لا؟ على نور من حصة
بحبه لله لا يرجع، وعلى فون بن يوسف ومحمد وحده الله يرجع، والمسألة معروفة
في البيوع، قد لم يذكر تدانيع سائر الرجوع على باعه عبد أبي حنيفة، وإذا صالحه
على شيء، فقد صالحه عما ليس بحوته، وعلى قولها، لا كان يذم المبيع الثاني الرجوع
على المباح الأول، فإن صالح، فقد صالح عما هو حق به فصار الصبح

ذكر في تدانيع إذا حبه من عيب هذا المشتري الأخير يرجع على باعه
بالتقصير، ليس بباعه، يرجع على المانع، ولم يذكر فيه خلافاً، منه من قاله هو قول
أبي حنيفة ومنهم من قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن

والصريح أن في ثبت مسائل المباح الأول أن يقول، سببت أن يعطل منه، لا قبل
ملك، فإذا لم يملك، فأنه الذي هو مباح، ولا يمكنه الاحتجاج عيبه، بخلاف جهات
قلنا بأنه يرجع عيبه

١٧٩٣٨ - لو أن رجلاً اشترى ثوباً، فقصه حبساً، حازه، ثم باعه بعد ذلك،
أو لم يبعه حتى اصبح من عيب، أو كان البيع بعد ظهور العيب، ثم صاحه من العيب
حتى توافقه كان حائزاً، لأن حبه قد تقرر في الرجوع بفساد العيب سبب حياضه.

الأمري أنه لو كان في يد ليس للمانع أن يقول، أن أريد بدين، فإن صالحه عن
حقه، وكذلك إذا مبعه ببيع حمر، ثم باعه لو لم يبعه، حتى صاحه من العيب، ولو
صلحه، ولم يحطه حتى دعه، ثم صاحه من العيب، ثم بعه، لأن حقه قد تقرر في
الرجوع بفساد العيب، لأن النقص للحر وفساده.

بمثلة ما ذكرنا من ثوبنا حصص العيوب، كذا فذلك إقرار من العيب؛ لأن البيع لا يصح إلا عدل، وبعد ذلك يصح إن كان حصص العيوب عشرة، ليس مهره، لا شيء لها غير ذلك، وإن كان أقل من عشرة، أكمل لها عشرة

١٧٩٤٤ - وإذا طعن المشتري بعيب في عيب التحريمية المشتراة من مصالح الربائع من غيرها على من، حاز، وإن لم يسم العيب، وجعل يسمي محض عيب ثمرة تسمية العيب - والله أعلم -

بوع آخر:

١٧٩٤٥ - إن صاحبه من كل عيب على دراهم مضمومة جدر، سواء طعن المشتري بعيب، أو لم يطعن، لأن هذا إقرار من العيوب للجهد له بعد وجود سبب الرجوع منه؛ لأن البيع هو السبب لسبب حتى الرد على ظهر العيوب، والإقرار بعد وجود سبب الرجوع جازم، وإن كان بطلان الإقرار عنه سهواً لا عنده، مما لا يبيح له

١٧٩٤٦ - ولو اشترى العيوب من ماله معلوم لا يجوز، لأن شراء العيوب، والصالح عنها يدرهم شراء حصص العيوب من الناس، وبيع من حصص من الناس بغير علم، وذلك مجهول لا يدرى

١٧٩٤٧ - ومن كان به على آخر دراهم مجهول لا يعرفان ذلك إذا اشترىها من يدرهم معلوم، لا يجوز، ولو صالح مائة على دراهم معلومة يجوز استحساناً؛ لأن الصالح يجوز من وجهين، ويصدق وجه واحد، كذا من الصالح مثل المصالح عنه، أو أقل من مصالح عنه يجوز، ويكون استيعاباً لبعض، وإقرار من البعض، وإذا كان من الصالح أكثر من مصالح عنه لا يجوز، فترجع حساب الخوار، محكمنا بالظهور، والله يصدق من وجهين، وجه واحد كذا أنفس أقل، أو أكثر من الذين لا يجوز البيع، وإن كان النقص من لدن يجوز البيع، فترجع حساب الفساد، فلم يجوز

١٧٩٤٨ - ولو طعن المشتري بعيب، فصالحه إلّا على ما أقره على ذاته العيب، ومن كل عيب، فهو بطلان، أما الشهادة عن العيب، فبطلان قول الكل،

«أما الخبر... عن العيوس سائرهم - وذلك مذهبنا - فله خلاف ابن أبي شيبة، ولكن أقبر
 حقه بختام في ذلك بطريق يكتب في ذلك الصلح برفق من كل عيب مسمية
 وعرفته، أو يجب في الصلح به فديع العيب - خرج عن مذهبنا - ثم هذا إني منكم
 بصلحه، أو أوصيه ذلك، فترى في كتابنا هذا حقه بكتابنا لا أنكذب صلح
 لأحد حقه، وندفع الظلم عن حقه، كالشعاع يضيء ما يقع في حروفه، بحيث لا
 يمكن الإسهال، وإذا أصبح بشهادة، ويقول: «صلى الله عليه وسلم»، وكذلك الصغيرة مضمرة في
 حروفه البقية، فإذا نصبت له ذلك بلغت الآخرة، وأحسرت نفسه، وهو خير من كذا
 ههنا

١٧٩٩ - ربهما بحري أن يفتن الخسرى عطفه من بعده في عيب بجد فيه وإذا
 حاصمه عن بيعه فلا يبيعه لمرء، ولا أن يزوج بغيره من العيب ولو حاصمه في
 عيب، وحاصمه بعد، ثم رده له عاخره - عنه من جد بجد

بوع آخر

١٨٥٠ - رجم الله من رجمه شخصين ديناً، وذهبوا، والله الموفق
 طبعه الخسري عيب، فاصطفا على أن يعلل الشئ آخره، ويرد على الخسري شقة
 وأربعين دينار، فالرد جائز، وهذا طبعه - لا أن الرد إلى ما يفسد بغيره، أو يفسد
 وإي ذلك ما عسر كان حذر، وأهل البيت لا يبيع ما يستفاد من دينه، أو يفرقه لرد
 على الخسري فهو عيب وسهول أن كان يبيع معاً يكون هذا العيب منه، تعالى قول
 أبي حنيفة ومحمد بن عبد الله بن علي بن يوسف لا يبرمه رد، عد لأن الشئ
 إذا كان له من كره من العيب عليه يكون هذا ما يفسد - في رجمه - الخسري
 جميعاً، والرد بالعيب بعد الفسخ بالشرط في الإقالة، ولو أسيه ثلثاً لا يفسد على
 ماله وأربعين دينار، فبيع الإقالة، ويجب على البيع دائن كذا، لأنها لا يفسد
 الإقالة فكذلك من سئل لأمر، أو سئل من الناس الأمر بعد حديثه، وإذا لم يكن
 سقاً جديداً كذا إقالة، إقالة لا يجوز إلا بطل الخسري لا، وهو عيب على الشئ ود
 جميع الخسري على سطره

العيب. فلا يمكن "أمر" معنى التصحيح في عقد الخالة؛ لأن التصحيح في البائعي يقع بأقل من تمس البائع. فيعتبر في هذه الحالة رجحان فخر، وهو البيع الجيد، لأن البائع عند بيعه لم يخطئ، بل إنه لو كان قد أورد عليه هذه الأمانة بعد مضي ديناراً، وقيل الآخر في البيع، بمعنى تعدد اعتبار معنى التصحيح، اعتبر بيعاً جدياً.

ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما إذا لم يقر بالبائع بالعيب، ولم يكرهوا العيب مما يحدث منه، وذكر القاضي الإمام للتعيب في إسبغاب أنه يطيب به ما استعمل، لأن العيب لأقرب لأوقات حاله من بيعه بخلافه، فيحمل كأنه حدث عند الشراء، ويكون ما أمست البائع بمقابلة ما فات في يد المشتري.

٧٩٥١ - ولو كان أحد من المشتري ثوباً، وقيل منه السبعة عشر، ثم يرد عليه الثوب كله، كان الرد جدياً، فإذا كونهما وهل يطيب لبائع الثوب الذي أحده من المشتري؟ فهو على المحصل الذي ذكرناهما إذا أحسن البيع سفا من النسب في مسألة الأولى، إن كان البائع مراً بالعيب، فالثوب لا يذهب لبائع عبد أبو حبيدة ومحمد، ويلزمه الرد على المشتري، وإن كان جاحداً للعيب، والعيب عيب لا يحدث منه، فكذلك الخدوش، وإن كان يحدث منه، فإنه لا يحدث على البائع رد الثوب، ولو كان مكان الثوب درهم، فإن كانت الدراهم إلى أصل، لا يجوز على من حاله، وإن مضى ذلك في المجلس، فاجوب على التفاصيل التي ذكرنا.

٧٩٥٢ - إذا اشترى من امر ثوباً، فخطفه مبيعاً، ولم يخطه، ثم وجدته عيباً، أقر البائع أنه كان منه، فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب، وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزاً، ويجعل ما أحسن عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص من الثمن.

موضوع آخر:

١٧٩٥٣ - طعن المشتري على جوده البائع، فاصطد على ما يخط كل واحد منهما عشرة، وبأخذه هذا لاجبي ما ورده لخطوط، ورعى به لأجبي، فالبيع من

الأجنبي جائر لأن المشتري باع ملك نفسه، وحط المشتري أيضاً بجائر، لأن حقه لا يبيح ملك نفسه أيضاً، وهو المسمى ويكفي هذا عن المشتري رضى بالعيب، وحط البائع الأول لا يجوز لأنه لا يبيح ملك الغير، لأنه حط عن الأجنبي لأنه شرط له في العقد الأجنبي، وبشرطه في انعقد مطلقاً يكون مشروطاً للعقد، لا للمير، وهذا شرط مشروط للأجنبي، وليس للبائع الأول عن الأجنبي نفس، وإن الشئ على الأجنبي للمشتري الأول، هذا معنى قولنا إن حط البائع الأول في ملك الغير، فكان باطلاً، لأنه لا يبيح، لهذا فساد العقد، وإن كان هذا شرطاً لاسم، شرط في العقد، لأن الشرط العائد متى شرط في العقد بما يوجب فساد العقد، حرى بين المشتري، أما إذا جرى بين العائد، والأجنبي، فإنه لا يوجب فساد العقد.

ألا ترى أنه من قال أحمر يصب منك هذا المصد بالثمن درهم على أن يقرضني؟ فلا أن الأجنبي غير، وإنما لا يفسد العقد، لأن شرط العائد جرم بين العائد، وبين الأجنبي، وفي مسائل الشرط العائد حرق بين العائد، وبين الأجنبي، لأنه جرى بين البائع الأول، وبين الأجنبي، المشتري، والبائع الأول أجبر به هذا العقد، ثم الأجنبي للمشتري باعها وإن شاء، أحد الجارية شتمتة ونسبوا درهمين، وإن شاء برك، لأن الأجنبي لشئ في إرضى أن يكون نفس هذه الجارية ألف درهم، ولا عشرين، والآن يلزمه ألف إلا عشر، بعد برمه زيادة من ثم يرضى به، فيتخير كالمشتري من الترخي إذا لم يرضه زيادة من.

فإن قيل، المشتري به برمه ربحه من لم يرضى به، لأن الأجنبي عزم أن حط للبائع الأول لا يبيع، وحط المشتري الأول يبيع، فكان راضياً بسلام الألف إلا عشره، ولم يرضه زيادة على هذا، وكان يجب أن لا يسحير، وكان هذا بمره ما فعلوا فمن قال أحمر يصب منك هذا المصد بالثمن درهم على أن يبيع من بلان، الأجنبي خصمته، فإن حط لا يبيع، ويلزمه ألف درهم، ولا يتخير بمشتري، لأن المشتري علم بطلان حط الأجنبي، فكان راضياً بالثمن الألف.

والجواب قد هناك إذا كان بطلان لفظ ظاهراً بمشتري، غير منتهية عليه، كما في تلك الحد أنه لفتي استشهد به، من بطلان لفظ غير مثبته على المشتري هناك، لأن

المعد صيف بن يحيى لا يسمى بصراع غلاني هذا الآخر غير مضمون وكان مشهوراً أيضاً
المشروع الألف، وهذا لا يجوز، فلما طالع الخط من سائر الأول من لأن السماع
الأول خط الأصغر، وهذا من بين من يخطه، فاعترض من حيث الظاهر أن يكون هذا
الخط عن السماع الثاني، وهو صحيح، لأنّه هذا من السماع، ثم إنه في الثاني من
ثاني ما رواه الخطوط من لأحبي يخطه أي يخطه خمسة عشرة، يعني هذا الموضع حيث
البرص ياتسره الألف، لا عشرين، إلا أنه من هذا الصنيع، وهو رطب لأحبي، لا
مشرقة من القعد مضمناً، لا يكون مشروطاً في القعد مضمناً بكونه مشروطاً مضمناً، لا
لغيره

١٧٩٥١ - في هذا غلاني الخط من السماع الأول مضمناً، لا يثبت الرضا من
الأحبي بالبرص الألف إلا عشرين، إنما يثبت الرضا عنه بالبرص الألف لا عشرين، فقد
توجهت به من لم يرض به فحجب لها، وهذه المسألة تدل على أن مشهوراً في الظاهر
على مشهوراً من وجه لا ينبغي التمسك في معناه بسببه الخ، وهو الكتاب متعارضة
ظاهر الجواب أنه لا شيء به

١٧٩٥٥ عن محمد بن يحيى مشهور في خطه، فوجد في نسخة من كتابه
هذا، وإذا مشروى في نسخة ثم عظم مقداره على حبار، وهو حبيب للكاتب،
وحسن الكتابة، فإلى السبع الإماء تسمى لأربعة الجواهر، كتابها منقول
لعمدة عند هذا، لا شيء، الخ، والمشهور إذا مشروى، وكان يفرق بين
في المسألة وبها، فإحدى هذه الرواية فقط ما ناس

١٧٩٥٦ - هو أن رجلاً استقرى من: جلي حوا حيرة، هم، رخصاً، ومعه
مشروى مضمناً، هذا السماع، قدس رجلي هذا مضمناً، أي أن يأخذ البرص بمضمناً،
وعلى أن هذا السماع الأول من السماع الثاني، فوجد من هذا، وهو هذا، ويكون
البرص للمشروى، لا شيء، وهو وجد في حوا حيرة، لا شيء من السماع الأول،
وأولاً به حبيب، آخر سمين العيب الذي خط السماع، لم يزل يردد لأجله، لا
أولاً على سمين العيب، وبالله المنة، فيكون واحد به، فلا يرد به، إنما يرد إذا وجد به

عاً آخر لم يرد عليه، ويأخذ على المشتري الأول، لأن العقد حرى به، وبين المشتري الأول، فكان المشتري الأول هو المصنع ثم ذلك، فإذا رده على المشتري الأول هل للمشتري الأول أن يرد على بائعه؟ فهذا على وجهين إن تبين غير فصلاً لا يكون له الرد على بائعه، لأن يرد بالمب بعد التخيض بغير مصب، عند جديد من هو الثالث، والبائع الأول ثالث، فمصدره من حق البائع الأول كان المشتري الأول المستأثراً، وإن قبل بصفه، كان له أن يعاصم بائعه، وأما وجهه عياً آخر غير العيب الذي حط عنه درهماً، لأن المشتري الأول أرا عن العيب الذي حط عنه درهماً

١٧٩٥٧ - ورد المشتري الرجل ثم ما عشرة دراهم، ونقد به فسمه المشتري إلى قصار لمصنعه، فجد به منصرفاً فقال المشتري لا أأخذى أحمد القصار بحري، لو كان محرراً عند الثالث، ما احتصموا في ذلك، وأصطحو على أن يبيع المشتري الثوب، ويرد عليه القصار درهماً، ويحط به البائع درهماً، ومن أن يأخذ القصار آخره من المشتري، فذلك حيز، فقد حرر مبيع المشتري مع القصار والبائع جميعاً، لأن مبيع المشتري مع كل واحد منهما يجوز من وجهين، وضبط من جهة، أما مع البائع فإنه يجوز اتصاله معه إن كان يخرق كله أو بعضه عنه، ولا يجوز إن كان يخرق كله عند القصار، وأما مع القصار فإن يجوز إن كان يخرق كله، أو حصه عنه، ولا يجوز إن كان يخرق كله عند البائع، وكان الرجوعان بجانب الجواز، وعنى المشتري أجرة القصار، لأنه استوفى عمله، وكذلك إذا وقع التصحيح على أن يبيع البائع الثوب

قال الشيخ الإمام فمفسر الأئمة المحققين هذا إجماعاً إلى أنه إذا عطله على أن يقبل البائع، ويصرفه القصار فدرهماً، ويترك له المشتري درهماً، به يجوز - حال صلاتنا - ومن عطله لأن استراط تركه انقضاءهم على المشتري إن كان صحيحاً، لأن البائع جاحد للعب، فاستراط انقضاءهم على القصار لبيع باطل، لأنه ما كان بينه وبين القصار سبب يستوجب الاتصال به عليه، ومن رحمه أنه تحلل الثوب ابتداء من جهة المشتري بعد ما يخرق في يد القصار، فاستراط أخذ الداهم منه مدر، إلا أن يكون تأويله أن يقسم القصار اندراهم ثلثاً للمشتري، ثم يشتري مدفع ذلك إلى البائع ليقبل المبيع منه، فحسب يجوز، لأن في رحمه أنه يملك الشئ ابتداء، وهذه الرابطة بدلي ما تلف عند القصار، فكان له أن يأخذ إذا رد جميع الثمن

فإنه منجس للإسلام ، وبذلك المسألة أن يصح المصنف عن أن يقبل البائع الثوب من المشتري على أن يحط المشتري من البائع درهمًا ، وبأخذ المشتري من القصار درهمًا ، ويعطيه المشتري حرره ، وبم يرد أن يصالح المشتري مع البائع على أن يعين البائع الثوب ، ويحط عدد درهم ، ثم البائع يصالح مع القصار ، فما عده من القصار درهمًا ، ويعطيه أجره ، لأنه لا يخرجه من البيع والقصار ، وليس يبر البائع ، والقصار إحاطة حتى يعممه أحرق ، هذا إذا رأى منه حل خلاصة مع البيع ، والقصار ، فمحور صدقه منهم ، ثم صلحه مع البائع على أن يعين البائع القصد ، ويمسك درهم من الثمن حاشي ، لأنه يجوز من وجوده ، ولا يجوز من وجه واحد ، وإن كان آخره كنه عند القصار ، أو بعضه عند القصار ، أو بعضه عند البيع ، وبعضه عند المشتري يجوز المصنف ، ويجوز له أن يملك شيئًا من الثمن ، وإن كان المخرق كنه عند البائع ، لا يجوز المصنف ، ولا يجوز له أن يملك شيئًا من الثمن ، يمكن بر حسان لحاق الخواص ، وكذلك صحيح المسري مع القصار صحيح ، لأنه يجوز من وجهين ، ولا يجوز من وجه ، إن كان آخره كنه عند القصار ، أو بعضه يجوز المصنف ، وإن لم يكن المخرق كله عند القصار ، لا يجوز ، وكان الرحمان لثاب المزار ، وتكون أجرة القصار على المسري ، لأن ليس في هر لمسائر للقصار

بوع آخر

١٧٩٥٨ - رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية بنحو مسمى ، فاشترى القامدو الجارية ، وجعلها ، فظهرت عيب ، فصالح البائع الأمر من العيب على صحيح ، فظفر أن يكون للصالح مائة ، وفي الاستحسان يكون جازا ، وجه القياس أن الأمر يبدأ للصالح يحل حق الوكيل في الرد بالتميب عليه ، لأذ الرد ياتبع من التوكيل ، لأنه من حقوق العقد ، يكون لعدم ، وهو التوكيل ، فلا يصح المصحح كذا يحل على التوكيل هذا الحق ، إلا ترى أن امرئ لم يصح المشتري لا يصح منه باب ، لأنه من إبطال حق الوكيل عن القصد ، وجه الاستحسان أن الأمر يصرف في ملكه فصح ، وإن كان في إبطال حق التوكيل ، إلا يرى أنه لا يظهر المشتري من البائع صحيح استحسان ، وإن كان فيه إبطال حق على الوكيل ، وكذلك إذا قبض الأمر مابيع النسر من المشتري صح

استحساناً، وإن كان فيه بطلان حق على التوكيل، كذا عهد.

١٧٩٤٩ - وإن اشترى رجل عبداً بنس مسمى ونكحها، ثم طعن بعيده، ود
وعم أن الشئ قد دس له، فصاحه الشئ على أن يحط عنه من النكاح طائفة على ما أقره
عن كثر عيبه، وأقر رجل الخريجة أنه كذا فصره أن يشتري عبداً له بدينه، وفيه لا
عرصه بصلحه، وإن بصلح ياره المنسرى ولا ياره الأمر، لأن باقية لايه ظهره
للتشترى كان وكلاً شراً هذا المصد، وقد رضي بالعيب بدن، وأتو كبري بشتراء، إذا
رضي بالعيب بدن، أو يعز مدز بثلثم التوكيل - ولا يلزم الأمر عرف ذلك في موضعه
- والله أعلم -

بعض الناس والمثروب
في صنع المكاتب والعبد الناجر

[illegible]

قال: ولم يصح عنه بعد ما ثبت المتقدمة عليه، فذكر بعضنا، وعجبت به بعضنا، كان
جائزاً: لأن عند الصحيحين لما بين الحديثين بحر، فلا بحر فيما بيني وبينه، وعكسها،
ويجوز فيها جميعاً ما لا يجوز بين الحديثين فأنزلت في الحديثين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

المشاق إذا كان بالمد سحاطب إلا أن يقوم عليه بينه ذلك قبل العجز ، وبه جيزه يجوز صلحه ، لأنه يملك أيضاً هذا الدين ، فلأن يملك الصلح عب ، وإن يجوز يتولى الحق المولى ، وإن كان يقضى فيه شيء مما اكتسبه في حاله الكتابة ، جاز الصلح عند أبي حنيفة ، وإن لم يكن للمدعي على ذلك بينة ، لأنه يجوز إقراره عند أبي حنيفة ، وعندهما لا يجوز إقراره بعد العجز ، وإن يقضى فيه شيء مما اكتسبه ، فكذلك لا يجوز صلحه

١٢٧٦٧ - قال : وإن ادعى مولى المكتتب عليه دين ، فصالحه لكتاب على أن يحط عنه بعضاً ، وأخذ منه بعضاً ، فهذا جائز ، لأن إقراره يجوز للمولى ، يجوز صلحه مع المولى ، كما لو صالح مع الأجنبية ، وإن ادعى المكتاتب على مولاه مالا ، وجهه المولى ، فصالحه على أن يحط ببعضه ، وأخذ ببعضه ، فالجواب فيه كالجواب فيما ادعى على أجنبي ، إن كانت به بينة على دين لم يجز ، وإن لم له بينة على دين جاز صلحه : لما يابى في الأجنبية .

١٢٧٦٨ - وإن كان للعبد التاجر دين على رجل ، فصالحه على أن يحط عنه بعضاً ، وأخذ منه بعضاً ، فالجواب فيه كالجواب في الكتاب إن كان للعبد بينة لا يجوز الصلح ، وإن لم يكن به بينة يجر الصلح

١٢٧٦٩ - وإن ادعى رجل على العبد التاجر ديناً ، ففقهه العبد عن محمود ، أو عن إقراره على أن يحط عنه الدين ، وآخر الثلث ، وأدى العبد الدين ، فهو جائز ، لأن إقراره للمدعي بالدين جائز ، فكذلك صلحه

ولو حذر المولى عبه ، ثم ادعى رجل عليه دعوى ، لم يكن للمدعي بينة ، فصالحه للعبد معه ، فإن لم يكن من يده مال من كسب التجارة ، لا يجوز الصلح ، يريد بقوله لا يجوز الصلح في الخاف من حق المولى ، أما في حق العبد ، فهو جائز ، حتى يتبع به صدق الضم ، وإن كان من يده مال من كسب التجارة ، فالمال على الاختلاف الذي ذكرنا في الكتاب ، وإذا كان في يد العبد ، يجوز عليه متاعاً لولاه ، فاسمك رجل ذلك المتاع ، فصالحه العبد من ذلك على تردهم . فالجواب فيه كالجواب في مودع إذا صالح من الرديئة المسبوكا

٧٩٧٠ ويراد عداً محجوراً عليه ادعى على عبد تاجر ديناً، وصالحه على بعض مبادعها، فرب كان المدعى على ذلك يسه، لا يحرم الصلح، وإن لم يكن له ينة، حاز، ولو كان ادعى شيئاً جواً، والمدعى عليه عداً محجوراً، لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعى ينة، أو لم يكن، إن لم يكن له ينة لا يحرم الصلح طبق مولى المدعى عليه لأنه المرم مالا يقوله، وهو محجور عليه، فلا يصح من حق المولى، ولكنه يصح من بعد انقضاء، وبك كان للمدعى ينة لا يجوز الصلح طبق مولى المدعى، والله اعلم

تعديل المراجع والمضروب في صلاح أهل المدينة

١٩٩٠ م كل سبع حُرِّمَ بَيْعُ الْبُخَارِ فِي مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ وَبِهَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ
الْبُخَارِ إِلَّا بِحُرْمَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِهَا حِلٌّ مَعَهُمْ - ١٠٠ رُفْعُ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ
- ١٠٠ رُفْعُ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ

ويعرضه درهماً حمداً بن الخط ، الزيادة ، حقه جازراً أيضاً ، فإن لم يدمع إليه التوقيف ، ويقا له في إصاكة ، فله ذلك لأن الرهم لا يقصر لأرعا من حق الرهم لا بالتسليم ، ولم يوجد تسليم ، إلا أن أحد لا يثبت لأرخط كان مع الرهم ، ولم يعطه الرهم ، فلا يثبت له الخط

١٧٩٧ - وجر من رجب جلا مبعاً بمئة درهم ، وبمئة مئاع مائتا درهم ، وهناك الرهم في يد الرهم ، مختلف الرهم ، والرهم فليس الرهم هناك لشاخ على : وقال الرهم لم يثبت ، فانه خط فخره عليه ، ولا شيء من درهمه ، وأقوله من لثاق ، فالصلح باطل في قول أبي يوسف ، وهذا لأب الصلح ، وقع في الزيادة على تعيين ، لأن قدر الدين مستوفي بهلاك الرهم ، والزيادة من الدين أمارة في يد الرهم ، ومما يجب الأمارة إذا صلح مع الأمل مع عدم ادعى لأمر بهلاكه ، لا يجوز للصلح ، وقد ذكرنا أمارة من على .

ولو أقر الرهم من بيع المئاع بمئة درهم ، وقال الرهم ، وكفى بالسبع ، وقال الرهم : ما كنت بالبيع ، وبمئة الرهم مائتا درهم ، فاصدق على أن يركب من لثاق ، وزاد له الرهم خمس درهم ، كان ذلك جازراً ، فلا قهر ، لثاق بعد ذلك محذور ، وقال : ما كنت بعت ، وذهب من ثمن - ولا سبيل لهذا المذبح من المئاع ، ولو لم يكن شيء من ذلك ، ولكن الرهم ماب ، فالصحة رجلى أن ماب ، وأنه ان لثاقه ليرحمه . فاصطفا على الرهم بدنه ، فله الرهم لا يصدق على ورثة الرهم

١٧٩٧ - و . مع اسمه من المئاع مائة درهم ، ومعه هذا على أن مسلم الحاربه للمسلم يبيده الحمر ، ومائة درهم بمطية المسلم يبيده ، فإن هذا لا يجوز لأنه صلح شرط فيه ، فحرم ، فهو كونه فاسد كالمبيع إذ شرط فيه حذر ، وإن اصطفا على أن مسلم الحارم للمسلم يبيده درهم من غير حذر ، كان جازراً ، لأن البائع بهذا المصلح صار مائتاً هذا ، الحاربه بانه درهم بعد ما باعها بحذر ، فحصر ، فاصدق على البيع كذا فاصطفا لأول

اللاتوى أن لأول من ماب حاربه مئاع الأول بالنسب ، هذا ، كتاب الأول فاصداً
لؤلؤ

١٧٩٧٨ - وإذا كانت الدار في يدي رجل، فادعى أن لئلاً صدق بها عليه، وقصها، وكان لئال رعيها لئال، وأما زيد الرجوع، فب، لا يستطيع أن يصدقه على مائة درهم على أن يعلم أنه الدار بصدقه، فهو حائز، ولا يستطيع الرجوع فيها بعد صلح؛ لأن في رعيه مدعى الله أنه وعب منه، ولم يأخذ منه عوضاً، فهذا الصلح يأخذ عوضه عنه، وفي رعيه مدعى الصدقة أنه صدق بها عليه، وقبضها، إلا أنه لا أبكر الصدقة، وصالحه على مائة درهم، فقد انشأ من الصدقة ثلثاً، وللثبدي عنه إن انشأ الصدقة ثلثاً من الثبدي كان حائزاً، وإذا قبضها على بيع الصدقة منسحباً، فتح الصدقة، والصدقة مما اعتدل الصلح بعد عهده من الصدقة قلته في يد الفقير، فإن المصدق لو رجع في الصدقة، ورعي به بغير جاز.

١٧٩٧٩ - قال محمد بن عفيف هذه المسألة، ولا يستطيع مدعى الله الرجوع في الدار؛ لأن في رعيه مدعى الله أنه أخذ عوضه عنه، وفي رعيه مدعى الصدقة أنه انشأ لها ثلثاً، ولا رجوع ما يقع، فقد تصادف على أنه يسر لصاحب الدار حق الرجوع، وكذلك لو أقر الذي في يديه بظلمتها، وإذا انشأ ب، رجع، فصالحه على مائة حتى نسبه له، جاز؛ لأن ما أخذ صاحب الدار يكون عوضاً عن الله في رعيها.

١٧٩٨٠ - وإذا جحد رب الدار الله، والصدقة، وأراد جحد دارة، فصالحه ثلثي في يديه على ثوب عبي أن يسره الدار بما ادعى من الصدقة، جاز، وذلك لأن من رعيه لشكر للصدقة، أو الله أنه يبيع الدار ما يأخذ من مال، فيكون حائزاً، ومن زعم المدعى أنه بهذا الصلح يبيع من عبيته، وإن كان مدعى الصدقة من رعيه أنه انشأ الصدقة من الثبدي ثلثاً، والمصدق عليه بعد ما قبض الصدقة إن انشأ الصدقة ثلثاً من خصصت بثلث الصدقة، ونهدهد بيع عليه.

قال، وإذا استطاع على أن يكون الدار يسره بالسوية بصلح عبي أن ود الثوب في يديه ثلث مائة درهم، فالصلح حائز، وذلك لأن هذا الصلح حائز من رعيها، من رعيه صاحب الدار، أنه لم يبيع منه شيئاً، ولم يصدق عليه إلا أنه يبيع منه الدار بصدقه المال، فيكون حائزاً، ولو رعي له على أن كان مدعى الله أن العبي رجع في نصيب

التيه، واخيه ان ياتك من خلفه بالصباء عروسك بالذئبة الصبي الاحمر، وقال كذا.
مدينا للصدة، فلي علم انه رجع في صبي الصدة، ويرى به المتصدق عليه.
والجوع هو الصدة جائد صبي به المتصدق عليه، الصبي الذي يفي عنه اشركي
به ثانيا، فاصب الصدة ابد في هذا الصبي، وجد مستر في هذا الصبي بالذئبة،
وبه جائد في رعيها حميد جازع الصدة، وجماعه نحو

ثم هذا محمد في كتابه في جوار الضلع في النصف، ولو كان غير
مقصود، وذلك لأنهم منكر لفتح منه هذه الأربعة، وإن كانت في راع
المذبح أن هو في نفسه ألبا، وهو راع في نصف مائة، راجع في نصف مائة
حائز، وإن كانت الجا لا يجوز في نصفه، فاشع، وإن كان مدعاً، مدعاً في راعه
أنه اشترى منه حبيب الصلابة، ورضي بقضائه، فبذلك في النصف لأخر مائة،
فإنه حائز، وإن كان لا يجوز الصلابة، نصفه بالدلائل مائة.

[illegible]

الفصل السادس والعشرون في المصريات

١٧٩٨٦ قال صاحب هذا الفن في القاموس أن يرد مصروفه من يرد، أو يثقل
إذا كان يرجو الإصباح به. وهو - وإن كان لا يرجو الإصباح فيه جميعاً، بأن قالوا -
لا يرب الصلح وطلب المصالح - فهذا على وجه الأول ولا يكون وجه الثاني -
مستأنفاً من رتبة رتبة يرجعهم إلى الصلح إذا طلبوا المصالح - هكذا ذكر
شيخ الإسلام جواهر رده، قال وهو غير صالح لثبوت المال في أي الأجر المبرك
ما لم يمكن الرجوع عنه في المصالح لا يقتضي - فإن هذا هو وجهه - بأن هو ما تفتتح،
وذكر شمس الأئمة لم يرد في هذا الفن أن القاموس معناه يرد، لأنه يقتضي
لذلك فيما يهد.

أوجه سامية - يكون وجهه ثلثاً - مستأنفاً من رتبة رتبة، أو الصلح، أو هذا
أوجه المصالح يقتضي به، هكذا ذكر شمس الأئمة أن رجس وجهه له، وتكرير
الإسلام أن سببه على المصالح أو وقف المصروفه من يرد، انتهى. وهو - ولا
يهد إلى الصلح، أو يرد وجهه يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،
قلنا يرجعهم إلى المصالح من أي أو يرد، أو يرد وجهه.

١٧٩٨٧ - إذا كان رجس وجهه ثلثاً، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،
فوجهه انتهى من أي وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،
فانصاح بالصلح، حتى كان وجهه المصالح وجهه في وجهه، وهو - كما قد
ثم - في أي وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،
الصلح إذا كان وجهه، إذا كان وجهه ذلك صلح المصالح، بهم وجهه المصالح من
بالمال.

١٧٩٨٨ - إذا كان وجهه المصالح على المصالح، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،
صالح لثبوت وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،
صالح لثبوت وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه، أو يرد وجهه،

درهم من حذر، لا يورع نصف الفرج مع الأرض من حذر، لأنه لا يصير على
مصلحة، هذا الصنيع لا يصير المستحق على الفرج، لأنه يترك جرج من ملكه، وعدم
لشترى مع الصنيع، هذا هو الصنيع على هذا الوجه، هذا الصنيع

١٧٩٩١ - هذا الذي ذكرنا إذا كان الفرج مشركاً، أو إذا كان الفرج كله لوجه.

هذا إن شاء الله تعالى في هذه المذاهب، فلو كان على أحد يورع مع نصف الفرج من حذر
أو لا، أو إذا كان حذر، فإنه يجوز، لأن هذا يجوز في الفرج، مستثنى، فهو غير المستثنى
أولاً، وإن كان غير حذر، وقد مر على نصف الفرج من حذر، فإنه لا يجوز،
لأنه لو كان نصف الفرج من حذر، من حذر الفرج، ثم حذر فكذا الصنيع

١٧٩٩٢ - وفي الصنيع - مثل إبراهيم بن يوسف - على جلي أنف
ترجمة، والمطالع يحكم ذلك، فقال الطالب بمصنوع صاحب على حذر من الألف
على صيد لو، وأما تلك من النعمة، أو لم يقل، وأما تلك من النعمة، فإن هو جلت،
ويروى المطلق من السائق في الحكم، ويكن لا يورع، وكذا إن الطالب إذا أريد
بالألف، وأنكر، فصاحبه يستوي على مائة صبح من حكم، ومن حذر له صبيحة
وجد الله تعالى

١٧٩٩٣ - رجل سترى من حذر صبيحة، وله مصباح، ثم ارسله مع حذر
فصاحبه من حذر آخر، واستمها إليه، فأراد الأول أن يحاسبه فسترى الثاني من
فصاحبه، فقال له سترى الله، فقال له حذر، أي لا، ثم قال، ثم، وأما الفصح
على، ففهم، فذلك حذر، وهو الصنيع ملكاً للذي من حذر الفرج، أي أنه
سرد ما اعتد على هذا الشرط، هذا على قوله أي حذر، أي يوسف، ففهم، لأنهما
يريدان مع العلم، قبل الفصح، أما ما حذر لا يرى مع، أي قال، ففهم، لأنهما
تصلح عند

١٧٩٩٤ - وفي هذا الصنيع - إذا كان من حذر من حذر الفرج، مع
درهم مجهولة به، لا يجوز، ولو اعتد على حذر، ففهم، يجوز

١٧٩٩٥ - إذا كان الفرج من حذر صبح لشركه، ففهم، واستمها، واستمها
عروض، حذر الفرج، ثم إذا كان الفرج من حذر الفرج، ففهم، أو ذاك

موجبه، وقد قيل انه يجوز، وقد قيل على قول أبي يوسف ومحمد لا يجوز لأن هذا المصلح صادر من وجه واحد، وعلى ما أبو حنيفة يجوز لأن هذا المصلح يصدر من وجهين، وينسب من وجه واحد، وما قلناه خطأ، محض لأن على تركها حق، نسبته على من نفسه يجوز هذا المصلح من وجهين، بأن كان هذا المصلح مثل المصالح منه، رافر، ويصير من به الحق مسوقاً بحسن حله، ومبطل عن بعض حقه، ولا يجوز من وجه، بأن يكون هذا المصلح أكثر من المصالح منه، فكان الوجهان جنباً لجنب، وعلى قول أبي حنيفة، حق لمصلحة عليه في الزمن، فيجوز هذا المصلح من جميع الوجوه، رورن الذي من بعض ليل ذلك، صوره به بعض الورثة إذا كان عرياناً وهم كغيره، والبعض خسر، والخاصة أمرأة ثلثت، وابن مبرر له، فصالح الوصي الورثة عن نصيبه على يد ممدوم بمرحلة، فأنفق حق لأنه أن الوصي إذا ساعها ليكون نصيباً بالخير يجوز، وإن صالحها لكون نصيباً مدح الورثة لأبعد، لأن الوصي هذا المصلح يصير شريكاً نصيباً من الشريك، والوصي لا يملك الميراث على الكبار من الورثة هو كالمو حفره، أو غيراً

١٧٩٩٦ - ١٤٠٠ هـ في دار، هي ميراث لخماعة، نصالح أحد الورثة، ادعى على خرافهم مسدة، ان يكون ادعى له حصته، جاز، هكذا لتوى بعض مشايخه، وقد ذكرنا أن المصلح إن دفع من مجهول يحتاج إلى سلبه، لا يجوز، وادعى به في يد صاحب الورثة، فصالح إليه، تصفهم ما في يد سمران فامضى المصالح، فكيف يمكن خوير هذا المصلح؟

١٧٩٩٧ - وفي موضوع لتوالى مثل مبلغ لأهل عده، بر حمره عن رجل مات، وله مال في يد سنان نصيب، أو عليه دين به فغلبت من الورثة تسلم ذلك، وعلى ليلت دين مسعري، والله في حله يعلم ذلك، فصالح الورثة على عليه، أو في يده مقدراً، ممدوم من مال عده، قال: لا يبرأ منه التصريح لأبائهم لمسعري، يحسب سوابك تلك الورثة، بعد مسيح الورثة، ولا ملك لهم في الشركة، وصالح أحسب آخر

سواء

١٧٩٩٨ - وفي رده ما في المصالح، إن مكلف سرق من حايته حقت لأهله،

فأخذ الإسكاف الساري، وصالح معه على شيء - إن كان ما سرق فائماً، لا يجوز الصلح إلا بإجماره أو بدله، وإن كان مستهلكاً يجوز، وإن لم يجره أرباب بعد أن يكون الصلح على جوارم، ولا يكون أحد كثيراً لأن القصد، والعاصب عن الصلح، واستعفاء الصلح، إلا أن هذا قاله قس، فلا يجوز صلحه على حد كثير.

١٧٩٩ - وفي مستخرج التواريخ رجل ادعى على رجل شيئاً بحسبه آلاف درهم، وكبر ما في يده، وانكر لدعي عليه، سم صلفه من عبد درهم، جاز الصلح معاوضه في حق الكرم، وفي حق التواضع استعفاء لبعضه حتى خطأ عن أبيه، ويقسم الألف على خمسة آلاف وعلى الكرم على قدر نفسه حتى يظهر حصصه الكرم، يجوز تصلح بحصة الكرم معاوضه، وبحصة التواضع حصه في ماله.

١٨٠٠ - وفيه أيضاً مثل سبي الإسلام عهد من حمرة عن صفة خط صلح، وبرائة، وكان فيه ادعى فلان على فلان مالا معلوماً، وأنه صاحبه من ذنب على نهاية آلاف درهم، وكان من آخره، وأنه برأه جميع دعاويه وحقوقه، فقال الصلح غير صحيح؛ لأنه أجمل المال الذي كان فيه القصد، فقال ادعى مالا معلوماً، وصالح على كذا، ولا بد من بيان ذلك ليطر أنه من حصه، أو من خلاف حصه، ليعلم أنه صرف - قول ليس بصرف، ويظهر أنه مثل يدين الصلح أو أقل أو أكثر ليعلم أنه فيه با، أو ليس فيه ربا، بل ذكر في المخطوطة البدل في غير مجرى الصلح، وعلى تحقيق كونه صرفاً لا بد من نظر البدل في مجلس الصلح.

١٨٠١ - وفيه أيضاً مثل عن الصلح عن الألف، دعوى مائة، وهو صحيح؟ قال لا، ولأنه نصحة الصلح على الإنكار من صحته اندعى - لأن حريق تصحيح الصلح ما من حق المدعي ليتمكن تصحيح الصلح عن الإنكار من جانب المدعي أن ما يحدد، بأحد عوصا عن حقه، أو هو بعض غير حقه، فلا بد، وإن يكون الحق تماماً في حق المدعي ليتمكن تصحيح الصلح عن الإنكار من جانب المدعي بهذا الطريق.

١٨٠٢ - ما في الأصل رجل ادعى على غيره رجل حنف، لمصالحه على مئوب هذه الأعم من أن يجره، فقال، حلف في قول أبي يوسف، وم يجر في قول

محمد صديق الله، وبه صالحة على صوفية، عدم أجره، استغنى ما يجره على
قول أبي يوسف، وبه صالح غير الله الذي في صرحه، أو على الزبد الذي في بطنه لا
يجوز بالأشياء

١٨٠٢ - وبه بيع الصوف الذي على ظهر الشاة في ظهره، لا يجوز
الكل، وبه على أبي يوسف في الأمان، أنه إذا ما شرط أن يحرقه من ساعته
يجوز، وهذه الصوف على ظهر النعم، دامطه على ظهره، يجوز ما شاء من أولئك،
وحبه الله في الصرح، لا يجوز في إحدى روي كذب الهبة، أن سبعة على الخلب
هو الصحيح

١٨٠٣ - وبه الصلح على فوائد الخلف يجوز كذا، مروج القوم، عدم الكفر.
حكماء ذكر شيخ الإسلام في متركب الهبة إلى جمعهم، أن على لوز بعض الشايح بيع
القوائم لا يجوز حاله مروج فقط

١٨٠٤ - وبه في أجمه في بيع رجل حقاً، مصادقه من أبي أن مسلم صديقه
فلمدعيه، من يجوز أن يكون لم يكرهه الله في لاجمه ثم كان يمدعي حله، لا
يجوز الصلح على كذا، كذا لا يجوز البيع، وبه كان ممنوناً، وبه كان أحله،
وأبطله في الأجمه، بأن كان يجب أن يكون الأخذ من غير الصلح، وبه الصلح كذا
يجوز لبيع، وإن كان بحيث لا يمكنه الأخذ، لا يصح، لا يجوز الصلح كذا لا يجوز
صلح، الصلح على محرم، ليس بملوك من هذه الماد، أن في عشرة أو طلبة،
من جم هذه الشاة، ومن غيره، أو على أولئك، من هذا القسم لا يجوز

والأما من أن كل صلح يصلح في مسلم الصلح عنه إلى المص الله، لا يجوز
كذا في البيع، مصادقه من الدين على طعام في أهل، لا يجوز، أن يملكه بماله
أو جسمه، مع ما ذكره في ذلك، لا يكون إلا الصلح، لا يبيع في الله لا يكون إلا
مطناً فهذا مسلم من ماله دين، فيكون بطلا

١٨٠٥ - وبه دفع الدعوى فيما يتغير بالتمتع، فعلى مدعيه عليه قلمدي
صلح كذا لربن مدعي، ومن يده دعوى، كما هو معهم، فعلى مدعيه، لأن الصلح

قَالَ كَرَّمَ عَلَى ابْنِ جَلَالٍ ادْعَى عَلَى رَجُلٍ مِمَّنْ دَعَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَدْعُوَهُ وَيُسَمِّيَهُ
وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ يَدُهُ فَدَعَا مِنْ دُونِهِ عَلَى أَنْ يَدْعُوَهُ الْمَلِكُ وَدَعَا مِنْ دُونِهِ
بِاسْمِهِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَعَا مِنْ دُونِهِ قَوْلَهُ كَلَّمَ

١٥٠٠٩ - وَهِيَ فَتَى الْفَقْهِيِّ وَجَلَّ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ حَبِيبٍ هُوَ بِمِثْلِهَا
رَجُلٌ مِمَّنْ دَعَا وَاسْتَوَى لَشَيْءٍ عَلَى رَأْسِهِ بِشَيْءٍ بَعْضُهُ بِرَحْمَةِ
لَشَيْءٍ الْأَوَّلِ وَأَرَادَ أَنْ يَحْصِيَ الْفَقْهِيُّ الشَّيْءَ فَدَعَا عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مَعْلُومًا عَلَى
لَدَيْكَ الْفَقْهِيُّ فِي دُونِهِ الشَّيْءَ الْأَوَّلِ وَدَعَا بِاسْمِهِ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
دُونَ الْفَقْهِيِّ فِي دُونِهِ الشَّيْءَ الْأَوَّلِ وَدَعَا بِاسْمِهِ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
لَا أَوَّلَ لِي لَدُنِّي وَبِرَبِّهِ الشَّيْءَ فِي هَيْئَةِ قَوْلِهِ دَعَا وَدَعَا اللَّهُ وَلَمْ يَدْعُو
هِيَ قَالَتْ قَوْلُ مُحَمَّدٍ هِيَ أَنَّهُ قَدْ قُلْتُ وَهَذَا الْأَوَّلُ لَشَيْءٍ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
بِاسْمِهِ الْأَوَّلِ وَبِاسْمِهِ الْأَوَّلِ وَبِاسْمِهِ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
يَدْعُوهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَدَيْكَ الشَّيْءَ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
لَقَدْ بَرَأَ الْأَوَّلَ مِنْ دُونِهِ الشَّيْءَ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
فَقَالَ جَلَّ الْأَوَّلَ لَدُنِّي وَبِاسْمِهِ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ
الْأَوَّلَ وَكَانَ لَشَيْءٍ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ وَبِاسْمِهِ الْأَوَّلِ الْمَلِكُ

كتاب الرهن

هذا الكتاب مستقل عن باقي كتب هذا

الفصل الأول في بيان معنى الرهن

الفصل الثاني في مسائل المدين

الفصل الثالث في خلاف الرهن في ضمان وغير ضمان

الفصل الرابع في رهن الرهن، وما شاركه

الفصل الخامس في بيان ما يجب للمدين من احوال الرهن

الفصل السادس في ارباب الرهن، وعن الرهن

الفصل السابع في سبب الرهن عند نقص الدين

الفصل الثامن في تصرف الرهن، وتحويله في الرهن

الفصل التاسع في خلاف الرهن، والمريض في الرهن، والشهادة به

الفصل العاشر في رهن النعمه بقصده، أو الذهب بالذهب

الفصل الحادي عشر في اشتهار الرهن

الفصل الثاني عشر في الدعاوى، والرهن، والخصومات به

الفصل الأول

شیبہ شہر انطہ

١٩٠٦ هـ. من مبحث حقه في كتاب الزهري ما يجوز الزهري الا خصوصاً.
فقد أنكر في بعض النسخ شرط جواز الزهري، قال طبع لأمام لا يدل على سحر الإسلام
للعروب جواز هذه الزهري قبل القبض جازاً إلا أنه غير لازم، بل يصح لا يفي
حق الزهري بالقبض، فكان للبعض شرط الفروع، لا شرط جواز القبض في القيمة
والأول أصح، لأن الله تعالى وصف لمؤذي كتمانها مفسوفه، والزهري يحرف قوله
بالحال فلا بأس بالشرح، لأن زهري لم يأت من خلاف الحسن، وما عرفت شروفاً
بالحال فالتباس برأى فيه جميع الأوصاف التي وردت في شرحه وهذا نصيب يقع
في تحليله في هذه الزوايا، كما ذكرنا في الأئمة للشرح حتى رحمه الله، لأن بعض الزهري
بحقه الاستبعاد، رخصة لا يستلزم دفع بالتحية. فكذلك القبض بجهة الاستبعاد، وهي
أي يوسف رحمه الله، كما في نقله لا يصح فليها ما سمعتم.

١٨-١٩) ومن سرائطه أن يكون المرحوم مقبولا، حتى إن هر انشباع عبدنا لا
يصح، سواء كان ماعنا بحسن النية، أو لا يهتد، ومو، رهن من اجتناب، الوص
سويكة، والتسويغ الطاري بهن اثري، هكذا ذكر في البرينات، وبه أحد خمس
الأصناف السر حسي، وهو المستصح، وصورة في برهن جميع التبر، سم يتبعها الحق
في الصمد، وبه سبب ذلك، على أي يوسف وجهه لله، الرجوع عن خلافه، وقال
انشيع غطاري لا يهين الوص بملأه القلوب، وقاس ذلك بتفسيره في مرحوب شتاني
لعمدة، ومن ثوب مرحوب، وبناج المرحوم شرس، والتمه: شش يكري، على أي دعد
من عبده، فاستدركه الرهن مضاعف إلى دين هي الدعة لا يجوز، وحل الفداء فكلا

١٨٠٦٦ - ولو وهى رجاء، وقصصها، ثم اصحى طالباً منها، ان كاف نفسه غير
صحيح، يظن ان من هو الباقى، ولانه يرى ان افراسى هى اليمى من ليد، وهم شائعا،

٨٠١٦ - ومن جملة سر خطه أن يكون الرهن حائلاً يعني يمكن مبياعه من الرهن كالتدوين، حتى لو كان لا يمكن مبياعه من الرهن كالتدوين، كان الرهن باطلاً كالرهن بالعمود والعصا، وكذلك الرهن بالآحاد.

فإن شيخ الإسلام المعروف بحواله ولده "الرهن بالأعين باطل مضموناً كمن الدين أو غير مضمون رد ذكره من الأئمة الفروع أن الرهن بالأعين على ثلاثة أوجه: أحدها الرهن بعين هي أمانة كالوديعة من يد المودع، وما شبه ذلك، وإنه باطل. والآخر شرح الطحاوي على هذا فرعاً، وهذا "بأنه أن يجهده رهنه، ولو حلك في يده، قل أحس هلك أمانه، ولو غلظه حله أحس حدث مضموناً عليه

والثالث: الرهن بعين، هو مضمون بعينه كالعمود، وغيره. وأنه صحيح، فرع على هذا في شرح الطحاوي، وله من جنس الرهن بعين حتى يسرد اثنين، فإن هلك الرهن في يده قبل سرده اثنين، لا يصير مضموناً بعين، ويعزم الأقل من قيمة الرهن، وغارهنه، ويسرد اثنين، ولو هلك الرهن قبل الرد، منه به جنس الرهن بمكان العين، فإذا هلك الرهن قبل استيفاء الضمان، صدر مسئولية بمكانه، إذا كان في يده رهنه.

الثالث: رهن بعين، هو مضمون بعينه كاسيع في يد السبع، فإنه لا يجوز، وهكذا روي الحنفية عن أبي حنيفة والكرخي في مضمونه، فإن هلك قبل الحس هلك أمانه، وإن هلك بعد الحس، صار مضموناً عليه ضمان عصب.

وذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلح أن يستثنى من إباحة من البيع هنا المبيع، يجوز، وإنه أن يجهده حتى يقضي البيع، فإن هلك في يده قبل قبض المبيع حلك بالأقل من قيمته، ومن يجهده مبيع، ولا يصير قابلاً للمبيع بهلاكه، وإن قبض المبيع، إذا لم يجهده، وعينه أبغض ضمان الأجل بهلاك الرهن في يده، ولو هلك المبيع قبل القبض، فالرهن قائم بطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض، ومن اشتري أن يرد الرهن، ولو حلك في يده قبل الرد هلك بالأقل، وسحب عليه ضمان لأجل مبيع، ولا يبطل ضمانه بهلاك مبيع، وبطلان مبيع، ولا يتم الرهن بمبيع الرهن، يتم بغيره المثل.

مما يفسر به قوله "في رهنه" قال

١٩٠٦٠ رهن الرهن على لأجل أنه من الواجب في رهنه أن يكون رهنه
الرهن على لأجله من الرهن وقد نص على ذلك في قوله "في رهنه" من
الأجل. والرهن يكرر إذا كان على عدة من الرهن. قالوا: قد يجوز من غير
نقص. ومن غير ذلك خلاف. قالوا: قد يجوز من الرهن. قالوا: قد يجوز
من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه.

وقال: نقول: لا بد من الرهن على الرهن من الرهن على الرهن. قال
قال الرهن. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه.

١٩٠٦١: لو كان في الرهن عدة، سقطت على رهنه، أي: الرهن من رهنه
وقد نص على ذلك في قوله "في رهنه" من الرهن. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه.

١٩٠٦٢: إذا دفع الرهن إلى أحده من رهنه من رهنه، فهو ضامن
لأن الرهن أمين في الرهن، قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه.

١٩٠٦٣: ومن الرهن يكرر من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه من رهنه. قالوا: قد يجوز من رهنه
من رهنه.

بمصر بالبيع قال لا افي بيه لو لم يره عليه

۱۸۱۲۴ وانه يفت ادا مات العدل وكان كسلا سمع الرمز، فوصى ابني
رجل سبعة، لا يهود بيع وصيته، لا انه يكون الرمز، قال له في اصل التوكلة، وكنتك
بيع الرمز، احرب لك، صحت فيه، وليس لوصيه ان يوصي به الي ثالث
وروى عن حسن عن ابي حنيفة قال، من العدل يذوق معاقبه في البيع، وكذا
روى اسلم، قال من ابيع يوسف، قتل ابو يوسف، وهو يهره لخصم رب ادا مات،
واقبال عن يوسف، من وصيه يقوم بقطعه في البيع

الفصل الثالث

في هلاك الموهبة ضمان وبغير ضمان

١٨٠٦٥ - حدث مروهون في يد المرتين ، لو هي يد العبد بغير من قيمته يوم القبض ، وإلى النسيء ، فإذا كانت قيمته مثل الدين سقط المير ، بهلاكه ، وإن كان قيمته أكثر من تدبر سقط الدين أيضاً ، وهو في الفضل أمين ، وإن كان قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدر قيمة الرهن ، ويرجع المرتين على الموهب بمصل الدين ، هذا هو الحكم في الرهن الصحيح ، وكذلك الحكم في الرهن الفاسد

مكفأ ذكر في المصحح رمي شرح المقدوري ، وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه ، وذكر الكرخي أن المفسر في حكم الرهن الفاسد لا ينسب به الفساد ، والمقبوض في حكم الرهن الباطل لا يتعين به الفساد أصلاً ، نص عليه محمد في الجوامع ، والباطل من الرهن لا يكون متعلقاً أصلاً كالباطل من البيع ، وانعقدت ما يكون صحيحاً ، لكن به صف الفاسد كالفساد من البيع ، وسقط انعقاد الرهن إذا يكون الرهن مالا ، والمفضل به يكون مالا مضموناً ، وسقط جواز الرهن ما ذكرنا ، نص كل موضع كان برهن مالا ، والمقابل به مالا مضموناً ، إلا أنه قد بعض شروط الجواز . يعتقد الرهن لو جرد شرط الانعقاد ، لكن بصفة الفاسد لانعدام شرط الجواز ، وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ، أو لم يكن المقابل به مضموناً ، لا يعتقد الرهن أصلاً ، نص في هذا يصرح المسائل ، وإذا روى الرهن من الدين من غير ماله ، ولا يباع ، بما يلهية ، أو بالإبراء ، ثم هلك الرهن في يد المرتين من غير أن يبيع من الرهن ، هلك مضموناً عليه قياساً .

وفي الاستحسان بهت أصالة ، وفيه أخذ علماء الثلاثة ، (أب إذا روى الرهن بالإبراء ، ثم هلك الرهن في يد المرتين ، هلك مضموناً حتى يجب على الموهب رد ما نسيء في حالي الرهن ، والوجه في ذلك أن عقد الرهن عند استيفاء ، فإن المرتين يعتقد الرهن يصير مسوقاً به ماله في حين ملك الموهب الحسي ، وينتظر ذلك الاستيفاء

مهلك من وقت وجود القبيح ، فإذا حلت الرهن بعد قضاء الدين ، وتفرغ الاستبعاد
بإهلاك من وقت وجوده ، فظهر أن القضاء حصل بعد الاستبعاد ، فظهر بطلان
القضاء ، فأمر الإبراء يقتصر على الخيال ، فلا يظهر أنه كان من الاستبعاد ، فلا يظهر بطلان
الاستبعاد .

١٨٠٦٦ - وإن مرع سداد بقضاء ذي الرهن ، سقط الدين ، وكان المطلوب أن
يأخذ رهنه . فإن لم يأخذ على ذلك الرهن ، وجب على الرهن دين من التبرع
به على الأصل المدعى ، ويرد على التبرع ، لأنه ما تضمنه من مبيع ملكا للرهن ، لأنه
خص به أمر ، بل هي على مبدأ التبرع ، فإذا وجد الرهن وجب على التبرع

١٨٠٦٧ - إذا مال الرهن للرهن على رجل ، فإن رهن الرهن ، وذلك
يملك مضمونا بالدين في نفسه ، واستحسانا ، وكان يجب أن يثبت أنه استعصما ، لأن
الرهن برئ من الدين من غير رهنه ، وكان بمنزلة ما لو برئ بالبراءة

والجواب أن الرهن برئ من الدين من حصره ، وكان بمنزلة ما لو برئ بالإبراء ، فإنه
أن الخيال لا يحصر ما لا يكون للرهن على التبرع عليه دين ، ولا يكون دين ، فلو كان
عليه دين ، يرد ذلك الدين عن ملكه متى تبرعوا بالتبرع ، وإن لم يكن عليه
عليه دين ، فإذ لم يحتال رجع ما أدى على الرهن ، فكان بمنزلة ما لو برئ بالإبراء من
هذا الرهن ، ولم يرد على الأصل ما إذا أريد الرهن بعد حركته أن يأخذ الرهن من يد
الرهن ، هل له دين ؟ قالوا : ذكر هذه المسألة في الروايات من مذهبنا ، ذكر في
يحداهما أنه له دين ، وفي الآخر أنه ليس له ذلك

٨٠٦٨ - وإذا رهن من حصره يسألون ألفا ألف ، ثم بعد ذلك حتى أنه يمكن
عليه شيء ، وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن ، كان على الرهن أن يرد ألفا على
الرهن ؛ لأن مسألة الإهلاك رهن كذا ، مضمونا ظاهرا ، فحصل الاستبعاد حكما ، وبعد
الاستبعاد الخفي لو وجد التصديق على طوجه لدى ذلك ، كان على المسموع أن يرد
ما استوفى ، كذا ، فإما رد بعد دخال حلاك الرهن أنه لم يكن عليه شيء . ثم حلك
الرهن يملك مضمونا ، أو أمانا

ذكر سبب لإسلام أنه اختلاف المشايخ ، ذكر سبب أنتم علواني رحمه

الله صلى الله عليه وسلم رحمه الله في "المصالح" أنه يهلك أمته ، وعلى هذا ، إذا رهن عبداً بغير حقه ، ومات المصد ، لم يصادق أن المكر لم يكن ، فعلى المهر من لسمه المكر ، لأنه صرح مسوفاً لذلك ظاهراً ، ومن أبي يوسف أنه لا شيء على المهرين ، وإن قصدوا بعد الهلاك ، لأن مصادقتهم حجة في جميعها ، وقد تصادق عبد الهالك أن الدين لم يكن ، واستثناء الدين ، بقول الدين لا يصور ، واجتمع هذه النسخة في الباب الرابع من رهن الحامع ، وإن عطاء رهنًا مكان الأول ، فالرهن هو الأول ما بقي العيب دون الثاني ، حتى لو هلك الأول ، هب مضموناً بالدين ، ولو هلك ثلثي يهلك أمته ، فإذا رد الأول صار الثاني رهنًا ، ولو عتب بها ، دلت يكون مضمونًا

هذا هو بيان حكم الهلاك ، فأما حكم النقصان ، فإذا كان النقصان في حيث المهر ، وجب سقوط الدين بصد ، بلا خلاف ، وإن كان النقصان من حيث المهر ، لا يوجب سقوط شيء من الدين عند علمنا "الثلاثة" لأن سبب ضمان رهن التيقن ، والنقصان يرد على المهر ، لا على القيمة ، لأن القيمة رد ، وأو جدير ، والمهرين لم يقض الدين لهم ، (الذمانير) ، لا يقض الدين ، وإذا كان نقصان من حيث المهر ، فقد انتقض ما ورد عليه العيب ، فحاز أن يكون مضمونًا ، وإذا كان نقصان من حيث المهر ، فلم يتقصم ما ورد عليه التقضي ، لأن ضمان المهر ليس لا نقصان القيمة ، فلا يكون مضمونًا

١٨٠٢٩ - ابن مبره رحمه الله عن محمد رحمه الله رهن به عيني رجل مال ، وعقد له حصه ، ثم دفع إليه مالاً وقال هذا رهن عندك في رهن من ماله ، أو قال هذا رهن عتلك بنى ، أو كان بقى بك ، فبني لا تقوى فبني بك شيء من مال ، أو لم يبق ، فهو رهن حدثر ، وهو رهن يأمن ، إذ كنت قد حقى منه شيء ، وإذ لم يبق منه شيء ، وهلك الحيد من يد المهرين ، فلا ضمان عليه ، لأنه لم يأخذ على شيء مسمى ، ولو قضاه الرهن ماله ، ثم قال أحد هذا رهنًا تا كان قيب من يربف أو مسوفاً ، فهو رهن جتر بما كان يرب مسوفاً ، فأن الرهن فهو اسماء ، فلا يكون رهنًا به

١٨٠٣٠ - ورد في المهر عن أبي يوسف : إذا أخذ رهنًا بالعيب من المشتري ، أو بالمسب في المهر ، لم يفسد رهنه

ورودهم للرعي، والثاني أنه يتوهم ملاك مال للتحضر، وإدخاله من سبط نصف الدين، فكل من الرعي نصف الدين إذا قضى نصف الدين عندك، وقبل ذلك لا يتك إلا بقضاء جميع الدين، ويتوهم أن يقضى المتطوع جميع الدين بملك منه، ويقضى من الرعي بعد شيء، فعد يتوهم من الشفعة في الثاني أرجح مما يتوهم من الضرر، فيكون الضرر للمراجع، ويسقط عسار الضرر، نظير ما في، قالوا ليس بخلق، خلافاً لما يبيح عبده بالملك، فبعضه بالملك، لأن فيه منفعة للموكل بدين، عسار، وإن كان يتوهم الضرر في شيء بأن يبعض الوكيل نفس كل درهم، وهلك في يده، ثم يجد المشتري شيئاً فبرده على الوكيل، فبأنه من جميع الدين، ثم يرجع الوكيل على الموكل ما بقي من درهم، ولو كان ما به بالملك كان يرجع عليه ما ألف، فصرح الضرر من هذا الوجه، إلا أن النسخة في كتاب راجحة، لأن النسخة بغير الضرر موهوم قد يكون، وقد لا يكون سقط اعتبار الضرر، وبعبارة النسخة، فكذلكهما

١٨٠٣٩ - وفي فتاوى أبي الليث وهو شجرة لرحمته، ما يثبت مع القوي عشرين، فلهب ويك لا راق، وقطع من منه، قال أبو بكر لأبي كاهن، ذهب من الدين بحصة النقصان، فإذا أعطيه أبو الليث وحسنه لا يسقط من الدين، وهذا بمنزلة سير السهم، لأن الشجرة لم تنقص من حاله، فلا يسقط شيء من الدين، إلا أنه يكون النقصان في الدين بمقدار ما ينقص من الشجرة أو من الأوراق، فحسب بسقط من الدين بحسابه، وهو القليل، أي بكر اسمه، وأقرب إلى النقصان، لأن الأوراق بعد ذلك وقبها لا قيمة لها أصلاً، لا بأس شيء، فصرح بمنزلة الهلال

١٨٠٤٠ - حسن بن رادى كتب الاختلاف من رجل من آخر عمين بألف درهم، فاستحق حدهما، فالتبني ومن حصصه، ولكن لا يمكن إلا بجميع الألف، وذلك لأن كل واحد حدهما، وعشراً وهو جزء من مائة رجل رعي علامي بألف درهم فبعضه ألف درهم، ثم قال للفرس التي أحببني أحدهما، فبرده على، فعد، فإن الثاني رعي بمصنف الأول، لو هلك بسبب من الدين بمصنفه، ولكن لا يمكنه إلا بجميع الألف، وعليه شيئاً إن لم يكن له، وهو من الدين إن كانه مثل قيمة الحيد، أو بوجه من وجهه المبدع فلهذا سقط من الدين بحساب عيب الألف، إن كان هذا أو ما قد لا لم يتقضى عنه شيء من الدين

١٨٠٤٦ - ومضى المنعرج عن أبي حنيفة رحمه الله ، إذ أن الغلبة للرهبان ، ثم وجد
 يظن من الذين يعدون نصفه الآباء من غير تقييد ، إذ كان أبو إمام معه ، ولو كانت
 المعاصي جعل الزهر في شبه من أنزله ، ثم ظهر الجسد ، فهو رهبان عسى حاله ، بخلاف
 المنصوب ، إذ عاد من الإتيان بعد ما عصى القاصو على المعاصي بالقبضه ، و ١٨٥ لأن جعل
 للرهبان مذهب من أحكام بدعية ، جاء الشرع بتغييره بغيره ، لا يعلق الزهر ، فكان هذا
 القضاء باطلا فصار وجوده ، والتقدم بحرية بخلاف تقييد تضمنه بالقبضه

٨٠٤٢ - ابن سماعه عن أبي يوسف رجل قال لأحد هذه العشيرة وهذا
 بالبراهمة الذي يدعى ، ودعها إليه ، هذا هي حسمه ، قال يكون هذا نصف
 فرهم ، لا نصفها لأجمع بقدر ، وكذلك لو قال أحد هذا العبد ، فإن فيه حشرة
 في الحسم ، فهو رهبان البراهمة الذي كنت على ، فإذا هو القيد حسمه ، فهو رهبان نصف
 فرهم ، عنه أنما حل اسم ربه من جاني حازيه بألف درهم ، أي السبع أن نصفه
 إليه حتى يقصر النحر ، فقال مسروق لا تدفع إليه ، أنما هو بدعي ، أي فاعطاه
 على أن وضع يده في البحر حتى يدفع ألتابع له حماره ، فبذلك أنما في
 يد القيد ، فهو من مال مسروق ، لأنه ثم جعل يده ، من الزهر

ومر كان السائح قال سمع رهبانا يتشاور على يدن هذا الرجل حتى يدفع السائح
 الجارية ، فحسمه رهبانا نصف ، فبذلك ، هلكت من حال السائح

٨٠٤٣ - أبو فهم عن محمد بن حماد رحمه الله رجل من خريجه يسأوي مائتين
 مثقالا عمارة ، فصور العبد ، قال أبو حنيفة حسمه له ويرثه ثوب نصف المائة ، لأن
 بالاهور لم ذهب نصف الدار ، فذهب من قدس بقدره ، ربح خمس من ثمن مائة
 قول أبي يوسف رحمه الله في لاربه يبيع مثل قوس إلى ١٠ درهم ، فله ٥ درهم
 وقال يقوم لعبد صاحبها ، رسوم أعور ، فذهب من الدين حسمه القصص ، قال
 أحمد بن مالك ، قاله بن في ذلك ، وهو المحتاية على قدر التقصص من قوسه ، وكذلك قال
 في أحد قرايه ، إذ قيل لربنا خطا يجب قيمته ألفه درهم ، ولا يعلق العاقلة ، لأنه
 مال ، قال ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله ، رجل رهبان من غير حسمه تسمى
 مائة مثقاله ، ثم إن الزهر كان لغيره ، فحسمه هذا الكرم من السبعين هنا مكان الحسمه ، ورد

على الحنطة، وأحدته الضمير، ورده من الحنطة بصفتها ضم الخبر، والشعر، وباعى الحنطة
لى يدا الرمين ذهب نصف الحنطة بنصف اللتين، ولا ضمان عليه يمد ذهب من الشعر
لأن قبل رده الحنطة لا يصير شيء من الشعر رهناً، وقد مر حسن هذا من قبل.

١٨٠٤٤ بشر عن أبي يوسف، رجل له على رجل مال، فأعطاه لميمون ثوباً،
وقال: أمسك هذا حتى أعطيك مثلك، قال أبو حنيفة رحمه الله: هو رهن، وقال أبو
يوسف: هو ودعة، وليس برهن، ولو قال: أمسك هذا بمائت، فهو رهن في القولين
جميعاً، فمضى عن أبي يوسف رحمه الله: إذا رهن من آخر عبداً فيعت ألفاً بألف على
أن الرهن ضمان لبعض، فهو رهن فاسد، ابن سباحة عن محمد، رده رهن من آخر
عبدك، فقال الرهن، أخذ به على أنه إن ضاع ضاع بغير شيء، فقال الرهن: نعم،
قال الرعي جائز، والشروط باطل، وإن ضاع ذهب بالليل

١٨٠٤٩ - قال محمد رحمه الله في الأصل وبأن الرهن على الرهن ، وإن كان الرهن على الرهن ، فهو به منقطع ، فإن أمره القاصي أن ينسحب ويجمعه ديناً على الرهن ، فهو حين عليه ، فقد أشار إلى أن مجرد أمر القاصي لا يصير رهنه ديناً على الرهن ، فإنه قال : ويجعله قاصي ديناً ، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وهكذا يقول في كتابه المختصر ، وأكثر مما يرد على هذا أنه لا بد من التنصيص على أن يكون ديناً على الرهن ، أن مجرد الأمر بالانصاف لا يصير ديناً ، وهذا ؛ لأن أمر القاصي في هذا الموضع ما كان لإلزام المأمور شيئاً ، فإنه لا يلزمه الانصاف ، وإن أمره القاصي بذلك ، تكن المقصود هو التفرغ ، وذلك يتردد بين الأمر بالانصاف حسبته ، وبين الأمر بالانصاف ليكره ديناً ، عند الإطلاق لا ينبى إلا أمارة ، فلا يصير ديناً إلا بالتنصيص عليه .

١٨٠٥٠ - وفي المسقى عو الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله ، إن كان الرهن عاتياً ، وأقيم الرهن على الرهن ، فلهذا القاصي يرجع على الرهن بهاء ، وإن كان الرهن حاصراً ، لا يرجع عليه ، وقال أبو يوسف ، بوجهين أحدهما يرجع عليه .

الفصل الخامس

فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن

١٨٠٥٩ - إذا مات الرهن، وعليه ديون كثيرة، فالمرهن أحق بالرهن، لأنه كان أحق بالرهون من الرهن حال حياته، فكذلك ما بعده من

وإذا رهن من آخر رهنًا فاسدًا على أن يقرضه كلف درهم، وتغيب، ثم تنقضا الرهن بحكم المصاد، وأرد الرهن استرداد الرهن، ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما أقرضه المرتهن، لأن المرتهن إنما أقرضه ما يملكه من الرهن، فلا يكون له ولاية يخص يد مرتهن ما لم يرد عليه ما أقرضه، فإن مات الرهن في هذه الصورة، وعليه ديون كثيرة، كان المرتهن أحق بالرهن من غيره، كذا كان حق به من الرهن حال حياته

ولو كان رهنه يدب له عليه رهنًا فاسدًا، وسلمه، ثم تنافس الرهن، وأراد الرهن استرداد الرهن قبل أن يردى به، فله ذلك، بخلاف المصل الأول، لأن هناك الرهن قصير بمقابلة الرهن شيئًا، فتب لمقابلة حقيقة، أما هنا لم يخصص بمقابلة الرهن شيئًا حتى تثب الفاسد، ولم يعلق الرهن بذلك الفاسد حتى تثب لمقابلة حكمًا لمصاد السبب، فكان الرهن أن يسترد، وبخلاف الرهن المصحيح، لأن هناك تثبت المقابلة حكمًا، لأن الرهن يتعلق بذلك الشيء، أما هنا بخلافه، فإن مات الرهن في هذه الصورة، وعليه ديون كثيرة، فالمرتهن لا يكون أحق بالرهن من غيره، الرهن، كما أنه يكنى فحق به من الرهن حال حياته

١٨٠٥٦ - هذه الخمسة هي بيع، والمصلح، وإذا رهن من آخر أعيانًا، وقبضها المرتهن، ثم إن الرهن مضي بعض القدي، وأراد أن يعبر بعض الرهن، ينظر إن لم يبين حصة كل واحد منهم، لم يكن له ذلك، وإن بين، ذكر في الزهداد، لأن له ذلك، وذكر في كتاب الرهن أنه ليس له ذلك، قيل ما ذكر في الأصل "توالت إلى حصة رحمة الله وأمين يوسف ورحمة الله، وما ذكر في الزهداد "توالت محمد ورحمة الله،

وفيهل في السأله روايت. وهو الأصح. فلهذا ذكر من سبب في التواتر جواب. محمد رحمه الله عن ما اجاب به في الأصل

أما لو لم يكن حصه كل عين، فوجهه أن الصفف وجبت منحصرة، وفي بعض البعض فغيره انصفه على صاحبه، وأما إذا كان حصه كل عين، فوجه ما ذكره في الأصل أن النصفه منحصرة، لأن قوائم النصفه بالايجاب، والصول. وقد اختلفا، ووجه ما ذكره في الزيادة أن المقتضي بوجهه إذا هو مقصود، وحكمه بعدم يحل، فتجد ماخذ المحل، وتجد شفعه إلا إذا بقدر نقول بالحدود

وفيما إذا لم يكن حصه كل عين تحل القوم ما ينفذ. لأنه لو كان حصار البيت في كل عقد مجهولاً، وإذا كان حصه كل عقد أربع هذا المعتبر، لكن في هذه الأصل. وقد استشهد في الزيادة سيد أبي جعفر التميمي بوجه ما ذكره في الزيادة، ألا ترى أنه إذا سمي لأحد العاين ألف درهم، ولآخر ألف دينار، فلهذا ما يراه الحكماء من ذلك، ملك هذه

وقال والآخرى أن من درهم من آخر عينا ألف درهم بخور، بهب منحه وهذا بنصف الألف، ولأنه من ثلث الألف، ونحو صحيحه، فلهذا من ثلث نصف هذا الصدد بحسب أنه ولأنه ثلث الألف لا بخور، لأن الزهري قد اختلف، وعند الاختلاف الزهري يتمكن بشيء، قال مشايخنا والمسألة من مجموعان عن رواية كتاب الزهري

الفصل السابع

في تسليم الرهن عند قبض المثل

٨٠٥٥ - قال محمد بن حماد رحمه الله في الرهانات رجل رهن من ائتم حيازة مساوي ألف د. هم بألف درهم محله الرهن يطلب دينه ، وأبى الرهن ذلك حتى يحضر للرهن اجارية ، والرهن والرهن في مصرهما ، فانه يؤمر برهن بأحضار الجارية أولاً ، ولولقه في عبر المصير الذي رهنه فيها ، وعاله غصب ، دين ، وأبى الرهن ذلك حتى يحضر الرهن ، حبر الرهن على قضاء الدين ، ولا يؤمر الرهن بأحضار الرهن ، سواء كان الرهن سائله جعل ووضعه أو لا حمل به ولا مؤد

من مشايخه من قال هذا الجواب في الذي لا حمل به ولا مؤد جواب القياس ، وفي الاستبعاد ، وجبر الرهن على الإحضار أولاً ، لأن الأمانة مما لا حمل له ، ولا مؤد ممكن واحد ، وبهذا في باب السلم لا يشترط مكان الإيداع ، فبلا حمل له ، ولا مؤد بالإجماع ، فصارت الأمانة كلها كالصبر الذي وقع فيه ابتداء عقد الرهن

وسمى من قال ، ما ذكر جواب القياس والاستحسان ، وهو الصحيح ، ولو أن وحلله على آخر ألف درهم منجم ، لروحه بالمال كله زها يساويه ، حتى نيم ، وطالبه الرهن بذلك ، فبصر ، وأبى الرهن أناته حتى يحضر الرهن ، لا يجبر للرهن على إحضر الرهن ، إذ لا ضائقة فيه ، لأن للرهن لا يؤمر بتسليم الرهن ، لأن للرهون محسوس بجميع أهر الدين ، فإن قال الرهن ، قد توى الرهن ، وصار للرهن مستوفياً فيه ، فليس على الرهن شيء من الدين ، وطلب من الرهن أن يأمره بالإحضار ، فيصير حاله معلوماً ، فالقياس أن لا يأمره بالإحضار ، وفي الاستحسان قال إذا كان في المصير الذي رهنه فيه ، يأمره بالإحضار ، وإن رأى القاضى من المصير أن لا يكلف إحضر الرهن ، ويخلفه الله ، والله ما صاغ الرهن ، ولا توى ، ويأمر الرهن أن يعطيه ما حل عليه من دينه نعم ذلك لأنه ربما يكون نظر الرهن في هذا ، فإنه لم أحضره ، لا يلزم القاضى أن يخرج من يد الرهن ، طريق التعلق

المبحث الخامس

في مصرف ليراهي أو المرفهين هي ابرهون نصرك

[illegible]

١٩٥٥-٥٦: ١. شهر مرتين من أحسن عمر الرائد ، وبعده لم يترتب .
ويصفى بإعادة أو حبة واحدة ، وهو قول محمد حقه أنه يترك
المنصف وزك كان ثم من أدبه ، كذا الأجر فلهذا ، ويصبر الوهر حتى لا ينفذ
هذه الأساليب من ذي اليد [وكذلك لا يترك من الراس من عمر ويترك الراس

الرهن يكتسب خصصاً استه المعاشية تكون على الرهن ، وذلك ثلاثة دوايم يقابلها كل درهمين درهم ، فإذا ذهب أربعة بعد ذلك يئس الرهن بغير إذن الرهن ، فلهذا الأربعة كلها تكون مضمونة على يئس ، لأنها ذهبت باسمه ، وقد ملك ، وفبسته عتقه . صار للرهن مسوفاً من ذمة خصمه ، وقد وجب للرهن على الرهن أن معه ، وللمرهن على الرهن ثلاثة قصور ثلاثة سلاته خصمه ، ويئس على رهن درهم ، فالحصص عليه من حقه ، ويئس به إلى ثمة حقه درهم ، لا يداؤمي حقه ، لأن ، وقد بترته بغير إذن خصمه ، والحصص عليه درهم مما هلك ، معصيته ما حصل له سبعة ، على ما يئس به درهم ، فبرجح ، ملك على ما هو

١٨٦٥ - يرد نمر سحب ، أو يكرم ، وهو رهن ، لحاف الرهن على التمر التهلك . صاعه بر غير امر الخاص ، لم يجر بعه ، وكان صاعه ، وإن صاعه بأمر الخاص ، أو باعه الخاص بنفسه ، نقض البيع ، ولا يجب الصداق ، وإن جرم التمسو ، وقطعت اليد بغير أمر خاص ، لا حصص استحصاناً ، لا من باب حفظ ، وحفظ امره من حق الرهن ، وكذلك إذا جلب التمسو ، والإئس لا يضمن سبباً ، ولو كانت شاه ، أو جتر ، قد بخرها ، أو يخراف التهلك يضمن شيئاً أو سبباً

والخاص أن كل خصم لا يئس التمسو عن ملك الرهن كالتمسو ، إلا حله ، وذلك ليس بملاك بخرس ، وهو فعل يضمن وإن كان فيه عتصبي ، وحفظ عن التمسو ، إلا إذا كان ذلك ما هو الخاص ، محسب لا يضمن عليه ، وكل خصم لا يئس التمسو عن ملك الرهن كذا التمسو من ذمة وإن كان يغير أمر الخاص ، أو كان فيه تحصيل ، وحفظ عن التمسو ، معنى هذا بخرح حسي هذه التمسو

والماتصل بهذا الفصل

١٨٦٦ - د رهن من عمر شله سوي عشرة ، عشرة ، أو من الرهن للرهن أو يجلت ليه ، ويشرط سوا ، فعل الرهن ذلك ، لا حصص عليه ، لأن فعل الرهن ما هو الرهن كفن الرهن بنفسه ، أو فعل الرهن ذلك بنفسه ، لا حصص على ، فكذا إذا قبله الرهن بانه ، أو مصر الرهن بعد ذلك ، يضمن السوا ، أمكيد بجميع الذين

لأنه فعله بالدين يذهب الرهن ، كان جعل الرهن ، حصار الرهن عند أحد نسائه مسروقاً
كل رهن ، وكذب عليه إذا كل ، دين . فذلك حكمك نسائه . أي يد مرسى من أن يحضر
الرهن ، مع حبس . أي ، قال . باسم القدير على صفة نسائه . يوم فُصل . وعلى بقية
الدين يوم سرب . بعض حبس النسائه . وبقي حصة ثمن

وكذلك هو ولدته نسائه . وكل الرهن الولد يولد الرهن نسائه . خروج فيه
كل حواء في الدين . وكذب برأى أي أحسن قوله . صبر رهن الرهن . وثمنه يدين
الرهن ، لو لم يكن ، حواء حواء فيه . فكل الرهن إذا كل . فربهن يولد الرهن ، وإن كان
الرهن أي الملام ، أو الولد يدين الرهن . وحبس حواء النسائه . وحبس النسائه مع
النساء صبراً ، أي ، لأن النسائه فأنهم مقام الرهن . أي ، فيكون صبراً كما ذكره
والثمن . وإذا حكمك النسائه بعد ذلك ، فكلت صحتها من الدين . أي ، الرهن النسائه
محضه من الدين . لأنه قد نسائه أمه والدين . والدين لم يصب هذا . فقد عينا فأنهم
مستحسناً . وإن كان الرهن الولد ، أو الدين صبراً إن الرهن . صبراً القيمة . ويكون
النسائه محبوساً عند الرهن مع النسائه . في بيتك يملكه هذا . لأن النسائه فأنهم مقام
الرهن والدين . وإن حكمك نسائه . ودين في يد الرهن على هذا . فكل إذا كنت هذا مع
مقامهما . فكل حكمك النسائه بعد . لك . فكلت صحتها من الدين . كذب من هذا بعد ذلك
الرهن وثمنه

للمرعى في ليله بوقت، فحده امره من الكتوف إلى الراس، وهو منحرف، فقال إنه منحرف في ليله ذلك اليوم، وقال الرازي لم تسمع ذلك السوء، وب يجرى في ليله، فإن انصب صوت الراس، وإن أثر الرازي في ليله من ذلك اليوم غير أنه قال، أصابه هذا الخرق قبل السوء، أو بعده، فالقول قول الرازي، به أصابه من سوء، لا سيما اتفاقاً على خروج البواب من بطنه ليس المرعى، وكان القول قول الرازي في عقار ما عاد إلى صفاته بخلاف سألته الأولى، لأن جيباً قد اتفق على دفعه في الصفات غمماً صريحاً، وبه يصرح الرازي بخروجه من الضمن، ولا يقبل قول الرازي في ذلك إذا كان الرازي عند، فألمام الرازي به أنه أين عند الرازي، وأما الرازي به أنه أين من يد الرازي بعد ما رده عنه

هنا في سماعه قال محمد رحمه الله أنه يديه امره، لأنه قد أرى عنده، ثم جمعه ليرده، فكتب به على حائه، وهو يرى به

٦٨٠:٨ بشر عن أبيه يوسف إذا وقع الاختلاف بين الرازي والرازي في ولد الرازي، فقل الرازي، ولله عدي، فالقول قوله، لأنه في يده، ولم يقر أنه نقله من غيره، ولم يقل الرازي، ههنا جميعاً، وقال الرازي، ردت الأم وحدها، فالقول قول الرازي، وإذا نكر الرازي الرازي، فإن «إن المارة في الرازي مع يده»، فقل يده عن الرازي، والرازي، وإذا قال قد ألقى مجرد العدد، لا يسمع منه اليه عليه، لأن مجرد العدد ليس بلا م، وإن كان الرازي جمعه امره، لا يسمع من الرازي طيبه على الرازي، لأن العدد غير لا م من قبل الرازي، وسأله سهد السهد على حاليته انحصار، أو على امر الرازي بذلك، فهو سواء عند من حده حده الله في القول الآخر، وهو موهب

٦٨٠:٩ - إذا قام الرازي به أنه وعنه عبيد، أو أي شيء هم - لقب درهم، ونكر الرازي الرازي، ولا يذري ما صح به العدد، فمن جهة العدد يثبت له من ذلك مغلط الرازي، ويرد الساق على الرازي، ولو أقر الرازي الرازي، ونور عنه هناك بما فيه، ولا يصح زيادة لأنه امر في الرتبة، ولم يوجد من حدود، فلا يضمن الرازي

الفصل العاشر

في رهن نكسة الفضة والذهب بالذهب

١٨٠٧٠ ما يجب عليه في هذا الفصل أن يرد له نكسو من قوس يحميه
رهنًا، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يحمى الوزن في الاستمارة عن الهلاك، ولا يعتبر
القيمة، وأخبرنا، وعني بهما كملك إلا إذا أدى عبداً يورث رهنه إلى إلحاق
الضرر بأحدهما، أم الرهن والمهرين فحبيته يحمى القيمة، وهرده كما يعتبر
الوزن، وإن أرحب اعتبار القيمة، والخوفه عطفه، ولا يمكن حمل غرضه مع ما
اعتبار القيمة، وبزيادة ملك الرهن، أو غير ذلك، يجب عليه من خلاف المصلحة

١٨٠٧١ هذا هو الأصل في الرهن من آخر نكسة، ورده عشرة، وقبضه
عشرة عشره براهمة، فثبت على سبط جميع الدين، فلا خلاف، لأن يورث وفاء
بالدين، وكذا ثبت بالقيمة، وإن كانت قبضة القلب لردته ثمانية، وهذا على قول أبي
حنيفة رحمه الله بسقط جميع الدين، لأنه يحمى الوزن في الاستمارة، عنه الهلاك، وفي
الزيادة وفاء بالدين، لعدم يحمى الرهنين قيمة من خلاف المصلحة، ولا يهلك الدين؛
لأنه إن عطف بالدين بوجه ينقصه من الرهن، لأنه يصير مستوفياً به عبدة مئة، فثبت
ثمانية، وإن عطف بغيره أدى إلى الرهن، ويصير مستوفياً من به ثمانية مئة، وإليه
عشرة، وإذا عطف صاحب الوزن المحبوس عنه أن للقيمة، لأن الرهن موعود بعض
الرهنين إلا جهة الفساق، وإن اعتبر القيمة من خلاف خمس بحرر من الرهن

١٨٠٧٢ ومن رهن من آخر قلب فضة ورده ثمان مئة عشره، فهلك القلب،
فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يصير مستوفياً من به ثمانية مئة، كانت قيمة القلب
مثل ورده، أو أقل، أو أكثر، وسواء كانت قيمة مثل الدين، أو أقل، أو أكثر منه، لأنه
يحمى الوزن عن الهلاك، وعندهما إن كانت قيمته مثل وزن ثمانية مئة يحمى مسواها من دينه
تمامه، وإن كانت قيمته أقل من وزنه مئة يحمى الرهنين قيمة من خلاف خمسة، لأنه
لا يمكن جمعه مستوفياً بالدين، لأن لو حملناه مستوفياً، فثبت الوزن وسبعة، لأن قيمته

أقل من الورق، ولا يُكرّس جسد مسووقاً باعتباره آلة، كما يدّعي صرّ المؤمنين، أو
للنحر من الورق، فممنّ النظم من خلاف جسد، وإن كان ليس أكثر من ورقة،
وأقل من الدين، ومن الدين، فذلك أن الجواب يهين فينبغي من خلاف جسد، لأنه لا
يكنّ جعله مسووقاً بدين، لا أن جعله مسووقاً باعتبار الورق، وخلافه يقتضي به
أنه من، وإن جسد مسووقاً باعتباره آلة، لا أن الجسد، بل أن المال، ويظهر به
الرهبة، فممنّ النظم من خلاف الجسد.

وإن كان جسد أكرم من الدين أنى عشر بعد من جسد، حسنة أمد من القلب من
خلاف جسد، لأنه تعدد أمد، لا سبب، فيحب القربة، وإن كان تحت قربة هذه
المقتضى، لأن ما راد عليه أمد، ويجوز القيد، ويكون به، مع ما صمد من قربة خصفة
استقامة.

٨٠٧٦ - وقد رتب تحت قصة ورقة حسنة عشر بعض، وهذا القلب، فعلى
قوله أي حبيبة رحمه الله، بتفسير المؤمنين مسووقاً ذنبه على قلب على قتل حبل، سواء
خلفه قيسه على ورقة، وإن كان هو ورقة عشرين، يظهر أن من مسووقاً ذنبه على
القلب، وإن كان جسد القلب في من ورقة، أو أكثر من الدين من غير جسد المؤمنين
فينبغي حسنة مد من القلب، وذلك قدر الدين هو خلاف حسنة، وإن كان قيسه على
الدين عسر، أو أقل هو، تدبر ثمانية، يصور جهة حسنة، الدين في ثمانية فصل على
الدين، ولتعدد، لا سبب.

هذا هو الكلام فيه، ما عهدت، وأما إذا انكسر القلب، وفهم، فلا يسطع شيء من
الدين، لا الإجماع، لأنه لا يمدح صرّ المؤمنين مسووقاً جسد من ورقة، لا وجوده، ولا وجوده
لكس، لا أن الاستعداد، لا يقع بوجوده، وإنما يقع، وإن كان، لا وجوده من الدين مراد
جميع.

قال أبو حنيفة، وهو يدعي جميعهم، أنه لا يجوز الركن من النكاح، "جميع
الدين، لا أن يزدى من الأجر، به، فإنه فصل إليه ماله، ما صمد من غير أن يسطع من صر
الدين، بل يظهر أن، أنكر، أدب، مسووق، الدين، وإن كان جسد امرئ العبد، وثروت

صحة لها قيمة، فممن الرزق من الصناعات ما يتم به سداد الدين - وحمل ذلك مصحوحاً، ومرفق الأمانة إلى مدني من الصحة - الخو - لفصل رزق، لا المخدم في الرزق ما يجر بالدين - فممن إليه من الصنعة التي هي قيمة ماء الدين

فهذا هو بيان مدعي محمد رحمه الله، وصار الكلام في فصل الإنكار في موقعين أحدهما أنه إذا تم به شيء من الدين، ولا من الجوده فتر هي مصحوة بالإنكار، هذا بجم اسم من سبب التفتك بجميع الدين^٩ عن دونه، لا يحسن - بل يحير، وعلى فور محمده يحسن على التفتك بجميع الدين، ولشأن أنه إذا مانه بالإنكار شيء من الرزق، أو من الجوده التي هي مضمونه، رتب للدين الحب، إذا اختار رتب القصد على امرئ بمركة تفتي، أو بالقيمة^{١٠} على قول محمد بمركة بالدين إلا إذا مدور، فحينئذ يتركه بالقيمة، وعلى وجه بمركة بالقيمة، لا شيئاً يختلفان في كيفية ضمان القيمة على مذهبنا

١٨٠٧٤ بيان مدعي هذا رمي من آخر قلب قصده، وله هذا، رويته عشرة معنونه، فالتكسر القلب، قصد، لا يحسن الرزق على التفتك بالديون، لا وجه أن يدركه جميع الدين، لأنه - مدور، ولا وجه أن يسقط شيء من الدين في مقصده التفتك، إذا تم ما، فحسب كد هو التفتك القلب في يد المصاحب، وإذا حير، قبل قبول حقيقته، وأبو يوسف رحمه الله - إذا شاء التفتك بجميع الدين، رضى بالتفتك، وإن شاء ضمن المدين قيمة، ر - لأنه: لأن التفتك من خلاف الجسد بمرور، لا ربا، ولا ربا ههنا؛ لأن قيمة القلب مثل الرزق

وعلى محمد، حمد الله - إن شاء التفتك بجميع الدين، وإن شاء حمله المدين يدينه، وإن كان قيمته ثم فاداه أهل من وره بجانيه، وانكسر، فالرأى اختيار إذا شاء التفتك بجميع الدين، وإن شاء ضمن المدين قيمة من خلاف حله، لا يفتق قصاصاً على المصروف، وصححه بركه أفضله، حيث لم يفتك حياض أحسن الدين، نعمونه، لأنه إن جعل الدين بمره بمره المدين، وإن جعل الدين بقيمة يدين إلى الربا، وإذا غلب العمل بالدين بعد ضمان القيمة، وإن كانت قيمته أكثر من ربه شيء - فالتكسر في يد المدين، فمن ربا إلى حقيقته ر - أنه المدين، اجبار، لأنه: فالتكسر جميع الدين،

والله منه قسم لم يرد من جمعه من هذه الكتب قيمة ذهب مثل وزنه نحاسه ، أو أقل من
وزنه حديد ، أو أكثر من وزنه ، وأقل من اثنين سمحه أو مثل الدين عشرة ، أو أكثر من
الدين ، أو اثنين عشر ، و منبر الجمعه بالعدد ما ملئت من الترحه الثالث والربع والخميس ،
ومنبر الجمعة ، وأربعة عند مصبوبة سبعة لوز ، غير أن في الترحه الأول تسمى قسمة
من جمعه لانهام الترحه ، في الترحه الثاني يسمو القيسه من خلاف الخمس لخصوي
لقرى^١ .

وعند أبي يوسف رحمه الله الخواص كما قلنا في جمعه رصه الله في الترحه
الأول ، في الثاني والثالث والربع ، وفي الترحه الخامس : الله ، أنتهك بجميع الدين ، وإن
شاء ضمن الترحه قيمة خمسة أسفاس القلب من خلاف خمس ، لا هذه المسمود
فقد لادن من اللوز ، و منه خمسة عشر ، وخمس أسد من القلب موز ، سمته مثل
التنين

وعند محمد رحمه الله في الترحه الأول : وهو إذا كانت قيمته مثل لوز ،
وإن شاء لم يرد من أسكه بجميع الدين ، وإن شاء جمعه بمترين بنحاه من دينه ، وفي
الترحه الثاني ، الثالث ، والربع إن شاء ضمن الترحه ليه من خلاف خمس لخصوي
العمل والدين ، وفي الوين الخامس إن فات بالانكسر درهم ، أو درهمين بغير طراش
عليه ففذلك بجميع الدين ، وإن فات أكثر من ذلك بغير ب ، أنتهك بجميع الدين ،
وإن شاء ضمن الترحه من القلب ما يساوي عشرة ، وليس له أن يجعله بدين لكان
المعد

١٦٦٧ - وإذا رد من آخر قلب قصه ، وزه خمسة عشر مسمود فانكسر ، فعلى
قولي في جمعه رحمه الله ، راهر ما عليه إن شاء أسكه بجميع الدين ، وإن شاء ضمن
الترحه قيمة ثلثي الذهب على كل حال ، غير أنه إذا كانت قيمته مثل وزنه صبه قيمة ثلثه
من جمعه ، و عجا عدد ذلك يضم جمه منه من خلاف جمه

وعند أبي يوسف رحمه الله إن كانت قيمته مثل وزنه فكدلت ، وإن كانت قيمته
أكثر من وزنه ، فشرين : لا ، وإن شاء ففذلك بجميع الدين ، وإن شاء ضمن الترحه قيمة

ان كانت قيمة حقه درهمين ، وكثير ، فكذلك خوب ، فانه لو كانت قيمة القصة التي في الخاتم ثلث من درهم ، ان كانت نصف درهم مثلا ، فلو بهلاك القصة سقطت قيمة توافيقه ، ولما رهن الخاتم في نفسه انما في الخاتم - لا بد منه ، في من هذه الخاتم يصير التوفيق والقيمة ، ولو رعاها بقيمة مهر ، فيحيز الرهن الى ما جعل يدينه ، وان شاء عسر له قيمة الخاتم نصف درهم من الذهب ، ثم يرجع المهر الى الرهن بدينه

وما اذا انكسر بعض دون الخلقه ، سقطت من الدين الذي كان وراء القصة بغيره من الشخص المقتضى ، لا حرج ، لان الخوذة له قيمة في غير مال رباعى لا غير ، وان انكسر الخلقه ، بالرهن ، عجزا عندهم جميعا ، ان كانت قيمته عشرة درهما ، أو أقله ، يقال خسر الرهن ، يعني لو اني حبه ورحمة الله في يوسب حبه الله برك بالقيمة ، وعند محمد رحمه الله بالدين ، وان كانت قيمته ثلث من درهم ، ان كانت خرافا ونصف درهم ، يعني لو اني حبه ورحمة الله ، انما خسر الرهن بضعه جميع حبه ورحمة الله برك ، ولكن من الذهب ، يعني لو اني بركه برك حبه تسمى الخلقه بقيمة من القصة

وعند محمد رحمه الله ان اوجب انكسر قصص نصف درهم قد اقصاه ، فانه يجب للرهن على مكانه بجميع القصة ، ولا يحيز ، وان اوجب انكسر بعضها اكثر من نصف درهم ، يحيز الرهن ، وان خسر الرهن ، بركه عليه مائة ، لا بالقيمة

٨٠٧٦ - قال في الاصل ايضا وجب رهن قبل حمل طينا ، أو بورا ، أو كورا طرهيم ، وفي الرهن ، فاقطع ، فان خسر الرهن حلت ماله ، وان انكسر ، لم يكن سكا لا يورث حبه بسقط من الدين حصة انفصال ، لان الخوذة بها قيمة على انكسر ده ، هي غير مال الرهن ، وان كان من رهن ، فلو ان الرهن بالخيار ان شاء انكسر بجميع الدين ، وان شاء برك ، فلا بد من الله سكا على حبه ورحمة الله ، وعند محمد رحمه الله برك بالدين ، وذكر لو اني حبه ورحمة الله في هذه انشأه مع أي حبه ورحمة الله

قال شمس لأما الرهن ، وما ذكر من لو اني برك ورحمة الله مع أي حبه ورحمة الله في هذه ، فانه لا يورث على ظاهره ، يعني برك ورحمة الله فيما قد كان في الرهن ، فان كان عنده يسقط الاصل في الرهن ، الخوذة

فصل الحادی عشر

فی الزم عادی فی الزم والمخصوصات فیہ، وبانتہای بدلت

۱۰۶-۹۹ قال محمد رحمه الله وودعني الزم الواحد رجلا من واحد، كل واحد مذهب يدعي انه ربه من يكف درهم، ونصفه من، فهذا انما على وجهين الأول ان جمع الدعوى حال سبيل القرين، وباع على ثلاثة اقسام الاول ان يكون الزم في مذهب مدعيين ربه هذا لو حله ان لم يزوج و ربح و ربخهما على الله... بقضي الزم يري به... لا في كل واحد ليس من حيث انهم ليس من جهة واحدة، فيسبى بالاولى كل واحد من الزم لنفسه من جهة، جده بان ادعيا الشراء من واحد، وهذا بشرح بينه بين الله بحكم الله، فهو كدلت، وان لم يربح، وتاريخ احدهما تسبق بعض لاسبغها ماربحة خارجا فان لم يربح في دعوى الشراء.

الثاني ان يكون الزم في مذهب واحد، انما ان كان يكون في مذهب واحد، وفي الزم حقا، وانما، وتاريخ احدهما تسبق بعض لاسبغها ماربحة، وان لم يزوج حله ان لم يربح، واربخهما على الله، فلهذا لا يفتى في الزم الواحد مذهب، ولم الاستحسان بعض بعضه نكر حله مذهب بعضه حله، وبالقيس احكامه وسبغها

فكذلك في الزم في مذهب واحد، وتاريخ في مذهب واحد، انما ان كان يكون في مذهب واحد، وفي الزم حقا، وانما، وتاريخ احدهما تسبق بعض لاسبغها ماربحة، وان لم يزوج حله ان لم يربح، واربخهما على الله، فلهذا لا يفتى في الزم الواحد مذهب، ولم الاستحسان بعض بعضه نكر حله مذهب بعضه حله، وبالقيس احكامه وسبغها

حيثما لم يسع فيه ، وزمن سماح بالكلية . ولو كان محال دعوى التبرع دعوى السداد هي
حالة الصورة فخص نكاح واحد صنف المشتري ، وطرفه من بعض شراء كل واحد
صحاقي ، لكن ، كما هو مبين في شاهد ، تم تسديد مديونية في أصل حكم التراضية ،
وإنه يمكن فيه ، لأنهم سماح صحيح .

[illegible][illegible]

(1) في الأصل: ندره.

(٢) وهو الأبعد، من حيث ما عني، به أي حيلة لآل بهجت.

غاش، لا تخاف مودع صاحب اليد حاصرا، وطرفه من يد، وحبوب، وهو المروي بين
مضائق النور، وروى مسألة "هل في المدح المخرج" . . . في عهده ولا يلقى شاق
مودعه حيا، واكتوب بعبء حبه في تلك الملك يودعه، اما فيجب طرح، فكما
يشت لذلك مره، يفتت عني اهله الذين بعده، لا، رهن، . . . الرهن لا يكون،
وليس عر راحه خصم في حق اثبات الدين، فلم يقله في حق عر اسات الدين، هذه
فعل في حق اسات به من ايش، لا، المرحله طود ادس لا يولد، فهدا، وال لا يعرض
محتاج ما به يخص مر اسات، فزاد حصر الأنا يعرض ليد . . .

قال من كان - ولا نظارني على الاثني ذنوبه ولا الى الاخر ذنوبه من
من ذنوب الانسان واحد برهانه ان الخارج - من الله في هذه الصورة ذنوبه ونظير
خلفه اسبق لا ينسب لاسمها نرى - ويؤيد بعض المختار - هكذا كرم محمد
محمد له - هذا هو - من محمد محمد الله على ما روي عنه انه لا عمة
للخارج من ذنوبه كذا - ويؤكد خارج كذا على كذا اما على كذا
الذي روي عنه ان - روح - وهو هو آية - روحه الله بعضه لاسبق - بعض
نرى في الخلق - نفس لاسمها نرى بعض ما من من الله نرى

۸۸۵۱ قال عبدی بن یزید بن جملہ: ادعی وحرل أن عده وانه ربه من لائل
التي تاتي بالدموع ويذهب لائل من وذا يريد يقول: عبد عبدی، شيء بعضی به
للعدی. لأن صاحب اليد نصب خصماً له؛ لأن كل أحد سبه، ادعی انكنت بسبه
من قبله. ان ادعی به بعد ادعی ذكره به جرحه به. ويجمع على يدى لائل حتى
يجتمع الثائب، ثم يمدد. لا يوهى، وإن كلمة لا يسب، لا، لا أو حتى مائه.
فيجمع على حديدته وديكبه، كما لم أقر علكك هذا الذي لعاب، ثم يوق بي هذا.
ويصيح إذا أقر حاد لعاب. ليه لا يبرح من يده ما لم يحفر من ربه، دك أنه يخط
سبه، أو قسم على يدي لائل.

وَأَمَّا فِي سِدِّ الْمَدِينَةِ وَالْأَمْرِ وَالْعَمْرِ، فَقَدْ أَقْرَبَهُ لِي فِي حَقِّهِ مَسَانِدُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَهْدِي إِلَّا بِصَلَحٍ مُخْتَلَفٍ لِقَوْمِهِ عَمَّ فِي النَّبِيِّ عَنِ الْقُرْشِيِّينَ، بِمُؤَاخَذَةِ الْوُفُودِ، وَبِهِ أَمْرٌ بِالْمَلِكِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، قَدْ أَقْرَبَهُ لِي فِي حَقِّهِ مَسَانِدُهُ الْمَسْنُونَةُ، لِأَنَّهُ يَتَّخِذُ مِنْكُمْ مَسْكَةً تَقْلَعُ الْإِدَّ بِحُكْمِ الْقَدَرِ.

١٨٠٨٢ - وبو غائب الرهس - وقال المرحومين هذا المندوب الرهس في يدي من قبل جلال
ملكنا، وإن هذا الذي في يده العبد محضه منى، أو مستعارة، أو سائغة منى، وأنقام
على ذلك منه، فإني أدعي العبد إليه. وهكذا ذكر محمد حمزة لله في الأصل قال
شمس الأئمة السرخسي في راسي لا يفتى له بالرهس، لأن فيه قهراً، على العاقل
بالدين، وليس عنه خصم في ذلك، ولكن يفتى بأن وصوله إلى الرهس إلى يد من لا يرد
كأن حجة الله في دعوى، أو الإجزاء، أو الإجزاء كما شهد به يهوده يفتى له يفتى
الاسم، ودو الله خصم في ذلك، هذا بخلاف ما لو لم يدع من ذي اليد الأحدث من
يد، فإن ذا اليد لا يتصبب حصته

٨٠٨٣ ومن حين الخصائص وحل في يده رهس، والرهس غائب، فلو أن
الموتى أن يفتى به من عند المسمى حتى يسجل له ذلك، يحكم بأنه رهس من يده.
فالحل في ذلك أن يفتى به من عند المسمى حتى يفتى به من عند المسمى، فيقدم الميرس
إلى المسمى، فيفتى به من عند المسمى، فله رهس عنه، فيسمح المسمى به من
الرهس، ويفتى به من عند المسمى، ويحكم به، ويحكم به

فهذا نصيب من الخصائص أن يفتى على الرهس، مسبوحة، وإن كان الرهس
غائباً، وهكذا ذكر من رده الله في دعوى المانع، وفي الأصل في بعض
المواضع، وذكر في موضع آخر من رهس الأصحاب، بشرط حصره الرهس لجميع هذه
النية، واستباح فيه مستغنون، بعضهم قالوا ما ذكر من رهس الأصل أن حصره
الرهس بشرط رفع عظم من الكتاب، والصحيح أنه لا يسميه حصره، إلا ترى أنه لو
أنقام ذي اليد نية أن هذا الرهس عنه وجه من جهة جلال، أو عصب، أو مضفره، فإنه لا
بشرط حصره فلا تستباح هذه النية، فكذلك هنا وبعض مشايخ مالوا، في المسألة
روايتان، في إحدى روايتي نقول هذه النية حان عليه الرهس لأن الرهس كادها من،
فقد استحصه، ولا يمكنه، لفظ عبد خصوصية غيره، إلا بالمال النية، فصار حصصاً
في ذلك كداهي الردها، وأرملها، وفي رواية الأخرى الدعي لا يفتى هذه النية

ج ١٨ - ك: مع الرهن = ١٠٩ - النص: قدصر في الرهن بالعقد والبيع

قال سمس الأمانة البرعسي في شرح كتاب الخليل: وهو للشيخ، لأن في قبول هذه التهمة على الرهن، وهو العكس، ولا حاجة إذن إلى أن يكون ذلك لا يقع خصوصاً المذموم عن نفسه، فهو يائساً وقد وصول الدين إلى يده من جهة فلا يتوقع لصحوة عنه، كما لو اقام به أنه ويجه عند من جهة فلا.

قال رحمه الله: وقد جاب محمد رحمه الله عنك في مظانره في التمس الكبير، فقال: العمد مدهون، وأسروا، ثم وقع في تعبته، فوجدته لم يمس قبل التهمة، وتقدم اليقينة أنه رهن عند الفلال، واحدة لا يكون هذا قصده على ما سب بالمرهون، لأنه لا يحتاج إلى إثبات الرهن، لأن الثابت بالوديعة كونه، فليس يملك أن يكون هذه التهمة لإثبات الرهن لا وجه به.

١٨٠٩٩ - وقد قال من وهبته هنا ثوباً، كما في موهبي، وهناك المروني وهو هذا العبد، فبصيرته، وأقام يقينه، فبصيرته به عرس، فأكاد العبد، وانتوب قسوم من يد مرسى، لأن المروني شئت الحق لعمري، والرهن من الحق لعمري، ولأنه لا حاشية من نفسه من يراه، لأن يطمع من رده، لأن الرهن في حصة غير لادم، وإن كان هالكين، وفيه ما يدعي الرهن أنه رهن كمر، وأقام يقينه، فبصيرته الرهن، لأنه جنب يده يده، ولو قال المروني: عرس العبد، وانتوب جميعاً، وتبصيرهما منه، وقال الرهن: لا، من رهنك انتوب وحده، فبصيرته به المروني، وإنما أتم الرهن به أنه من هذا الرهن عبقاً يساوي ثمن بالعم، وقبضه به، ولكن المروني ذلك، ولا يدري ماذا فعل بالرهن؟ فالمروني صانع لعبه، لأن الثابت بالهبة كالثابت عبقاً، ولو عد الرهن والنقص، ثم سجد حد ذلك يدبره، كما في موهبي، فبصيرته الرهن، كما هو هنا، وإذا صحت فيه العمد بحسب له ما ألف درهم، وبمذموم على الرهن، ولو أتم المروني، ودعى عرف فلا عمد عليه، لأنه أقيم في الزيادة على الدين، ولم يوجد منه جحود حتى يضمن الزيادة بالتحجود، ولو لم يجحد الرهن، وحاشا بمعد يساوي خصصهما، وقال: هو هذا العمد، لم يصدق على ذلك، لأنه من المظنة أن الرهن عبقاً يساوي أمين، والذي أحضره ليس يثبت القصة، وهذا هو يكتم عما قال.

هلا يجل قوله^(١) إذا جحد الرهن فذلك

١٨٠٨٤ - إذا كان الزمعي رجلين ، وأدعى المرء عبيدا معا ، وأقام شكا على أحدهما أنه زوجه ، وجهته ، وألغى لهما جميعاً ، وهذا بجحدان ، فإن ادعى أنهما أنه يعلمه ليس بم يقيم عليه شبه ، لأن ادعى عليه رجلاً ، وقد أنكره ، ولا يثبت به عليه ، فيستحلف رجاء الكون ، فإن بكل بيت تزعم عبيداً بغيرين محققين ، غنى لتأكل بالنكول ، وعلى الآخر باليمين ، وإن حلف رد الزمعي عبيداً ، لأن الزمعي أصح من الأصل في نصيب الخالف ، فندبر لفصده في نصيب الآخر ، ثم يثبت الزمعي في حقه ، ولا يقضي ما من نصيب الآخر ، لأننا لو قضينا له نصيب برهن المدعى ، وإن كان الراعي وساداً ، والزمنين اثنين ، فقال حلفهم أن يثبت أنه زوجه حتى غلب الثوب ملك بمائة درهم ، فأنقذ على ذلك يميناً ، وأنكر الزمعي الآخر ، وقال لم يمتبه ، وقد قنعنا الثوب ، وأنكر الزمعي الآخر ،

قال أبو يوسف رحمه الله لا تقضي بطريق أصلاً، وورد إمره على الرعي، وقال أحمد رحمه الله بعضي، فأبو يوسف رحمه الله يقول نعتد القصد بالرعي على اجتياز الحدود، ونعتد النقص بالرعي الكلي من الغنم لأنه لم يدع ديباً، وسهو له لم يشووا به، ونعتد القصد بالرعي النصف منه فكان الشويع، ولا يقضي بالرعي أصلاً

ووجهه رحمه الله يقول النفس أنت الرحمن موهبة ، وهذه ذكرا لأنه لا يمكنه
إتبات الرحمن من نفسه ، لا يثبت من صاحبه ؛ لأن من دعى شيئا من أنبياء ، وقبل
أحدعها دون الآخر ، لا يصح الزعم في المقابل . فكان الرحمن من صاحبه ما أثبت
الرحمن منه ، ولأنه لما ثبت حقيقة هبة الرحمن من حيثها حقيقة هبة الله ،
فيعتبر محالو ثبت عند ، وهذا هو الوجه الرحمن . وبما كان بعدد ذكرا من شيء لا
يحمل النسبة بحفظ هذا بين ، وهذا يوافق إلا أن هو بوجه الواحد لا بعمل الرحمن هو
فيه لإقراره أنه لا سم من أمثاله ، فوضح على يد عدد ، لأن مدعى الرحمن مقرر
الرحمن لم يدعى بحقيقة رحمه ، فيجعل حكمه إلى أن حصل الدين إلى مدعى الرحمن ، فإذا
وصل ، وضع الرحمن من جهة ، يرد على الرحمن ، وإن ثبت لم يدعى الرحمن ذهب
صحة من المال

١٨٥٨ - وبدا يستعد من آخر ثوباً جرحه بدعته ، وبصه ، ورجنه ، ثم إن رب الثوب مع الرهن احتلف ، وقد هلك الثوب ، فقال رب الثوب : منك قبل الشكك ، وقال الرهن بعد المكالة : ما تقول للرهن مع يسه ؟ لأن رب الثوب يدعي أنه قصي من المستعير من ملكه ، وبه حل الرجوع بما قصي عن الرهن ، وهو سكر ، وكذلك فرقال الرهن : هلك الثوب في أن رهنه ، وقال رب الثوب : هلك بعد ما رهنه^(١) ، قال أن تشكك ، فاحمل ثوبه مع يسه ، وإن أقامنا اليه ، فحسبه به رب الثوب ؛ لأنه ثبت يسه إيماء من الرهن هو ملكه ، والرهن يسه يهر ذلك ، فكأن به الرهن أولى بالقبول

وإن هلك الثوب في يد الرهن في هذه الحالة تم أخذ الرهن ، والرهن ورب الثوب في يسه الثوب ، فالحال للرهن ؛ لأنه سكر رهنه ضمان ، وإن احتلف رب الثوب ، والرهن فقال رب الثوب : شريك أن رهنه بصمضمانه ، وقال الرهن : أقرني أن رهنه بضمانه ، فالحال رب الثوب ؛ لأن الإذن بضمان من جهة^(٢) ، وإن أقامنا اليه ، فهي من الرهن ، وبزئ من ضمان الضمانة ؛ لأنه ثبت بهما عن رب الثوب ، ورب الثوب ثبت بهما أنه أنزل في رهنه بضمانه ، السات مسروعة لإثبات الدعوى على الرهن ، لا لزبائ الإقرار بالرهن .

١٨٥٧ - وإذا تشبه عد قساعين على الرهن بمائة ، والأخر على مائة ، وشهلاتهما مائة مائة مائة حصة رحمة الله ، ولا يقضي بالرهن أصلاً ، لأن الدين يسه الشهادة لم يثبت عدده ، لأنه لم يصح على شيء لفظاً ، وإذا لم يثبت الدين لم يثبت الرهن ؛ لأن الرهن بدون الدين لا يكون ، وعندنا يقضي بالرهن بمائة ، وإن شهد أحدهما بمائة ، وآخر بمائة والخمسين ، فإن الرهن يدعي حاكم لا يثبت تشاهده ؛ لأنه كدبه شاهده الخمس ، والخمسين ، وإن كان الرهن يدعي مائة والخمسين يثبت الشهادة على القصة ، ويقضي بالرهن بمائة ، وهذا حكم جميعاً ، لأن الدين بهذه الشهادة قد ثبت

(١) وفي الأصل : بعد ما رهنه

(٢) وفي ط : من حصته

(٣) وفي الأصل : أصلاً

شهر ثلاثة عشر، لأبى ائمة عن ائمة مطلقاً، وإذا رهن الرهن بعد انعاق أو أمكن
انقضاء بالرهن بعد انعاق، ثم فرق بين الرهن وبين البيع، فإدعى باب صحة
أحد التمسعين، يبيع بدنه، والأحر بالبيع ثلثة وخمسين، وأبى بدعى البيع بدنه
وخمسين، فإنه لا يغير شهدهم أصلاً، ولا يقتضى بشارته، وأبى الشاهدان
على ثلثة

والعرف أن من باب البيع لو مضى بدنه لاتفق السامعون على ثلثة في الابتداء،
أخيراً أتى بقصه في الانتهاء، فلا يقتضى به في الإبداء قصر بالساعة، لأنما ذهبت
في باب البيع بالرهن "بمعناه" وهو مائة على الميسرى للسائق، لا بد وأن يقتضى
على البائع بالتمسك بالميسر، إلا أن الشاهدان عليه في العبد، وبما انفى من القصد على
قلوبه، لأن الذى شهد بادلته يقول: جميع القصد تفسر بدنه، والذى شهد بادلته
وحسين يقول: رهن بدينه ميسرى، وإنما اتفقوا على أحد عمر قدر ثلثه، وإذا وجب
انقضاء بشئ بعد ميسرى مائة، وجب انقضاء ما تمعق عليه براء الثلث من العبد،
وأما تمعق بآراء من العبد على ثلث المائة، لأن الذى شهد بالمائة يقول: ثلث أحد
بثلثي المائة، وبنى شهده بالمائة وخمسين يقول: ثلثا العبد بادلته، فيجب انقضاء ثلثي
المائة، وإذا وجب انقضاء بشئ مائة وجب انقضاء من العبد ما تمعق عليه بآراء ثلثي

هذه باقية أخرى لا صمد عليه

قال حمص الائمة السرخسي : لأنه بعد المملكه مودع ، وإنه يبرأ بالعمود إلى الواقع ، وأما شيخ الإسلام في التمليل إلى أنه مستعير ، وإبراه بالعمود إلى الوقت

١٨٠٩٣ - قال في "الجامع" رجل استعار من آخر جارية لهرهها بدينه ، فصل ذلك ، ثم مات المستعير ، ولم يدع مالا ، وطلب الرهن من القاضي أن يبيعها بدينه ، وأمر صاحب الجارية ذلك ، فالتاضي لا يبيعها ، لأن المستعير يرضى بالره ، وطلب ليس من موجبات تعدد الرهن ، ولكن يقال للرهنين أحسن أمر هو حتى يرضى المستعير ، لأن المستعير يرضى بكونها مضمونة عند الرهنين متفقا للرهنين ، وعلى القاضي إيفاء المحرق ، لا إبطاله ، فإن كان للمستعير ، وهو صاحب الجارية للقاضي بدينه بالدين ، وأمر للرهنين ذلك ، فإنه يظهر أن كان في ثمنها وفاء بالدين ، لا يلتفت إلى إيفاء للرهنين ، وإن كان فيه إزاله يده من الرهنين ، وإن لم يكن في ثمنها وفاء بالدين ، لا يباع بتكون رهني للرهنين ، فإن كان في ثمنها وفاء بالدين ، فيعت به في الدين ، واستوفى الرهنين ثمنها ، ثم ظهر للمستعير من ، فإنه يرجع فيه للمستعير بأخذه الرهن ، لأنه لا يستعمل المستعير الجارية منه ليرهب بالدين مع علمه أنها رجا يده ، وعلى اعتبار أنها ملك يصير هو قائميا بدينه ، وصار هذا الرهن الميراث يفتى بدينه ، وصار المستعير راضيا بذلك ، أكثر حامي المصالح أن القصد منها البيع ، والرهن حارص بالبيع ، إلا أنه رضى بالقصد ، وطبع طريق القصد ، ولا عبرة بنظرين ، وإنما المقصود للرهن ، وإنه حصص وصار المستعير فلهذا كان له حق الرجوع من مال المستعير ، ولو لم يمت المستعير ، ولكن مات المستعير ، وعليه يكون كثيره ، فإن كان مستعير موصرا فافترا على نفسه الذي أمره القاضي بأن يرضى بدينه ، ويصير الرهن لعمراء المستعير ، وإن كان المستعير معصرا كانت الجارية وحده على حالها ، لأن المرئيين كان حقهم من الرهنين المستعير ، ولكن مات المستعير ، وأمر للرهنين من غرماءه ، فإن أجمع غرماء المستعير ، وورثته على بيعها بقصد الدين ، وأمر للرهنين بالجواب فيه على المستعير الذي فلتا قيسا أولاد المستعير ذلك حال حياته ، وأمر للرهنين ، وأجلس هذه المسائل في رهن الجامع

كتاب المصورية

هذا الكتاب يسمى على ثلاثين فصلا

الفصل الأول في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الثاني في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الثالث في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الرابع في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الخامس في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل السادس في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل السابع في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الثامن في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل التاسع في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل العاشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الحادي عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الثاني عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الثالث عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الرابع عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الخامس عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل السادس عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل السابع عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

الفصل الثامن عشر في بيان مبادئ المصورية، وحكمها.

وقت المصارف

الفصل الثاني عشر في دفع المال مضاربة على الفوائد

الفصل الثاني عشر في دفع المال المضاربة، وفي كتابه، وفي غيره من الكتب، وقد جازيه
المصارف

الفصل الثالث عشر في ثلاث مائة ألف مضاربة في الفوائد، لا بد من

الفصل الرابع عشر في المصارف من جميع المصارف، مثل المصارف

المصارف الخمس والعشر، في جميعها

الفصل الخامس عشر في المصارف من جميع المصارف

الفصل السادس عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل السابع عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل الثامن عشر في دفع المال المضاربة، وفي آخره من المصارف
المصارف

الفصل التاسع عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من
المصارف

الفصل العاشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل الحادي عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل الثاني عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل الثالث عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من
المصارف

الفصل الرابع عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من
المصارف

الفصل الخامس عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل السادس عشر في المصارف من جميع المصارف، لا بد من

الفصل الأول

فِي شَرِّ أَتْفَالِهَا وَحَكَمَهَا

فقدان 'شون' هو ربح خاسر،

[illegible]

والله اعلم بالصواب

المستخلص

والتوجه في ذلك أن حوزة القضاة مختلفة الخلف من جهة والآراء، ذلك
محمود ١٩١٥، في أن دراهم، ثم قدس، أمّا سنة فلا وفي لإحلام كان
يبراهم، أو دباير ضرب على عهد هو قل وكسوى، راساس كانو جعلوا ذلك راسي
في الفصل، في أن في ١٩١٥، وحدهم على ذلك فخرهم عيب، فكان تقرير الفخر
فيهم عليها تقرير بهم على بالدراهم والقنطرة، ثم أن في ١٩١٥، فلا وفي سجونها
يظنوا ما، ومظن من هذا، يقع على الدراهم والديابير، لأن ما اسم ما شمع به
مسول، والمضمة ما نحن بالدراهم والقنطرة، لأنه ما في كل من هو كل مضمة،
والتسول عادة بين الناس ما يكون في الدراهم والديابير، وبما أن ما في ما تكمل
بالدراهم والديابير، فمضمة اسم ما في ما يقيصوف إلى الدراهم والديابير، وهما
الأثر البروزة ما في بعض ما وأثره مجاز ما الدراهم والديابير، في أن في
والأثر وردت نحو ما بالدراهم والديابير، فلا يجوز دروبه، لأن ما في ما من
كل وجه، ووجه من وكن، وورود الجسه في ما الدراهم وان من كل وجه
لأن الدراهم والديابير الثمان من كل وجه، والقهر وحس ليست بالمان أصلا، والمكيل
والوزون من من رجة

[illegible]

أن يكون أمانة عند انصباب بعد المضاربة ، فلهذا لم يجز أن يكون الدين رأس مال
المضارب .

وهي بخلاف ما في غصب رجل من آخر ثلث درهم ، وهي لامة في بدل المصائب .
فقال له المصنوع : من أين بها مصاربة بالنصب ، صاحب المضاربة وإن كان رأس
المال مصحوباً بن عطف ، فصار ، لأنه صار رأسه بعد عقد المضاربة ، فلهذا لم يزل له العمل
بها مصاربه ، ومن حكم رأس مال المضاربة أن يكون أمانة في المضارب ، فلهذا لم يجر
صناديق النصب ، فصار أمانة في يده ، فقد خص جوار حسابه أما ههنا عياله .
وبخلاف ما إذا كان رجل يبيع رجل دين ، هذا رجل الدين رجل آخر يبيع مالي من
فلان ، فاعمل به مصاربه بالنصب ، فإنه جسر ، لأنه وكله بعض دين به على غيره .
وأنصف المضاربة التي ما بعد قسم الدين ، وبعد قبضه بغير أمانة في يده ، وهو شرط
جواز انقضاء أمانته ، أنه هو - بعد الأمانته - وإن لم يخر الأمانته ، فبأنه عند ما لم يشرى
المال ، بعد ذلك ، وبيع ورجع ، أو جسر كان الرجوع له ، والخمس ان عليه ، والدين عليه
على حالته قبل الدين ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما ما يباح ، وأما
يكون جائزاً على صاحب الدين ، والرجوع له ، والخمس ان عنه ، وكان يذهبون بربطه على
الدين ، وله الجهر منه على رب الدين .

٨٠٩٧ - وقد اختلفوا في ذكره في كتاب البيوع ، وروى القيس إذا قال
للمال يبيعني أو يبيعني بالدين الذي بي علك ، ولم يبيع المائع ، أو لته أقسم مالي
ههنا هي كره ، ولم يبيع المصم إليه ، فعلى قوله : أي حبه رحمه الله لا يصح التوكيد ،
وإذا اشترى ، أو أقسم كان ديناً واقعاً للوكيل ، ولا يبر عن الدين ، فكذلك هذا ، وعلى
قولهما ، التوكيد صحيح ، ما اشترى ، أو أقسم فإنه يكون مصحوباً بدين ، وإذا عقد
النقص ، أو أنس ان يبيعني ، فكذلك هذا ، إلا أن المصاربه سبب - لأد وأمن
المال دين ، وانصباب في المضاربة الفاسدة إذا تصرف ببيع ، وحسم كذا في بيع رب
أقال ، واحسم ان عنه ، يكون مستوفى أجر من عمله من طائفتين ، فكذلك هذا

وذكره في لامين . وكان له رجل على آخر ثلث درهم دين فقال الآخر
لنضي دين من فلان ، وعمل به مضاربه . ههنا خصها ، وعلى به حار ، ولم قال

أحدثت أدي مصارفة معنى الإحارة هي حيث أنه شرط بمصارف بدلا يارده
عنده، وهو الربح، فبعد العمل في الإحارة، يعمل به ثم يسدده لمن يلائق
إلى المصارف لأن عدم محيل العمل في الإحارة شرطه جوهر الإحارة

الثاني أو حواصن مصارفة بخلاف التقليد القديم، وإما يجوز إذا لم يجمع
لمصارفه جميع المصارف التي ورد بها النص، ومنها دفع المال إلى المصارف، فإنه يوفق في
الأثر عن المصارف وحسن الله عليهم أنهم دفعوا ذلك مصارفة، فإذا لم يوجد تسليم رأس
المال إلى المصارف رد به ما منعه انقضاء

الثالث أن مصارفة المصنف على رأس المال من كل جناب، ولعمل من الخائب
الأخر، فيجب أن يضمن به مصارفات على المال، وخرج على الثاني ثلاثة مصارف
الشركة على رأس المال قائم عند الشك، ومصارف ما على رأس المال ليس
من الشركة معنى الإحارة، بل غيرها معنى التوكاة، وبسبب ما دخل عن التوكاة إلى
الوكيل ليس بشرط، وما على رأس المال، فلا ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم
به رأس المال، وأما على رأس المال، فلا ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم
مستطاعه بمرءه مال عنه، ثم ينفذ الشركة، فلا ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم
عائد لإثراء حصة مع المصارف، لا ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم
المصارف مضاربة، وشرط حسن التصرف مع المصارف لا يفسد، وقد ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم
أو أخذ صريحي المصارف دفع مال الشركة مصارفة، وشرط حسن العمل في الشركة مع المصارف لا
ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم

من الأول، فلا ينقص له - يجوز عقد الشركة كمنع قيم
الكبير، وطء المالك على مال مع تسليم إلى المصارف، وإن الثاني فلا ينقص له
في المال شكك - يجوز عقد الشركة مع تسليم إلى المصارف، وإذا لم يكن العقد مأكلا، شرط
عمله مع المصارف، فإن كان المصارف يحورون له أن يأخذ المال مصارفة بعهه كالأب، أو
أن يحورون له دفع مال مصارفة مصارفة، وشرط على نفسه أن يعمل مع المصارف بجزء
الربح، يجوز عقد الشركة، وإن كان المصارف لا يحورون له أن يأخذ مال مصارفة، وشرط

وإذا تمرد لأحد، فما يصح منه دهم لا يعيب ما من رأس الفل، جدره لأن اشتراط
 ربح مائة لا يخلو لا يعيب ما كان من المال الفل، واستراحه بحسب الربح من ١٠، فهو شرط
 لأحد، فما ربح ١٠، فإنه يذهب، أو ربح هذا المصعب منه من دهم فذهب، لأنه كالمثل
 بقطع طسركه من الربح، لأنه وما لا يربح إلا على هذه الحالة لم يعبه، وعلى هذا النصف،
 فيكون كل هذا، فالمصعب، وربما لا يربح على هذه الحالة لم يعبه، وعلى هذا النصف
 الفل، ويربح على ما سواه، فيمكن كل ربح ثوب دهم، وبن سبعة لأحد، فما
 يذهب الربح لا عشر دهرهم، أو ثلث الربح إلا خمسة دهرهم فذهب انتصافه، لأنه
 يجوز أن لا يربح، لا عشرة، أو خمسة، فتأخذه أحد، دهم، وبن بين ولا حشر ١٠،
 في ذلك لو سرع لأحد، فما نصف الربح، ورجاحة صبرة دهرهم ما يعب

۱۸۶۰ء - دہلی میں حریت پارٹی، وفاق القوم و قادیان میں اتحاد القوم
 لکھنؤ میں اتحاد القوم، دہلی میں اتحاد القوم، دہلی میں اتحاد القوم،
 دہلی میں اتحاد القوم، دہلی میں اتحاد القوم، دہلی میں اتحاد القوم،
 دہلی میں اتحاد القوم، دہلی میں اتحاد القوم، دہلی میں اتحاد القوم،

وكانا يعيشان في بيتا بطنان على حبيبه، وكانا يقولان بعض الشيء من
المتشبهين في صحة والفكر، فيقولان بصوت حبيبه: لأني كل واحد من العقليين
معنى شركه، وهذا امر، وإن كانا لا نعلمه، والآن لا نعلمه، والآثار
للحاصل، أن بعضنا حبيبه، لأن في كل واحد من المعنيين معنى الحارة، والآثار
بعضها الآخر، في الفهم.

واشوا من المسبح من ذلك حتى المسألة دوا بها، ووجه روي به معصاة أن هذا
 مبرح به جب قطع الشركة في مبيع، ووجه روية اجزأ أن هذا عقد عن ربح معلوم لا
 به جب قطع الشركة في الربح، ثم الخميني سطر فاستد، فبعضه المذهب، بعضه الشرع،
 إلا أن هذا الصنف إذا بني على نوبته، لا على قول أبي حنيفة رحمه الله، فإن عليه
 الشرط المذهب، عند المذهب مع الشركة، بخلافه، ووجه روي به فشرعي
 المكتوب، ووجهه؟ ثم عن الفرق بين المصارعة والمزارة

والتفريغ ان يكون وحيداً من بمقدور محلي (شبهه) ، بدو الاجزاء : لا ان محلي

لا تجوز راجع في ما إذا كان غير شركته جماعة المصارف البدن، وهذا ما لا يصح
من غير مذهب، وهو يصح من قبل على العمل، فبعضه ما يرد على المصارف، فبعضه
شركته ما إذا كان راجع معنى لإحدى فروعها على ما سلم من المال من غير ربح، وليس
يصح من غير مذهب، وهو يصح من قبل على العمل، ولا يرد على المصارف، فبعضه
ما إذا كان راجع معنى لإحدى فروعها على ما سلم من المال من غير ربح، وليس
يصح من غير مذهب، وهو يصح من قبل على العمل، ولا يرد على المصارف، فبعضه
ما إذا كان راجع معنى لإحدى فروعها على ما سلم من المال من غير ربح، وليس
يصح من غير مذهب، وهو يصح من قبل على العمل، ولا يرد على المصارف، فبعضه

لا يفسد آخر لا يفسد في مذهب، وهو وجه شرك

٨٦١ - وهو مصدر راجع إلى مذهب راجع ثلثاً مصارفه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح

١٨٦٠ - وهو المصدر، وهو ليس بمذهب، وهو راجع إلى مذهب راجع إليه، فبعضه
على ما يفتح راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح
الثلث راجع إلى مذهب راجع إليه، وهو على ما يفتح راجع إليه، فبعضه على ما يفتح

هذا المذهب في كتابه أيضاً، كل شرط فاسد في مصارفه يوجب جهالة راجع،
أو قطع الشركة في الربح، وهذا المصارف، وما لا يوجب سبب من ذلك لا يوجب
فسادها بعد، بل يفسد ما يكون له نصيبه غنيمة، لأن في المصارف من يفسد، إلا

وقوله لا تعصها اسم وقد الفاسده، ولأن صحة نفيها انصارية موقوفة على انحصار
خصاوص اعتبارها من هذا الوجه كجهه، والله لا يخطئ الشرع في الفاسده. هذا الذي
ذكرنا كله بيان شرعنا في المصنف

١٨٩٠٤ - حيث من بين حكمها، حقوق حكم المصنف شرعاً صيرورة المصنف
وتجلا بعد سر رأس المال -، لأنه امر «مأثور» مكتوب أس خال في هذه المسألة
لأنه مبني على ما ذكره بده، وكذلك ينزله الموضع، وفي لاشبه، في شهر، في شهر، في شهر
شريكاً، لأنه من حق بعض الربح، وتما سماعه، لأسباب حكم مصنفه؛ لأن حكم
القاضي ما يبيده، وهذا سبب في قضاؤه هذا، ولهذا من سماع أن المصنفه هي
التي لها اية ٤٤، وهذا - روع وهي الآ من والآ، وإذا هو، «ج» في الآ، «ب»
مركب، وإذا خالف مصنف به صير غصب، وإذا فسدت صارت جارة فاسده، فهذا

وگر کد اندکی بسمه نرسد، واد با شرط له می باشد و بسمه نرسد و در کد - لاده اند
محمل می می، و موجب سرایت و می محمل می نمی، و هم دین نه یلا، و - لا به - و
احد و واد کمال می، و بسمه نرسد، و کمال - آخر بسمه، و اما بسمه نرسد و دین محمل می
می، و موجب سرایت، و بسمه نرسد، و لا سرکه به، و واد یعنی بسمه نرسد، و واد بسمه
نرسد و - لا نه، و احد و بسمه نرسد.

بعضها على يد كرام من طائفة الخوارج، وذكر النصارى عن ابن جرير وقت
 ابن أبي عمير ٧٠٠. حتى ساقى عنده من الثمالة.

و قد ورد في بعض النسخ أن هذا الكلام هو من كلامه عليه السلام في جواب سؤاله عن قوله تعالى: "وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصْصِ إِذْ هُمْ يُخْرَجُونَ" فقال: "يَوْمَ الْمَصْصِ إِذْ هُمْ يُخْرَجُونَ" أي يَوْمَ الْمَصْصِ إِذْ هُمْ يُخْرَجُونَ

[illegible]

انصاره، ورجعت اذال مائه من يده عملاً باللفظ : لا، مال امانه في يد انصاره،
 في لفظ حارثي حصل به معنى، و لا يحسم باللفظ فإنه لم يحسم بلفظ خشية في حكمه،
 و يجب العمل باللفظ، لا يمكن كما يجب العمل بالمعنى، وفي ظاهر الرواية محسن بمعنى
 واللفظ جميعاً، وكان به ذكر في ظاهر الرواية أن المال عبده مائة في ثلثهم جميعاً، هو
 الأصح بخلاف لإجازه الفاسده لأنها إلتزاماً ومعنى، و قد حيز مشتق معنى
 واللفظ، فيكون مال مبيعون عبده، إلا أن يهلك عبده فأم لا يمكن التحرر عنه

الفصل الثاني

فيما يكون مصارفة بغير لفظها

١٨٦٧- دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة^(١) بالصعب، فذلك حكر، وهي مضاربة، لأن المضاربة والمصارفة لفظان يشيران عن معنى واحد، لأن المضاربة لغة أهل العراق، والمصارفة لغة أهل الحجاز، وهذا كالمزلة مع العادة، فإنها يشيران عن معنى واحد، كما فعله مع سابقه، فإنهما يشيران عن جمع المعنى بالثبوت، أو نحوه، إلا أنه المزرعة، والمعاملة لغة أهل العراق، والمحادثة، والمعاملة لغة أهل الحجاز، وإذا كانتا تشيران عن معنى واحد، صار ذكر المضاربة، ومصارفة سو، وكان كمن قال الآخر، هذا فقال بثبوتها، أو عطية كتابا سواء؛ لأنهما يشيران عن معنى واحد، فصار ذكر التوبة وذكر العطية سو، وكذا هنا، ثم لما سميت المصارفة مضاربة، لأن فيها معنى القرض^(٢)، لأن المضارب يأخذ من رب المال رأس ماله، فيستعجم به، ثم يرد عليه مثله، وهذا هو معنى القرض، وكذلك لو قال - محمد هذه - لألف معاملة بالصعب يكون مضاربة؛ لأنه قد جاز أن يسمى هذا العقد مضاربة لما فيها من الضرب في الأرض للطلب والتمرد، فجاز أن يسمى مدعومه لما فيها من العمل، وهو البيع، والشراء، بل أولى؛ لأن المضاربة لا تحدث عن البيع والشراء، وتتم في المصوب في الأرض، لأن هدف تحقيق البيع، والشراء بدون المهر، وإذ صلح لفظه المعاملة كتابه عن المصارفة، صارت المضاربة المذكورة بما يصلح كناية عن، وذكر الشيء بالكسرة كذكره بالصريح، وكذلك إذا دفع إلى رجل ألف درهم، وقال - خذ هذه الألف - وأعطى به عني أن ما رزق الله من شيء فهو بيننا مصلح، كانت مصارفة جازمه؛ لأنه إن لم يذكر المضاربة لفظاً، فقد ذكر جميع معنى المصارفة، فإن معناه أن يشترى - ويبيع - ويكون للمصارف بعض الربح حسب البيع، والشراء، واسم العمل يتناول البيع، والشراء كما ساد غيرهما من الأعمال،

(١) وهي خط مصادره

(٢) وهي فخره

تكون الأخر محبة لا تكون إلا مودة حسنة، فكذلك

وهذا حديث مأمون بن حذاف مصاريه، التفسير، حيث حاربه، ووجدنا
 واستجاشاً، ثم لم يذكر نصف من الربح، لأنه ذكر لفظ نصف، إنما النصف من
 الربح المذكور، ينقص المصاريه، فحارب محباً، واستجاشاً، لاستحسانها، ثم لفظ
 المأثر، ويحبب من يربح المال، المعنى بها حتى أن يربح في الله تعالى، أو من كان من
 أهل أهلية، حارب محباً به أيضاً، ولست حسناً، لأنه لم يذكر مصاريه لفظاً، فقد
 ذكر جميع معانيه، فإنه ذكر ربح، والشراء، وذكر العمل، ومودة، وكذا، ومصريح
 لفظ بيت، وذكر جميع معاني المصاريه، فمأثرها، بعلافة

وجه الاستحسان، أنه ذكر جميع معاني المصاريه، ثم يذكر عطفه، لأن جميع ما
 يستلزمه المصاريه البيع والشراء، فإنه لا بد من أحدهما أو لا يرأس المال، ثم من البيع بعد
 ذلك حيز بمعنى الربح، فإن الربح لا يتحقق، لم يبع شيئاً، فلو أن يكون قيمة
 الفسوة، أقل من يوم الشراء، عدله، السهم، فيكون المصاريه به، ثم يوم البيع، يصير حسنة
 ألقاً، فلا يحصل الربح، وإذا كان كذلك، كان قهر الربح، مولود عن البيع، والمصاريه
 تعتمد لحصول ربح، وقد منتهى البيع والشراء، وبعض الربح، بالمصاريه، فيجمع ما
 يشتمله المصاريه به، وقد صار البيع والشراء، المذكور، ذكر العيب، ونصف المصاريه
 من الربح، على ذلك، عرف، إن لم يذكر، بل المال، هو، لأن النصف من ذلك عيب
 الشراء، دفع الألف إليه، ثم يربح، عرفاً، النصف من الربح، والثالث عرفاً، كذا ثبت
 هذا، ولو كان على أنه من الربح، صححت خبره، كذا، قاله، قاله
 الشراء، لأنه لم يذكر مصاريه تفضلاً، ولا إسكاناً فيه، ولم يذكر جميع معاني
 المصاريه البيع والشراء، وأما، يكثر، بالمصاريه، نصف من ربح، ولم يذكر البيع، لا
 هذا، ولا ذكر، معاً، عرفاً، على البيع، إنما ذكر الشراء، وأنه لا بد من البيع، والنصف
 من ذلك عيب الشراء، حارب، لا يربح، بالنصف عرفاً، من أن يربح حتى يصير البيع المذكور
 منقص، ذكر الربح من حيث إن الربح لا يتحقق من غير سهم، إذا لم يذكر جميع معاني
 المصاريه، لم نسب مصاريه، بعيب، دائرة فاسدة، لجهة العمل، وسلك، فأنه هنا ذكر
 نصف عيب، الشراء، وعيب دفع الألف إليه، به، عرفاً، النصف من الربح،
 هذا، جميع معاني المصاريه، المذكورة

لأنه لم يؤمر بالبيع ، فكيف هذا ، فإن تلف ما باع ، ولم يمدد عن المشتري ، فالمضارب
صالح لقيمة ما باعه لرب المال ، لأنه سلم مال إلى المشتري بعير الإذن ، فمضى

الأمر لو كان مضارب يمدد عن المشتري كان له نصيب المضارب^(١) ، فإنما كان لا
يقدر عليه لربى ، والثمن الذي باعه به المضارب له لأنه بالصمان صلت ما باعه ، فبعد
بيعه ، وهما الثمن للمضارب كالتخاضع إذا باع المضارب ، ثم قسم

١٨١١ - طعن أبو القاسم الصغار في هذا الفصل ، وقال : يجب أن لا يصح بيع
المضارب ، وإن قسم ثيبه ما يبيع لرب المال ، ويكون بالمضارب أن يرجع على
المشتري ، فيأخذه ما باع إن كان قائماً ، وإن كان حالاً ، فإنه يضمن ثيبه ، ويكون
للمشتري حق الرجوع على مضارب بالنقص ، لأن النقص لم يصح ملكاً للمضارب ،
حيثما كان الثمن بالقيمة ، وإن غفل لأحدهما على صاحبه شيء ، وجع عليه بالفضل ،
ودعيه في ذلك ، إن سبب ذلك للمضارب فيما باع تأخر عن البيع ، فلا يصح بيع
المضارب قبل ما على ما لم يبيع شيئاً بحره ، وسلم ، ثم اشترى بعد ذلك ، وإنما قلنا
ذلك ، لأن سبب استلام المضارب فيما باع تأخر ، وهو تسليم ما باع إلى المشتري ، فإنه
في وقت التسليم يصير لمضارب ما باع ، أما قيل فذلك لم يوجد منه سبب الصمان ، فملكه
من وقت التسليم ، والبيع وجد قبل ذلك ، حتى لو كان مضارب سلم شيئا إلى المشتري
أولاً ، ثم باعه به بعد بيعة ، لأنه صار ضماناً بالتسليم ، فسد أداء الصمان يملكه من
ذلك الوقت ، والبيع كان بعده ، وعلى القيس ما روي عن ابن سبيح عن محمد وجمعهما
لفي إسناده ، أن دودج إذا باع الثوب بعه بعير أمر صاحبه ، وسببه إلى المشتري لا بعد
البيع ، ويخفى أن لا يفسد بيع مضارب ههنا ، كما قاله أبو القاسم

والجواب عن الطعن بأن ثمنك للمضارب يسبق البيع ، وبين ذلك من وجهين

أحدهما : أن المضارب عند أداء الصمان ملك البيع سابق على البيع متصلاً به ،
لأنه يصير ضماناً حين عقد البيع ، وأكد عقد البيع والتسليم ، وبنيي واحد بعد ذلك ،
وهذا وجه معروف

(١) وفي الأصل فلفظ كان ، أن يضمن المضارب

« انتهى » ان ذلک البيع لا يعد من المصارف ولا له يسوئ المكنت، بل يعدد بينهما مع احد رخصا طي، وانه ما خرج عن الملك، سائفة ان المصارف - مصارفها ما يخرج، والتسليم. ومعتاد مع المبيع، وتكون المشتري عن نفس المبيع، وبمصر المشتري ابيع بعد ذلك، ودفعه المور إلى المودع بعقد بينهما بيع آخر، فانهم هو - وبعض الاشياء من غير حله (البيع)، ودفع الثمن إلى المبيع يتغير لتسوية بينهم بالتماعطى، وانه لم يورده من الناتج منهم، وانه كان البيع بعد بيعهم بعض المشتري بيع، وعطاء الثمن لثالث، فتقول: هنا حر سبب الفقدان عن الملك فبعده، وإذا اخلد بيع المصارف - فهو مبرر لخص ملكا للمصارف، ومعنى هذا: ان المصارف قد فصل من الثمن على التامة، وهذا عند أي حيلة ومصارف بينهما قد، أما على قول أبي يوسف لا يفسد به، وانه على مجلس مبرور، يصر في المودعة، ويصح ثم تبين والمبالغة حرمت في كتاب المودعة

فإن اجازت ذلك بيع المصارف، جازت اجازته، سواء كان مبيعاً أو ثابته، لم كان لا يدرى أنه قد تم، أو هالك، اما إذا كان قد ساء به، وقد خسر به فلا شك ان اجازته بالمثل ضرورة، لا يصح من ساء البيع في هذه الحالة، فتجوز الاجارة أيضاً.

بيع الهالك ابتداءً ، فكذلك الإجارة

٨١١١ ' وبقول حذو هذه الألف مصرية ، وشرعاً هروباً بالنصف ، أو وثيقاً

بالنصف ، هل يجوز مصاديقه بالنصف أم لا ؟ لا رواية له في الكتب

وقد اعقبه أبو بكر محمد بن عبد الله الطلي بقرآن بأنه يجب أن لا يجوز
التضاريف قياساً على ما ذكره في المزارعة ، فافقعه لوجه وبذر ، وقال : خمسة مزارعة ،
فانصفها بالنصف ، أو دار ، حذو هذه التخييل معاملة ، واحتفظ بالنصف ، فالترفعه
وللمعاملة فاسده ، وإن ابتداء الكلام بالعموم ، لأنه رده في المحصورين بموله . فاسمها
للتعريف ، ' أو ' أو ' ، بالضم ، على حذو قوله : ' حكم الله ، ' فإن حكمه أن
يكون جميع النصف مضافاً بجميع العمل ، وقد غلبه براءه على واحد منها هي الأجرة ،
وذكر بعض ما اشمله العام على مخالفة حكمه ، فوجب تخصيص العام ، وإذا أوجب
تخصيص العام صار كأنه لم يكلم بالعام ، وما تكلم به من خاص لا غير ، ولو تكلم
بالخاص ، لم يبق له أن يستحق هذه الأرض بالنصف ، واحتفظ هذه الحيل بالنصف ، كتبه
فاسده ، فكذلك هو ابتداء الكلام به وجود العموم حيث ذكر مصاربة ، ولها تناول
البيع ، والشراء ، واستحقاق بعض الربح بمصاء ، لأنه دمال واشترى بها هروباً
بالنصف ، فقد رده إلى الخاص على مخالفة ما يوجب حكم العام ، فإن حكم العام أن
يكون النصف في الأجر براءه ، وبيع ، والشراء ، لا براءة الشراء وحده ، فإذا قال : واشترى
بها هروباً للنصف ، فقد جعل النصف مقلده للشراء لا غير ، فلما رجب تنصيصه للشم
صار كأنه لم يكلم بالعام ، وإنما تكلم بالخاص ، ولو تكلم بالخاص كانت المصاربة
فاسده كلها .

قال : كان يقول رحمه الله : ولتأكل أن يقول أيضاً : إذا لم يحفظ مسألة المزارعة فإن
التضاريف جائزة ، لأن قوله : وشرى بها هروباً بالنصف على المصاربة ، فيحصل ذلك
كل صرح به ، ولو صرح به يجوز ، لأنه لا يوجب ذلك تخصيص العام . فكذلك إذا
أن هذا يشكل بمسألة المزارعة ، ومعاملة قوله لم يقل : بأن موبه واحتفظ بالنصف ،
واسم الأرض بالنصف يحصل على المعاملة والمزارعة ، ولم يحصل ' ، كأنه صرح
بذلك ، ولو صرح به فإن

الفصل الثالث

في بيان ما يجوز من المصارعة من غير تسمية الريح فيها نصاً ولا يحوز

١٨١١١ - ومن دلل على غيره أنهم مصارعة على أن ما روي أنه تعالى في ذلك من شيء، فهو يمين، ومن يرد على هذا شيئاً، فإنه يكون مصارعة جائزة، لأن كلمة يمين هي اليمين كمنه التصديق، قال الله تعالى ﴿وَيَسْمِئُ أَلَمْ يَسْمِئُ يَسْمِئُ﴾ الآية، في يمين يوم صالح وبين السفة، وكان ذلك على المصلحة بدليل قوله عز وجل ﴿لَهُ سِرْبٌ وَلَكِنَّهُ شَرِبُ يَوْمَ مَعْرُومٍ﴾ الآية.

ومن أوصى بثلث مال بين فلان وفلان، : أحدهما يمين كان من نصيب الثلث، كلمة قال : أو صبي نصيب الثلث لفلان، نصيبه لفلان، وهو : وأحد ما بيت، وإذا كاتب كمنه بين التصديق معه صار كأنه يمين، على أن أربع يميناً نصيبان، وهناك تصحيح المصارعة، عند هذا، وكذلك لو دفع إليه ألف درهم مصارعة على أنهما يميناً كان في الأربع، ولا يمين مؤخر، ذلك، وإنما أربعة جائزة، وأربع يميناً نصيبان، لأن عطاء الشركة يقتضي مساواة، كما قال الله تعالى، في الإحراء والأحرار لا م لهم شركاء في الثلث، فكانت سهم بالسوية، لا يحصل لأكثر على الأسي

١٨١١٢ - إذا عد الرجل ليمينه، شركته في هذا العبد، كان ليمينه مشرك في سهمها نصيبان، وإذا امتنع مطلق الشركة لساواة صار كأنه مال، دعيت اليك هذه الألف مصارعة على أن يكون أربع يميناً نصيبان، وذلك حري : يكون أربع يميناً على امتناعه، كان هذا، وهو قال : على من المصارعة مرقا من الأربع، فالشركة والشركة واحد، وسهم نصيبه عند أبي يوسف، وقال محمد حمدة الله، قد صدق المصارعة : لأن الشرك مساواة، من مطلق التصديق، قال الله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ شَرِكٌ فِي

(١١) وفي م : نوحاً

(١٢) سورة النحر الآية ٢٨

(١٣) سورة النحر الآية ١٥٥

الفصل الرابع

في بيان ما لا يكون مصاربه مع لفظه

٨١٦ - قال محمد بن حمزة: من دفع إلى غيره ثوب درهم مصاربه على أن يردوه عنه ثماني من فري، من ذلك كنه بالمصاربات، فمد من مصاربات المال على هذا المشرط، وبيع، أو وضع، أو هلكه مال بعد ما مضى به مصاربات من أن يعطيه به. كنه المشرط للمصاربات، والوصية، والهدية عليه، لأن هذه، بعد أن كان مصاربه لفظه، فهو عرض معنى، لأن رب ما شرط جميع المشرط للمصاربات، ومن يصير جميع المشرط للمصاربات، لا بعد أن يكون أمي، لأن للمصاربات حاسب، لأن المشرط من رأس المال، ثمرة الولد، الأم، والسمرة من السمرة، لأن المشرط من، وشمير من المشرط، والثوب من الأم، ثم لا يجوز أن يكون الأم لاسن، وأنه لم يخرج من ذلك المشرط، فكنا المشرط، ثمرة المشرط، قال جميع المشرط للمصاربات، بعد ذلك جميع رأس المال، مضمي المشرط جميع المشرط، إلا أنه ملك بطريق التبرع حيث لم يصير شرط عليه الموصي، والتبرع بوصية، والقرض، والقرض، الكمال، أو أني حاله الاحتمال، وصار كأنه صرح بالعرض، وهناك جميع المشرط للمصاربات، والوصية، والهدية، عليه، ٨١٧ -

فيما قيل: المد، المد، كان عرض معنى، فهو مصاربه لفظاً، فلم كان؟ اعلم: نفي أي من غير اللفظ

فلما كان غير اللفظ معنى، فمعبره مصاربه مد، عرضاً انتهاء، إذا لم يرد على المد، من دفع إلى رجل درهم مصاربه، وسميها، فإنه مدان، من المشرط، المد، الدرهم من المصاربات، فخر، ونفس الدرهم عرضاً، فسميها باللفظ، والمعنى، ومن إن مد المد بمقدار مصاربه في المد، أو يصير عرضاً مد ما مضى به المصاربات، بعد من المد العمل بالمعنى، واللفظ، لا من باب التبرع للمعنى

على اللفظ، هذا كما قد في تهيئه بشرط التعريض، أبى بعدد هبة اسبب عملاً باللفظ،
وعلم سقاً بعد انبدال الفحص بالسدين عملاً بالحق، و أمكن العمل باللفظ والحق، ثم
كما أمكن عهد، لأن السعير على التهيئة، فإن من عهد إنساناً سقاً، وأبى التسلّم إلى
الموهور له حسي ما عه من موعود له، ويجوز، جعله بـمخط، وأبى على موعود
فلما، كذا هبة

فإن قيل: ليس له محمداً رحمه الله فذكر في كتاب المزارعة أن من دفع إلى رجل
أرضاً، وقال له: ازرع أرضي سديك على أن يكون المخرج كله لك، فعلى، كان كل
المخرج للمزارع، ولا من مزرعة الأرض على المزارع، وحين رب الأرض يملك متافع
الأرض من المزارع بعير موص، ولم يجعل صاحب مال مهن يملك رأس المال من
المضارب من غير عوض

فلما في القول بين المال بين في المالين جميعاً لما لم يشرط رب الأرض،
ورب المال العوض نفسه ضمن بكون التملك موعود، وأى يكون بعير موص، إلا
أن لو جعل رب الأرض يملك مافع الأرض موص، فلذا يرب المافع حالة التملك، ولا
وجه إليه؛ لأن رب مفرقه في الأصل، وإذا جعلنا رب الما، يملك رأس المال موص، أن
فومناه على المفعول بـحالة التملك، فإنه حاتره لأن رأس المال منصرف في الأصل، ولو
كان موطر رب المال من عهد المضاربة أن حازر في الله تعالى في وقت من سـه مكلة في،
كان هذا بضاعة، لأن هذا إن كان مضاربة فقط، فإنه بضاعة موص، لأن المضاربة لم يبيع
لعمله موعوداً له من أن يكون جميع الربح لرب المال، و يستصع من ثم يبيع لخصه
عوضاً فكان هو، ايضاً، معنى، وإن كان مضاربة بمخط، ويستصع أن يبيع، فموصح
كان الربح لرب المال، وألزمه عليه أيضاً

الفصل الخامس

في نصيب الشرط فيها الربح لأحدهما، ويسكن من الآخر

١٨١٧- يدع الرجل إلى عبده ألف درهم مضاربة، على أن للمضارب نصف الربح ونصف الخسارة، ولم يصر من الحب رب مالاً، و نصيبه من الربح والخسارة ما شرط له، والمانع الرب المال؛ لأن المال والشرط في نصيبه في جانب المضارب، لا في جانب رب المال، كان المضارب إنما يشترط في الربح بالشرط، وأما أنه كان قد استعده نكوبه فرع ملكه، فلهذا لا بد من الشراء، والبيان في جانب المضارب، وقد وجدنا، فلا حاجة إلى ما رواه

١٨١٨- ويدع الرجل إلى الرب المال مئة، لم قال ثلث، ولم يصر للمضارب شيئاً فلهذا لا تنفذ مضاربه، وهي الاستحسان بغيره، ويكون للمضارب ما بقي بعد مئة رب المال، والوجه في ذلك أن الرب المال يخص نصيبه من الربح بالنصف، أو الثلث، يجب أن يكون في هذا التحصيل مئة، وفي بقية هذا الخصم إذا عثر شيئاً ما الباقي للمضارب، ما إذا لم يصر شيئاً من المال في المضارب، كان ما ذكر من نصف أو ثلث نصيبه من الربح مائة، ولا يلغى كلام العدل ما أمكن

وعلى هذا الصواب والاستحسان المذمومة إذ بين ما حد نصيب مئة خاصة، ولم يصر نصيب الآخر، ولو قال رب المال على أن يصر الربح، والثلث، فلهذا المضارب الثلث، ربا في الرب المال؛ ما ذكرنا أن البيان إنما يحتاج إلى ما في جانب المضارب، لا في جانب رب المال، وقد بين للمضارب ثلث ربح، فيكون الباقي للرب مالاً ضرورية

١٨١٩- من كان عبده ألف درهم مضاربة بالنصف، أو قال مائتين، أو يثلث، أو ما أسسه ذلك، فلهذا المضارب حصة، لأنها لم يصر نصيب المضارب، وقد بين نصيب المضارب؛ لأن ما ذكر من النصيب، ويحد حصة

للضرب دلالة، والثواب دلالة، والسبب خاص به، ومن نص على أن المصروب
نصف المرح، أو ثلثه، أو ما سبه ذلك، ليس أنه يجوز؟ كذا هو

[illegible]

والثاني. وهو ان انصاريب هو المحتاج إلى الشرط، فإنه لا يستحق رفع الظاهر غير شرط. فأنصاريب قال. لما لم يستحقه بغير الشرط، لأنه فرع منه، ولهذا كان جميع الفروع من حيث نسبتها إلى انصاريب، وإذا كان المحتاج إلى الشرط هو انصاريب، لا وجه للثالث. فإذا شرط انصاريب في انصاريب مضافاً، انصرف إلى من يرجع إلى الشرط لا إلى من لا يحتاج إليه، فكان كمن اشترى حشوة دراهم، وروياً بحسن درهماً، فمقد عشرة درهم فخل من حشوة الدراهم بمئة درهم إلى مائة درهم، ثم اشترى من السمسرة المدة فخرجت من القيسر في الحشوة، فأنصاريب الثوب ما لا يحتاج إلى منه في انصاريب لصحة العقد، فصرحت بالضرورة بقوده، حتى لإطلاق إلى ما كان محتاجاً إليه، لا إلى ما كان غير محتاج إليه، فكذلك هذا، وقد انصاريب الشرط إلى انصاريب دلالة نحو جهنم القيسر وذكرنا، ما كان هو من غير

٨٤٤٠ . رابوننس قدس دعوت اليك هذا الظان مضاربة على أن يكون المصداق
 الظان لموافاقه من صحت اصرافه ، لأن مصداق معلوم عن روح لا يقطع الطرقة في
 التبريج ، فكذلك هذا . لأن رب العالم عيت الظان نفس ، لم يصدق ، لأن الظان
 صار مصداقاً بغيره ، لأن . والنتيجة دلالة كفاية هذا ، ولم يصر ، والمصداق
 الظان ، ثم فاز . عن النفس نفس لم يصدق ، فكذلك هذا .

فہن میں کان بچ ، معج الملوۃ : لاد من إحدى شرائطہ ان یکو . . حب
المضرب معرب من الروح حیو لہ شرطہ ان النصف من رأس لاد ، وشرطہ کات

المفارقة قسمة، رها به مصدر مبهمة معيماً بالصفة له مصدر مبدئاً أنه من رأس لذلك،
أو من الريح، لأنه ذكر نصف مطلقاً غير مقيد بالريح، ومطلقاً لنصف يحصل الأمر من
جميعاً

فك ر ب مال ب ن سم يسمي النصف بالريح معاً، لهذا نقول النصف بالريح دلالة -
لأنه ذكر المفارقة، والمسحوق للمفسر - بحكم المفارقة ربيع لا ر من مال، فيصير
النصف مقيداً بالريح بنفس ذكر المفارقة، والتدبئة النصف، كدبئة نصبة، وقوم
وقال خذ مفارقة النصف من الريح - كلمة المفارقة حائزاً، وكان النصف مشروطاً
للمفسر من الريح لذلك هذا - إن قلنا إن النصف يسمي بالريح بنفسه ذكر
المفارقة، ونسب ذلك إليه ثم يندفع النصف بالريح بنفسه ذكر المفارقة، فيقول - فذكر
النصف معاً، يحتمل أن يكون من الريح، وأن يكون من رأس المال فيصير إتيان
الريح حملاً يعتمد على الصحة، كما أن الريح باللفظ مضم، مصوب إلى بعد الفتح حملاً
للعقد على الصحة، وإن حصل ذلك لعم مطلقاً فتدبر، آخر، فكيف هذا

رب سئل عن حق (ن)، والفرأ، والمكثف، وهو النسيم، ونحوها به وحقها به
إذا شئت بعض الروح لأحسب

فإن روح إذا شئت بعض الروح نقصا من نقصه، أو نقصا من روحه مثال، فهو
حذو، ويكول المشرقة؛ لأن منحه تعود إليه

الفصل السابع

في الرجل يمدح المال بمضاربة ومضاربة لا

١٩١٢٢. يمدح المرحل في غير ألف دهم، وقال يمدح عليك قرضي،
ومضاربة عليك مضاربة بالضعف، فأخذه على ذلك، فهو جازع على ما سمي، لأنه جمع
بين الضعفين على تشيع، وهو الممدح كل واحد منهما على حساب يجوز، فإنه له ذكر
دفع المالك نصف هذه الألف قرضي، يجوز. . . كذا في ذلك قال: فذهب إليك نصف هذه
الألف مضاربة، فيجوز له جميع بينهما وهذه المسألة نص على أن قرضي مباح جائز،
ولا يتردد له رتبة إلا فيها، وفيه على غير المقاسم الضعيف، وإذا جاز هذا القدر كان
نكح واحد نصف حكم بمضاربة، وفي حكم المرحل أنه: فذهب بمضاربة القرضي يمدح على
الاسترخاء، وفي حكم المضاربة المرحل إذا هلك في المضاربة، يمدح نصفه.

١٩١٢٣. وقال قال: هذه الألف على أن يمدحها من ضحكك، وعلى أن
يمدح الضعيف الآخر مضاربة على أن المرحل كله في، فإنه يمدح، بكر، لأنه قرضي جز
نصف، لأنه ممدح مع مثله نفسه عملاً في ماله، ولو كان هذه الألف على أن يمدحها
قرض عليك، ومضاربة مضاربة به بالضعف، فهو جائز، ولم يذكر المرحل هنا.

في مضاربة من م. ذكر المرحل بعد ذكر هذه الألف، القرض في الموضع من
مضاربة، ومضاربة من ماله، مكرهه مضاربة به في ذكر المرحل، مضاربة دليل على أنه لا
كرهة فيها، وإنما جاء الممدح لاحتلاف الموضع ذكر في هذه مضاربة به دفع إليه ألف
دهم، وقال يمدح من ضحكك، ومضاربة مضاربة بالضعف، فقد عطف
الضعف على القرض، ولم يجعلها شرطاً في القرض، وقد نهى عن مضاربة شرطاً،
كأن هذا حصل بمضاربة من غير شرط في المرحل.

وفي المسألة منطوقه: عمل المضاربة شرطاً في القرض، يمدح بال، وعلى أن يعمل
بالضعف المرحل مضاربة، وكلفه على المرحل مضاربة مضاربة شرطاً في القرض،
وكان هذا مخرجاً عن مضاربة شرطاً في القرض، والمكره مضاربة مضاربة، ولا

مطلق النعمة، ولكن قد يفسر صحيح

١٨١٦٤ - فقد ذكر القدر في شرحه إذا جمع إليه ألف درهم على أن يصرفه
فرض عليه، ويصنف بالصف الآخر على الربح للداخل. وذكر أنه مكروه مع أنه لم
يجعل المضاربة شرطاً في القرض، ولو دلت على أن صفها مضاربة بالصف، ونعتها
هبة للمضارب، ونعتها مضارب على ذلك غير مضمومة، لهذه الهبة فائدة
والمضاربة جائز، فإن ثبت أن على المضارب قبل أن يعمل به، أو بعد ما عمل به،
فإنه ضامن لتصرف المال حصة الهبة. ولا يضمن حصة المضاربة

وهذه المسألة من غير أن المفاوض يحكم الهبة المضمومة مصروف على الموهوب
له، فإن ربح المال، محلاً، كان نصف الربح للمضارب، ونصفه للمضاربة، لأن نصف
ثمنهم حلال ملكاً للمضارب بالهبة، فحصة من الربح يكتسبه، والنصف الآخر
للمضاربة، فحصة من الربح تكون بين رب المال والمضارب على الشرط

ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب أن حصة الهبة من الربح، هل تطيب
للمضارب، أو يصدق به؟ وكان المذهب أبو حنيفة يقول: يجب أن يصدق به عند أبي
حيفة ومحمد رحمهما الله، وعبد أبي يوسف رحمه الله لا يصدق به، لأن المفاوض
يحكم العقد المفسد كالمضارب حتى يجب رده والرواند المتصله والمصلحة، ولو كان
ثمنهم مضمومة، فنصرف فيه، وربح كعت المسألة على خلاف، كما مهن

وذكر المذهب هو استحقاق الحافط، أنه لا يصدق، لأن ثمنهم مهن مضارب
مملوكة، وتكون هذه الهبة، والتمريض على مضارب مملوكة، وتصرف فيها الملك، وربح
يذهب له الربح عند كل، سواء ملكته بمقتضى صحيح، أو بغيره فاسد، يهي عليه محمد
في مضاربة الأصيل، وفي تعليم الكبير، وإذا خلاص في الدرهم المضمومة إذا
تصرف فيها، وربح، وفي بيع يبعها فاسد، إذا تصرف به، وربح، ولو سمي مصفاً
بضاعة، وصفاً مضاربة بالنصف حلاً، فإن ملك المال بطل العمل، أو بعده ملك على
رب المال، وإن ربح، فلو كان ثلاثة أرباع الربح، والمضارب ربع الربح

١٨١٦٥ - ولو سمي مصفاً ودعته، مصفاً مضاربة بالنصف، فهو حائز، فإن
قسم المضارب رب المال مصفاً، فعمل مأخذ الحائز من المضاربة، ووضع

قال جميعه عيب ربح رب ان يصارح لان قسمه انصارف لا يفسح لان القسمه لا تقوم بالواحد، بعد شريك شيئاً بصرف المصارف للمصارف، وبعد انصارف، فقد نقد نصف المصارف من مال حريمه، ربحه من مال المصارف لان من حرم من اجراء ائيل الا يفسعه وذهب، ربحه منصارف، وانما امر عز المصارف، بالانصارف، لا بالوديعه، فصار شيئاً حصه جوده، لا حصه المصارف، وكنت الرعيه عيبه من هذا الوجه، وليد ربح، فان ربح يمينه يمينه، إلا ان كان من حصه الرعيه يتصدق به المصارف في قول أبي حنيفة حينما الله تعالى لا يربح.

وما يتصل بهذا الفصل

١٨١٢٦ - ع نصه ما ربحه من غيره، وأمره أن يبيع الدقيق، بعد أن يخلص كله منصارف، إذا جاءه رجل بحراب هروى، فباع نصف حراب منه بمسماة، وأنشده عنه ثلاث سمومه أن يبيع النصف الدقيق، ويخلص النصف، بعد أن يخلص كله منصارف على أن يربح الله من شيء، فهو يمينه، فتقد المصارف الخمسمائة التي كانت عليه لرب المال، وأخذ الخمسمائة التي على الأجنبي منه، وعمل يمينه جميعاً، فهداه المسألة على ثلاثة أوجه

١٨١٢٧ - لأول إذا شرط صاحب الحراب أن يربح يمينه نصه، وفي هذا الوجه اربح يمينه نصه، والوصفه كذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لرب المال ثلاثة أرباع الربح، وبالمصارف الربح، والوصفه كلها على رب مال

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله، إن المصارف هي نصف تسع المصارف التي كان شيئاً لرب المال لم يمتعه، لا حائراً، ولا علة، لما جازاً قال من، حتى شرائط جواز المصارف أن لا يكون رأس 1 دية على المصارف، وأما ما سجد، إلا أن المصارف القامدة منافع على التوكيل، ومن دفعه ان صاحب الشيء ان وكل المديون، بان يسرى له شيئاً عليه من الدين، ومنه يعني من يسرى منه، فإنه لا يصح التوكيل، ومن سجد حسنة، ولما اشترى المديون، يكون مشترياً ليمسه، وانما يطلب المصارف من الخمسمائة التي قبضها من

الأختى بفتح الحاء واداء ماضية ويزال لم تفتح الكسرة فى حركاتها فى مقادير
الأجسام. وقد شرط طرس مال لمقتضى من يعصب الكسرة. وقد شرط من مال
للمصالح. اعلم فى هذه المقالة لى مال. يكون من وجه كذا. ووضعيته
عش. وكان هذا متروكاً لى ماله. وله لائى. واصل فى من ثله. فيكون
عند السجدة. والائى بالاسم. فقد تشار إليه فى ماله. ووجه ماله به
بصاعه. فإن ربح يكون بينهما بصع. وان وضع. فان صيداً عليه بصع. لأن
بصع مال الخصم. والبصع مالك واداء

وجه قولهم: إن نصيبه في الخمسة التي كان عمر بن الخطاب قد لم يضمنه
جيرة العقب، قاعدة: لا يورث الكل ما يورثه في عليان من الدين، ولو لم يضمنه
ولا لم يضمن من يشترى به، وهي الخمسة التي قبضها من (أخي) من نصيبه
جائز، وإذا صحب غيره في إحدى الخمستين فمدين في الأخرى، وقد شرط
المصنف نصف أربع لئلا في الثاني حينما يكون نصف النصف منه، فالنصف في
إحدى الخمسيتين، نصف النصف مشروطاً لئلا في الخمسة الأخرى، لأن
نصف النصف الذي شرط منه مما حذر من نصفه به عند بيعه، ويشترط
نصف النصف شرطاً لئلا في الخمس التي صحب بنصيبه، وهي الخمسة
التي قبضها من أخي، وكان له ربع وربع جميع الدين، لأن نصف النصف ربع الكل،
وتخذ المصارف مع البيع، ويرث المال ثلاثة أثلاث من عند

وهي بمعنى عسى رب قال آخر القرآن في تحصيله التي هي من مضافه إليها
فيما عني وجهر ب. ب. فاعلم على الحسنة التي لا تخفى ثم تصف ب. ب. وريح في قوله
يخلفه في تصرف في كل واحد منهما على الخلف وريح في قوله فاعلم على الحسنة التي لا تخفى
ثم وريح في قوله لا جرم مثل هذه لأنه صار عاملاً في معنى هو فيه من حيث لا يستوحشه
أخرى. وإذ لم يخلف حتى الحسنة التي لا تخفى وريح على كل واحد من المعاني
قوله آخر مثل هذه في حسمها التي قبلها من المضاف إليها. وهذا ما سطر أن يكون
الريح بينهما.

الاستفادة، كان يبيع عنيهما مضمون

ولورهن به، ولعلنا رأينا في سؤالي، فهل لك، فكان على المضارب نصف ميمته؛ لأن الإذن الاستفادته عند آخر، وهو شركة الوجود، ولا يكون دين من مال المضاربة؛ لأنها لا تصرف إلا في مال دين، وهذا شرك وجوه مضمومة إلى المضاربة، فلا منعيه بها مرجع المضاربة، وكان الربح الخاص من مال المضاربة على ما شرط، فأما ما حصل بالاستفادة، كان مضارباً، انتهى، استأجر، سؤالي كان يبيع في المضاربة بصغير، أو أثلاثاً؛ لأنه لا معنى لأحد من الآخر، ولا يحصلان في الربح، فالحاصل بعد الشك إلا أن يتحصلا في المضارب على ما عرفت في كتاب فتاوى

وإذا ثبت هذا، كان الدين عنيهما من غير مضاربة، فلا يبعد أن يرهق به مال المضاربة إلا يدين رب المال، وإذا أذن له، عهد آخره، نصف الرهن يرهق به الدين عليه، فيكون مضمون عليه

وليس أنه ما دلت أن يرهق بعد من ربه المال به، من العمل في المضاربة، أو بعد موته؛ لأن ما يضمنه مضاربه في الوكالة يظل بالموت، لا أن يضره بضرراً يزدى إلى الخسار، رأس المال، لأن رب المال لا يملك عزله عن ذلك، لأن حقه قد مضى به؛ لأن الربح لا يظهر إلا بعد أن يبيع^١ وأمر بذلك، وأمره، والرهق لا يزدى، إلى أن ينفق^٢ بهما رهن المال، فلا يثبت الشر، ولورهن بعد ذلك

١٨١٢٢ - وإن ما عرفت من مال المضاربة، وأمر الرهن، حار على رب المال، ولا يقسم للمضارب شيئاً، لأن ما حار الرهن إن لم يكن جهة، فإنه من صنع التجار، وللضارب يجب التجارة مرة بعد أخرى، يملك ما كان من صنع التجار، وهذا بلا خلاص، والمضارب يعالجه الوكيل الخاص في هذا؛ لأن الوكيل الخاص بعد ما عرفت مرة أخرى، فلا يملك ما كان من صنع التجار فيه شيئاً، هم صنع التجار عند أبي يوسف،

(١) مكتفي في م و ب و د في الأصل و م، أجاز

(٢) مكتفي في م و ب و د، وملا في الأصل ينفق

(٣) مكتفي في م و ب و د، وكان في الأصل ينفق

(٤) مكتفي في م و ب و د، وكان في الأصل ينفق

وعندما صح بشراء الصبيان وسمى أحدهم في العروبة بـ «بشارب» حيث أنه يميل
للبح، ويحب الشمس، أما، فلا يحب بشارب تأخيره، والوكيل عن من لا يحب ذلك، فيعد
بشارب تأخيره عن بي يوسف حمدا لله

[illegible][illegible][illegible]

حتى لو شاعها نفر ربها ١١٤١٥ ١١٤١٥ ١١٤١٥

وهذا الخراب لا يشكك على رواية المصارفة المصروفة لأن على روايتها من
المصارف في المصارفة حقيقة ذلك، ولا حق منك من ماني به بعد هذا إلى ساء
له - ويحور النكاح، لكن هذا هو روحها من أحسن، وحررت الخاء من المصارفة على
هذا اثره ليه بعض حوار سكران، ولأن الحرف الذي له وجهه بعض من الخروج
والرور، ولا يعرف من السح، وإذا كانا تعرفه بعد بعد الجمع بعد من ذلك
على أن النكاح من نصيب سب صحيح المصارفة منها بحكم المعروف

ويظهر هذا في قوله تعالى: "سواء المصارفة المصارفة، بحسب ما يحكم بحكم
المعرف، لأن المصارفة بحسب ما يحكم في الخروج، حسب حشر نصيب يعرف، كذا هذا

أما على ما به نصيبه الكبيرة فلهذا النكاح مسكول لأن حكم روايتها
للمصارف في المصارفة على ما بين بعد هذا إلى ساء الله وحق الملك مع
تداه النكاح ومع هذا حور هذا النكاح في ذلك أسبب بعد هذا النكاح، ولا
صحة إلا بعد بطلان مال المصارف من الحق فيها، ولا يسل حق المصارف فيها إلا بعد
انصاف المصارفة به، فنفس بعد هذا على النكاح انصاف المصارفة ليه بعض جواز
النكاح سبب عليه نظير جواز النكاح على هذه الرواية انصاف المصارفة انصاف
انصافها بحكم المعروف، إلا ترى أن رب ذلك خروج المصارفة من نصيبه، وذلك وجه
النكاح مع أن يبقى المصارفة على المصارفة، لا سبب لجازية على المصارفة، ولو كان
انصاف المصارفة يعرف لمسا على المصارفة، إلا لا عرف يعرف من ذلك، ليس بعلاوة،
الآن ترى أنه مو سولك مذكورة على أي يبقى مذكورة كما كان لا يحرم

قوله في حق من هو من هذه الرواية يجب أن لا يمسح من روحها بطلان من
المصارف على أن يبقى على المصارفة، لأنه بعد النكاح، هذا لا يمسح جواز النكاح إلا
بمجرد ما يوجب المصارفة، كما هو قال فيه، اعنى عندك على من لا لا أملاكه،

قوله في حق من هو من هذه الرواية، جل حازبه عنه لا يعرف، ولا شئت عنها
مقتضى حوار النكاح، وكذلك إذا روج لغة من اكتساب مكنه، لا يجوز النكاح، ولا

بيت تصحح الكسرة ، وعلى جارية ، فتصحي جواز مكاتها

هذا ما ثبت ، فمقتضى التصحيح عليه صحيحاً به ، فاما ثبت إذا كان هو
للمصوح عليه ، لأن مقتضى تابع للمصوح عليه ، لأنه غير مدحور ، وإذا يحمل
مذكوراً صحيحاً ، فمذكور ، فيكون تابعاً للمذكور ، أي سببه ، كما كان دون المذكور ،
لأنه إذا كان هو ، فلا ، إذ كان فيه تصحيح المذكور ، لا يري أن السبع ، أو جاز ما ناعه
من السنوي من النص لا يجوز ، ولا يتصحح السبع ، وإن كان من سائر جواز هذه
الإحالة تصحح السبع ، لأن السبع فوق الإجازة ، لأن الإجازة عيب المصحة ، والسبع
تتمليك العين ، نعمه جميعاً ، فكان فرق المصوح عليه ، فلم يست مقتضى المصوح
عليه تصححاً له

١٨٩٣ - ١ بيت عبد الباقول إذا روج بمحلوه منه لو عسر المقتضى
للإكاح صحيح به ، فقد أثبت ، وهو هو المصوح عليه تصحيحاً للمصوح عليه ،
لأن مقتضى الكوي من النكاح ، فإن مقتضى لإيجاب المثلث في الزمة ، فتصحح للسبع ،
ونكاح لإجازة ، إذ ، في تصحه ، والمقتضى بعد وقوعه لا يحمل النص الرابع والنكاح
بجملتها .

أما في مسألة النصار ، فمرتب تصحح الضرر ، وبطلان ، والمضارب في الجارية
من مطلق مقتضى تصحيح النكاح ، فقد أثبتنا ما هو دون التصحيح عليه ، لأن المصوح
عليه ، وهو النكاح بهذا حقيقة ، تلك في جميعها ، والذي للمضارب مجرد حق الملك
والحق دون الحقيقة ، وإن روج بمجاريه مكته . هذا ، أي لا يثبت التصحح بطلان مقتضى
الإقدام على النكاح ، لأن التصحح الكثرة في هذه إجازته وحدها معده ، كما لو مضى
عليه ، فقالا صحيح ، إذ ، في هذه الجارية إذا السبع ثم ، فتنبؤت حكم التكملة في
بعض الأكسامة ، وفي بعض التصرفات دون النص ، ومن تصحح النكاح في الكلي ،
فقد أثبت تصحه المصوح عليه ، وهو هو المصوح عليه ، لأنه يطل ما للتصحيح في
هذه الجارية ، وفي غيرها من الأكسامة ، ويطل ما ثبت له من حرية اليد ، لأنه ، وهذا
هو التحريج أيضاً ، إذ تزوج الأكسامة بمجاريه من الأكسامة ، حسب لا يجوز ، ولا تصحح
الكتابة مقتضى لإقدام على نكاح تصحيحاً به

أما في مسألة المصاهرة فثبت تصحيح المصاهرة في هذه الحارمة، وصحح المصاهرة في هذه الحارمة دون غيرها، لأن في المصاهرة على ما عدا هذه الحارمة جازمة، وإذا تصحيح المصاهرة في هذه الحارمة لا غير، عند البحث بصحة ما ذكره، وهو دون النكاح^(١)، لأن النكاح بعيد حصة الملك في مصيبتها، وبه يمكن تصحيحها في مصيبتها كذلك، فهذا هو معنى هذه المسألة

قل وتخرج جارية عن المصاهرة، ويحجب في ذمتها عن رب المال من رأس ماله؛ لأنه يخرج هذا المال عن المصاهرة، فصار في ذمتها مسترداً، وليس له أن يشارك به، لأنه رب مال يرضى بمشاركته، أما ما روي بمشاركة غيره، فإن كان قال له اعمل برأيك، لم يأن لمشاركته؛ لأنه عمه له التصرف، فصار له حصة بمشاركته غيره، وكلما ليس له أن يخلط ماله بالمصاهرة بماله، لم يأن لمشاركته، إلا أن يقول له رب بدل، انعم فيه برأيك

١٨١٢٦ وفي رواية من الثلث - إذا دفع رجل إلى آخر ألف درهم مصاهرة، وتم بيع له، عسر ماله؛ لأن معاملته المخلو، ثبت البطلان أو المصاهرة، يخلطون، وترتيب الأصول لا يهويهم عن ذلك، فعمل في ذلك على مصادرات النكاح، إذ علمت أنه يعرف بهم في مثله، هذا راجع إلى أن لا يصح، ويكون الأمر في ذمتهم محمولاً على ما توافقه، وبمقتضى ما بين أيدي المصاهرة في المحاربة في المهور من الرولية؛ لأنه من هذه النكاح

وعن محمد، رحمه الله، أنه لا يملك ذلك يطل على العقد، لأن هذا النكاح مثل المصاهرة، فلا يملك بمقتضاه، وله أن يبيع عند اقتضائه؛ إذ دفعه من، سواء كان المولى حاصراً أو غائباً، لأن لامة التصرف له، ولا يخبر حصر رب المال، وله أن يقر بالمال في قول أبي حنيفة، رحمه الله، ومحمد، رحمه الله، هو الصحيح من ملهيه

وروي عن أبي حنيفة، رحمه الله، أنه ليس له أن يباشره، وهو قول أبي يوسف، وردي عنه، أنه يرى بهد له حسن ومؤنة، ويتنا لا حسن، يجوز المصاهرة بما لا حمل له ولا مؤنة

(١) وفيه وهو النكاح، مع هذه النكاح

[illegible]

١٨٦٤ - وقد دفع إلى رجلين مالا مصلوفاً ، قالوا : «ملا فيه منكم» ، ولم يعمل ذلك ، ففكر لاجدهما في بيع ، أو إقراضه من صاحبه ، فذهب لشرائه

١٩١٣هـ - وبو اشرن انصار تال القمريه حصر ، و مترو ، او عيشه ، و
 قما ، و هو معتم لا بد من فهو خاص للذاتم للرفع : و : ي يها و لها
 يملك : اذ قصص ، ليس بحالب ، و اشتري : و هو على مفرده لا : لآخر بالعرف
 عام ، فدخل فيه الصحيح : القامه

ولو لم يردى فكما لا يعبس الخس في عيشه، فكما محال في موء، فانه لو لم يردى
اعمل فيه بئس، واما يفتي، ولو راع ما لا يقبل الخس في عيشه، فانه جائز في قول أبي
حبيب رحمه الله، ودلا لا يجوز، ولو لم يكن يصرص، فانه يصرص، ولا حاجة للتمسك
فانه مستلزام، ولا يعطى سبعة إلا إذا عصى على ذلك، لأنه في رص

وَمَا يَنْصَرِفْ هَذَا، بَعْدَ أَنْ تَنْتَهِيَ الْخُطْبَةُ بِأَمْرِ الْمَلِكِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فِي الْكُورَةِ، أَوْ
فِي الْحَصَةِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْ هُنَا.

[illegible]

ولاحظ أن ما كان من غسل الثوب به وتوليعها بحت انصارت معاني الصابون
ولا يشترط فيه أن يكون له من الماء في الغسل غسل عمه أباه، ذلك نحو الإيصاع والإيداع
وغيرهما على ما به في صمد القصص: وما لا يكره من عمال التجارة، فلهذا لم
يذكر له ذلك من أن يتركه لصارت لا بالمسح على غيره من جهة ما لا بأس به

اعمالیہ ایف اے آر جی پیس ونہ ڈگریہ تحصیل الاسلامیہ ضلع ہانپہ

يُحَدِّثُهُ

وفي الزبدى : ولو صعبها سودا من منه . ولصعبها فلا صعبان عليه ، سواء
 قال له رب المال : نعم في برئك ولم يخل . قال : لأن هذا مستطاع بالعلم . إلا ترى أنه
 لو كان في مده فطر ، فصعب به سوطاً وشفتها من بهرس ، فكذلك ، فاصعبها تيسر
 طسه . ولا صعبها بشعر ، أو بهرس ، أو بهرس . و صعب آخر بهرس في الكوبه هلك
 كذا قال له رب : نعم في برئك . فقله لا يطس . وإن لم يكن ، ذلك صعب
 لأنه حط منه بالاضاربه . لأن الصعب عن من كان يري ويشاهد

ألا ترى أن العاصب لم يجمع الثوب أحمر وأصفر، فأردب أدب أو يأخذه، ولا يطر العاصب ثوبه ما زاد الصبغ فيه، لم يكن له ثوب، لأن العاصب حين قام بمصر بالثوب، بهذا معنى ثوبا، فخطط ماله بمال مضاربة، وهناك الخواص على التفصيل، وإن كان فأردب من له في الفصول - العمل فيه برئت، فلا ضلالة فيه، وإن لم يلق رب مثال ذلك، فهو ضائع. وإذا ضمن يخطئ رب من يتفق له رب المثل، العمل فيه برئت، كمال رب المال بالجهل، لأن المصروب يجمع به به مبر إياه، فكان هو يخرجه العاصب، وانحاصب، إذ جميع المصروب أحمر أو أصفر كمال رب الثوب بطريقه، كذا هذا، كل هذا رب مثال ضمن المصاربة معه ثابته يخرجه يوم صبغها، وإن شاء. حتى الثياب، وأعطاه قيمة ما زاد الصبغ فيها يوم المصاربة، لا يردم أفضل بتوبه، كما في العاصب، وقد إذا لم يكن في مال المصطرة، فعلى رابعا إذا كان فيه نصيب، فيفتر ما كان حصه العاصب من الثياب لا يمسكه، لأنه بهذا العقد جميع ماله بضمه، فلا يتم بعمل. "به المال سيد من ذلك معنى يجمع المصلوب الثياب حد بيته، أو يرى من قصده، ولم يكن ثوب مثال أن يجمع من الصبغ، لأن مال المصطرة صر من، وبقيت الأثر المصنوع من السهم لا يصر من كمال مال المصطرة عود ص

١٨١٥- ويوجد بيع لصلوب. وقد صغر حجمه ماله بفاربه بالخط؛ لأن كونه صلباً لا يمنع شدة لامر المبيع، مما يمنع اليقظة من طريق الأذى، وبني ذلك من المصوب عنه إذا كان يذهب من المصوب عنه الأذى، وبني ما يجب ضمانه.

للمضاربة ما لم ينفذ، وإذا بدأه شريك من الشريكين، لأن البيع إذا كان بإذن مالكه بصير
 الشئ ملكاً له، فلا يجوز أن يبقى الميزان مضموناً، فيستحق دليله بأمره على
 وحده، وإذا كان كونه محالاً وهو ما لا يمنع ابتداء الأمر، فلا يمنع البقاء من حيز
 الأولي، فلما بدأ بيع المضارب والأمر بالبيع على المضاربة، رجع عن ضمانه على ما
 بينا

١٨٦٤ - وإذا جازعه بغيره بعد ذلك إن ياعها منه، بقسم اثنين بين رب
 المال وبين المضارب على خمسة ألباب غير متبوعة، وعنى فيها مضاربة، فتعاقب ما
 يبيعها بكونه نفسه المبيع حتى إن إذا كان حصة الألباب غير مضمومة إليها، وقيمها
 مضاربة ألفاً ومائتين، وبعث بألف ومائتين، فالألف للمضاربة، وأما مائتان للمضارب
 بدل صيده، ورب ياعها مرابحة، فإن هذا الثمن يعم عن الثمن الذي اشترى المضارب
 الثياب، وعنى لهجة الصبي الذي صيغ للمضارب الثياب به، وهذا لما عرف أن الثمن في
 بيع المساومة يلائم، حيث لا الثمن الأول، والثمن من بيع مرابحة يلائم الثمن الأول،
 فحتى ما مضى للمضارب الثياب مساومة، فقد باع مال المضاربة وما لم ينفذ، وانقسم الثمن
 على حشر قيمته ما كان المضاربة والمضاربة، وعنى ياعها مرابحة، انقسم أن الثمن على
 قدر ما ظلم على المضاربة، وعنى المضارب في القعدة الأول لا على قدر قيمة ملكهما،
 وقد تمت الثياب عن مضاربه بالثمن، ودامت على المضارب بدجر العيباع، فيقسم
 الثمن على ذلك حتى إذا كان بين الثياب ألفاً، وآخر العيباع مائة، وقد باعها مرابحة
 حمت عليه، ويرجع ده به ده من ذلك كله كذا ألف وحصبت من الربح، وهي مائة
 درهم للمضاربة ومائة الدرهم التي هي حصة أجر العيباع، وحصبت من ربح، وذلك
 حشره للمضارب

١٨٦٥ - وفي شئ رجل دفع من رجل ألف درهم مضاربة، ما جرى
 مضاربة بمائة درهم، وإذا جازعه عن حاله، ثم اشترى به ألفاً طعماً، وحمله في
 البضاعة، فهو منطوع في الكراء، ولو كان لشري بمسحاة من صعد، ويصحب في يده
 مائة، فأخذها في الكراء، ثم بكس منطوعاً، وباعه مرابحة على الكراء، وكذلك لو بعد

الحكمة هي تكريم الله ، ثم استغنى باسمه عن غيره ، وهو كذا بعد الله من الخير ، ثم اخبرني
 ما فعلت به من سماعي ، وقد امرت به لئلا أن يعمل برأيه ، فهو يسمي من سماعي على الله
 وعاقبة ، والله سبحانه وتعالى ، والله على القدره

الفصل الثاني

لجميع بشرطه على المصائب من الشرط

١٥٥٥ : في هذا اليوم وقع إلى أحد أبناء هذا المجلس ، وهو شيخنا الحكيم ،
 في يوم سارط خالي ، وهو ابن الشيخ الحكيم ، فخلع ثوبه ، وهو خال ، له من بعده رجل
 سارط عليه ، وهو شيخ الحكيم ، فخلع ثوبه ، وهو خال ، له من بعده رجل

والله اعلم بالصواب

[illegible]

بالكوفة

والأصل في معرفة الشرط من المشورة أن يقول رب المال إذا ذكر عقيب لصفة
المشورة فعلاً لو غير ابتداء لا يستقيم لتعلية به، ومنى اعتبر متعلقاً بما تقدمه يستقيم،
فإنه يعتبر متعلقاً بما تقدم، ولا يشترط ابتداءه كي لا يلحق وإذا ذكر كلاماً يستقيم الابتداء
به لا يعتبر متعلقاً به قبله، ويصير كلاماً حريصاً، فلما خالطنا الطائفة التي لا يصح الابتداء
بها لا يستقيم الابتداء بغيره، على أن يعمل بالكوفة، وكذلك في أحوال

الآشوي أن يصدق بيع مال مشورة لو سكب رمداً، ثم قال عني كد يعمل
بالكوفة، فإنه لا يصح، ولا يستقيم، فاعتبر متعلقاً بما سبق، فصار بمعنى الشرط،
وقوله، وعمل به بالكوفة، بالوإل اعطى بها بالكوفة - معبراً - بما يستقيم الابتداء
به.

أما قرئ أنه لو قال بعد ما عهدت للمشورة لعمل به بالكوفة على سبيل الابتداء
يصح، وكذلك إذا قال وعمل بها بالكوفة بعدما عهدت عهداً لغيره على سبيل
الابتداء، يصح، لا حرب أن الم أو بما يجوز الاختداء به، فاعتبر كلاماً معدياً غير متعلق بما
قبله، فتعيب، بمصاهرة معقبة عن الشرط، فكان هذا من رب المال مشورة، أنشد على
المصير كانه فاك، إن فعلت كذا، فهو أحسن وأتم

ثم في كل موضع لم يكن له أن يخرج مالاً من الكوفة، لم يكن له أن يبيع قال
بصاحبة أبي من يخرج به عن الكوفة، وكذا خرج مالاً من الكوفة في موضع، لم يكن له
أن يخرج به، فلم يستقر، ولم يبع حتى رده في الكوفة، برئ من ضمان، وعاد المال
مضروباً على حاله، حتى لو اشترى بعد ذلك مالاً، ودفع حار ذلك عن المضاربة، لأنه
لم يبيع حالف من حيث العمل، ثم عدل إلى الرفاق، وإن اشترى به بخرج الكوفة، وباع
وربح، أو وضع، فالربح له، والوصية عليه؛ لأنه صدر محضاً خاصاً متصرفاً بغير أمر
الثالث، فيكون الربح له، والوصية عليه

قال في الأصل من هذه المسألة، ويصدق بالربح عدد أسبعة ومحمد
وحميد الله، وأما عدد أسبوعين خمسة فله فيجب أن لا يصدق، رأيه الفرد إذا
تصرف في التولية وبيع، وكان يسمى أن لا يصدق بالربح عندهم، لأنهم قالوا

المصاربة الجارية تكون بدوهم، أو دمارهم، فإما يسرى المصاربون عرضاً، فتكون مائة
 كدواهم العرض، وقد صغر الرب المال فدراهم أو دينار. والربح لا يتحقق بين العرض
 ودمارهم، فكان يجب أن لا يمدى ما يمدى في قوتهم جديداً، المدا، والمدا، والمدا، والمدا
 ورحمة الله عليهم دفع شدة إلى حر، وحال يعلو، وأحسن بشدة مصاربتهم بالشعب، وباع
 المصاربة، ثم ضمن الرب المال فبهم عبده ذكر أنه لا يتصدى بالعفس، ومن يبعث
 خلافه، لأنه عرض قسمة عليه ثوب المال، وذلك لتبذير ثوب المال من بابهم المصاربة،
 انهم من مائة درهم، ثم دواهم، فله يتصدى بالعفس لا، من مع عرض لم يظهر
 الربح، لأنه الخسائر كان مع ذلك، وحين باع العرض بالمداهم، يظهر ربح كان بقلتها
 عرضة هو مفك من كل وجه، ومنه في حركته، جعل أنه الربح

وتأويل ما ذكره من أن بيع العرض الفتي يسوي رأسه، المصاربة بدراهم،
 وتظهر الربح، ثم ضمن بعد بيع عرض، فتجلى ما عصى عند أن سمعوا رحمة الله
 ومحمد، رحمه الله، لأن بيع العرض بمائة درهم حصل، والعرض مثله من وجهه في
 وجهه، لما عرف أن مثله، يصحون يستند إلى وقت صلب النصاب من وجهه، ولا
 يستند من وجهه، فلا يصب به الربح، فهذا تأويل ما ذكره محمد بن الفضل جميعاً

قال وإن كان ينبغي بصفه لأن شيئاً خارج الذكره، وبانصب لا آخر بعدما
 رجع إلى فكره، مما استراه خارج الكوفة صممه، راحته في مصاربتهم وجهه
 وعليه وصممه، وما جمع به من الكوفة، يعود إلى المصاربة اعتباراً بغير الكل

٨٩٥ وفي القلوري إذا دفع إليه ألف درهم وقال هذه الألف
 مصاربتهم بالصف من أن يشتري بها الطعام، فهذا على خطه وقضيه، في عرض موه
 على أن يسرى بها الطعام، حتى لو تسرى بها عرضهم بغير صاف، وما ذكره هذا
 على الختمة، وقضيه، فبهم عرضهم، فإن لهم سرفاً يسحبوا سوق الطعام باع حسب
 الخطه وتقليد

قال في رد المحتار إذا قال أحد هذه الألف مصاربتهم بالصف، فأنسرها الطعام، أو
 فإن هذه الألف مصاربتهم بالصف تشتري بها الطعام، أو قال في الطعام، فهذا كله
 محسور، فتسند المصاربة بالطعام حتى لو تشتري بها غير الطعام بغير محالف فيها، قال

وله أن يشترى به الطعام في مصر وغيره، وأن يصح في الطعام لأن المحضيه إفا
سماهي واحد، واحد، وهو المسمى، ففي غير ذلك من المدن وأقسامها يسمى على
المعوم

١٨١٤٦ - وروى أن هذه الألف والشر بها الطعام، أو قال شر بها الطعام،
فإنه يشترى الطعام وغيره، وكذا قوله والمشر مشوره

والخاص أن الخواص في تحصيل المسمى يعتبر الخواص في تحصيل المسمى،
فكل من اعتبر سواه لم يحضر المسمى بشرطه في تحصيل المسمى، وكل ما
غير مشوره ثمة، يعتبر مشوره هنا

١٨١٤٧ - وشرطه أن يصل في سوق الكوفة، فعلى في الكوفة، ولكن
في غير السوق فإن على مضاربة المسمى لأن سوق الكوفة يذكر ويراد بها الكوفة
كلها عرفاً، فإن هذا يسمى بوجوده في سوق الكوفة، ويراد به جميع الكوفة، فعلى
قوله على أن يصل بها بالكوفة في سوقها أو غير ما هنا يسمى على مضاربه ١٨١
ههنا ولا يلزم ما دل له لا يصل في سوق كوفة، فعلى في الكوفة في غير
السوق، حب لا يصل على المضاربة لأن ما جاء به ١٨١، وهو أن امرأة ذكر كوفه
بالعرف، وقد يصل غيره إلى سوق كوفه، أما سمع من سوق كوفه جميع
الكوفة، ولا عرفه، ومن وجد المخرج بحلله، وإن دفع إليه ألف درهم مضاربه
في الرقيق، فليس أن يسرى بها غير الرقيق، وله أن يسرى الرقيق في شهر الرقيق دفع
لأن إليه فيه وهو غيره، وله أن يضع في الرقيق أيضاً، كما ذكرنا في فصل الطعام، وله أن
يسأله بعض ما يربح من سوق الرقيق

١٨١٤٨ - وكذا ثبت أنه يشترى بعض أهل طسما، أو كسوة، فيس، لأنه لا بد
شرقيين من طعام وكسوة، ومن دواية يحفل عليها، والأمر ببيعها، وبما لا بد
تدلل الشيء، لأن ما يقع على الرقيق يطبق نفس الرقيق، فإنه يحسم ما يقع على
الرقيق إلى مائة، ويبيع ما يقع على ذلك منه، ثم له أن يصره من المضاربة في نفس
الرقيق، فكذلك كان مسمى غيره الرقيق

٨١٤٩- ومن دفع إلى غيره ما لا مقصوده على أن يصري من فلاان ، ويبع منه على أن صارى الله تعالى من ذلك من شيء ، فهو بينهما مفضل ، ليس للمصنوع أن يشترى من غير ذلك ، ولا بيع من غيره ، لأن رب المال شرط عليه في المصنعة شرطاً معيناً ، لأن الربح كذا يختلف باختلاف المبدأ وباختلاف الأموال ، يختلف باختلاف تغير حالة البيع

بما كان سهد من بيع وشراء ، كذا المصنوع منه أرباح من ذلك على كتابه فمما ، فكان ما شرطه شرطاً معيناً ، من هذا الوجه ، ولأن الناس يصرون في الإيداع والاستيفاء والأمانة ، وفي علاء وفي الإفلاس ، فكان تقييد من يبيع منه شرطاً معيناً ، فيجب على المالك أن يرضى بذلك ، كما هو التوكيل المصنوع ، إلا أنه في توكيل المصنوع يرى البيع والشراء فيه إذ قال التوكيل المصنوع بيع عمدي من فلاان بألف درهم ، بدعته من غيره لم يجر

١٨١٥٠- ويؤيد به ، ستر لي عند إعلانه ما مضى من بضعه فلاان منه ، كان جائزاً ، ومضى بين البيع والشراء في المصنوع ، وإن سوي هذا لأن المقصود من البيع والشراء في المصنوع يحصل ربح ، وإنما يكون الشراء البيع من فلاان ربح من البيع والشراء من غيره يسويته في النهاية ، وكان التعميم شرطاً معدياً في البيع والشراء في المصنوع ، فيجب مراعاة ، وأما في التوكيل المصنوع ، فالتعميم في حق البيع شرط معين ، لأن المقصود منه يحصل المصنوع لا غير ، والذي يتعدى وتوب في الإيداع أو الاستيفاء والملااة والإفلاس ، وكذلك بما يكون منه من فلاان عن فعل العبد ، وكان التعميم في حق البيع معيذاً ، فيجب مراعاة ، فاما التعميم في حق الشراء فلا يبعد ، لأن المقصود منه يحصل العبد لا غير ، وتحصيل العبد من الذي عينه ، ومن غير ، بالشخص الذي سمى سواه ، فالتعميم في حق الشراء لا يبعد ، فلا يجب مراعاته .

فإن دفع ، و يشترى من غيره صار مستحقاً وعاملاً بغير أمر ، فيكون الربح له ، قال ويتصدقون بملك يد به على فور محمده فأنما على قدر أبي يوسف رحمه الله ، فلا تصدق بالخروج ، بدعته في التوزيع ، ومن دفع إلى غيره ألف درهم مصنوعة على أن يشترى بها من أهل مكة ، وبيعها فاشترى بها بالكونية من وجه نسي يكون كان

جدياً، ولا يصير مخالفاً لمختلف ما لو أمروه أن يسري من لئلا بعينه، فاسمى من غيره
حيث يصير مخالفاً

١٨١٥٦ - لا فرق بين أن يشرط المأقر للقبول، أو أن يشرط مع أهل الكوفة هذا الأمر
مشيئاً بالمبايعه مع الكوفي، وبمبايعه في كوفة، وبمبايعه في كوفة، بمبايعه شرط مفيد يجب
من عاتقه، فأما حين جميع من كوفه للمبايعه معهم شرط لا يفسد، لأنه لا ينص على أن
مكونه الشرط مع جميع هل كوفه أو من أنشأ من غيرهم، لأن أنشأ مع يفسد، لأنه
يكون لأربع اليهوديه في مبايعته، ومعه منته، ولا يمكن صرف سهوله الإنسان في معاملات
بالاحتمار، ولا يمكنه خضار جميع أهل الكوفه، وغيرهم في معاملاتهم، حتى يعرف
سهولتهم في المبايعه، ويصعوبه غيرهم، فكذلك يفسد أهل كوفه للتحسين بربح بالمبايعه
معهم دون غيرهم شرطاً لا يفسد، فلا يفسد، فأنما نحن في حل يسري منه مفسداً، لأنه
يكرر لرب المال حينئذ المسئ في معاملات، فقف رب يد على سهولته في المباعه
وكان يفسد، أو حذ في الممر، شرطاً محققاً في انصافه، فيجب على المقصود
منه.

١٨١٥٧ - ومرة مع، غير ألف درهم مضاربه على أن يسري الفصد، وجميع
به، فيسري له أن يسري، ويبيع، لا بالنقد، وهذا الخياط في البيع لا يمكن، لأن لشرائط
البيعه في البيع شرط معين، لأنه قصد بهذا الشرط حبه ماله من غير التوثيق، لأنه متى
ربح بالنقد بأحد النعم، ولا، فيسري المبيع، وإذا نفع منه يسري المبيع، ولا
النعم إلى وجه معين، الأصل، وربما يتولى الشخص في وجه يسري من يفسد، وكذا
الشرائط البعد في حيز المبيع شرطاً مفيداً في الفصد، من انصاف، فيجب عليه
مراعاته، فأما بشرط بعد في الفصد، لأنه لا مفعول للأمر في هذا الشرط، من
الشرط ما سته مثل ما يسري بالنقد، بل له المفعول في السواء بالنقد، لأنه يحصل له
الشرط، ولا يفرح النعم من ملكه، فيمكنه التقلب، والنصف في اسم السري جميعاً
غير بيع، فلهذا لا مفعول للأمر في هذا الشرط، فكان الشرط غير مفيد

فمن حيث يجب من قال: إن يصير مخالفاً إذا لم يسري، سببه مثل ما يسري بالنقد
لأنه من تعطين حتمى، وإن ما يبيع بالنسيئة أقل من يبيع بالنقد، فأنما إذا كان ما يسري

بالنسبة مثل ما جرى بالنسبة لك حفره وميم من قال لا يجوز في مائير وطاهر ما
الطائر معه رمة انه من الغراب يعلل على أنه لا تفصيل

[illegible]

۱۹۶۳- دس دوع الی عید قربہ تک - دوعم دس دفعہ ۱۱ مرتبہ شہرہ الی : جمع
بالسینہ : دلا یم رکنہ ، مدعہ بالقد ، جاتہ یحی ،

۱۸۶۵ - مری بین حد، ویریمیا ادا خانی - لاسی ایلامی سوی کوفه، قیامه حیر
حیر سرت، گدغه، دکن، اناهیج لا بحر، قصد اصر السیر، رسم بعمره عیال، وایفا
فعل کدک، لاس اصراد مری کوفه می افسانه تیرت معید می وجه، لاس ایلامی
احتیاج اختلاف ادا کن، اصر، ولا تقد می وجه می حیث ای مصر مد سایر اطرافه
وحتیاله جمعی تمکین وادی، من حیث الحکمه، کدای السلام، لایه ادا شرط الا یصل می
الصریح، و بسم یصله سها، قصد الاحیاء لا یكون الشرط - قصد، لای ما ذکریم
می اعلانی لا یغنی فی نکان الواحد - فکون الشرط غیر مفید بعد الاعیان، ویکان
علا لاس شرط می وجه، من حیث لفظ غیر مفید لا بعمره می لم یقرنه بالی،
ومی حیث لای مفید بعمره می قرنه بالی عملاً بالی بدین بقدر الامکان، وانشراطه
الشیء می تبیع والی من تبیع مانع شرط لا یفید احدی، ان ع بالعدم محذوف عایع
عکال، شیء مان کان شیء بذیه باهیه وخصمائه، وانشراط ع مانع، وبقدماع بالقد
العدم وخصمائه، وانشراط ادا کان غیر بعد اضلاع، قرنه لا بعمره قرنه بالی اولم

١٩٦٥ ولى مؤلف شوق الخواص - عن سيدنا محمد بن عبد الله بن ابراهيم
الاصم لم يسم الى ثوراء، وغازي بن ابي اسحق سمع ابا بكر بن ابي اسحاق، قال
كان دفع اليه بالكوكة، وبعثه الى الكوفة، فاذن ابي جعفر - عليه السلام - قال ليس له
ان يسافر بالخارج، ان كان يدفع الى الكوفة، فليذهب الى الكوفة، فليذهب الى الكوفة.

مدد من قبل ان ربا انان قد افاناسیو علی وجه من انفسہا، وکان لہ من قول انفسہا: مدد
وإذا تم انفسہا، فهو کما من دفع من حوائجہم، سبوی لہ ہا ہا ہا ہا ہا، فلیس لہ
انفسہا، وکان انفسہا حوائجہم، فلیس لہ ہا ہا ہا ہا ہا، فلیس لہ
حوائجہ وحبہ لہ انفسہا، وکان مدد ورجع من یومہ و ظہر

الفصل العاشر

في المصارب يدفع المال إلى غيره - مصرية

١٨١٥٦ - الأصل في جسر هذه المسائل من المصارب لا يدفع مال مصاربه إلا أن أدرك له رب ادس في ديت نص، أو دلائل تأيد بحول له - عمل يب يرت؛ لأن يدفع المال مصاربه بنسبة الذي في حال رب المال، لأن مسرك في ربح - وإنه لو لم لقال لكونه مبرعاً من ماله، فلا يثبت ذلك إلا بتحويل من جهة رب مال

١٨١٥٧ - وعرف بين المصارب وبين الشريك شركة مدارية أو عمارة، فإتبعها فإلحاق دفع المال في عرفة مصاربه مع ان الشريك يدفع مال مصاربه بسره الثاني في الربح، وعندها لأن دفع مال المصاربه داخل تحت السرقة، لأن مدار، والمصاربه دور الشركة، لأن السرقة لا تب لأشراك في المخرج والأصل جميعاً، والمصاربه لإتبات الشركة في ادفع دون الأصل، فدخلت المصاربه تحت السرقة، كما دخل أسو كمال، فكان أدوس حب مجترب، فاما المصاربه التامة فهي من لاوس، فلا يدخل تحت الأولى كما لا ندع الشركة لا كانت مثلها

وإذا لم تكن مدارية اندم تحت الأولى كانت الثانية بغير أثر - بالمال، فلا يجوز، فإن اشترى به الثاني، يدفع ورجح ربحاً، أو وصية وصيه، لم يكن وماه أن أن ادع ذلك له لا عهد ولا دلائل، فلا رب الملاء بالخيار أن شاء حصل المصارب الأول وأسر ماله، وإن شاء حصل المصارب الثاني، لأن كل واحد منهما جاز في حقه، أما الأولى فتلائت تحت مسركه نفس في المخرج بين ربح الناس، وأثبت به حق ادفع إن لم يربح، واشترى مبرحاً، وليس للمصارب الأولى إنسانته تلك نفس بغير رب المال، أعانها أو دلائل، عصار حساب، وأدس سخي - فتلايه أحدثت عسرته في مال رب المال بغير إذن، هكذا ذكر في الأصل، فقد أوجب الضمان إذا عمل إنسان بمال ربح أو لم يربح

٨١٥٨ - وفي العادوي - روى المجلس عن أبي حنيفة، رحمه الله أنه لا ضمان

(١) حكاه في ط و ف وكان م م - بك، وفي الأصل لأنه شركة في الربح

الحمل ظاهر روية أصحابنا ، رجحان اشتراط الربح مع العمل برحوب الفضلان لروايه
أبي يوسف

١٨١٦٠ - وبمضاربة أحد من المضاربين ، فالضمان على المصيب ، ولا
ضمان على المصارب . ثم إذا وجب الضمان كان للمالك الخيار إن شاء ضمن الأول ،
وإن شاء ضمن الثاني من موليهم جميعاً على نحو ما بين عند أصحابنا . وهذا لطيف
ظاهر على قولهم ، لأنهم يقولون - برحوب الفضلان على المودع التي تشكل على قول
أبي حنيفة رحمه الله - لأنه لا يرى وجوب الضمان على مودع المال ، وهذا لو وجب
الضمان على المضارب الثاني ، ربما كان كذلك - لأن المضارب يعمل لنفسه ، والمودع لا
يعمل لنفسه ، قال : فإن ضمن الأول صحب المضاربة به من الثاني ، والربح بينهما
على ما شرطنا ، لأنه ما كان مكان المضاربة بينهما أو هبة من المضارب الأول ، بعد ذلك به
من ضمن ، لأنه مودع في رأس المال والمودع متى ما عاين الدفعة ، أو رهن ، أو هبة ، ثم
ضمن ، عند بيعه ورهسه على ما عرفت ، فلأن يصبح المضاربة الثانية من ضمن ،
وفيهما أسرع ثبوتاً من الرهن وسحب على ما بين بعد ذلك إن شاء الله تعالى أولى ، ولا
يرجع لأول من الثاني ، وإن ضمن لثاني كان له أنه يرجع على الأول ، لأن الثاني كان
عاملاً للأول ، لأنه يعمل به بأمره ، فلا يبعد له الرجوع ، وإن ضمن الثاني رجع هو على
الأول ، لأنه يعمل له بأمره ، وإذا عتقه ضاملاً بسببه عدده للأول ، كما قرر الفضل على
الأول ، وكان كالودعه ، إذا كاتب عبداً ، فأتى من يد المودع ، ثم سعى رخص المودع ،
فله أن يرجع على مودعه ، لأنه ضمن بسببه التتبع ، وكان له عدلاً لمودعه ، فيكون
عليه قرار الضمان ، هكذا هذا

وإذا حج سعى على الأول ، صحب المضاربة بهما بينهما ، لأن تضمين الثاني
وذلك الضمان غير الأول لا غير الثاني كتضمين الأول ، وبمضمن لأول ، صحب
المضاربة بهما وبمضمن الثاني ، فكذا تضمين الثاني ، فحق بين هدا ، وبهما إذ رهن من آخر
عقده ، فمن العبد من يد المربي ، ثم استحق العبد ، فإن ضمن المربي ، صح الرهن .
وسقط في المربي ، لأنه متى عتق بالضمان من رهن الثمار ، والرهن كان بعد

ذلك، فيظهر أن العبد حين رده كلف مطلقاً له، فصاح امرئ، وإن ضمن المهرض، فإنه يرجع بما ضمن على الراعي، ولا يصح للرعي حتى قال: يرجع على الراعي بما ضمن من قيمته المصد لمستنحق وباندين، وهما جوار المضاربة صد بين الأول والثاني متى اختلفت ضمنين، الثاني، وملك من المهرضين جميعاً تأخر من المصد؛ لأن الأرب إنما يملك من جهة الثاني، ولهذا كذب الثاني حق فن يحبس العبيد منه، كأنه أسرى لنفسه، ثم ياعه منه، ويفرق بسبب أن حدث في الموضوعين جميعاً، وإن تأخر من المصد؛ لأن في الموضوعين جميعاً الأول يملك من جهة الثاني إلا أن تأخر، حدث من عند المضاربة لا يمنع صحة المضاربة

ألا ترى لو دفع بي رجل دراهم معصومة لعمى به بمضاربة، ثم إن المصاحب انشده من المصوب منه صحت المضاربة، وإن تأخر المالك في رأس المال عن المضاربة، وهذا لأن قيم المثلث في رأس مال الرب حادثة عقد المضاربة، ليس شرط لصحة المضاربة؛ لأن دفع مال مضاربة ليس إلا بوكيلاً بالشر، والشر، بدرهم مقصورة جاف، فيكون التوكيل بالسراية بدرهم معصومة جافاً أيضاً، وأم من باب مهره جافاً فذلك وقت الرعي شرط لصحة لرهى؛ فإنه لو رهى من آخر هذا معصوماً، ثم اشتراه المصاحب من مالكه، فإنه لا يصح الرهى؛ لأن المالك تأخر عن حادثة عقد الرهى، وبه يمنع جوازها؛ لأن المهر من مهر شبيع لأن العبد يأمر من يهدى مضموناً على المهرين بالمقد، كما لو أسرى، ومن يح نيتاً لا يملك، ثم منك بعد ذلك لا يصح بيعه، كما هنا

فإن مال الرب المالك أن أحبر بصرفتهما وأخذ من يبيع ما كان مشروطاً في المضاربة الأولى لا يهدى على ذلك؛ لأن الإجازة من رب المال لعمى لأنها لاقت عقلاً خافئاً لأن شره بمضاربة الثاني بعد^(١) على المضارب الأول؛ لأنه صار محتقناً^(٢) شراء الثاني، فيحبر ما لو أسره^(٣) الأول نفسه على وجه، يصبر محل الرب المالك، حتى حد

(١) وفي الأصل: الرب عبد المصن

(٢) وفي ك و ف يه

(٣) وفي ك و ف و م مضاربه

الشراء عليه، ثم أجاز رب المال، وهناك لا تحصل إيجاره؛ لأننا لا نت عقدًا مبدئيًا، كذا ههنا، وإنما تمت الإجارة، صدر وجودهها وعمومها عمرة.

ولو عرفت لإجارة من رب المال لم يكن له حصص من الربح، وكذا الربح من المضارب الأول والثاني، يكاد ههنا

١٨١٦ - وهو كونه المضارب الثاني تطعم وجلا حتى ينسرى ربيع فاشترى ذلك الفرجل، وبيع وبيع ربحًا، ووضح وصحبه، فلرب هذا الجدار، إن شاء، ضمن المضارب الأول، وإن شاء، ضمن المضارب الثاني، وإن شاء، ضمن المستضع، وتضمن ضمير، صحت المضاربة فيما بين الأول والثاني إلا أنه إن ضمن الأول، فهو لا يرجع على أحد، وإن ضمن الثاني، فهو يرجع على الأول، وإن ضمن المستضع، فإنه يرجع على الثاني، ثم هو على الأول

١٨١٧ - ثم مضارب إذا دفع المال إلى غيره مضاربة، ولم يكن رب المال مال للأول، حصل به برأيه، فممن به الثاني، وبيع إنما يجب الصمان عليهما، إنما كانت المضاربة جائزين، فما إذا كانا فاسدين، فلا ضمان عن واحد منهما حتى لو ذلك دل على بد الثاني، فلا ضمان، لأن ضمان على الأول بسبب استئثار الثاني في الربح

وإذا كانتا فاسدين ما أتت الأول والثاني ثم كره في الربح، من مساجر الثاني فيحصل من مثل المضاربة، والمضاربة إذا استأجر أجيرًا ليعمل في مال المضاربة، فعمل الأجير فيه، فلا ضمان عن واحد منهما، وكذلك إن كان لأولى حائزة، والثانية فاسدة، فلا ضمان، لأن الثاني إنما كان فاسدة لا ينسب مثالي شركته في الربح، من يكون أجيرًا ليعمل في مال المضاربة

وكذلك إن كان لأولى فاسدة، والثانية حائزة، لأن الأولى من كانت فاسدة تكون المضاربة الثابتة فاسدة أيضًا؛ لأنها لا تنفذ الشركة في الربح، لأن الربح كله لرب المال، متى كتب لأولى فاسدة، فلا تنفذ الثانية شركة في الربح، وكل مضاربة لا تعد الشركة في الربح تكون فاسدة، وإن كانت المضاربة انتدبه فاسدة، لا ينسب للثاني شركة في الربح، والصمان لا يجب إذا نسب للثاني شركة في ربح

مرددين إن كانت المضاربة الثابتة فاسدة عند فساد الأولى لا يتأني هذا القسم،

الأول، حيث تلت بمدة ربح من شيء، فهو بيناء، وشرط مصاربه لأول المصارف للطقن للشي لا ينام شرط رب المال، لأنه قد ينشأ نصف مسلوب إلى المصارف، فإن نصف الربح للمصارف الثاني، والنصف الآخر بين الأرب ورب المال مصفاة من هذا الوجه.

أما في الفصل الثاني شرط رب المال لتعصف المتصف، لا يسلم له المتصف المطلق، إلا وأن يصرف شرط مصاربه الأول المتصف للثاني، من نصيبه خاصة، عتصمف إليه، وصار المصارف الرب المال، والمتصف لثاني، وخرج الأول من البيع.

خرج من بعدد، على الفصل الثاني، فإن وشرط مصاربه لأول الثاني ثلث الربح جاز، وكان الرب المال نصف الربح كما شرط، ولله الرب الثاني ثلث الربح، وللأول سدس الربح، لأن شرط الأول تصرف إلى نصيبه خاصة.

وإن شرط الأول ينشئ من الربح، جزئاً تسمية، وكان نصف الربح للمال، والنصف للمصارف الثاني، ومقرم له لأول سدس الربح، لأن شرط الثاني لثاني، ثم يصح في مصاربه الثاني، صح في حق المصارف الأول، وقد التزم الأول للثاني ثلث الربح، ولم يسلم له ذلك، فيرجع عليه بقدر ما لم يسلم بحكم الفسخ.

وقد ذهب عن المصارف الأول، حال لو شرط لأول ثلثي من الربح، أو أقل من ذلك، أو شرطه لثاني الربح، فهو جاز، ويكون للمصارف الثاني قدر شرطه الأول، وما بقي، فإنه بين لأرب ورب المال مصفاة، لأن في الفصل الأول، لشرط ثلث المال نصف ربح مسلوب إلى المصارف الأول، وتسرب من الأرب من الربح ما وراء لشرط الثاني.

١٨١٦٤ وفي المتن: بشرى الوليد بن أبي يرمين ربحه الله، رجل دفع إلى رجل ألف درهم مصاربه بالنصف، وأمره أن يبيع به برأيه، فدفعها للمصارف إلى آخر مصاربه، وقال بن زلي الله، فهو بين وبينك مصفاة، نصف الربح الرب المال، والنصف الآخر للمصارفين لكن ولله منهما مصفاة، لأن المصارف الأول شرط للثاني نصف ما رزقه الله تعالى، والذي رزقه الله للمصارف الأول نصف الربح، فيكون للمصارف الثاني نصف ذلك.

١٨١٦٦ - ومن دفع إلى غيره مالا لمصارفه، وأمر به بعد في ذلك برأيه، فمعه
المصارف التي دخل مصاربه، وقال الثاني: معلى عنه يركب، كتاب للناس في دفعه إلى
الثالث مضاهيه، وكان الناس من ذلك تجرلة للمصارف الأولى، وهذا محلا في كمال
قاله في التوكيل حصل فيه برأيه، كدله أن يركب غيره، ولكن لا يحد، بل يركب في كل
أشياء أصله من أمه حرم ثم يركب للناس في كل شيء، فكل شيء له في كل
الأشياء أصله من أمه، هكذا، يركب في كل شيء

ومن منعه بعد رجوعهم له من أن يركب في المسائلين فرق، بل يركب في جميعها
اختلاف أروبه ما ذكره في التوكيل المحل في يكون في دفع المصارف وما ذكره في
المصارف يكون في دفعه في التوكيل الخاص

وجه الرواية التي فيها إنه لا يجوز له أن يركب في سائر أعماله برأيه
أن المصارف والتوكيل المحل في سائر المصارف من كل وجه، وسأذكر في لائحة ولا
منعه، بالأشياء المأمور من كل وجه لا يملك أن يركب في غيره من أمه، بل
يرى أن المصارف لا يملك أن يدفع إلى غيره ماله، بل يركب في دفعه إلى
غيره برأيه، لأنه يركب في غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
يملك لا يملك في دفعه إلى غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
في مسائل كلها، فوجهها في الأول يملك أن يقول للناس العمل فيه برأيه، فصار
الأول معوضاً للثاني، بل يملك، وإليه لا يجر

وجه طرأته الأخير أن المأمور يملك أن يدفع إلى غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
الأخرى أن يركب المال في دفعه إلى غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
يملك ذلك، وإن يملك المأمور أن يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
خص المأمور في دفعه إلى غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
يرى، فالأول يملك للثاني أن يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل يركب في دفعه إلى غيره من أمه، بل
دلالة، وإليه جازر كما لو ادعى به بذلك

(١) حكماء ط ٣٠ من غيره

(٢) حكماء ط ٣٠ من غيره

ومن صاحب من يدار بين المسلمين قسوة في نفسه حلالا لقوله وهو الظاهر والقوى من المصارع والتركيب انما هو في ذلك حال المصارع عمل في برأيتك بعدد من اليه المديح في غيره مصارعه فصار الدفع في غيره مصارعه فاعلا بحث المصارعه سبب هذه زيادة فيصير ما ملكه المصارع الاور سبب هذه الزيادة بما كان يملكه حتى انما من غير ذكر هذه الزيادة ومن يملك المصارع يملك المصارعه من التوكيد بالبيع والسر والامساجل والرضاع كنه يملك ما نمره هذه المصارعات نفسه يملك المصارع في غيره فانه لو امر غيره حتى يركب ان يرضع حرة كملو بشر نفسه فكذلك يملك من يقع المصارع في غيره فلو لم يحصل عنه برأيتك يملك ما نمره هذه الزيادة في غيره والى التوكيد انما هو في محله اعني في برأيتك ملك زيادة كان لا يملك يملك التوكيد من غير هذه الزيادة وما كان يملك التوكيد يملك التوكيد من الاع ١٢٧٤ فانه ذلك نفسه لا يملك التوكيد في غيره فكذلك ما يملكه من يركب غيره يحصل فيه برأيتك من ماسره ذلك نفسه ولا يملك غيره في غيره فعمل في برأيتك هذه اعتبارا في المستبعد حينا ما يملك من الزيادة غيره اعني ما كان يملك يملك يملك المصارع من غيره

١٩٦٦ نوون کون لاونديشع الی فتلي صاريه دس پتي به عسي به بر آونک.
 قايي لسي به بدلهه مشاريه ما دکرون ان الصاريه لا يند دفع به لي غيهره صاريه ما
 لم برتوله الالهه ما به به صاريه ولاهه به برتوله عسي به برتوله

الفصل الحادي عشر

هي المصارفة بالنسيء يكون على غير ما امر به أبحور أم لا يحور؟

[illegible]

١٠٤٢٥
١٠٤٢٦

١٠٤٢٧

١٠٤٢٨

١٠٤٢٩

١٠٤٣٠

١٠٤٣١

١٠٤٣٢

١٠٤٣٣

١٠٤٣٤

١٠٤٣٥

١٠٤٣٦

١٠٤٣٧

١٠٤٣٨

١٠٤٣٩

١٠٤٤٠

١٠٤٤١

١٠٤٤٢

١٠٤٤٣

١٠٤٤٤

١٠٤٤٥

١٠٤٤٦

١٠٤٤٧

١٠٤٤٨

١٠٤٤٩

١٠٤٥٠

١٠٤٥١

١٠٤٥٢

١٠٤٥٣

١٠٤٥٤

١٠٤٥٥

١٠٤٥٦

١٠٤٥٧

١٠٤٥٨

١٠٤٥٩

١٠٤٦٠

١٠٤٦١

١٠٤٦٢

١٠٤٦٣

١٠٤٦٤

١٠٤٦٥

١٠٤٦٦

١٠٤٦٧

١٠٤٦٨

١٠٤٦٩

١٠٤٧٠

١٠٤٧١

١٠٤٧٢

١٠٤٧٣

١٠٤٧٤

١٠٤٧٥

١٠٤٧٦

١٠٤٧٧

١٠٤٧٨

١٠٤٧٩

١٠٤٨٠

١٠٤٨١

١٠٤٨٢

١٠٤٨٣

١٠٤٨٤

١٠٤٨٥

١٠٤٨٦

١٠٤٨٧

١٠٤٨٨

١٠٤٨٩

١٠٤٩٠

١٠٤٩١

١٠٤٩٢

١٠٤٩٣

١٠٤٩٤

١٠٤٩٥

١٠٤٩٦

١٠٤٩٧

١٠٤٩٨

١٠٤٩٩

١٠٥٠٠

١٠٥٠١

١٠٥٠٢

١٠٥٠٣

١٠٥٠٤

١٠٥٠٥

١٠٥٠٦

١٠٥٠٧

١٠٥٠٨

١٠٥٠٩

١٠٥١٠

١٠٥١١

١٠٥١٢

١٠٥١٣

١٠٥١٤

١٠٥١٥

١٠٥١٦

١٠٥١٧

١٠٥١٨

١٠٥١٩

١٠٥٢٠

١٠٥٢١

١٠٥٢٢

١٠٥٢٣

١٠٥٢٤

١٠٥٢٥

١٠٥٢٦

١٠٥٢٧

١٠٥٢٨

١٠٥٢٩

١٠٥٣٠

١٠٥٣١

١٠٥٣٢

١٠٥٣٣

١٠٥٣٤

١٠٥٣٥

١٠٥٣٦

١٠٥٣٧

١٠٥٣٨

١٠٥٣٩

١٠٥٤٠

١٠٥٤١

١٠٥٤٢

١٠٥٤٣

١٠٥٤٤

١٠٥٤٥

١٠٥٤٦

١٠٥٤٧

١٠٥٤٨

١٠٥٤٩

١٠٥٥٠

١٠٥٥١

١٠٥٥٢

١٠٥٥٣

١٠٥٥٤

١٠٥٥٥

١٠٥٥٦

١٠٥٥٧

١٠٥٥٨

١٠٥٥٩

١٠٥٦٠

١٠٥٦١

١٠٥٦٢

١٠٥٦٣

١٠٥٦٤

١٠٥٦٥

١٠٥٦٦

١٠٥٦٧

١٠٥٦٨

١٠٥٦٩

١٠٥٧٠

١٠٥٧١

١٠٥٧٢

١٠٥٧٣

١٠٥٧٤

١٠٥٧٥

١٠٥٧٦

١٠٥٧٧

١٠٥٧٨

١٠٥٧٩

١٠٥٨٠

١٠٥٨١

١٠٥٨٢

١٠٥٨٣

١٠٥٨٤

١٠٥٨٥

١٠٥٨٦

١٠٥٨٧

١٠٥٨٨

١٠٥٨٩

١٠٥٩٠

١٠٥٩١

١٠٥٩٢

١٠٥٩٣

١٠٥٩٤

١٠٥٩٥

١٠٥٩٦

١٠٥٩٧

١٠٥٩٨

١٠٥٩٩

١٠٦٠٠

١٠٦٠١

١٠٦٠٢

١٠٦٠٣

١٠٦٠٤

١٠٦٠٥

١٠٦٠٦

١٠٦٠٧

١٠٦٠٨

١٠٦٠٩

١٠٦١٠

١٠٦١١

١٠٦١٢

١٠٦١٣

١٠٦١٤

١٠٦١٥

١٠٦١٦

١٠٦١٧

١٠٦١٨

١٠٦١٩

١٠٦٢٠

١٠٦٢١

١٠٦٢٢

١٠٦٢٣

١٠٦٢٤

١٠٦٢٥

١٠٦٢٦

١٠٦٢٧

١٠٦٢٨

١٠٦٢٩

١٠٦٣٠

١٠٦٣١

١٠٦٣٢

١٠٦٣٣

١٠٦٣٤

١٠٦٣٥

١٠٦٣٦

١٠٦٣٧

١٠٦٣٨

١٠٦٣٩

١٠٦٤٠

١٠٦٤١

١٠٦٤٢

١٠٦٤٣

١٠٦٤٤

١٠٦٤٥

١٠٦٤٦

١٠٦٤٧

١٠٦٤٨

١٠٦٤٩

١٠٦٥٠

١٠٦٥١

١٠٦٥٢

١٠٦٥٣

١٠٦٥٤

١٠٦٥٥

١٠٦٥٦

١٠٦٥٧

١٠٦٥٨

١٠٦٥٩

١٠٦٦٠

١٠٦٦١

١٠٦٦٢

١٠٦٦٣

١٠٦٦٤

١٠٦٦٥

١٠٦٦٦

١٠٦٦٧

١٠٦٦٨

١٠٦٦٩

١٠٦٧٠

١٠٦٧١

١٠٦٧٢

١٠٦٧٣

١٠٦٧٤

١٠٦٧٥

١٠٦٧٦

١٠٦٧٧

١٠٦٧٨

١٠٦٧٩

١٠٦٨٠

١٠٦٨١

١٠٦٨٢

١٠٦٨٣

١٠٦٨٤

١٠٦٨٥

١٠٦٨٦

١٠٦٨٧

١٠٦٨٨

١٠٦٨٩

١٠٦٩٠

١٠٦٩١

١٠٦٩٢

١٠٦٩٣

١٠٦٩٤

١٠٦٩٥

١٠٦٩٦

١٠٦٩٧

١

فلما سئل لم يرد عليه الجواب، انك تشفق من راحة ما كان يا جدي يا جدي
اسمي نكود من حبي سمي عجبني ونكود من حال يا جدي الوجود من هذا
وجه عجبني السوء، قد تشفق مني لقلبك كالماء الحار في ليلتي

فقد ذلك، عن مصطلح يقع احذيه تلك الموهبة، ويحور بها الفايح لا يخرج
المصطلح عن رتبة تلك الموهبة، ويكون، اقل الملائمة في الامة من المثال، والامر
حاج هو حاله الزيادة، وان لم يستجب به الفايح، وردده عن المصطلح، فانه لا يرد
على رتبة المثال، لو باخذ منه بليدة، فانه لا يرد بها اقلها، ثم رتبة اقلها
من المصطلح نظير الجيد لا يخرج عن رتبة اقلها، فانه لا يرد من تلك المصطلح
فان لا يرد اقلها، بل الامة، وعلامة ان يرد، وتشرها جارية، بعد تشرها على
المصطلح، وحالات يوكي في الفايح، والفرق ان تشرها يوكي غير خارجة، بل
رصة جارية، بل الفايح، ولا يخرج من رتبة المصطلح

أما مضاربة الرب المال، يربح لا على السلوية، والربح حاصل حصص المضارب بالزيادة أو النقصان، وإذا هُزئت المضاربة، كانت رأس المال ألف درهم زبوا، كما ذكرنا.

١٨١٦٨ - وبو كانت الدرهم التي قبضها المضارب متوقفة أن يرد حصصه، ففقدت المضاربة حارة، وألف درهم جيد، فهي الرب المال، ولا يكون بمضاربه في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها، لأن المضاربة تعلقت بالنسي، ولم يوجد بعض النسي لا يقضه، ولا يقضى النسي، والرب من، لأن المضاربة من جنس نسي، ولا بد من تعيين رأس المال، وقبضه بمضاربه، فإذا لم يوجد لم تصح المضاربة، ولكن إن لم تصح المضاربة، صح التوكيل بالشر، لأن المضاربة ليس بشرط صحة التوكيل بالشر، يحكم التوكيل لا يحكم مضاربه، فكان المشتري لرب المال، لا للمضاربة، والمضارب أجر مثله، لأنه اشترى من صاحبه هو غنماً، ولم يحصل له الموضع، لا بطلب المضاربة، وكفى له أجر الشئ.

وإذا لم يكن له سلوخ متوقفاً ولا رصداً، ولا رزقاً ولا بهرجه، بل هي جهاد، إلا أن ينفذ من جنس، بأن كانت حصة المضاربة، فاضرى المضارب جاريه وألف درهم، ففقد حارة المضاربة، والنصف لرب المال في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها، لأن المضاربة تعلقت بالنسي، وفي هذه الوجوه، وإذا وجد نسي اشترى مضارباً، فصحت المضاربة، وفي النصف الآخر، إن لم تصح المضاربة، صح التوكيل، فلهذا صح شراء المضارب من المضاربة، والنصف على رب المال، وإذا باع المضارب المضاربة بعد ذلك، وحصل الربح، فأحد المصنفين لرب المال خاصة، لأنه لا شركة بمضاربة فيه، لكونه وكلاً في شراء ذلك النصف.

وأما النصف الآخر، فيستوفى منه رب المال، فيما اشترى رب المال؛ لأنه عملاً عملاً هو شريك فيه؛ لأنه شريك في الربح بحصة المضاربة، ومن عمل في شئ هو شريك فيه لا يستحق لأجره، لأن عمله لا يقع مستقلاً إلا من عمل به من كل وجه، والأحر لا يسخرون إلا بعد النسي، من كل وجه، ولو كان المضارب ورع المال يخلصه يكون القراض ربوفاً، أو موهبة، أو ناقصة، ويعطى كل واحد منها بمضم صاحبه بذلك،

ج ١٨٦ - كتب المصنف رحمه الله تعالى - ١٨٧ - لم يزل يكره حتى يموت
 فالصالحه معلق بدار الله ، فإن مات القواهم ويؤثرون به حقه ، فامري بها جبرية ؛
 فالشراء للمضاربة ، وهو امتي ، جيلاد يصير مشترياً لنفسه ، لا يحسن هذه المعنوم
 قد يضمن المضاربة بمسار إليه ننسب لو كذا ملأنا إليه على ما ذكرنا

و فيما إذا كانت دارهم موقوفه ، طلت المضاربة حتى لو اشترى بها سبائك كورب
 النور ، لأن السوفه والرمح من لا يضمنان مني لئلا ، ومضاريس ما في المجلس
 شرط لصحة المضاربة ، لئلا لا يوجد بطلب المضاربة ، وبكر لا يقدر الوكالة ، فهو
 مشترياً لمثل ذلك ، فكان يضمن حرمه فيه جعله من رغبه في كتاب التمر لهم
 مضاربة ، فالمضاربة على ما يجهل من المال خاصه ، ولو كذا كذلك حتى لو اشترى جارية
 بثلث ، فالله من شجرة ، فلهذا المضاربة على المضاربة ، والامور ، فلهذا مضاربة لا
 ذكرنا أن اجتماع العدم لأربعة ، كما ينمي المضاربة عند رد على انتفاء نسبي الوكالة ،
 يصير بغير الرضاة مشترياً بنفسه لهده

المبحث الثاني عشر

في شهر ربيع الأول اختار علي العمير وفي شهر ربيع

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب. والى هذه الحجة يطلقون مسمى، المسمى من الفصح،
التي تسمى من هذا جهة، كذلك في المصنفين، إن المصنفين، في كل واحد،

هذا الأمر إلى ما كان قبل المضاربة، وقبل المضاربة كان لا يحدث على رأس المال ما هو شراء من كل وجه، لكننا بعد المسح، وإن كان مال المضاربة من خلاف حسن رأس المال من كل وجه، بأن كان مال المضاربة عرضاً، فهناك المال، فإنه لا يعمل به المفضل، بل يذهب إلى نقد مبيعاً، حتى يحمى من المضارب بعد البيع ما هو بيع من كل وجه، وهو بيع العرض بالدرهم، وما هو بيع من وجه، شراء من وجه، وهو بيع العرض بالعرض؛ لأن البيع مسح للمضاربة، وهو لا يملك مسنها حتى المضارب إن كان رأس المال عرضاً جبر دفع المضارب؛ لأن المضاربة إن كان يجب معنى الإجارة، فيها معنى الشركة، والوجهان للشركة، وفي الشركة التي ليس بها معنى الإجارة إذا صبح أحد الشركيين الشركة بغير رضا صاحبه، ومثل الشركة عروض لا يعمل فسخه، فكذلك في المضاربة إذا كان معنى الشركة فيها واجبة، وهذا لأن صبح شركة في هذه الحالة ينضم إبطال حق مسح على الشريك لأنه إذا انفسخ الشركة، والشريك العاصم يأخذ رأس ماله باعتباره القيمة، وبما يختلف فيه القوتون، فربما يدخل على الشريك الذي لم يصب خسره في ذلك، ولأن حق الشريك الذي لم يصب الشركة في الربح، فإنه عبارة عن الدرهم حسن رأس المال، لأن ربح المال إما يتحقق في أحسن الواحد، وإذا كان حصة في الدرهم، والعاصم يريد أن يعطى حصة الذي لم يرفع بالفسخ مكان الدرهم عرضاً، فلا يقدّر على ذلك بغير رضا صاحبه، وإن كانت الشركة وكالة؛ لأن صبح الوكالة قد يمنع إذا تضمن إبطال حق مسحه على الغير كالعقد في باب الزهري، إذا كان مسطراً على البيع، فعوله الراس، فإنه لا يعمل عوله؛ لأن البيع صار حصة للموتمين، حتى يصل إلى حصة، فكان في المضاربة، وإذا لم يعمل المسح بحد، صار وجود هذا الفسخ، وعدمه بمرلة، ولو عدم الفسخ أصلاً كان يجوز للمضارب بيع العرض بموافقهم، وبيع العرض بالعرض، وكذلك هنا إلا أنه إذا ما ع بالدرهم ورأس مال المضاربة مثل ذلك حرة وخبراً، فإنه يعمل ببيع؛ لأن دفع المال صبح المضاربة، وهو من أهله إلا أنه استعصمه عن المضارب، فإذا صار العرض درهم، فقد زال النفع من الفسخ، فيعمل الفسخ عمله، وكذلك كالأمر إذا عرل العقد، تم فسخ الدين عمل عرله لرواه حتى الرئيس، فكذلك هذا.

[illegible]

كان حبيب شوقه في ان يخلصه كعبه فاجاب به - يا ابي - من يستمر به
فهو بطور - ... - انما في موضع ان يخلصه كعبه فاجاب به - يا ابي - من يستمر به
في كل موضع لا يخلصه كعبه فاجاب به - يا ابي - من يستمر به
انما في موضع ان يخلصه كعبه فاجاب به - يا ابي - من يستمر به
المرحون الحبيب - ... - انما في موضع ان يخلصه كعبه فاجاب به - يا ابي - من يستمر به
كان في كل موضع لا يخلصه كعبه فاجاب به - يا ابي - من يستمر به

[illegible]

فِي كَلَامِهِ الْمَعْنَى فِي ١ وَ ٢ هـ ٣
مَالِ الْمَصْدَرِ دَائِمٌ وَسَمْعُهَا بِسْمَاعٍ لَمْ يَكُنْ وَجْهَ حَسْبِ

لو اشترى بالعموم عرضاً لم يجز على رب المال، ولا يحصل به عده هو بيع من وجهه
شراء من وجهه، حتى يباع العموم بالفراهم يجوز؛ لأن مال المضاربة مال من جس
وليس مال المضاربة من وجهه، وبخلاف جس رأس المال من وجهه، مؤنه لو أراد أن يأخذ
رأس المال يأخذه ما عدا النسيئة والتقريب ما ذكرنا

وإن لم يكن في حال مضارب لا يجوز على البيع ، ومثل ذلك حال المضارع كله
خلاصه مثلاً ، فإن ما حده براسه مثلاً ، لم يبيع هو مضارب براسه ثالث

حضر الوجه ، وهو ربيع ، وما كان على خطر الوجود ، فكانه غير المروط من وجهه ، فكان يجره استبصيح من هذا الوجه ، ولما جاء عذرا ، كانت تنفخ في منته ، لاني ماذا
النصاربه

وجه الاستحسان انما

'عده من القبر كما قلنا ، الا تاتوا كذا صبرف ' فان صبرف لهما من الشدا
ان النصاربه لما ينش عن نفسه من مال النصاربه في حالة السفر ، لا من ماله ، ويتفق من
حاله ما دام في مصره ورواف ، المعروف كالمروط ، فصار كالتار ، انما شرط في
النصاربه ، بان يبيع نصربه من مال النصاربه حوله السفر ، ومن ماله في حالة الخصر ،
ولو خرج في ربيع ، وقد لا يربح ، فحالت بعدة في مال النصاربه ، بان يبيع له لعمل
النصاربه من كل وجه حتى لا يربح ، لا يبيع هذه محققا ، وقد ماله نفسه لعمل
النصاربه من كل وجه حين صدر لأجل النصاربه ، ولم يبع نفسه في مال النصاربه حال
خصرته

لما من عند نصاربه كان يقبض في وجه ماله من سيم نفسه بعمله ، يكونه
في وجهه بحدود ، يكون مانعا من الشطرنج في الشطرنج ، هذا كالجاء ، كان محيط في
خامونه ، من عمله لا يقيه مسددا ، وان كان محيط في بيت رب لنوب وقع مسددا ،
وكذلك ابر ، بعد ما ، كان يبيع ما كانت في وطيد وبرها ، فلا يقيه لها ، وان كانت
تخرج في ربيع بعض عمال ربيع ، ولو ذهب إلى امر ربيع ، رسله عنها
استحب قلعه بخلاف الآخر ، لأن الأخير قد يفتن بك ، وان سمع عنه في سه ،
وقد لا يسيروا عرف في منعهم النصاربه الفقه حتى سيم عنه بعمل النصاربه ،
من كل وجه ، والعدد ، من كل وجه ، لا ، ورد ان الأخير ، دلائل لأرد
مروط لا يجير من بدل عمله ، هو الآخر ليس على خطر الوجود ، بل يسهل ذلك لا
مخافة من ، من ، مرط للنصاربه من مال عمله في شرط الوجود ، فالعرف
النصاربه في عمله من سيم عنه للنصاربه من كل وجه حتى لا يبيع عنه من عمله ،
وهم ربيع ، لا يعتبر افراد في الأخير دلائل ، فرد الا مير من من نفسه انفسا من خلاف
انفسه ، لأن المعروف فساد في لشركاء أنهم يبيعون ، من المال انفسه ، لا من مال

أحدهما شخصه، والآخر ثابت في حق المضارب بإيجاب الصفقة، متى سلم بهه الفصل في مال العبر من كل وجه لا يعتبر وإرادة في الشريك دلالة لأنه عمل في ماله، ولأن فيه عرفاً بحالته، فرد الشريك إلى ما يقتضيه العباس ويخالف المسيحي؛ لأنه لا عرف فيه أنه ينمي من مال المستضيح، وإنما العرف أنه ينمي من مال نفسه، والعرف التمسك في حق المضارب لا يكون وإرداً في المستضيح دلالة؛ لأنه رخص مدعاه عمله مجازاً، ولم يمنع لعمده مما أصلاً، فأما المضارب فقد نهى لعمله عرفاً هو على خطر الوخود، رأى النجاح به صفقة في مال المضارب متى سلم بهه بعمل المضارب من كل وجه، بأن سافر بمال المضاربة حتى لا يهتدي عمله مجازاً، حتى يبيع وقد انتهى لعمله عرفاً فرد، فرد المستضيح إلى ما يقتضيه القياس، بهذا وجه الاستحسان.

١٨١٧٨ - وإذا استحق المضارب الصفقة في مال المضاربة متى سافر بالمعروف على ما بينا، فإنه يستحق نفوس والمطعم، وما يحتاج إليه في غسل ثبته، وفي أجرة الخلاق والحمام.

أما المطعم والملبوس مما لا بد للإنسان منه في عموم الأوقات، فكأن في جملة الصفقة، فيعتبر مشروطاً في مال المضاربة، وكان قالوا رجا يستحق المطعم والملبوس على الزوج، فأردم بفتح الياء في غسل الثياب وأجرة الخلاق والحمام، فالذكور في الأصل^{١٧}، فإنه يجب في مال المضاربة، فكأن ينبغي أن يجب في مال المضارب؛ لأن هذا مما لا يحتاج إليه في عامة الأوقات، وما لا يحتاج إليه في عامة الأوقات، لا يكون من جملة الصفقة كمن الدوا، وجرة الخيل، والعمارة إلا أن يعرف عنه، إنما أوجب هذا في مال المضاربة، وإن كان مما لا يحتاج إليه في عامة الأوقات، لأنه من صبح التجارة، فلو لم يحصلوا وسقطوا ليسهم ويدبهم عن التوسع، حتى يصير سبباً في ردة ربحه فتأس في البداية، فإن الإنسان متى كان طويل الشعر وسمح الثياب، فإنه لا يباح فتأس به مخالفة أنه يتعطل، فكأن أجرة الخلاق وغسل الثياب، والحمام، مما لا تحت الصفقة؛ لأنه من صبح التجارة.

فأما ما انفق على نفسه في ثوبه وجملته ربحه ذلك كما يتداول به، فإنه يكون

وجب استيفاء ذلك من الربح أولاً ، فلهذا قلنا : بأنه يشترط أن من ألف درهم ،

وقال أبو يوسف رحمه الله وحملوه حصة الله إذا خرج المضارب من مضرته إلى
السود يسره المصارع ، وذلك ليتمكن من سيرته أي من ثلثه أهدم ، فداء في ذلك المكان
يشترى ويبيع ، فإنه يفتن في حركته ومقامه في ذلك المكان ، على ما لا لأنه خرج من
وطئه لعمل المضاربة ، والمضارب متى خرج من وطئه ومن المضاربة فإنه يستوجب
التمتع في مال المضاربة كلها ، وكذلك به وجه المنفعة مرة أخرى ، بخلاف ما لو كان في
مضره حصصه أي مضارب من المصارع ، والمكان الذي يبيع فيه ويشترى في المضارب الآخر
من مضره ، فإنه لا يستحق المنفعة ، وإذا خرج من مضره لعمل مضاربه ، لأنه لم يخرج من
مضره ، والمضارب لا يفتن في مال المضاربة ما قام في مضره يعرف الشعار ، بخلاف
ما خرج إلى السواد ، لأنه خرج من مضره ، وهذا إذا قدم معه ، وإن كان يعدو ، ثم
يرجع ، ويحس في منزله ، فليس يخرج من المضره ، بل هو بمنزلة من مضاربه ، لأن أهل
المضره يسجلون في سوق المدينة ، ويسجلون في صايفهم ، فلا يكون غيبه في حال
المضاربة

١٨١٨٥ - في محبة رحمة الله في الأهل أهلاً ، وإذا كان سبب صلوب أهل
بالكوفة ، وأهل المدينة ، ووطئه فيهم جميعاً ، والمضارب مع رب مال بالكوفة ، فخرج
من الكوفة يريد المضره ، فإن غلبه في تطريقه في مال المضاربة ، فلا يبيع البصرة ، فإنه
يفتق في ماله ، ما يفتن في الطريق في مال المضاربة ، فلا يبيع من مضره لعمل
المضاربة ، فكأن غلبه في مال المضاربة بغيره ، وغلبه بالمضره في مال المضارب ؛
لأنه لما أتى المضره ، قد حصل في مضره ووطئه ، ألا ترى أنه لو كان معاً بالكوفة لم
يكر له غلبه ، لأنه في مضره ، فكأنما غلبه في المضره ، البصرة مضره ، ووطئه ، وإذا
خرج من رجل إلى مضره ، فادركه مضاربه ، وغلب بالكوفة ، لم يبيع بالكوفة بوطئه
للمضارب ، فإنه يفتن بتمامه بالكوفة على حصة ، لأن المضارب لا يستحق المنفعة
بالمعرف مني بسم نفسه عمل مضاربه من كس وجه ، وذلك بأن يبيع من وجه الذي
يعلم فيه قبل ذلك ، وبم به حد آخره ، من وطئه الذي كان يقم فيه قبل ذلك ، فلا

يستحق المدة، كما لو كانت للمكوفه وطبته، فلو سافر بمال مضاربه، ثم عاد إلى المكوفه في مجازله كانت يفتنه في مال المضاربة ما دام بالمرقة، وكانت الكوفه وغير هاهن الجبلان سواء في حقه، لأنه خرج من وطنه الذي كان فيه، وبميت إلى وطنه ووصوله إلى المرقة، والمكوفه كاتب، عدله سكنى، ووطى انيسكى ينتفض بهده وهو الخروج، فلو خرج من الكوفه، خرجت هي من أن تكون وطنه، وكذلك الكوفه بميت عدله في حقه وغير هاهن الجبلان سواء

١٨١٨٥ - واد، سافر مضارب بالمال، وقد أعانه عليه رب المال على ما يعملون معه في المضاربة، وأعانه بدوئه حصل النفع الذي سمر للمضاربة، فلو المضاربة لا تفسد، لأن المضارب لم يستمر برز المال، فإن المضاربة لا تفسد، فلو امتنع بعبده ثوبى، وتكون نفقة العمدان والذوات على رب المضارب، لأنه عمل عبده، ودونه كعمله، ولو عمل غف على سبيل لإعانة للمضارب لم تكن تمت في مال المضاربة، لأنه معنى للمضارب، فإنه ليس على رب المضارب عمل، والعمل على المضارب

وقد ذكرنا أن بعضه معنى في سالفه، لا على المسموع بحالات ما به حصل عمن المضارب، فإن بعضهم في ما مضاربه، لأن عمل عبده، وإنه يترك المضاربة في كل وجه كعمل المضارب، وهو يستحق النفقة بعمله للمضاربة مخرج المصروف، فكذلك غلضه، فإن أنكر المضارب من مال مضاربه على عبده رب المال وموته، فالمضارب قبيل، لا تنق

وكان يجب أن لا يصح ما أتفق على عبده رب المال، لا ما أتفق عليهم بمجرده رد المال عليهم، لا ترى أن المصنف إذا أتفق المصنوع على عبده المالك، فله يبرأ من المصنوع كما لو رده على المصنوع منه، فيجب أن يكون هذا كذلك، وبو رة شيف من مال المصنوع على عبده رب المال لم يقصم، هكذا يجب أن لا يصح ما أتفق عليهم

والجواب عنه أن هذا ليس بما أتفق به من المضاربة على يد من كان في حياته رب المال بعضهم كما كان للناس أن يقصم نفودح على دفع الوديعة من من هو في حياته إلا أنما هو موجب ضمان مستحسناً للمضاربة، لأنه قد لا يتسبب له الرد على صاحب الأمانة، وكان له الرد على من هو في حياته كما كان لفودح أن يدفع الوديعة إلى من هو

مصره، وقد اذن من مال، فإذ حدث النقص تكون في المال، لأن المضارب متى خرج من
وطئه لعمل المضاربة، كانت مفعلة في مال المضاربة، وإن وضع من ذهب المال كله،
فلأن تكون مفعلة في مال المضاربة، وقد رخص رأس المال الربح، وهذا لأن المستحق في
المضاربة النقص هو كمنه من سلبهم نفسه لعمل المضاربة من كل وجه لا بمقابلة
التصريف، وهو البيع والشراء، لأن تسليمه نفسه للعمل من كل وجه في وسعه، وليس
في وسعه البيع والشراء، لأن لا يسميه وسعه، وإنما يسميه بغيره، وحي لا يساعده المهر
على البيع والشراء، وهذا كما نرى تأكد حق المثل في المهر بما في وسعه، وهو تسليم
بمسما المهر لا بمقابلة المهر الذي ليس ذلك في وسعه، فكما أنه

فإن الفدوى، وسبل النقص إنما يجب من المهر إن كان، وإن لم يكن، ففيه
من رأس المال، لأن النقص هو هالك، والأصل في الهالك أن يصرّف إلى المهر،
ولا^(١) حتى جعلها من رأس المال خاصة، أو في نقص وبالمال من الربح الزائد بصيب
المضروب من الربح عني بصيب وبالمال

١٤١٨٧ - وهو يروي أنه أرفق الإقارة في مصر خمسة عشر يوماً، فله النقص في
مال المضاربة، ولا تنقض نعمته إلا ما قلته في مصره، أي في مصر يتجدد، وإذا لأن الإقارة
إذا كانت للتصريف، فهو يحتسب بمال المضاربة

وإذا لم يكن ذلك موطنه، فإنه متوطر بوجه الأخص، وكذلك إذا برئ المتوطر
في بلد آخر، فلا يستوجب النقص

وما أطلق للمضارب من النقص، فذلك على ما هو المعروف بين التجار، فإن
تجاوز ذلك ضمن النصر، لأن الإطلاق كان باعتبار العودة، ولزم من هذا، وسواء سافر
برأس المال، أو بتمتع المضاربة، لأن المهر لأجل المال

١٤١٨٨ - قال: ويرسأ المضروب بماله حال المضاربة أو بمال رجلين، فقتله
في القليل لا خصم، لأن السلف وجد لأجلها، وإن كان أحدهما بصاحبه، فمقتله في
مال المضاربة، لأنه مبرق بالعمل في البصاحه، فلا يعتبر السعر في أمثاله إلا أن يتمخ
للعمل في البصاحه، فيعفى في مال نفسه دون البصاحه، لأنه ترك العمل في مال

مقابل يملكه له يدور الرقة، ألا ترى أنه يصير مستحقاً مذكراً في ربع، يكون
بذلك فلا يكون مرفداً من...، ولا يصدق، ألا ترى أن النصف قد يكون دوماً
مصارفكم فكيف يملك به ربع الجارية، وليس للمصارف أصل مال يخص به النصف، فكان
عرقاً من مال الجارية، رب مال لأنه له أصل مال، يخص به كان في موضع الشبهة،
والنصف من موضع الجارية من ماله، فليس له ربع الجارية، لأن ربع المصارف يملك
الارتفاق على هذه الجارية من مال المصارف، فلم يكن عرب محظوظ في حق رب المال، بل
يلحق برأس المال، فكان يدينها عنه تولى هذه الخطة في الرقبات

ودكر هذه مسألة في الصدوري، وقيل الفاضل من مذهب أبي حنيفة وهو
يوسف وحمزة الله أن النصف مضمون

وقال محمد رحمه الله تعالى على رب المال، قال إبراهيم، وقد روي لنا عن أبي
يوسف رحمه الله أن يدين عليه على قدر...، ويخرج منه النصف من
المصارف

ودكر في باقي هذه المسألة بأسطر عن محمد رحمه الله وقال إذا أتى
رب المال النصف، دفعه عنهما أرباعاً

٨١٩٢ قال في ريبات وهي القنوي وأحمد في مدائنية انتفعة
عن الخلفاء، حتى إن هذه النصف به إذا أتى بركة رجل من مسير السهم، فاعجل على
رب المال صدقاً، على قول أبي حنيفة وأبي يوسف جميعاً أنه على ما ذكره
القنوي أحمد عنهما، قال

فروع في الصدوري على مسألة أحمد

٨١٩٢ فقال عن قول أبي حنيفة رحمه الله يخرج عنه من المصارف،
ويجوز كل واحد منهما على أن يعطى حصته من المعد، لأنه واجب لأجل بقدر
النصف، فقد عين في كل واحد منهما، وقد يندى حق النصف من الربح إلا بعد غير
رأس المال، وكان له حصته

وعلى امرى بومع أنه لا يحتسب ما جعل فى بيع آخر بعه، وبحسب مما بين
 المصارف بومع، لأن كان هناك بيع، فالجواب فيه، وأما هو من أمر المالك
 ١٨٩٥ - وإذا كانت المصارف جديدة، فلا عطف على المصارف فى مان المصارف؛ لأن
 المصارف فى هذه المصارف المهر، والآية لا يستحق التملك على المصارف
 ١٨٩٥ - وإذا استمرى المصارف بأشياء المصارف، وسألت من عدة هذا، وأقول
 عليه، فهو مطلق، فلو رفع الأمر إلى التناقص، أمره بالتمتع، ويكون ذلك بمسئله
 ما أمره بالتمتع على باب العائى، فقد أمر بتمتع، وهذا من فسخه

الفصل السادس عشر

في بيع المضارب مثل المضاربة مرابحة

١٨١٩٦ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير ^(١) : إذا باع المضارب الشيء مرابحةً بعينه ما أنفق حسب ما أنفق على اقتناع من الحلال وغيره ، ولا يحسب ما أنفق على غيره بربيه ، إذا كان دفعه في رجله لا مضاربة ، مائة المهر برب المال ، فأنفق على هذه في كسره وطعمه وركوبه ووجهه وعين بيه ، وما لا بد منه جهته تبع على مائة درهم ، ثم قدمه ، ولد شره بألف درهم ، فأراد أن يضم ما أنفقه على نفسه في الألف فأنفق على من شاع ، ويبيعه مرابحة على ألف ومائة ليس له ذلك من غير بيان ، وإنما يبيعه مرابحة على ألف فأنفق اقتصره به .

١٨١٩٧ - ولو اشتري شيئاً من حيا لمضاربة ، فأنفق في حمله ، أو اشتري شيئاً بمضاربة ، فأنفق عليه ثم كسره وطعمه ، وما لا بد منه به مثله ، ثم أراد أن يضم ذلك إلى النفس ، ويبيع مرابحة على الكل من غير بيان كان له ذلك ، والأصل في حيا هذه المسائل أن كل مؤنة وتكلفة تعرف الجهر بها لها من رأس المال ، كان للمضارب أن يضم ذلك من رأس المال ، ويبيعه مرابحة بالكل من غير بيان ، أو كل مؤنة وتكلفة لم يتم ولو انتصر ، طائفة برأس المال عيس المضارب ، فأنفق على رأس المال ، ويبيعه مرابحة على الكل من غير بيان ، فلا يرى أنه يضم آخره السائر ويحوط إلى رأس المال ، فالجواز للعارف به ، فلا ولد يعرفوا بدينهم ما أنفق المضارب على شاع برأس المال ، وما يعرفوا بدينهم ما أنفق على نفسه برأسه ، فلا يلحق به .

والأصل العمومي في ذلك أن كل ما يوجب زيادة في الثمن حقيقة أو حكماً ، فهو محسوب رأس المال ، ويضم إليه ، ولكن ما لا يوجب زيادة في الثمن حقيقة أو حكماً ، فهو ليس في معنى رأس المال ، فلا يضم إليه .

بيانه أنه إذا أصبح الثوب أحمره وقد كان قبله أبيضاً ، كان أصله فيه بربك ، ثم

(١) وفي الأصل في الأصل ، كما في الجامع الصغير

فإن التوجه هو الوجه بوجه من وجه على أشهر، وعلى ما راد الصنيع فيه، لأن الصنيع أو وجه
ويؤيده في العمل، إذ سبها، فمعلوم إذا تكررت للمصنع فواجب به صيرته إلى رأس
العمل؛ لأن التسمية ترد بالصل، ولا سيما العمل إلا بالشكر، فوجب ذلك زيادة في العمل
حكما، فوجب الصم، فلهذا أمر على نفسه، فلا يرد، فواجب في العمل لا حقيقة، لا
حكما، فلا يجب الصم، ووجب التضمين يعود المتعارف عند بيده من جهة، فقام على
مكنا، لا يكون استريانه كذا عرفاً عن الكذب، وقد مر مثله في السجود

الفصل السابع عشر

في المصارف يشهد أنه يشتري لنفسه
وكان ذلك بعد الشراء، أو وقت الشراء

٨١٩٨ - ومن دفع إلى حر حالاً مصارف، ففسرى بالمال حرامه ثم انشده بعد ذلك أنه اشترى نفسه ثم استغلا حتى ذلك المال أو بربح أو خسر، وأنه قد وثق المال أدنى له أن بعض ذلك، ثم قال: «إن شراء نفسه من ريكوب على المصارف حتى لا يحن إليه ويرى وطء هذه الجارية بعد الشراء لنفسه، وقرب محبته وحبه الله أنشده الله ليرى له الله يحسن وجهي» فحده الله - بي حاربه بفساده من نفسه لنفسه بمنش النعم الأول، أنه بربح، أو بخرجه من نفس الأول والناس أو يسرى لخرجه لنفسه لبيع الأول - ثم مثل لنفسه الأول، وأكثره، أو بخرجه، فما قد محمد وحده الله يحسن فلا ثم جهن.

فإن كان أراد أن يوجه الأول، فإنه لا يجوز، وهو اشترى بمنش النعم الأول لو بأكثره أو بأقل، وإن له رب المال بذلك ثم لم يقد له، وذهب لأن الواحد لا يلى المص من الجاهل من الأربع والث... إلا الآف هي ملائمة هي لا يلى والنوصى في مال اليه على إلا عملا، وهذا ليس مقب، ولا وصى، فلا يجوز أن يكون مضافاً وشترها بين الثباتين، كيف كان.

وإن ارادته بوجه من فسمى ما عليه إضاه محمد - حده الله لا يجوز كشيء لأن محمداً وحده الله بمصل.

وحكى عن أبي القاسم نضال أنه كان مقرباً من شراء المصارف ثمعه ثانياً من اتع المصارف مع أو بخرجه لا يملكه للفسر في ماله، فوجه بخره ثمعه انضال نفسه، لأن الشراء من مصل من قبالة ثانياً بأنكره من النعم الأول، وهو هو انش.

المصنف الثامن عشر

في دفع المائدين مصروفه على الترافد

٨٢٠ قال محمد بن محمد رحمه الله: دفع إلى غيره ألب درهم مفسرة بالمصنف، ثم دفع له ألب درهم آخر مصاريفه فانصف أيضاً، فخلط المصارف الألف الأولى بالثانية، في الأصل من حسن هذه المصافى، أن المصارف منى خلطت من المال: رب المال لا يصح، وسمي خلطاً لأن خصه به بماله نفسه، أو بماز غير، فخص

وهذه المسألة من المحاص على ثلاثة أوجه: إما أن قال: أرب المال في كل واحد من المصارفين اذهب من ركبك، أو لم يقل: أربك فيه، أو الماله، أو لك في أحدهما دون أخرى، فإما إن خلط المصارف مع المال القديمة الأولى فانه من أن يربح في الثاني، أو بعد ما يربح بهما، أو بعد ما يربح في أحدهما دون الآخر، فإن قال به وسمي الثاني المصارفين جميعاً، فمن به برأيت، فخلط أحدهما بالآخر، فإنه لا يصح واحداً من اثنين سواء خلطهما قبل أن يربح في المائدين، أو بعد ما يربح في أحدهما، أو بعد ما يربح في أحدهما دون الآخر، لأنه من يخصص هذه المصروف خلطت من ركب المال: رب المال، وأنه لا يوجب مصداقاً من المصارف، ويؤلفه يقابل له، فعمل فيه برأيت، فإذا قدر له ذلك فبما يؤبر، أن لا يصح، وفي بعض هذه المصروف خلطت من ركب المال: رب المال، وهو حصته من الربح إلا أنه ألب به رب المال به الخلط من ركب المال لا يصح، وهو حصته من الربح الذي

الآخرى به في خلطها بماله آخر خصه بالخصه به من يخصص، فلا لا يصح خلطها مع المال مشترك به وبين رب المال، وهو حصته من الربح الذي

وإذا لم يخصص من المصارفين جميعاً فعمل بهما برأيت، من خلط أحد اثنين بالآخر من أن يربح في واحد بهما، فإنه لا يصح عليه، لأنه خلطت من ركب المال: رب المال، ولم يخلط بماله نفسه، ولا بماله غيره، فلا يصح، إلا أن من خلطت أو خلطت أو خلطت بالآخرى، وكانا لرحل فإنه لا يصح المصارف والى، فإنه أعلى

حالاً من المدع، وإن خطبهما بعد ما ربح في المالين، فإنه يضم المالين جميعاً، وحصة
رب المال من ربح حزين من الخلط، لأنه خلط ثل واحد من المالين مال مشترك بينه وبين
رب المال، فيضم المالين جميعاً، وحصة رب المال من ربح المدين، واعتبر بمالوا
خطبهما القسارت بمال حاضر لنفسه، وذلك يضم مائتي جميعاً، ويضم حصه رب
المال من ربح المدين، فكذلك خطبهما مال مشترك بينه وبين رب المال

وأما إذا ربح في أحد المدين دون الآخر، فإنه يضم المال الذي لا ربح فيه، ولا
يضم المال الذي فيه ربح، أما يضم المال الذي لا ربح فيه، لأنه حال من مال رب المال
لا ينفك للمصداق فيه، وقد خلط بمال مشترك بينه وبين رب المال، وهو حصه من
الربح الآخر، فيضم كما لو خلط بمال خاص لنفسه، ولا يضم المال الذي ربح فيه،
لأنه هو حصه، فإن يضم، لأنه خلط المال الذي فيه ربح بمال، فهو حصه من
الربح، أو يضم، لأنه خلط بمال الذي لا ربح فيه، ولا يجوز أن يضم، لأنه خلط
المال الذي فيه ربح بخصه من الربح، لأن هذا خلط من عقد المصارفة، لأنه إنما دفع
المال إليه مصدرة من ربح، ومن ربح لخلط ربحه رأس المال لا محالة، ولا يجوز أن
يضم المال الذي فيه ربح، لأنه خلط بمال الذي لا يربح فيه، لأن ثلاثة أرباع المال الذي
فيه ربح مال رب المال، وقد خلط بمال رب المال، وقد ذكرنا أن المصداق متى خلط مال
رب المال بخصه ببعض، فإنه لا يضم ثلاثة أرباع المال الذي فيه ربح بخصه بل المال الذي
لا ربح فيه، والربح من حيث خصه لمصارف من الربح، فيكون صدقاً به، ولا يضم
الإنسان مال نفسه لنفسه، وبهذا قالوا، لأنه يضم المال الذي لا ربح فيه، ولا يضم
المال الذي فيه ربح

هذا إذا لم يقبل له جميع العمل فيه برئت، فإما إذا قال له في إحدى المصارفين
اعمل فيه برئت، ولم يعمل به ذلك في الأخرى، عن قال له من مصدرة الأولى عمل
فيه برئته، ولم يقبل له ذلك من المصارفة الثانية، فخلط مال مصدرة الأولى بالثانية

فالمالك لا يحرم من أربعة أوجه، أما إن خلط أحد المدين بالآخر قبل أن يربح في
أحد المالين، أو بعد ما ربح في أحد المالين، أو بعد ما ربح في مال لأو، ولم يربح في
مال الثانية، أو بعد ما ربح في مال الثانية، ولم يربح في لأو، وفي الوجهين جميعاً

الثانية الذي قاله له . اعلم به برأيت ، ولم يربح من مال الأولى الذي لم يربح له . اعلم
فيه برأيت . بمس مال الأولى ولا يحس مال الثانية ، لما فتا من المسألة الأولى .

وهي وجهي منها ، وهذا ما إذا خلط أحد المالين بالأخر من أن يربح من المالين ،
أو يربح من مال الأولى ، ولم يربح من مال الثانية ، فإنه لا يحس شيئاً لا من الأولى ،
ولا من الثانية .

الفصل التاسع عشر

في عتق عبد مصدريه، وهي كسفته وهي دعوى سب حاربه لمصاريقه

٥٦٩ - ٥٧٠ في دفع النسيء امرت في دعوى مصدريه بنصف عام من اصابته به
عن اسامه بن العاص بن مينا بن الحارث بن ابي رباح بن ابي رباح بن ابي رباح بن ابي رباح
جميعهم شهداء في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
وحدس مصدريه بن نصف عام من اصابته به
نسخه ما بين من نصي النسيء بن نصف عام من اصابته به
نسخه ما بين من نصي النسيء بن نصف عام من اصابته به

في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به

في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به

في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به

في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به
في دعوى مصدريه بن نصف عام من اصابته به

عَسَى أَنْ يَمْسُقَ الْإِلهُ الْأَمْرَ مِنْ يَدَيْهِمْ فَيَجْعَلَهُمْ لِبَاسًا نَارًا وَمَا هُمْ بِبَارِقِينَ
فَلْيَعْلَمُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَمْ يَرْجُوا يَوْمَ الْحِسَابِ

[illegible]

١٩٦٢ - وقد كتب المصنفات اسيرين بحسنه منه من انه : لقد ربه عبد يمازي
نفسا ، يا حرمه ، من عفة راس في قوتهم جسمه ، ربه كان عني ربه المال فضل
حسنة ربه ربه ، ربه لان الاجل عدهم ربه عفة ربه ، ربه كان من عني
محاسبين ، ربه ربه ال ربه من عني علة ربه المال ، ربه ربه ، كل ربه من عني
معيولا صحيح ربه مال ربه ربه معه عير ربه ولا عني ربه ربه ربه ربه ربه
مكون عفة ربه واحد عني ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه
فضلا عني ربه ربه ، يظهر الربه ، ولهذا فكل ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه ربه

جمعه کالی واحد ۱، ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸،

[illegible]

وَبَدَأَ بِذِكْرِ آلِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ أَخَذَ مِنْ آلِهِ زَكَرِيَّا إِذْ هُوَ نَذِيرٌ ۚ لَمَّا خَلَّصْتَهُمْ مِنَ ضَلَالَتِهِمْ يَوْمَ ظَلَمُوا رَبَّهُمْ كَدَابَّاءَ ۚ فَتَذَكَّرَ لَهُمْ وَذَرَأَ لَهُمْ أَفْوَاجًا ۚ ذَلِكُمْ يَوْمُ الْحُجَّةِ ۚ الْيَوْمُ طَافَ بِآلِ إِبْرَاهِيمَ ۚ وَنُوحٍ ۖ وَإِسْمَاعِيلَ ۖ وَإِسْحَاقَ ۖ وَيَعْقُوبَ ۖ وَآدَمَ ۖ وَكَانَ جَنَّةُ مَأْدُونٍ ۚ فَتَبَدَّدَ لَهُمْ مِنْ حَشَنِ الْجَنَّةِ وَرِثَةً ۚ وَكَانَ آدَمُ الْبَاقِيَ ۚ وَقَالَ لِسُوءِ الْفِتْنَةِ ۚ وَكَانَ شَاوِلَ بْنَ يَسْدَ ۖ أَخْلَقَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ قُلُوبًا وَجَنَابَ مُؤَسَّدًا ۚ وَكَانَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أُمَّةً مُتَعَدَّةً ۚ وَأَنزَلْنَا إِلَهُكَ فِي الْوَيْلَةِ ۚ وَكَانَ الْيَوْمُ الْحُجَّةُ ۚ الْيَوْمُ طَافَ بِآلِ إِبْرَاهِيمَ ۚ وَنُوحٍ ۖ وَإِسْمَاعِيلَ ۖ وَإِسْحَاقَ ۖ وَيَعْقُوبَ ۖ وَآدَمَ ۖ وَكَانَ جَنَّةُ مَأْدُونٍ ۚ فَتَبَدَّدَ لَهُمْ مِنْ حَشَنِ الْجَنَّةِ وَرِثَةً ۚ وَكَانَ آدَمُ الْبَاقِيَ ۚ وَقَالَ لِسُوءِ الْفِتْنَةِ ۚ وَكَانَ شَاوِلَ بْنَ يَسَدَ ۖ أَخْلَقَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ قُلُوبًا وَجَنَابَ مُؤَسَّدًا ۚ وَكَانَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أُمَّةً مُتَعَدَّةً ۚ وَأَنزَلْنَا إِلَهُكَ فِي الْوَيْلَةِ ۚ وَكَانَ الْيَوْمُ الْحُجَّةُ ۚ

صاحب المصنفه ورواه

الاصري انه اذا كان مضره - حسن له ان يثبت ان يثبت من احداهما او
الاخره - جمع - في اي حداهما خير وصاحب الاخره - طلب المصنفه من القاصي -
كذلكه

والاخره - لاصل مضره جمعها - هو ان ياد ما المصنفه هو ان ياد ما
مختلفان في مضره - فمضره مع ذلك له حد - مضره - فمضره - فمضره - فمضره -
الاصري مضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
المصنفه كنه مضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
في الحد - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -

فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -

فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -

فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -

فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -
فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره - فمضره من مضره -

التي فيه هي يد المصاريب ، فيزبها برقم ماله ، وإذا استوفاه بر من ماله ، صار للمملوك للمصاريب من العبد ثلث مائة وخمسين درهماً ، لأنه يلقى إلى عام في المال خمسمائة ، يلقى الربع من العبد ثلث مائة وخمسمائة يسبب نقصان لكل واحد منهما مائة وخمسمائة وخمسون ، ثلث حدث للمصاريب زيادة ذلك في العبد ، ثم يكون ملكاً يوم أعتق ، ولا يعتق بحد ، له من الزيادة في العبد على ثلث مائة إلى خمسين ورحمة الله

وإذا لم يعتق بحد حدث له من الزيادة في العبد على ثلث مائة ، يكون بعد هذا ثلث للمصاريب من كان مائة أو ثلث حركات ثلاثة ، إن شاء صحر المصاريب أخصاً ومائتين وخمسين درهماً ، لأن حصص رب المال ثلث ومائتان وخمسون ، خمسمائة ، رأس ماله ، وخمسمائة وخمسون حصص من الربح ، ثم كذا للمصاريب بالمصاريب من جهة رب المال ، وقد حدث له زيادة ذلك في العبد ثلث مائة وخمسمائة بعد ما عتق ، فيكون جملة ذلك ثلثاً وخمسمائة ، فكان للمصاريب من يلقى العبد في ذلك ، ويكون الولاء كله للمصاريب ، لأن العبد كله عتق من جهة المصاريب ، وإن شاء رب المال ، يسمى العبد في ألف ومائتين وخمسين ، لأن المملوك له من العبد هذا القدر ، ولم يصحب أن يسمى العبد من مائتين وخمسين إلى ثلث مائة ، وإن شاء عتق هذا القدر من العبد ، لأنه حدث له هذه الزيادة في العبد حد ما أعتق العبد ، وما يملكه عتق بعد العتق من الزيادة ، فإنه لا يلقى حد من جهة ، رحمه الله ، ويكون الولاء يسبب على ثمانية أسهم ، خمسة أسهم لرب المال ، وثلثة أسهم للمصاريب ، لأنه عتق من جهة رب المال من العبد خمسة أسهم ، ومن جهة رب ثلثة أسهم ، لأن حق رب المال في العبد في ألف ومائتين وخمسين ، ومن المصاريب في خمسمائة وخمسين ، مصاريب من المال في خمسة أسهم ، وحق المصاريب في ثلثة أسهم ، وإذا أعتق من جهة رب المال خمسة ، ومن جهة المصاريب ثلثة ، كان لرب المال ، سهم على هذه الأسهم التسعة أيضاً ، وإن شاء رب المال أعتق بغيره ، وبعد ذلك يعني من الحد خمسة أسهم ، وثلث ألف ومائتين وخمسون ، ويبنى للمصاريب خبر من قدر سهم واحد ، وهو ما حدث ، من الزيادة بعد العتق ، فإن شاء أعتق ، ومن شاء استسعى ، وأنى قلت فعمل كان لرب المال ، يسبب على ثمانية أسهم ، وإن كان للمصاريب ، مصاريب ، لرب المال مائة ، وإن شاء استسعى العبد في ألف ومائتين وخمسين ، وإن شاء أعين هذا القدر من العبد

وثلث كرجعه، وثلث شرب، وفيه الكلي على الحوائج، ثم استحق الكر والقر، وفيه
وفي العبد، فإن لم يضمن الموصى له ثلث العبد، لا كنه عندهم حسيباً، فكذا في
العبد عند

وقالوا: يضمن الموصى له جميع العبد الباقي إذا كان يخرج من ثلث المال، كما لو
لوصى بثلاثة أكرار حنطة، ثم هلك الأكرار، أو استحق، وبلى الباقي، فإنه يضمن
للموصى له جميع الكر الباقي إذا كان يخرج من الثلث، فقد جعلوا الرقيق على روليه
كتاب الدين والدين حباً واحداً قبل رؤية القاضي للصالح في القسمة، والجمع في حق
الرعية، فكذا في حق المصارف يضمن الموصى له جميعاً واحداً.

وكذلك ذكر في بعض روايات كتاب الصوم أن العبد والإماء إذا كانوا بين
أنس، فمضى يوم الفطر، فإن عسى قولاً في حقيقة رحمه الله، لا يجب على أحد منهما
صلة الفطر، وحسب مولاهما يجب على كل واحد منهما صدقة الفطر، وأخير أصحاب
كل واحد منهما مجتمعاً في السطح قبل رؤية القاضي للصالح في ثلث، وعلى روليه
كتاب العين والدين، وعلى رواية كتاب الصوم يكون مال المضاربة حراً واحداً
عندهما، فيصير رأس المال شائعاً فيهما، فيصير كل عبد مشتركاً بين رب المال
والمضاربة، ثم صار ربعه، ولرب المال ثلاثة أرباعه، يضمن رأس المال، ويرى حصة
من الربح، ويكون الخراب عندهما على هذه الرواية، كالخراب في حقلين من اثنين
لا أحدهما ثلاثة أرباع كل واحد منهما، وللآخر ربع كل واحد منهما، وقد اعتقهما
صاحب الرعي معاً، أو متفرقاً، فإنه متى أعتق أحدهما، وضمن للمسي قيمة
ثلاثة أرباع كل واحد من العبدتين لصاحبه، إن كان مؤسراً من غير خسار، ولا يرجع
ملك على العبد، وإن كان معسراً، استعفى العبد في ثلاثة أرباعه، وقالوا: لا يضمن
حقيقاً للمعنى عندهما، كذلك، معاً.

١٨٩٠٦ - حداد أعطى المصارف، وإذا أعتقها رب المال، فهذا على وجهين
إما أن أعتقها معاً بكسبه، أو حدة أو متفرقاً بكلمين، فإن أعتقها من بكسبه واحدة عتقها
جميعاً، وضمن رب المال حصة المصارف حصته من الربح، مؤسراً كما لو
معسراً، ولا يرجع رب المال بذلك على العبد.

وهذا الجواب عن كون أبي حيفة ربحه الله لا يشكّل لأن من قوله كل واحد من اثنين مشعول برأس المال، فإن كانت قيمة كل واحد منهما مثلي رأس المال ضل ما يثبت

وإن اعتبر مشعول برأس المال كذا العبدان حصصاً من المال لأن رأس المال ملكه، وقد اعتمدهما، فبعد إعطائهما فيهما، ولا يجب عن العبد معاهة لأن كل واحد من شعبتين ملك لعقبي عن الكمال، ويضم رب المال للمضارب حصه من الربح خصمته، مرسراً كان أو مسرراً

فإن قيل: يجب أن لا يضم رب المال للمضارب شيئاً لأن كل واحد من العبدان يكسبه ملك رب المال لا شركة للمضارب فيهما، حتى لا لا يعتد بعقبي المضارب فيهما، وإذا لم يكن للمضارب شركة في العبدان، فكأنما يكسبهما ملك رب المال، فلا يبقى معنى يضمن رب المال للمضارب شيئاً؟

قلنا لا شركة للمضارب حال وقوع العتق لأن مال رب العتق لا يكون رب المال مبروراً رأس المال، وما لم يسكن رب المال رأس مال لا يثبت للمضارب شركة في الربح، وإن صار رب المال مستوفياً رأس ماله بعد تمام العتق، فإنه لم يكن للمضارب شركة قبل إسبغه رب المال رأس ماله، فبعد إعطائهما فيهما معاً، من غير معاهة، ولم يعد إعتاق المضارب إلا أنه بعد العتق ثبت للمضارب شركة في الربح، لأن رب المال يعد الإعتاق صلب مستوفياً لألف درهم، فتكون ألفه منهما رأس المال وألف درهم

١٨٢٠٧ - وإذا ثبت للمضارب شركة في الربح حين صار رب المال مستوفياً رأس المال، وقد استهلك رب المال حصته من الربح، فيضم حصه كما لو كان مال المضاربة أنفي درهم، فما أخذهما رب المال، واستهلكها، وهناك يضمن للمضارب حصه من الربح، وذلك حميمته، وقد يجوز أن لا يكون للمضارب شركة في مال المضاربة قبل استحبابه رأس المال، ثم ثبت له الشركة إذا استوفاه رب المال، ألا ترى أن المضارب إذا اشترى بحصمته من رأس المال عبداً يسارى الف، وليس في يده خمسمائة لا يكون للمضارب شركة، لا في العبد، ولا في الخمسمائة، فكذلك هذا

١٨٢٠٨ - ألا ترى أن من أوصى رجلاً بشئ مثله، فصار ثمنه مالاً وقصصاً

لا يكون للمؤمنين ركة في الصلوة حتى لا يجدوا صلوة واحدة، ثم لو اختلف
انما هي بالاناء على حد الذي لا شك فيه في هذه الآية

ثم بعد ذلك، يجوز أن يكون أو محسراً، ولا يرجح في العبادة لأن ما وجب
فيه من الحساب معناه، ولا شك في أن هذه الصلوة لا بد من أن يكون فيها صلوة واحدة في
اليمينين وقت اعتدال رب العالمين، حتى يكونوا في الصفين صمداً منسجماً، وإذا لم يكن له
صمداً من لا بد من أن يكون وقت الاعتدال، وقد ثبت له الشركة بعد الاعتدال، وهو صمد
استيفائه، وله لا يثبت بالبر والصلوة، ولا يخرج عنه على حد، وذلك على ما تقرر
الذي إذا عرفت هذه الأمور، لولا بعض الأمور، وهو أن ركة واحدة لا يخرج
على العبادة لأنه صمداً مستهلكاً، لا يثبت في اثنين، ولا لا يرى له ركة في العبادة،
في هذه حق سبحانه، الذي من ماله، وقد ثبت له في هذه الآية، في بعض
موسراً كان أو محسراً

٢٢٩ - وكذا في ركة الاعتدال من الركة، وهو من مسجراً، وله
بعض من هذه الأمور، وهو أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، لا يثبت في اثنين،
فيه لا شك في هذه الآية، فكيف هذا

فإن قيل كيف يكون ما في هذه الآية من أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهو
صمداً مستهلكاً لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
الإعانة، وما قالوا في ركة على الفل، وهو أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو

فإن قيل كيف يكون ما في هذه الآية من أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهو
صمداً مستهلكاً لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
الإعانة، وما قالوا في ركة على الفل، وهو أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو

فإن قيل كيف يكون ما في هذه الآية من أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهو
صمداً مستهلكاً لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
الإعانة، وما قالوا في ركة على الفل، وهو أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو
أن ركة واحدة لا يثبت في اثنين، وهذا لم يكن في ركة واحدة من هذه الأمور، وهو

الثاني من اسوي رب مال رأس ماله ، وإذا كان بمصر من أن يسه السركة للمصارف في الثاني ، كان ملك رب المال في ذلك الموضع ملكاً خاصاً : لأنه ربي يمتنع عليه في الثاني ، فأشبه من هذا الوجه مال المدين بكنى لصاحب العتق ، ولا يكتفى لشركاءه ، لما كان يمتنع على المدين في الثاني ، فكذلك هذا الذي ذكرناه لرب أبي حبيب رحمه الله ، وهو مولهما على وجه كتاب المصارف

فأما عن رواية كتاب العبي والدين والمصوم . فيصح إعتاق رب مال قبيها ، سواء أعتقهما معاً ، أو منفرداً ، لأن رأس المال على ربه كتاب العبي والدين يمتنع شائعاً بينهما متحصلاً ، فيكون نصف كل واحد منهما مشغولاً بنصف رأس المال ، ونصفه ربحاً ، فكان ثلثه أرباحاً للعبيد لرب مال النصف رأس ماله ، والربح حصه من الربح ، وربع كل واحد من العبيد للمصارب ، وإذا كان كذلك كان خراب عدهما به كالمصوم في عبيدين يرب رجلين ثلاثة أرباع العبيد لأحدهما وربيعهم للآخر . وإذا أعتق صاحب ثلاثة الأرباع العبيد جميعاً مع أو منفرداً ، ثمة يمتنع كل واحد من العبيد ، لأن العتق متحصلاً لا يتجزأ ، ثم ائتمت خمس قيمة ربح العبيد للمصارب ، إن كان مومراً من غير حيلولة ، لأنه ضمان إعتاق ، فإن سمصارب شركة في العبد وثب عتاق المولى ، ولا يرجع به على العبد ، وإن كان مومراً من كل واحد من العبيد في ربح جميعه للمصارف ، وكان وراء عبيد للمعتق . فكذلك هذا

فإن أعس رب مال أحدهما قيل صاحبه ، فإنه الأول حر لا سبيل عليه ، وولات كله لرب المال في قول أبي حبيب رحمه الله ؛ لأن الكل ملك رب مال ، وقد أعتق جميع العبد ، جميعاً معاً ، ولا يكون له على العبد شيء ، فإنه أعسر الآخر بعد ذلك بعتق نصفه ، وثالث لأن رب مال ما أعتق أحدهما لم يحرر الآخر مشوقاً رأس ماله . لأن ما يستوفيه رب مال من ماله المصارف ، يعتبر لولا من رأس ماله ، وإن صار مستوفياً رأس ماله عتاق الأول ، نعم الثاني ربحاً ، وصار بينهما انصافاً ، حتى أعتق رب المال العبد الثاني أعتقه ، ونصف المصارف ، فيكون الخراب في العبد الثاني كالمصوم في عبيدين اثنين يربهما أحدهما ، فكان جواب عرقته ثمة هي قول أبي حبيب رحمه الله ، فهو الخراب في العبد الثاني عليه ، فقد أعسر ما وجب من الضمان على رب المال في العبد الثاني من أحدهما رب مال متصرفاً ضماناً حتى حتى مال به متعلق بالمصارف

[illegible]

وهد که دل بی حسیه سحره، و آغای فری بی برکت و محبت و محبت
نه و کدک، خم بی عی روی به دیدار کتب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

٨٦١ هـ - بمدي ٢٠٠٠هـ كه هوا آبي سايه حبه الله، امام علي قزويني
 يومه و حبه الله، امام علي قزويني، امام علي قزويني، امام علي قزويني
 ٨٦٢ هـ - بمدي ٢٠٠٠هـ كه هوا آبي سايه حبه الله، امام علي قزويني
 ٨٦٣ هـ - بمدي ٢٠٠٠هـ كه هوا آبي سايه حبه الله، امام علي قزويني

وأما زكاة العبد الذي قيمته ألفان مجازاً : لأنه يوم أعتقه مشتركة بينه وبين رب
 إن شاء الله تعالى ، فانطلقت بغيره عنه ، وحق العبد الذي قيمته ألف على المصروفة ، وإن
 أراد رب المال أن يأخذ رأس ماله يبيع المضروب العبد الذي قيمته ألف على المصروفة ،
 ويصرفه في مال أو مال من قيمته ، ويشتري ما يشاء من رب المال ، أو ما شاء من قيمته ،
 عمار العبد الذي قيمته ألف كان له وبها نصفه للمضروب ، ونصفه من رب المال ، وإن كان
 المضروب مومناً ، ضمن رب المال نصفه منه : ألفاً ، ولا يرجع المضروب على
 العبد ، لأن الكل على عني مذهب علمي المضارب ، وهذا كان الولاء كله للمضارب ،
 وإن كان معسراً ، معنى العبد من رب المال في نصف قيمته ، ولا يسمى للمضارب في شيء ،
 لأن الكل على عني عليه حين أعتقه لعدم تجري العتق عنه منه ، والولاء كله في الخلق
 للمضارب

١٨٤٦هـ - هذا على رواية هذا الكتاب، وأد على رواية كتاب العين والقصص، فلا
عنى المصنوع لى العبدى سائر، لأن رأس المال يصير ثالثاً من المسلمين الثلاثة على
رواية كتاب العين والذين عندهما، فكانت كل واحد من عبيدى مضموناً لرأس
المال، وثلاث كل واحد من العبيدى مائة على رأس المال، فيكون ربعاً يسماً بمائة،
مصارفهم المان من كل عبد مائة، ثلثه رأس ماله، وثلثه حصه من الربح، والمصارف
من كل عبد ثلثه حصه من الربح

١٨٢٦ و إذا كان للمصارف شركة في العبد بين يمين الله ، فعند إحقاقه فيها
عقدهما ، أعطيهما معا أو معرثاً إلا أنه إن كان للمصارف موصراً ، يضمن ثلثي قيمة كل
واحد من العبد بين الرب المال من عيوه وخبوله ، ولا يرجع شيء منه إلى عبده ، وإن كان
موصراً ، فإن رب المال يضمن كل واحد من العبد بين ثلثي بيته ، و يمس للمصارف
إن يضمن أحدهما في شيء . و يكون القولا كذا للمصارف

١٨٢١٧ هـ إذا أعنتهما المصنوع، علما إذا أعنته رب لسان، فإن أعنتهما بكلمة واحدة، بمعنى قول أبي حنيفة رحمه الله العبد الذي قيمته ألف حر كله من غير سعيه؛ لأنه مشعوب عنه برأس المال، ليس شيء من طرفه، فكانت بمنزلة ملكة كرم لسان، ويعتق كله بعتاقه بقاء من غير سعيه، والعبد الآخر عتق من ثلاثة أرباعه لا غير.

لأن حصه مشهور برأس المال، فيكون ذلك النصف ملكاً لرب المال، وحصه خارج عن رأس المال، فكان بحق نصفه، وكان لرب المال ثلاثة أرباعه، وبالمضارب ربعه، فحق ما كان نصيب رب المال، ولم يحق ما كان للمضارب، لأن العنق عبء بهجره.

١٨٢١٨ - وإذا أعتق العبد الذي حقه ثعب، ودفع من آخر مدته أرباعه، صار رب المال مستوفياً من مال المضارب الثمن، وحسب ماله مستهلكاً لدفعه كله لأن ألفاً من ذلك والرب حقه، وألف درهم حصته من الربح؛ لأنه ما استوفى نصف درهم رأس المال، ظهر أن الربح كان ألفي درهم، فيكون نصفه لرب المال وحسب ماله من ذلك حصه المضارب، وقد استهلك رب المال، فحسباً للمضارب، موسراً كان أو معسراً، لأنه قد علم استهلاك الأصل باعتاق، فإن المضارب لم يكن مالكاً لطرح يوم نفعه ورب المال إنما حدث به الملك به بعد الإعتاق حين صار رب المال مستوفياً رأس ماله، والربح الآخر بقي ملكاً للمضارب، فيكون له خيار ثلثه حسب إذا كان رب المال موسراً، وإن شاءه خصم رب المال قيمه هذا الربح حصة، وإن شاءه يسمى العبد، وإن شاءه أعوره، فإن احتار تصيب رب المال، وقبضه قيمة هذا الربح حصة، فرب المال قد يستسمى العبد من ربيع الذي كان ملكاً للمضارب يوم الاعتاق، وإن حدث له الملك فيه من بعد ذلك، لأن الربح الذي كان ملكاً للمضارب يوم الاعتاق، صار ملكاً لرب المال من جهة مضارب بالتمسك به بعد العنق، فكان له أن لا يربى ملكه عن هذا الربح مجاناً من غير معاقبة.

فأما الربح الذي لم يكن ملكاً للمضارب يوم الاعتاق، وإنما حدث به الملك فيه من حين صار رب المال مستوفياً رأس ماله، فله يملكه من جهة المضارب، لأنه ذلك الربح عن من جهة رب المال، وإذا عسر يملكه لم يكن له أن يستسمى به، ويكون الهواة كله لرب المال لأن الكل حق من جهة.

وإن احتار الاستعفاء، فإنه يسمى لعبد في الربح الذي كان ملكاً له يوم الإعتاق؛ لأن هذا الربح لم يحق باعتاق رب المال، وبقي ملكاً للمضارب، فكان له أن يسمى لعبد في ذلك، وإن كان يملكه من الربح الذي لم يكن ملكاً له يوم

ج ١٩ - كتاب الزهد - ٢٣٥ - الفصل ١٩ من عبد الصمد بن عبد الوكيل

الإنفاق لأمر ذلك الربح من جهة رب المال من غير سببه ، فلا يكون المقصود أن
يسكن من الغد فيه ، ويكره ، ولا ، الغد الذي قيمته ألف دهم يسبب الربا ، كماله أربعة
رب المال ، ورمحه بفساد ، لأنه مكننا حصن الحق من جهنم

وإن اختار العفو ، فإنه يرضى الربح الذي كان ملكه يوم يرضى رب المال ، لا
يحق الربح الذي لم يكن ملكه يوم يرضى رب المال ، لأن ذلك غنى من جهة رب المال ،
ولا ، لعدم ربا ، ربحه بفساد ، والسبب لرب المال ، قد يرضى ذكره كله
فرب يرضى حبه ، ربه

وأما من يرضى الربح ، فإنه يرضى رب المال ، لأنه يرضى رب المال ، الكثرة ، الغد
الذي قيمته ألف حر ، فإنه ، لأن حبه مفسد ، رضى رب المال ، وليس من
مفسد ، لأن ، وكان ذلك الربح لأمر لا يرضى بفساد ، فقد أفسده
فيحق كله من غير سببه ، كان صحيح ولا مفسد ، مفسد ، فقد أفسده ، لأنه
أمره لرب المال ، ربه بفساد ، وقد أفسده ، لأن الحق لا
يحق إلا بفساد

٨١١٩ وقد عثر العفو ، صار رب المال مفسد ، رضى رب المال ، وذلك أن
فرح بفساد الغد الذي قيمته ألف درهم ، وظهر أن الغد الذي قيمته ألف درهم ، كان ربه
مفسد ، لأن ، ولم يفسد بفساد ، فيفسد ، لأن بفساد ألف درهم ، كان
مفسد ، ولا يرجع به على ، لأن كان مفسد ، كان بفساد ، أن يسمى الغد من
بفساد ، ولا ، لعدم كونه مفسد على قوله

وأما من يرضى رب المال ، فإنه يرضى رب المال ، لأن ، لأنه يرضى رب المال ،
فيكون ذلك كل واحد من المفسدين يشعروا بفساد ، فيكون بفساد رب المال ، وثالثا
كل غدا يكون ، لأنه من رضى رب المال ، فيكون بفساد ، وكان رب المال من كل غدا
شبه ، ولم يفسد بفساد ، لولا أنهما رب المال ، بعد أن يفسد ، وكان يرضى رب المال
بفساد كل غدا ، بفساد ، لأن مفسد ، لأن ، لأنه من رضى رب المال ، وكان
مفسد ، لأن ، لأنه من رضى رب المال ، لأنه ، لأنه من رضى رب المال

وأما إذا اعتقد بفساد ، فإن سببا لفساد ، لأنه ، لأنه من رضى رب المال ، لأنه

أعنت أولاً عبد الله بن وهب أنه قال: أو أعنت أولاً الذي قسمه الله، فإن أعنت أولاً الذي قسمه الله، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله، يضمن من لأول ثلاثة أرباعه، ولا يضمن بعده لأن ماله من أموال المالك، فيكون منكم لأول ربع، ويضمنه مائة على رأس المال فيعنت، فيكون ربعاً بينهما مائة، لكل سهم ربع، فكان لأول المال من الذي قسمه الله ثلاثة أرباعه، والربع للمضارب، وقد عنته رب المال، يضمن منه نصيبه، ولا يضمن ربع المضارب منه لأن الحق عند منعراً، ويعنت من الذي قسمه الله نصف، إلا عنتي النصف، لأن رب المال يأخذ من الأول مائة مستوف رأس ماله ورباه، يبقى العبد الآخر ربعاً بينهما مائة، وكان لأول ربعه، فعند أعنت رب المال العبد ثلثي، وقد نصفه رب المال، والنصف للمضارب، فيعنت نصف رب المال، ولم يعنت نصف المضارب

١٨٢٢٠ ثم مضارب شهرات ثلاثة في المبيع، إن كان رب المال موسراً، إن شاء قسمه ربع قيمة الأول، ونصف قيمة الثاني، وإن شاء أعنت ربع الأول ونصف الثاني، وإن شاء أسهمي العبد لأول في ريعه، والثاني من نصيبه، فإن اختار نظم من رب المال، فرب المال يرجع على العبد لأول ربع قيمته، وعلى الثاني نصف قيمته، إلا أن رب المال مالك بالقيمة ما كان نصيب المضارب من العبد، ولم يعنت باقي رب المال، فكان له أن لا يزيل ملكه، لا يبدل، فيرجع ملكه على العبد، ومضى ربع بملكهما كان ولا مما كله رب المال، لأن لكل عنت من جهته

وإن اختار المضارب السعاية، جره يشتمى العبد الأول في ربع قيمته، والثاني في نصف قيمته، ويكتب ولأول العبد الأول بينهما على ريع أسهم ثلاثة أرباعه، فرب المال، وربعه للمضارب؛ لأن العبد الأول هكذا عنت من بينهما، ولأول العبد الثاني بينهما مائة، وكذا إن اختار المضارب أعنت نصف من العبد، كان ولأول العبد الأول بينهما على أربعة أسهم، ولأول العبد الثاني بينهما مائة، هذا الذي ذكرنا كله قول أبي حنيفة

والأول من أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على رواية هذا الكتاب يقول، لا

١٨٢١٣ - وإن كانت المصنوعة أو لغة من المصنوعة، وقد على وجهي إن
أن يكون فيها العيب أو لامة مثل رأس المال ألف درهم، أو كتاب في نفسه فصل من
وقس لثال بأكثر من ١٠٠ ألف، أو قبيحة ألفي درهم، فإن كانت القبيحة مثل رأس المال
ألف درهم، فإنه لا يجوز كتابه لصدره. وإن أدى ليعبد المكتبة لا يعني أن يكون ما أدى
من المكتبة على مصاربه. وذلك لأن المكتبة ليست من التبع، لا بل مدونه ماله ليس
بمال، لأنها معدة على العنق، وإنما هي ليس بمال، ولا من صلب السعد، ألا ترى أنه لا
يملكه من هو أهم نصرفاً من مصاربه، وهو المدادون به فلان لا يملكه المصارف وأنه
أصح نصرفاً منه، لأنه لو صحت المكتبة صلا حال المكتبات فهو حدث المصنوع،
لأن المكتبات يثبت من انصرفت ما لا يملكه المصارف، والمكتبات مبادون في جهة
المصارف، ولا يجوز أن يصرف حال المدون فوق حال المدون، إذ لا بد من المكتبة يجب
لمصارفه، صار حال المدون كالحال فيها، وحل مصاربه لو كان عند العرب لئلا،
لا تصح كتابه

١٨٢٤ - وإذا أدى العبد ذلك الكتاب قبل إحصاءه به، لا يعني، ويكون
المكتبة كتب غيره، مذهباً، فإن تصح كتابة المصنوع، كان ككتبه لمد كسب عند
المصارفه، فذكر من المصاربه

١٨٢٥ - وإن كان في نسخة حصل على رأس المال، فإن كانت لنفسه ألفي
درهم، وثابت في ألف درهم، فهو صحيح كتبه في حصه، وهو الربع عند أبي حنيفة
ورحمه الله، ولا يصح الكتابة بعد كتابته من نصيب رب المال؛ لأن المصارف شرعية من
العبد على الربع، فتصح لكتابه بقدر حصه، وهو الربع لا بغيره أبي حنيفة رحمه
الله؛ لأن المكتبة غريبة بغيره، إلا أن الرب المال أو تلفض المكتبة دفعاً للسر، عزه؛
لأن المكتبة تحتل الفسخ، بخلاف العتق والتدبير، لأنها لا يبعد عن الفسخ،
وبخلاف الفسخ لا يضر فيه علم الآخر، فبذلك يخص رب المال الاختيار حتى أدى
العتق جميع رب المكتبة، فإنه يعني حصه المصارف عند أبي حنيفة، مع أنه لا يجب،
عندهما يحتق بكل، ومن جنى المصارف من يبال المكتبة، فإنه يسمى له ومع ذلك،

دروهم ، فإن عتقه ما قبل كد أو اعتقه بعد مال ، وقد حرم أسائه من قبل ، وإن كان قد
 القصد أكثر من ر م م ، من كتاب ألفي درهم ، وير من المال بعد ر م م ، على خمسة
 انصار ، على أربعة م م ، من من انصار ، حصة عبد من حصة ر حصة
 الله ، وعتقه بعد ، لا لأل لمصاري شركة في هذا العهد حر أو عتقه
 بعد مال ، بعد من ر م م ، لأل عتقه ، وعدهما بمن الركن ، كد ، أو عتقه على مال
 وحل لمصاري من بدل العن حصة ، هو أربع ، ما على من م م ، ولا يكون
 على المصارف ، لأن من العن كسب المكاتب عبد من حصة ر حصة الله حصل في حال
 لشرك أو الكلفة ، يكون كسب المكاتب ، وعدهما كسب حر مذموم

فكروا هذا ، فإن المصارف تعد " أعتقتك على ألف درهم ، وقبل العهد ذلك
 حتى صار حر من م م ، ومكسباً حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب ،
 لم كسب حر عليه ، لا يصح لمصاري قدر حصة من ألفي درهم ، ما بقي بعد حصة
 في يد العبد بعد العهد ، ولا يكون على المصارف عتقه حصة ، لأنه كسب المكاتب
 عند قري حصة ر حصة الله حصل منه في حال استغفر بكما ، لأنه من الركن لئلا يصح
 هذه لكسبة عبد التي حصة ر حصة الله ، فيكون كسب المكاتب ، وعدهما كسب حر
 مذموم ، فأما يد من المصارف للمب ، إنه نعمت إلى ألف من م م ، فأدى العبد ألفي
 درهم ، وعثر حصة المصارف من العهد ، فإن جميع م م م م م م يكون على
 انصار ، لأنه كسب عبد المصارف ، فيكون على المصارف ، بإحدى م م م م م م
 وأل م م ، وأل م م ، فيكون بينهما على ما ثم ط

١٨٧٢٧ - رد محمد في الجمع الخمس ، على دفع إلى من ألف درهم
 مفرقة النصف ، استرى المصارف ، جوده يساوي ألف درهم ، فطلبه يريد ، لئلا
 يساوي ألف درهم ، من المصارف لله ، يرد حصة الملام ، مصاري ألفاً
 وخمسة م م ، المصارف م م م ، قد شاهد أن ال اسمعني الملام في الم م م م
 وحسين ، وقد م م م ، إذا بقي من المال ألف درهم م م م ، سمى المصارف
 حصة م م م م ، ذكر الحصة في اسم المصارف ، فلهذا سكتها ، لا م
 المسألة على أريد حصة الملام ، ومن حله الملام ، م م م م م م م م م م

وإنما كان كذلك لأن ما صار حصة الولد المسمى درهم وقد عرفت أن المصارف
مركبة في الولد بنصر الربع، فمن ربحه؛ لأن ملك الميراث، يعتق بره المال، وإن
كانت موسراً؛ لأن الولد لما يفتى على المصارف يتأهله ويملك جميعاً نصيبه نصيبه إلى
آخر ما وجد في غير الميراث، وأخر ما وجد في المال، وقد استعبر صانع في العتق
لم يقصر شيئاً، وكان ميراثه ربحاً وديناً عتقاً وهو قريب أحدهم؛ وعقل على الميراث
عليه، فإن القريب ٦ فهو نصيب الأجنبي موسراً كان، وموسراً، ولكن يسمى الولد
عندهما كذلك.

١٨٢٣١ - وقد عرفت من الولد ربحه عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما عتق
كفه، فذكر أن رب المال يأخذ من المصارف ألف درهم وأمس منه إذا كان المملوك موسراً
لا من مصاربه الولد؛ لأن رب المال بدأ بأخذ رأس المال من أقرب ما يربحه من مال
المصارف، وأقرب ما يربحه من مال المصارف ما وجب له على الميراث من قيمة
المصارف؛ لأن ما وجب عليه معجز وهو موسر، فاسر على أداء ما وجب عليه من حاله
والسعي على الولد لم يوجب سعيه، فكان ما وجب على المصارف أقرب حصولاً من
السعي، وقد سئل ذلك من المصارف، فما بقي من ربحه له ربه؛ وهو ما عسى
المصارف، ويكون ربحه على الولد ويحاذله، وإذا صار رأس ما بقي من قيمة الأم
والعمر ويحاذله، أكرأ ما بقي من قيمة الأم والعمر، حتى يحصل له رب المال، وإن
كان الميراث له درهم، جعل ١٠٠ درهم له، فيؤدي المصارف ذلك إلى رب المال.

فالحاصل أن المصارف في هذه الصورة يقتصر الرب المال تمام قيمة الجارية التي
دفع، وعمرها مائة درهم، فيصرف رب المال مستوفياً من ذلك ألف درهم وأمس ماله،
ويصرف مستوفياً ألف درهم ربحاً، ثم يجعل للمصارف من الولد مئة من مائة درهم
الربح، وذلك ألف ومائة، فيعنى من الولد مئة مائة ألف؛ لأن ما من ألفاً من الولد
حصة المصارف، فيعنى على المصارف من غير سعيه، فإن من الولد تصمم ربحاً،
فيكون بين رب المال والمصارف معاملة، فيكون للمصارف من ذلك نصيبه وذلك

أربع مائة وخمسون يعني من الولد بقدر أربع مائة وخمسون من غير سحابة، وثمان
عشر لولد وربع عشرة، لأن من مائة مائة، لأن من مائة مائة وعشر ألفين مائة، فأربع
مئة تكون عشرون الولد وخمسون ربع عشرة، يعني الولد في أربع مائة وخمسين
وخمسة مائة، ولذا فسر الولد وربع عشرة

وإذا أتى الولد ذكراً من رب ثلث، فحق الولد كله، وكان لرب من ولده لولد
عشرون وربع عشرة، وبمضارب سبعة أعشار وثلاثة أرباع عشرة، لأن لولد عش
عشرين من جهتها، كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله عن علي بن فضال سبعة أعشار
وربع عشرة وثلاثة أرباع عشرة، وعنه عن علي بن أبي طالب من الولد عشر أرباع عشرة،
فيكون الولد يسبها على هذه السهام، وعلي كون أبي يوسف وبحملة رحمه الله
الولاء كله لمضارب، لأن الولد عن كس من جهة مضارب، لا العتق عنهما لا
يخرجوا، فلهذا جعل من في وجه الأم والعمر من لرب المال، ولم يجعل ذلك من
رب المال، ويبر المضارب انصافاً وجعل مثل ذلك من الولد مضارب، ولم يجعل
جميع الولد لهما، بل في هذه الآية في هذه الآية

١٨٦٢: وذكر في مسأله ذكرها في آخر الباب الذي مر به وجعل ما بين من
جهة الأم من لرب يسبها نصيب، ولم يجعل رب المال أحق بذلك، وجعل الولد يسبها
نصيب، فإن قال من آخر الباب الذي مر به "المضارب بما اشترى من مال لغيره
جارية شابة ثلث، ثم يرب ويد ولدًا يسألون أئماً" ودعي المضارب الولد، فإن عتقه
دفعه، والمضارب من هذه، فإنه كان العتق عنه، واستوفاه رب المال من المضارب
بحسب من أن المال وإذا سوي ملكه من رأس المال من رأس من سبها سبها
تظهر للمضارب شركه في يوم وفي الخارجه في كل واحد منهم بقدر حصصه لأن
تسعيته من كل واحد هما متعوي، رأس المال رسالة من عتق من من المال، فيكون
بمحابه مضارب، فحصل بمضارب شركه في كل واحد من حصص، وبني الولد
عنه حصص، وحدث نصف عشرة لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله وعند من عن الولد
كله، لأن العتق عنه، ٦ يجرأ، يجرأ أخذ رب المال من المضارب ما بقي من رأس ماله

عق عبد الحارث وكتابه
 دون الآخر، فقد فُهِمَ من وجوب الفصارية، وهذا لا يجوز، لهذا رجع القياس، وأنه
 ظاهر

وللاستحسان طريقان، أحدهما: أنه ليس في الفصارية نص من جهة الشرع، ولا
 من جهة اشتقاقين يوجب أن يكون حكمها في الربح شأنها، وغايتهما في الربح
 شأنها بحكم الفصارية لهما عدا هذا الموضع من حيث إن ليس بمحصن الربح بعينه، لأن
 يجعل لأحدهما يار من الآخر، فباعتبار حكمهما فيه شأنها بحكم الفصارية والمراعاة،
 وقد وجد ههنا ما يوجب اختصاص رب المال بما بقي من لينة الأم والعقر، هي محصن به

يقينه: إنا مني جعنا ما بقي من قيمة الأم والعقر من الربح لرب آثار خاصة، تكثر
 حرية الولد، ونقل السعاية عنه، لأنه حينئذ يعتق من الولد من غير سعيه سمعه لأختاره
 وثلاثة أربع عشرة، يسمى الولد في عشرية وربيع عشرة، ومن اعتبر حكمهما شأنها
 من جميع الربح، وقسمنا ما بقي من قيمة الأم والعقر بينهما بصلتين، والولد بصلتين،
 يعتق منه نصفه، ويسمى في نصف قيمته، فكان جعل ما بقي من قيمة الأم والعقر لرب
 المال معنى يكثر حرية الولد، ونقل السعاية عنه، ولم يوجد منه الصبح بالنزاع السعاية
 أولى

وضرر حد ما قال علماءنا ورحمهم الله ليس باع كرحطة وكر شمير بثلاثة أكرار
 حنطة وثلاثة أكرار شعير يصرف الجنس في خلقه، وإن كان فيه تدبير موجب للعقد في
 حصة العقد، لأنه ليس في العقد نص من جهة الشرع، ولا من جهة اشتقاقين من حيث
 القسمة على سبيل السبوع، وإنما قسم بعض الأئمة على البعض شأنه في غير هذا
 الموضع بحكم المصلحة والمراعاة، فإنه ليس بعض الأئمة بأن ربح حصة بدل بعينه
 يأثر في من الآخر، فإذا صار القسمة على سبيل اثنين أو ثلث ما كان في القسمة على
 سبيل اثنين جزء العقد، وفي القسمة على سبيل السبوع سداد العقد، أعبرنا القسمة
 على سبيل اثنين، هكذا هل.

وكان القياس والاستحسان نظير القياس والاستحسان تعة، وإني هذا ذهب
 للفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله الدنقي ورحمته الله، فأما مسددة آخر آيات فيها جوفان

بإختلاف مما أنه أخر الدب، فإن هناك ما بقي من الربيع من سنة الأم يكون سيما بعض
 مياها و مستحسناً، وإن كان يراد حتى رتب المال في مسامحة قبل ان يرد، ويقبل قبل
 القضاة، وفي ذلك سرور عسى رب المال من اتوجه القديس، وهذا يصرف إذا وجدته
 بحسب عن الولد، لأنه واحد من رب المال صنع في تحصيل عن جود في مسامحة، أخر
 القضاة، فإن تولد إماماً من بسب ديشه لمصر أولاً، وأنه يحذر في ذلك، وقصر القصر
 صنع من رب المال، ولما وجد صنع في تحصيل العشر، حذر بعض القضاة في ذلك، فظهر
 حال هو، مسألة أخر الدب أيضاً وأصحابنا قد رتب المال لا يصير أحق في شيء من قيمة
 الأم.

٨٢٣٣ - هذا الذي ذكره كذا قوله أبي حنيفة رحمه الله، وهو أن أبي يوسف
 ومحمد وحمهما الله عن رواية هذا المكتف، فأما عن رواية كذا العيون والأدب فذكره
 القضاة صحيح، لأن به سرقة في الطهارة. فإن رأس المال يعتبر ثلثاً، فيصير نصف
 كل واحد منهما مستمراً لا يرأس المال، وصحة الفرض عن السعي، فيكون ريباً يسيراً
 يصعد، فيكون لمخضرات شركة في الولد والمباركة بشدة الربح، فيصح دعوة
 القضاة، ويضمن نصف رب المال من إله الولد وهو سر، كان أو معبراً، ويضمنه من
 العسر، ويضمن الولد كذا، لأن العنق عندهم لا يجرأ، لا يضمن نصيباً من قيمة
 الولد وإنما كان موصلاً، ولا سعة على الولد، فإنه ادعى ربه حريمه مشتركة؛
 لأن الولد حرم مسترئاً من عيب رأس ثلاث سائت فيهما، ومن ادعى ولد حريمه
 مشتركة وإجازة محرر النفس من ملك إلى ملك، يكون الولد حراماً من غير سعة، ولا
 يضمن المورث شيئاً

٨٢٣٤ - هذا الذي ذكره كذا كتاب القضاة مؤسراً، فإن كان معبراً لا يقصر على
 أفاد ما فرمه من ضمان صفة حريمه، فأراد أن يضمن خريب في رأس ماله
 وصحته من الربح، أنه يكن له ذلك؛ لأن أم الولد، ولا سعة على أم الولد بلدى وجب
 عن دولي، ولم يكن متعناً بها لوجهين.

أخذهما أن كسب أم الولد مملوك لمولى، فيكون في ضمان سعة عليها

بعض على المولى يحيى^(١) من نفسه، فكيف لم يكن حقه معصية به، والتعجب إلى المديون
لا إلى رب الدين

والفكر أن يجات معناه على أم الولد محمد يودي إلى بخاق الضرر، إما بخلافه
أو بالمستولد، وذلك لأن إذا سمعت لا يخالو إذا يعق سبب استكناه^(٢) السعاية
للحال أو لم يعق، فإنه يعني بضم راء السعاية^(٣)، لأن السعاية رجب عيب من غير أن
يحصل لها حقبة يعق، وإن عتق سبب السكات لتمام نفس المستولد من وجهين عند
إلى حيلة وحمه الله^(٤) محمد أو نصف السنود يعق من غير سببه، لأن أم الولد
حي عتق يعقب من كذب بغير سعاية عتق إلى حيلة وحمه الله^(٥) والباس أن المستولد
مستحق إضفاء من قبله، وقد ثبت هذا الطوع على المسبوبة من غير سبب
السكات، فكون لم إيجاب السعاية ضرراً من وجهين عند ابن عسك وحمه الله^(٦)
وعندهما من وجه واحد، وهذا الوجه الثاني، فلهذا لم يكن على أم الولد سعاية سبب
ما حصل لها من حق، بل هو بخلاف معنى اليخص، فإن السيرة أوجب عيب السعاية،
وهي ذلك لخص خصمه النفس، وليت، إما رجب السعاية لخص خصمه النفس، وبذلك
على أنها تجب سبب غير تحصيل حقيقة العتق، فلهذا لم يكن على جارية سعاية

والسكات^(٧) السعاية على الولد، لأن الولد مختار البعص، وعلى مختار اليخص
السعاية، وإذا وجبت السعاية على الولد في كتم سببه، فكون أنه يستسببه في ألف
وخمسائة، ألف من مائة وخمسائة ربح^(٨) لأنه تجوز سببه، وأما ما من المضارب
فكونه مضمراً، أمكن من الولد، فيسوق فيه رأس ماله، وحصه من ربحه، وذلك
ألف وخمسائة

١٨٢٣٥ - مرقا بن محمد ويحيى إذا كان المضارب مضمراً فإنه ذكر أن الولد يبيع
على طريق الاستحسان في عسريه وبيع عقده، وذلك لأنه متى كان المضارب مضمراً
يسوق رأس مال رأس ماله ورجب على المضارب، لأن ما وجب على المضموم
معجل، فإنه قادر على الأداء، إذا كان مضمراً، ورجب على الولد مضمراً، فلهذا

(١) وفي الأصل يحيى بن يحيى م. بقا

(٢) حكاه في هذه المكان من غيرها وبه السعاية

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۱

[illegible][illegible]

جاءت في رسالة الشيخ الكبير قنابذة في كتابه في معرفة رتبة ربه
الذي هو في الله وحسن وصف المصطفى صلى الله عليه وسلم في الخبر، في
جاءت في كتاب الشيخ في علم المصطفى في خبره في علم المصطفى في
في هذا الكتاب ما في رأس الملائكة من حلاله في العلم في الله

الأربع ثلاثة الأسماء، بمعنى "ثلاثة" لشهادته بربها، ذلك مع ثلاثة أرباع الحباريه
موسو كمال أو محسباً، وبه معنى من الولد فيه شبهة لأن الولد يسمى عبداً على
الخصاريه، وبو عن الولد حر الأحرار، كان لا يضمن شيئاً كما في الحباريه مسرقة، وإذا
مضى الولد عبداً على الخصاريه أو في

١٨٢٢٩ - في فصل الولد إنشكالات أحدهم أن الحباريه مسرقة بين ربها لأن
وبين الثمانية، وهذا صواب، ثم ولد له، وإذا كانت الحباريه مسرقة بينهما، يجب أن
يحدث الولد مسرقة، وإذا حدث الولد مسرقة يجب أن يصح دعواه المسرقة في حق
الولد، والثاني أنه إن لم يثبت للمسارعة شركة في الولد، لأنه صار كله مشمولاً برأس
المال، يجب أن تصبح دعواه برأس الولد - لأن العلوي كان، وللمسارعة شركة في
الحباريه بقدر مبيع، وإنما لم يثبت كاف لصحة الدعوى، وإن كان الولد وقت الدعوى ملك
الغير، كالبيع في دعوى ولد الحباريه، فيصح بعد ما ولد لأقر من ماله شهر من وقت
البيع، صحب دعوته في حق الولد والحباريه، وإن لم يكن حاربه والولد في ملكه وقت
الدعوى، لأنه كان الولد في ملكه في وقت العلوي، فهذا أولى، أن يصح دعوته، فإن
الحباريه في ملكه يوم العلوي وقت الدعوى.

والأول الجواب من الاستدراك الأول أن القياس ما ذهب إلى حدوث الولد مسرقة
كتب الحباريه مسرقة بينهما، إلا أننا كنا هذا القياس بمصرورة، وذلك لأن الأصل أن
حال الخصاريه هو كان من حسمين محتطين، ومعه كل واحد مبيع أو شبه أحدهما مثل
رأس الثقل، فإن الدو قيمته برأس المال يعتبر كله مشمولاً برأس مال خصاريه، حتى
لو أعتقه خصاريه، لا يعتن، ولا يجب على الخصاريه أن يكاد، وإذا صار كله مشمولاً
برأس المال، فقد انقلب المسرقة في الولد من حيث استكماله، فصار ماله كله مشمولاً
من حيث الخصاريه، لأن كان الولد حلالاً من حباريه لم تكن لخصاريه شركة، وقيمتها مثل
رأس مال خصاريه، ولد أعتقه لخصاريه، وهناك لا يصح دعواه لئلا، بل يقبض صحته
دعوته إلى أن يصير الولد ممتلكاً له، فكنا هذا

وإن الجواب من الاستدراك الثاني فهو أن العلوي، كان في ملكه من حيث

(١) فكنا في حردوم، وقد في الأصل، فيضمن ثلاثة أرباع المهر من مال ثلاثة اشخاص الحباريه
موسو الج

[illegible][illegible]

• اد يعني بريد عبد. بد فطير. والى ما وجب على ابيها من ثمنه الخليفة
وتلاها ايمان عمر الجارية. يا حب الزكوة. ربحي جيله. لا بد اسيرى بالمال ما
وجب على ابيها من ثمنه. ثلاثة ثمنه. طرفة. يا عبد اقول. وعنى
بسته. لا بد اسيرى بالمال ما وجب على العطار. من ثمنه. يا ثلاثة. يا ابيها

وثلاثة ثمنين للعمر، مما ر مستوفى رأسه ورماده، فذبح الولد من شعر رأسه،
فكذب بينهما نصفاً، فبعد حديث للمصروب شركة في الولد يند النصف، فصح
دعوتهم، وثب سب الولد منه، وسبق نصفه، وسعى في نصفه فبسه لرب الخال فوسوا
كذلك فو مسرك، و كان حين الولد يلقاه القضاة ما عيبه، و دبت نصفه، إلا أنه كان
صغيراً على الأبناء، فمقط حصار نصفه، وإذا مقط حصار نصفه لم يسمع، وكان حين
الولد أن يسعى عن نصفه، وولاه الولد جبر النصارى وروى غالب بعضاً في قول
أبي حنيفة رحمه الله، وفي قولهم الولاء كذا النصارى: لأن الكفر عيش من جهنم، يؤمن
المتقن عندهما لا يحرأ

المصطلح العشرون

في هلاك مال المصارف قبل الشراء أو بعد

١٨٦٤٠ - وإذ، هلك مال المصارف قبل أن يصفى فيه، فصلت المصارف، لأنها
 اعتقدت على مال لمصر، فإذا هلك المال قبل التصرف، فقد مات محل العقد، فطعن
 المحقق صريحوه، والقول في هلاك مال المصارف مع يده، لأنه لم يزل المودع
 وفاءً له، كما إذا رخصهم الله فيمن دفع إلى غيره الف درهم مصدوره، فاشترى
 المصارف به عدداً، فلم يتعد ما حصل صاحبها فيه يدفع إليه ربها، ألقاً فشرى،
 ويصير رأس المال أتمى درهم، وكذلك هو هلك هذه الألف، يدفع ربها لأن لها أخرى،
 لأن المصارف فيما اشترى بمصدرية كان عاملاً في مال، لأنه كان وكيلاً عنه، وإذا
 حققه بسبب ما حصل من مال عبدة وصحابة، كذا في حديث أبي رباح عن أبيه، وعبر
 بالوكيل الخاص بدفعه، إذا كان أتمى حقيقاً عليه، فاشترى به ما عبده قبل الفسخ
 فله يرجع على المودع بألف أخرى، لأنه لو حقه ضمن بسبب ما عمل لموكله، وكان
 قول ذلك عليه، وما كان قبضه قبل الشراء، فله مال، وإن هلك بعد الشراء،
 وجب له الدين على موكله، لأنه قبل الشراء كان أمانة في يده، وبعد ما اشترى وجب له
 دين على موكله بالشراء، لم يحدت الوكيل ما يرجع أن يصير ما قبضه مضموناً عليه،
 فحق أمانته كما كان، فله على الموكل، وإن كان كالمودع إذ وجب به دين على المودع،
 ولو دفعه من حسن الدين لا يصير مضموناً على المودع ما لم يملكه بنفسه، وخالف
 هذا في الوكيل الخاص بالشراء، فله على المصارف، والمصارف في هذا والوكيل الخاص
 بالشراء يشترط أن امرأة لأرمي، وإما ما كان في سره المالك، فإنه يقبضه الوكيل
 بالشر، في إقراره الثاني يصير مضموناً عليه حتى يخلصه من يده قبل الفسخ، يملك من مال
 الوكيل، ولا يرجع على المودع شيء، وما قبضه المصارف من رب المال في المرة الثانية
 يكون أمانة في يده حتى يخلصه من يده يملك من مال الموكل أعني رب المال، وكان
 للمطلوب أن يرجع بالله على رب المال، وإما ما كانت إلى الأبد

[illegible][illegible]

١٨٦٤ - كتاب المصنف
 في كتاب المصنف في مال رب المال، وحسنه من خاتمه مال.
 وفي كل لغو من سنن بقره كتاب الحقيه كذا - وادى - خاتمه من انقسام
 وخاتمة الربف، بقره من ربح الحارة من سنن بقره من خاتمه، وذلك ان
 وعاشا وخسبوا، وثلاثة ارباعها للمعطية، وهي ثلاثة ارباع وسبعين وخمسين،
 يسمى رب المال من ارباعه الفين وخمسمائة. لأن اس من هذا، لمصروفه ثلثه
 وخمسمائة، بمأخذ مال ذلك، على الفين ومائة وخمسة، ربح ربحه فيكون
 للمصنف واربعة ارباع هي البقره

١٨٦٥ - ومن دفع الى غيره ثلث درهم مصروفه بالصف ما شري بها جريد.
 ظهر عن الالف من الينين، لثلاث ارباع المال، فباع ارباعه في ان يشرى بالخيار، وانما
 انشربها بثلثه، وثلث ارباع رب لا - بل صاع ما يربى من ان يشرى بها في ان يربى
 اخذت بالثمن، ولا يربى من ارباع ارباع، فثلث ارباع ثلث ارباع المصروفه أو على رب
 المال ما لا يربى، فثلثه من ثلثه بثلث، وقد انكر رب لا ما يربى مصروفه، فيكون
 نقول فربا، لأن المصروف ثلث على رب المال، فثلثه - فرب لا يربى، فثلثه لثلثه
 لثلث لثلث، اس مال مصروفه مائة، وانما ثلثا جديده في ثلثه المصروفه، لأن
 ومن انما يربى ثلثه مائة ربح مائة، والمصروف ثلثه ثلثه مائة مائة مائة فثلثه
 بينه مصروفه، وبقره من مال ثلثه بمصروفه - فرب مصروفه قبل مصروفه لثلثه،
 فرب المصروفه، وقال المصروفه مائة مائة مائة مائة، ورب المصروفه
 في، فثلثه مائة مائة، لأن لثلثه في مصروفه الا رب لا يربى، فثلثه مائة
 بهذا الأصل حتى يربى مائة مائة

١٨٦٦ - في سنن المصنف حلية تلوي الفلن في ثلثه لثلثه
 انشربها - ومن دفع ارباعه من ثلثه، فرب يربى من ثلثه ارباعا خمسمائة،
 وكذا في كل رب لا يربى - فرب يربى من ثلثه ارباعا خمسمائة، فرب يربى من ثلثه ارباعا
 وقد عجز، فرب يربى من ثلثه ارباعا خمسمائة، فرب يربى من ثلثه ارباعا خمسمائة،
 فرب يربى

١٢٢٥ هـ - بو كتاب قيمة نبي استر لها ألقاب، والألقاب التي كانت عليه جميعها ألقاباً
وهو قال له رب المال استر ما فعلت، المكسر حتى جاز هذا السر، من المصنف، يقص
لذي شرفها، ثم منك، رجع على رب المال، لأن المصنف، من قيمة سر سرها، ولا
فضل في ذلك عن رأسه، بعد أن أنشأ أبو الحسن إلى أن محمداً رحمه الله يعص
المصنف، من المصنف، من قيمة، من كان ما يلزمه من السر، رائد عن رأس المال،
كان على له، من سره ذلك، من الألقاب، من سره، من راية أخرى، جلاله.

لعمل الحادى والمضروب فى جعود المضارب مال المضاربة

١٨٦٤٦- عن أبى يوسف رحمه الله فى المضارب إذا مال لرب المال ثم بلغ إلى شئ، ثم قال قد دعت إلى ألف مضاربة، فهو صاحب المال، لأنه لم يرب جعود الأمانة والأمانة خمس بالمضروب، لأن الرب الشئى به جميع الجعود، فهو مشتري لنفسه؛ لأنه صانع للمال، ونهى حكيم نفسه به بعتبار الضمان

وإن اشترى بعد الإفراز، فالضمان أن يكون مشترياً بنفسه، لأنه صانع للمال، وفى الاستحسان يكتب عم المضاربة، بضم أو من الضمان لأن الأمر بالنسبة قد تم بعد الجعود، وإن نصبت لا يرمى الأمر، الأثرى أنه لو لم يرب المصاحب بيع المضمون أو براءه، صحح الأمر، وإن كان له حظ حصصاً عليه، ليد شروعه بمرتب الأمر، وقع الاستحسان ومن ضروره ولو غلبه بقاء الضمان، كما فى المصاحب إذا كان يرب المالك، وسلم بمرأى الضمان، وبذلك لو دفع إليه أمانة، وأمره بشتري بها، فحدثتم شترى بمرأى الضمان، وكان اشترى بأمثاله عمى، فإنه

١٨٦٤٧- قال ولو مره بمرأى عمده بفسده واستمر مع المضروب، لم أقر، وإن لم يرب الأمر، لأن المالك بمرأى بفسده لا يملك بمرأى بفسده، فربح للأمر، كأن أقر بمشترقه، بخلاف المضارب، لأنه لو لم يرب بفسده بفسده، فربح بفسده على الشراء لرب المال، إلا أن به دلال على الشر، قال أبو يوسف رحمه الله فى الأمر ببيع القاب إذا حدث، وأدعاه بنفسه، ثم أقر، فباعه، فالبيع جائز، ورمى من الضمان، وكذلك الشهور بالهبة والإعطاء، لأن الأمر قائم

ولو دفع المدة أو عتقه أو وهبه، ثم أقر بعد البيع، بمرأى بفسده، فربح بفسده، فربح بفسده بفسده، لأنه لا يملك أن يبيع نفسه بعد لا يملك، انشراء نفسه

١٨٦٤٨- ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالذهب، فذكر المضارب أنه قد

وبيع فيها ألف درهم، وجاء بألفين، ثم إنه جحد، فقال: لم أبيع لأخمسمائة درهم، ثم حلك القضاء في يد المصارف قبلي أن يقبض منه رب المال شيئاً، وقد قدمت الثلث على إقرار المضروب بما مال من الربح، فإن القابل يقبض الخمسمائة التي أقرتها ربح، ثم أنكرها، فباحذها رب المال من رأس المال، ولا خصم على المصارف فيما بقي من المال، وهذا لأن المصارف أقرت أولاً مرة أن عنده ألف درهم أمانة، لأن رأس المال مع الربح أمانة عند المصارف، ثم جحد خمسمائة منها، ولو جحد الكل بعد ما أقر بها، خصم الكل، ولو لم يجحد شيئاً منها حتى يملك في يده، لكان لا خصم، فلما جحد اليخصم يود اليخصم، كان لكونه يخصم حكم نفسه، فإن كان أنكر أن يكون ربح المال شيئاً، والسألة بحالها، صباع، فإله بعد ذلك، فإنه يخصم الألف الربح كلها، ولا يخصم الثاني؛ لأنك

المجلد الثاني والعشرون

في قصة الريح

١٨٢٤٩ قال محمد ر حمله " إذا عمل المصارب كال المصاربة ، فريح القنأ ،
 علفش الريح ، وقال المصارب في يد المصارب على حانه ، وقد زر المال من الريح
 خيمته ، والمصارب خيمته ، ثم جمع ما أخذ رأس قال في يد المصارب على المصارب
 أو بعله ، فإن المصارب باطنه ، والخيمته التي أخذها زب المال بحسب من رأس ماله .
 ويؤدى المصارب الخيمته التي أخذها نفسه من الريح إلى رب مال إن كانت قائمة
 بعينها ، وإن هبكت في يده ، ومثلها على زب المال حتى يتم زب مال رأس ماله ،
 والآلف التي هبكت في يد المصارب هي الخيمته ، وذلك لأن مسميها الريح على مصر
 ومثال رأس ماله مع قوفه ، لأن حبال الخيمته قبل قبض زب مال رأس المال موقوفة إن
 هي ما أخذ لرأس مال في يد المصارب حتى قصه زب المال ، كان الخيمته ومعه كما
 الخيمته ، وكان القصة حارة ، وإن هلكها أهدر رأس المال في يد المصارب ، وكان
 القصة ماحدة ، وسير أن الخيمته لم يكن ربحاً ، وكان رأس المال ، لأن الأوصى هي
 المصاربة أن يبيع مال مني حدث في يد المصارب ، فإنه يصرف الهلاك إلى الخيمته ، وإذا
 كان الهلاك ربحاً صير أن الخيمته كان رأس المال ، ولم يكن ربحاً ، فكان قصة الخيمته
 باطلة ، وصار زب مال أخذ الخيمته رأس المال لا ربحاً ، والمصارب أخذ خيمته
 من رأس المال لا من الريح ، وصار مسميها لثالث ، فإنه يصح خيمته من رأس المال ، لا
 من الريح ، وصار مسميها يمثّل لأنه يصح خيمته من رأس مال جله يصير إلى زب
 المال ، لأن إذا لم يثل هذه الخيمته يشرط أن يكون الموصود ربحاً ، فإذا ظهر أنه
 لم يكن ربحاً ، بل كان رأس مال ، لم يكن ربحاً واقعياً بالمال ، وكان المصارب قابضاً هذه
 الخيمته لثمة يصير زب زب مال ، فصار مسميها كالمصارب ، لم يردعها إن كانت
 قائمة ، وردعها في إن هلكته ، حتى يتم زب مال رأس مال رأس ماله ، والآلف التي

نصرفه جثروا على المصارف

طعن القاضي أبو حارم على محمد رحمه الله ، وكان يجب أن لا يفتقر صرف المصارف على رب المال ؛ وذلك لأن محمداً رحمه الله قال : ما يضر رب المال من الألف الربح يكون من المال ، وإن صار قابضاً لرأس المال لا يفتقر تصرف المصارف بعد ذلك ، لأن المصارف كتب بصير مخجوزاً عن التصرف بالنسيء ، بصير مخجوزاً عن التصرف بإسراد رأس المال

والجواب فيه أن محمداً رحمه الله إنما يريد بقوله ما يضر رب المال رأس المال إذا أراد عند القسمة الثانية بعد ما ربح المصارف ويخاف كثيراً أن يجعل ما يضره رب المال من المصارف رأس المال ، فيصير قابضاً لرأس المال حال انعاقها على ذلك ، لا امر حين فيه لم يضره من رأس المال ، وإنما قبضتها من حساب الربح ، فيصير من رأس المال إذا انتفا على ذلك عند القسمة الثانية

١٨٥٢ - ونظير هذا ما قالوا أن رب المال إذا اشترى شيئاً من المصارف بألف درهم ، وهي مثل رأس المال ، إلا قليلاً من المال ، أن يسكه من رأس المال ، انتقص المصارف ، وإن أدى النقص ، قبل المصارف على حسابها ؛ لأن ما حصل في يد رب المال من ألف درهم حصل على جهة الشراء ، لا على جهة بيع رأس المال ، فكأنها هنا حين بيع ألف درهم قبضتها من حساب الربح ، لا من حساب رأس المال ، فلا يصير من رأس المال إلا ما بقى منها عند ذلك على أن يكون من رأس المال ، فيصير قبضتها من رأس المال حال انعاقها على ذلك ، فيكون المصارف من ذلك فائدة على حلقها .

والدليل على صحة هذا التأويل ما قاله محمد رحمه الله أن المصارف الأولى على حلقها لا تنقص لا على رأس المال ، عمدين في آخر المسألة أن ما يضره رب المال من الألف حين فيه لم يكن رأس المال المصارف ؛ لأنه قبضها من حساب الربح ، فبما حصل رأس المال بعد ذلك إذا أراد عند القسمة الثانية أن يجعل ذلك من رأس المال من حين تنقضى على ذلك ، كانت المصارف على ذلك فائدة يسبب ، فكان ما ذكر محمد صحيحاً

على هذا التأويل

وقال السائر علي حسب ما ذكر في سماعه في ١٠ ربه عن أبي يوسف فيمن
 دفع إلى آخر باب درهمين صبيحة فجعل في مال أحمد الخمس والقصير
 وأربعة اشعة، ونظر في كسبه يروح في الثاني، فإن لم يال بأحد، لم يال ألف
 درهم ولا يكوب، ثم لم يال لثلاثة محسوب من ربح مال

٨٢٥٤ - ومن دفع لي عشرة اشعة ثم مضى به نصف، فربح بها ثلث درهم
 أخرى درهم، ثم مضى، دفع الفصل إلى ربح المال من ماله نف درهم، وفي أنما
 درهم واحد مضى حصه من الربح ألف درهم، ثم مضى بماله، فلم
 بأحدها حتى مضى في يد مضارب، والألف التي مضى في يد مضارب مضى
 بها خمسة، ثم مضى في ربحه، فربح خمسة، ثم مضى بماله، فلم
 وثلاث خمسة، ثم مضى في ربحه، فربح خمسة، ثم مضى بماله، فلم
 انقصت القسمة في الربح، وإذا انقصت القسمة في حاله، لم يال
 قسمة ربح القسمة، ثم مضى من الربح ألف درهم في يد مضارب، فربح
 عشرين، ثم مضى في ربحه، فربح خمسة، وإذا انقصت القسمة في مال قبل
 النقص.

وقد ذكرنا أن القسمة انقصت متى هلك حصه من المال من القسمة، وذلك
 لأن الأصل بينهم أن لكل واحد من القسمة، فأنقصت من أحدهما
 حصه من الآخر، حتى هلك حصه الآخر من القسمة، فربح القسمة، وركبها
 هلك ما كان من القسمة، وما مضى فلهما يكون ربح على القسمة لأن القسمة فيها
 يكال ويرى، كما هو الأمر بين المحققين وحكمهم، وهو، فهو مبالغة حقيقة
 وحكمهم، وهو، أنه ما له حصة الأول، أحدهما، وحدهما نصفه، ونصفه
 حقت حصة حدهما، فربح على صاحبه من حصته ما في يده، ثم مضى حكمة
 مطلق ما قالوا بأنهم إذا كانت حصص القسمة، هلك ما كان من القسمة، لأن
 مائة من ربحه، لمضى ما كان من ربحه، فربح خمسة، فربح حكمة من ربحه

حال الصحة، وهو المصاربه، فإن المصاربه حاله صحة كانت ظاهرة، والظن وجب
بسمها، وتقدم من وجب على المرض بسبب ظاهر في حالة الصحة، فإنه يساوي بين
الصحة كما هو كمال ما عاب له على خلاف في حال الصحة، ثم داب به غيره فلا يشوب
في مرض الكسب، ذلك المذكور به يساوي غيره بالصحة في الكسب، لأن سبب وجوب
هذا المصنوع إنما هو الكسب، في حاله للصحة، وأنه كان لمر ظاهر

وأما الحوت، من الذي ينزل نحو المصنوع القديم الذي بالصحة الحاله حجة
للصحة، لأن دفعه ببقاءه الذي من حيث الظاهر مطلق عن غيره، فصاره محذوراً وليس
حال المصاربه، هذا، المعروف به يكن بقاءه، والمثبت مرضي، معن بالقيام الثابت من
حب الظاهر دفع ثبوت حكمه، لا بتأنيده بعد الثبوت

٨٢٥٧ ومن دفع إلى آخره لم يفرغ مصاربه بالصحة، فأمر المصارب عند
موته لأنه قد دفع بذلك، واشترى فربح أقل، ثم مات المصارب والمصاربه مبرورة،
وللمصارب من، وبه وناه بالمصاربه والربح، فإذا كان يأخذ من مال المضرب، أم
الكل المال، لا نسي، به من الربح، أما ما أخذ رأس حاله من مال المصارب، لأنه حلت
عجلاً لأن المصاربه، مصدر صامت إياه، ولا يصح حصص من الربح، لأن الربح لم يكن
في يده في الأصل، ووقع لسلك من وحده إلى يده من نصيبه به يده عن الربح، وإن
لم يقبض لا يثبت مده عن الربح، فلا تست يده عليه بالسبب والاحوال، أم مخر مبخر
الربح، وجعل م يده من به المحلول لا يوجب عليه صمداً كما عرف مال إسماعيل
مكان، وله بحر صاحبه، لا إسماعيل عليه، كذا هذا

هنا من، د صحت رأس مال، لأنه لا يجهل محذور، لأن من الموصوف إلى
رأس ماله، مصدر كذاه اسميته رأس المال، فيصممه حد نفس موقوف في حصصه
لأن من الربح، لأنه لا م يده من عليه الربح، وهذا محذور مال من فهو موقوف إلى
حده من الربح، فيجب ان يصير صامداً لها

هنا إن النجيب رأس، فإن إنما كان سبباً للمصار، لأنه استهلكه بالخط، فإن
رأس المال مصدر موقوف بماله متى لم يكن بحيث لا يكن غير مال، صاوية من ماله
والخلفه استبدالاً، لم يكون سبب ضمان، أو لأنه ترك عبط، لأن حدة الموت محال

روى المولى راجى من مرفوعه ، روى من مرفوعه على ما ذكره

ذلك صحح بهيئته، وإن كسره بفتح التميمي، وكان رب المال أموه لعمه ماء في مثال
 المناسك فقد روي أن، يعرف به مع العرفاء، ولا يضرب بالربيع، وهذا ما كتبه
 معروفة في الصحة، لأنه يعرف مال المناسك إلا بغيره، وذلك لأن المناسك إذا كانت
 معروفة في حالة الصحة، قرب المال في مقتله وأمنه، كما، بغيره بغير المناسك، لأن رأس
 المال إنما يضرب في بركة المناسك بالمقبولة والتهليل والمناسك، وأحدث في الصحة،
 والتجديد، وبعد ما بينه، يضرب بغيره بغيره من قوما، المناسك بمذا، رأس المال، يضرب
 مع الحرماء بغير رأس المال في مال المناسك، ولا يضرب بغيره من الربيع، لأن الربيع
 لم يعرفه بغيره، في بغيره، دين الموضع مؤخر عن دين الصحة، بغيره عما ذكره
 المناسك بغيره في حالة الصحة، وإنما عرفت بغيره لا يضرب بغيره رأس المال رأس
 لأنه مع غرماء الصحة، فكذلك هذا

هذا ما كتبه بالمقبولة معروفة في الصحة، وأما، رأس المال، بغيره بغيره، ولم
 يعرف إلا ما ذكره، فإنه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة، لأن المناسك إذا لم
 تعرف إلا بغيره، فهو بغيره، رأس المال، وأنه مؤخر عن دين الصحة، فكذلك هذا

فصل الرابع والعشرون

في تصرف المصارف مع من لا تقبل شهادته له

١٨٢٦٦ - وإذا اشترى المصروف من لا تقبل شهادته له بسبب الفرية أو الزوجية،
 هذا اشترى من أبيه أو أمه أو ولده أو من امرأته أو من شريكه أو من شريكه في لا تقبل
 شهادته له بسبب النسب كبناته وعمه والعم، وكل واحد من ذلك حتى ثلاثة أوجه، أو
 أن يشتري، أو يبيع من هؤلاء المصارف بما لا يتعاضد الناس في مثله، أو بما يتعاضد
 مثله أو بمن القسمة، أو باع، أو اشترى من لا تقبل شهادته له بسبب القرابة أو الزوجية،
 أو باع، أو اشترى من لا يتعاضد الناس في مثله، فإنه لا يجوز عددهم جميعاً، أما عند أبي
 يوسف وعبد بن محمد رحمهما الله، فلا يبيع أو يشتري من أحدهما لا يتعاضد الناس في
 مثله، لا يجوز عددهما، والأحكام منبذة به وبين الأحكام فيه ومنعه، فلا يجوز
 من هؤلاء بما لا يتعاضد الناس في مثله والأحكام منبذة معه إن كانت رتبة أولى، فإما
 عند أبي حنيفة رحمه الله في الشراء فلا يبيع أو يشتري من أحدهما حتى للمصارف،
 ثم يجوز من هؤلاء أو لى، في البيع فلا يبيع المصارف من أحدهما من لا يقبل
 عددهم، فلا تنفع الشهادة، ووجدت الشهادة هنا في البيع منهم ممن لا يقبل، فلا
 الأحكام منبذة به وبسبب منعه، فيتم متى حصل البيع والسر، منهم، وإن كان بما
 يتعاضد الناس في مثله، لا يجوز ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله، كما في الزكيات الخاصة،
 وعندهما يجوز ذلك من الزكيات الخاصة، فلا يجوز من المصارف، وإنه أهم تصرفاً منه
 أولى، وكل واحد منهم سوى بين المصارف والزكيات الخاصة.

فإذا باع أو اشترى من هؤلاء المصارف بمنزلة العينة، يجوز عددهم جميعاً،
 أما عندهما فلا إشكال، لأنه يجوز ممن يسير، فيستل نفعهم أو ي، وكذلك عند أبي
 حنيفة رحمه الله أئمتهم، وإن كان به ذلك، واحتلت روايات عنه في الزكيات الخاصة
 بالبيع والشراء، باع أو اشترى من هؤلاء المصارف بمنزلة العينة، ذكر في كتاب البيوع أنه
 لا يجوز، وذكر في كتاب الوكالة أنه يجوز، فأبو حنيفة رحمه الله يحتاج إلى التفرقة بين

المصاريب ولو قيل من في ربه كتاب الميراث

والله ، أنه ظهر للمصاريب فصل مرفوع على لو قيل من في ربه كتاب الميراث
 فان لمصاريب سحر ، من بعد أخرى وان لو قيل و الإبداع من بعد ، وليس لو قيل
 انحصار ذلك ، وظهور مفسدان وبه المصاريب عن الوصي حر كذا للميراث في المال
 المصاريب و لو لم يشارك في مال الميراث و لو يكتف به ويرج مع الميراث ، والمصاريب لا
 بذلك ذلك ما يظهر فصل من به المصاريب على الوكيل و لو لم يشارك في ربه المصاريب على الوصي
 في المصاريب يجب ، يظهر فصل مرفوع على لو قيل الميراث ، بل يصح مرفوعه عن
 الوصي مع من بعده أعب ، بل مع الميراث مع المصاريب و لو لم يظهر مرفوعه الوصي في حق
 من بعده ، ويظهر معه ، فاما المصاريب فيبيع أو الميراث من هؤلاء مثل الميراث ، ولا
 بذلك الحل الميراث ، و لو لم يظهر مفسدان يستحق الوصي في ميراثه ، فاما الميراث إذا ملك
 الوصي الميراث ، من هؤلاء ، مما لا يعدس الميراث في ميراثه ، والميراث لا يملك ذلك إلا
 في الميراث ، فهو الذي لا يبيعه ربحه أن على ربه كتاب الميراث

خاصة ، ما عدا أو ميراث من لا تقبل له شهادته بسبب الملك ، كملكه وميراثه
 الميراث ، فاما ما عدا أو ميراث من لا تقبل له شهادته بسبب الملك ، كملكه وميراثه
 عليهم جميعاً ، لأن ما عدا أو ميراث من لا تقبل له شهادته بسبب الملك ، كملكه وميراثه
 وحشر ، لم يجر عليهم جميعاً ، ولو لم يكن للمصاريب عن الملك في ذلك هؤلاء

وكذا ما عدا أو ميراث من لا تقبل له شهادته بسبب الملك ، كملكه وميراثه
 ثم حصر ربحه في ذلك ما عدا أو ميراث من لا تقبل له شهادته بسبب الملك ، كملكه وميراثه
 انقوله بما ينحصر الميراث في ميراثه ، لم يجر عليه ، ولو لم يكن للمصاريب عن الملك في ذلك هؤلاء
 ما عدا أو ميراث من لا تقبل له شهادته بسبب الملك ، كملكه وميراثه
 وأخرى

وأما في لو لم يشارك في مال الميراث و لو يكتف به ويرج مع الميراث ، والمصاريب لا
 بذلك ذلك ما يظهر فصل من به المصاريب على الوكيل و لو لم يشارك في ربه المصاريب على الوصي
 في المصاريب يجب ، يظهر فصل مرفوع على لو قيل الميراث ، بل يصح مرفوعه عن
 الوصي مع من بعده أعب ، بل مع الميراث مع المصاريب و لو لم يظهر مرفوعه الوصي في حق
 من بعده ، ويظهر معه ، فاما المصاريب فيبيع أو الميراث من هؤلاء مثل الميراث ، ولا
 بذلك الحل الميراث ، و لو لم يظهر مفسدان يستحق الوصي في ميراثه ، فاما الميراث إذا ملك
 الوصي الميراث ، من هؤلاء ، مما لا يعدس الميراث في ميراثه ، والميراث لا يملك ذلك إلا
 في الميراث ، فهو الذي لا يبيعه ربحه أن على ربه كتاب الميراث

١٩٦٣-٣ «وشرى، أو باع من الأحسن حال المصدرية لما يتعلق بالناس في مثله،
 حاز على المصدرية، فكذلك إن شئنا، أو باع للمصدرية من هؤلاء، فأما إذا باع، أو
 لشئنا مكالمة، فهو كالبيع والشراء من نفسه من وجه، لأن له على مدته في حال هؤلاء،
 ولو باع، أو اشترى من نفسه بالمصدرية من كل وجه، لا يجوز عن كل حال، فكذلك إذا
 باع أو اشترى من هؤلاء، يثبت البيع والشراء من نفسه من وجه لا
 يجوز

وأما إذا اشترى منها من الحقيقة فإنه يجوز^(١) عنهم جميعاً، أما عندهما فلا
 إشكال؛ لأن هذا يجوز من الوكيل الخاص. فمن المصدر وأنه أعم بصرفه أولى،
 وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فعلى رويته كتاب الوكالة لا يصح أنى الصرف بين
 المضارب والوكيل الخاص عن نفسه، وإنما يحتاج إليه عن رواية كتاب البيوع،
 والفرق له على ما ذكرنا فيه، إذ اشترى من لا تقل شهادته له بسبب انقضاء جاز

وحاصل جواب عن هذه المسألة أن المضارب إذا باع أو اشترى من لا تبطل شهادته
 له، إنه كان مثل الغيبة حار عنهم جميعاً، وإن كان لا يتحدى الناس في مثله، لا
 يجوز عنهم جميعاً، وإن كان يتحدى الناس في مثله، لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه
 الله، وعندهما يجوز إلا من مكانه وعنده الغيبة

والعيب بالركب، حتى في ذلك، فكذلك في حق الرضاء باليد يمين

ومهم من يمين المنار إذا رضى باليد، فإنه لا يبرمه، وإنما يبرم لغيره،
وهو الرضاء باليد، من الرضاء باليد، فإنه لا يبرمه، وإنما يبرم لغيره،
اليمين باليد، ثم حنبل في الفرق بينهما، وأصح ما قيل فيه أن الرضاء باليد من
صحيح المنار، فإنهم يرونه باليد إذا أراد أن يبرم، وقد أمر المنار
بالحنبل مرة بعد أخرى، فيدخل في الرضاء باليد، لا سيما إذا كان
آخرى، وبين ذلك سبيلان، الأول، أن يكون الرضاء باليد، وهو على رتبة المال.
فإنما في الرضاء باليد، ما هو في صحيح المنار، فإنه لم يبرم باليد مرة
بعد أخرى، فلا يكون الرضاء باليد، وإنما هو كماله، فيكون بعد الرضاء باليد
فلهذا، ولا يبرم باليد.

٨٢٦٥ - بعد ذلك، لم يبرم الرضاء باليد، على ما ذهبنا، وإنما إذا رضى
الرضاء باليد، وأما المنار، فلا بد أن يستحب ما هو في المنار، على
ذلك، فإنه لا يستحب أن يبرم ولا رتبة المال، أما ما قاله من أن
الحنبل في الرضاء باليد، فإنه لا يبرم، وإنما هو كماله، فيكون بعد الرضاء باليد
فيه يكون المال، كما أنه في المنار، على هذا الاعتبار يكون ما قاله من أن

٨٢٦٦ - وهو الذي الرضاء على أبي، فإنه لا يبرم، وإنما
هذا، وأما المنار، فإنه لا يبرم، وإنما هو كماله، فيكون بعد الرضاء باليد
الحنبل، وأولى ما لا يستحب، وطريقه ما إذا رضى على من هو محجور
أنه يبرم، وإنما يبرم فإنه لا يستحب الرضاء، لا سيما ما قاله من أن
محجور، وانحصار مع المحجور، لا يبرم، وإنما هو كماله، فيكون بعد الرضاء باليد
صحة الرضاء، ما الرضاء باليد الذي توجب عليه الرضاء، ثم يستحب
فلهذا، ولم يبرم عليه من الرضاء أولى.

فإذا قيل إن الرضاء الرضاء باليد، وإنما لا يبرم، وإنما لا يبرم،
لأن الرضاء باليد، لا يبرم، وإنما يبرم، وإنما يبرم، وإنما يبرم،
رضاء باليد، وإنما يبرم، وإنما يبرم، وإنما يبرم، وإنما يبرم،

المسلم عند إعلان عبثه في بيعه، مما كلفه من خسران، فهو يبيع بمقتضى ما يشاء
المسلم ولم يرد، وإن رادى ذلك فإنه لا خير للمسلمات وذلك لأن خيار الرؤية
إنما ثبت من حيث إنه تصرف في حق الموقوف بغيره الأصلي فإنه اشترى لنفسه ولم يرد،
لا يشترط له خيار من حيث إنه يملك من ذلك المثلث، لأنه حتى هذا الاختيار
يكون ذلك المثلث هو المسترى، ولو اشترى ذلك المثلث بمحضه لا يكون له خيار الرؤية، لأنه
اشترى ما رده وهو عالم به فكذلك إذا اشترى بغيره، فإما جهل بعد أمره، أي جهل بغيره
عنه، فهم يعلمون ذلك حال أنه اشترى له ما رده، وإذا جهل بحال المسترى، فصار كمن
اشترى بغيره، ولم يعلم أنه رده

وكان جواب عرفته في مصراب، هجر الجواب هي الوكيل عدل من هذا استوى ولم
يوه وفداته موكة، إذ كان وكلا مشراه عبد بهر عنه، يشهد به جهر الرؤية، وإن كان
وكلا مشراه عبد بهر عنه، لا يشهد به جهر الرؤية، لا ذكر ما في مصراب

وكان جوارب عرقه في حمار الرثية، فهو الجوارب في حمار الميت في المصراع،
والركب أيضا اسرى عدداً معيناً، وقد علم رب العالمين ان كان مأموماً اسره منه جريحه،
يُسَمَّى جِوَارِبَ الْفَتْب، وان كان ركباً اسره عبيد يمينه، وقد علم رب العالمين ان ما يسمي لا يشك
في حمار الميت، فما ذكرنا في حمار الرثية

فإن كان رب المال لم يره، وراه المصنوع فمسترد، وليس بمصنوع حيار ثروية ولا ثمر لئال، وذهب لأن حيار ثروية إما نيت باعتبار أن رب المال هو المسترعى بمسح في حكم القصد، لأنه لم يره، فلا يجب ما قصد في التصرف من مشرعي لبعده في حقوق القصد، لأنه قد رآه فلا يستحق حيار ثروية، وكان يؤوله من كان مصنوعاً مأثوراً بمرأه عبيديه وروب المال، ولم يره المصنوع لم يجب حيار الرؤية، لأنه من حيث إن رب المال هو المسترعى، ووجه أهمه أنه حيار الرؤية، لأنه المسترعى ما هو وهو غنم يره، وما حيار المصنوع هو المسترعى لبعده في حق المفق، ولم يره، ثم بسبب حيار ثروية، فكتبت له.

والجواب في التوكيل الخاص والمصرح كالخوف، هو: لا، لأن التوكيل الشخصي

هو حق احتقون كالتسري بنفسه، والتوكيل كالتسري بنفسه من حيث التوكيل بات

وكذلك إذا أخذ الوصي مالا مضاربه على الصغير بشئ في عياله على أن يعمل معه على أن يكون بوسع البيت، وللصغير الثلث، ورب مال الكس، فهذه المضاربة جائزة.

١٨٢٧٧ وإذا دفع الوصي مال الصغير إلى نفسه مضاربة، فهو جائز؛ لأن الصغير به مفعلاً ظاهراً؛ لأن مضاربه به شئ ماله من غير عوض، بحق من ماله؛ لأن ما يستحقه المضارب من الربح يعتبر حائزاً من عمله الذي هو رأس ماله. لا من مال الصغير، حتى لا يدرج مرة، فكأن هذا المصروف مفعلاً في حق الصغير من كل وجه، والوصي يملك مثل هذا التصرف في مال الصغير مع نفسه، ثم ألا يأخذ مال ليه المراهية مضاربة لنفسه، أو الوصي إذا فعل ذلك، وسرط عمل الصغير مع نفسه، والصغير يحق التجاراة، ويمدح عايناه قسم المضاربة، لأن الصغير يصير مأذوناً له، وتصغير للأهول به في ماله بمنزلة البالغ، ورب المال إذا كان مأثراً، وسرط عمل نفسه مع مضارب، فليس أنه صده المضاربة، كذا هذا.

كان الثمن مضمناً إليه ، فاسرى للموكل ، ثم نقد الثمن من مال نفسه ، كان له أن يحبس مال الموكل لنفسه ، فكذا ، هذا ، أما إذا لم يصف السراء من مال المضاربة ، ولا إلى ماله ، فالقول قول المضارب مع أنه ما اشترى للمضاربة ؛ وذلك لأن المضارب لم يصرف ماله ، لأنه اشترى للمضاربة ، لا يصف ولا اقتضاه ، واحتمل أن هذا السراء للمضاربة ، وإن يكون للمضارب ؛ لأنه جلب السراء لنفسه ، فوجب الرجوع في البين إليه ؛ لأنه أعلم بذلك من غيره ، ولأن آخر عا من تشبهه ، فيجعل همه له ما سم يضمن عمله لميره إما صفة أو دلافة ، ولا يحكم النقد ، وإن كان المال حال النكاح ، ومن الركن الخاص بحكم النقد من النكاح ؛ لأن تحكيم النقد يوجب أن يكون السراء للمضارب ؛ لأنه وضع المال أنه لك البين من ماله ، لا من مال المضاربة

هذا إذا نكح ، وإن انفذ أنه لم يحضر للمضاربة به ، فد السراء ، فعلى قوله أي يوسف يحكم النقد إن عدا من مال المضاربة كان السراء للمضاربة ، وإن عدا من ماله كان السراء له ، وعند محمد رحمه الله ، يكون السراء وإنه للمضارب ، نقد من حاله لو من مال المضاربة ، كذا في الركن الخاص على ما عرف في كتاب البيوع

فروع منه

فيما إذا احتلف في العموم والخصوص في المضاربة.

١٨٢٧٦ - المضارب ورب المال إذا اختلفا ، فقال المضارب : ذهب إلى مال المضاربة بالصف ، ولم يسم شيئاً ، وقال رب المال : إن أذن لك في السراء ، وقال في الطعام ، إن كان من التصرف فالقول قول المال ، ولا يكون بغير التصرف من العموم ، وأعلم بأن العموم في المضاربة كما يثبت بالتشبه من غيره يثبت بمقتضى لفظ المضاربة ، فإذا اختلفا على الوجه الذي فكرنا ، وكان ذب من التصرف ، فالقول قول المال ، ويجعل ابتداء العموم بيناً له من العموم ، ولو ثبت العموم بلفظ أو بلفظهما ، ثم ساء رب المال عن العموم قبل التصرف ، عمل به ، فكذلك هذا ، وأما إذا كان هذا الاختلاف بعد المهر ، فالقول قول المضارب مع بين استحساناً ، وعلى رب المال البينة ، وبلا استحسان أحد ههما الثلاثة ، والقياس أن يكون القول قول رب المال مع

شأننا بحمد الله تعالى فيذكرنا الله تعالى

في اسم رب العالمين، أو بناءً على ما علمنا من أن الله تعالى قد جعلنا
توحيده الآخر، ومن بعد ذلك من الآخر، فهو ينقض ما كان من المذهب
جاء، لأننا قد علمنا أن الله تعالى قد جعلنا الآخر، لأنه بعد انقضاء
معا، لأن المذهب هو المذهب، وكذا علمنا من الله تعالى بعد انقضاء
الآخر، لأن الله تعالى قد جعلنا الآخر، لأنه بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، ومن بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
وكان من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء

في المذهب، من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء

من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء

من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء
من الله تعالى بعد انقضاء، من الله تعالى بعد انقضاء

وعن أبي يوسف رحمه الله إذا قال المصارف أمرني أن أخرج إلى جميع المسلمين، أو قال سمع بأمرني سري، وقيل وبالمال أمرني أن أخرج إلى الصورة وحدها، فإنصرف من المصارف، ولم جائ للمصارف أمرني أن أخرج إلى الصورة والكوفة، وقال رب مال أمرت أن أخرج إلى الصورة وحدها، فالقول قول رب المال.

الفرق الثالث في خلافهما في مقدار الربح المشروط للمصارف وفي اختلافهما في جهة قضي المال

١٨٦٧ - وإذا بيع الرجل إلى رجل ثمن درهم مسددة، وبيع منها ألفاً سم أحسن المصارف ورب كان، فعلى المصارف، شرطت في نصف الربح، وقال رب المال شرطت ثلث الربح، فالقول قول رب المال؛ لأهم ما عني المصارف: فإن المصارف تدعى بزيادة ربح، وأنكرها رب المال، فيكون القول قوله لأنه أو أنكر شرطاً لبيع أصلاً ورأساً، وقال، ما دعت إليك ثلث مصدرة، بل بصفحتك، كان القول قول رب المال، فيك إذا أنكر زيادة شرط في الربح، وإن أنكر جميع الثمن، فاليمين بينه المصارف لوجهين، أحدهما أن يمينه للمصارف تسويده تسرع على الربح لأنساية رب المال، واليمين تسرع لأنساية لا للثمن، فكذلك يمين المصارف أولى بالمقصود. والثاني أن رب المال يمينه بما هو ثابت، فإن القول قول رب المال أنه شرط تلك الشرح، والمصارف يمينه بثبت ما هو غير ثابت، فكانت أولى بالخيار.

ولو كان رب المال قال شرطت لك مائة من الربح، أو قال دفع إليك المال مضاربة، ولم أنسده ثلث شيء من الربح، ولك أجر مع عبدك، وقال المصارف لا، بل شرطت في نصف الربح، فالقول قول رب المال مع يمينه.

وكان يسمى أن يكون القول قول المصارف، لأنه مدعى بخلافه، ورب المال يدعى بالمصادرة، فهو من يدعى بخلافه لأنساية، كما ذكره في الكدح والسهم والحق إذا ادعى أحدهما الفساد والأخر الجواز.

(١) وهي الأصل الفصل السابع والعشرون في استلزامها

(٢) وهي الأصل فإلا القول قوله لأنه يمينه رب المال

الله تعالى أن من الله بالهدى به سيرة، وهداهم على ما يشاء من الحق الذي
من طارئة من حيث لا يدرك، فيكون القضاء من الله، فيكون القول من القضاء من حيث
في الحق إنما من الله تعالى، و... غير أن هذا احتجوا به، و... إنما من الله تعالى، و...
أبعد، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
حيث يجعل من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
فقد احتجوا في موضع الاعتقاد، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
على ما جاء من خلاف من حيث هو

و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
ذكرها في المسألة المنبرية من حيث المنبر

١٩٧٧: و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
لأنه شرطه في المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...

١٩٧٨: و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...

١٩٧٩: و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...
المنبرية من حيث المنبر، و... إنما من الله تعالى، و... لا من الله تعالى، و... إنما من الله تعالى، و...

[illegible]

وقال انما حبيب الله ، فالحبيب بفتح الميم ، واللام مقصورة بفتح الميم ، ففتح الميم
اللام المقصورة ، ويؤتى هذا شياء لان عمل القلب في ذلك ياء يجعل كفاء الامر
كثاء ، يخلص كما دفع ياء في مضارعة ، ثم شرط ان تفتح ، ثم فاعل مضارع
مضارع ومضارع ، ثم فاعل مضارع ، وفيما ذلك الله ، وميم امكن من التعميم
مما في الاصل الشرع ، ونماض مضارعة انتفاء على المزة الا في المضارع
في الصيغة من فوج ياء في ذكره

[illegible]

(١) شك في ط ١٥٩ في ط ٤ ويكرر إحصاء عن المصاحبة الخ ١٥٩ في ط ٤

الإيضاح: ولم يثبت شرط، ولكنها نافية من كل وجه، وبها تنفي وحرب فخر لئلا من كل وجه، وبه انطباق من حيث الصورة نافية من وجه، فتنه من وجه، من حيث أنها أثبتت عقلاً فهي مثبتة، ومن حيث إنها أثبتت على شرط كذب صورة، إلا أنها معى معتد من كل وجه (الإثبات معى من كل وجه معارض بالإثبات ضرر، من كل وجه من جهة رد المال، معى من بين المستوفات الإثبات ضرر، من وجه، المعنى من وجه، ومن بينه رد مال المعنى من كل وجه، فتراجع الإثبات من وجه دون وجه على المعنى من كل وجه، وكذا ثبت على ما لم يثبت من هذا الوجه

وإن أقدم المضارب اليه أنه شرط له من أربع مائة درهم، ودر عليه أجور الفس،
وأقلم رب المال اليه أنه شرط به نصف الربح، فالذهب للضارب، والفضة لأل المبيع
استوفى في الإلتزام من حيث الصورة، على بينة، وبها أثبت عليه الشرط، وهو
انضام انضمام المضارب، وبه المضارب قد صدقاً وشرطاً، وهو مضارب ثالث، فقد
استوفى في إتمام صورته من هذا الوجه، ثم رجعت إليه مضارب على بينة وبها ثل
الرجوع أحد عشر، وهو أنه المضارب قد مضى لأخر ائتم من كل وجه، وبه وب
الثلث خمسة معنى من وجه، وبها ثلث آخر ائتم من وجه من ظهر الربح، فإن في الربح
أجور الفس، وبها ثلث آخر معنى من ظهر الربح، فخرجت بينه نصف، وهي خمسة من
كل وجه على منه رب المال، وهي من حيث المعنى عليه من وجه منه من وجه

والله اعلم بالصواب، واليه المرجع والمآب.

وَاللّٰهُ اَعْلَمُ

فإن عيسى بن مريم يجب أن يكون الجواب في ماله في هذه الجواب في ماله
المصنوع، لأن مزارع ألب شمر طاف في المزارعة، وهو المينرط عشم، العرم، والقصاوب

كانت اشتراط ماله في نصرة ، وكان مسئلة المزاولة نظير ما إذا كان المصنوع يبيع في
 ب اللال شرط له من بريح ماله من اللذانهم لا نظير ما إذا كان المصنوع يبيع في
 اللال شرط له من الزرع مثلاً ، وكان نظير من هذا الوجه ، يصح لا معنى له في

من مشاهد من قال لا فرق بين المسألين - بل بينهما رؤيان مذكور في
المصنفين يكون رواه في دررعه أهمية العاصم أولى ومن ذكر في برعه يكون
رواه في المصنفين ان يبه صاحب لئال أولى، فلي المسألين روايت - لا ابرو له
كتاب القدرية اصح ، رواه كتاب المزارعه كما قال عيسى رحمه الله ، وكان القصة
لوجعفر بن يقوب - من هي احكام الاختلاف الرواية ، واني اخلف اعرف الاختلاف
للموضوع ، موضوع مسألة المزارعه ان المزارع اعطى امام البيه عني به شرط له عشرة اشهر أو
عشرين شهرا ، ومن مجموع مسألة المصنفين أنه شرط له مائة درهم ، اخلف الخواص
لاختلاف الموضوع من هذا الوجه ، ويبان ذلك ان العاصم ان اعطى البيه على شرط
في المزارعه إلا أنه من حيث معنى كتاب أعطى على أن شرط له مائة ، وذلك لأنه
أبسط تسويات عشرة اشهره ، وانها بما لا يستحق بها أجر حتى الاصل شيئا لم
تخرج ، إنما استحقوا اجره من - ولله درهم أو دليبه ، ليس هو الدرهم والدينار
فهي ان شاء الله كان ما يشبه المزارع من ان شرط له مائة درهم ، وهذا حكم
ثاني صار من حيث معنى ، كأنه اعطى البيه على انه لم يشرط شيئا ، ولو لم يشرط من
حيث الحقيقة كما يشهد به رب لا من أولى ، فكيف اذا من من حيث معنى ، وفي مصنفه
المصنفين آدم المصنفين به على أنه شرط له مائة درهم ، وقد يستحق هذا الشرط ، واني
قضائه ما اجر المثل ، لانه ان شرط له مائة درهم وحسب درهم - فكذلك بيته
المصنفين فأنشأ على بيته المشرط من حيث الصورة وأدعى جميعا ، نعمتها اليه صاحب
اجر المثل على كل حال ، فصار أدعى من غيره المثل ، فكذلك لم أجر المثل بغيره ،
وهي مهمه "لم يظهر لبي

شب سے مسئلہ عام سے ابتر ہے ان لوگوں کو انعام و اجر اللہ تعالیٰ سے ملنے شروع ہوا

(۱) جنگجو و طوطی و کبوتر و غیره را

(٦) رقم الاصل ٤٢

والأمانة ضمنها بالبحر، وكان كالتوديع إذا ادعى التوديع بمسببه صدر ضماناً، ثم ما كان فيه ضماناً مع ما في بند لرب المال، إنما يستلزم إذا ادعى - المال لمضاربة لمضاربه القديمة، لأن جميع المال أسلفه في يد العامل في هذه الحالة رأس المال مع الربح كله، وقد تدعى بكل نفسه، فصار كأنه أنكل بالبحر، فإن إدعاء رب المال إتيه دفع إتيه المالك مضاربه بالثالث، فإنه لا يضمن جميع ما في بند لرب المال؛ لأن قطر الثالث ملك العامل في رهنهما، فلا يضمن بالتدعي لثالثه، وإنما يضمن ما وراءه؛ لأن ما وراءه المثلث كان منساربه ثالثة، وأنه لثالثه في يده، وقد جحدت، فيضمن ما وراءه الثالث، وذلك عند أن يربح رأس المال.

١٨٨٢ - رد مال المضارب دفعته إلى مضاربه وكان رب المال خصم إتيه مرضياً، فالتقول قول رب المال، لما بينهما اختلاف في نوع العمل، فإن هناك المال في يد المضارب، بعد رد المال، فلهذا قبل العمل فلا ضمان على المضارب، لأن المضارب لم يضمن قبل العمل، فلهذا يضمن القبط؛ لأنه لم يوجد منه شيء، وقد تصادف على أو القبط كان يادون رب المال دفعه إليه مضاربه أو مرضياً، والتفهم من كان يادون مضارب المال، لا يوجب على المضارب ضماناً إلا بالقرض، ومنه يجب القرض، فكان هذا بطر ما عذر من كتاب التوديع إذا قال التوديع أخذت منك هذا ذل ودفعه، وقال رب المال لا، بل أحده مرضياً، وقد هناك المال قبل العمل، لا ضمان عليه، لأنهما تصادفاً في شخص حصص يادون صاحب المال أخذه ودفعه أو مرضياً، فكذا هذا، وإن هناك المال في يد المضارب بعد العمل، كان المضارب ضماناً للمالك.

وكان يجب أن لا يكون المضارب ضماناً لأحد تصادفاً على أن العمل في المال حصل يادون رب المال، وإن كان مرضياً كما يدعيه رب المال، يكون العمل حاصلًا بتسلط رب المال، لأنه لا يملكه، فلهذا يضمن على العمل، فيكون العمل - فلا بتسلطه.

المضارب عنه أن هذا هكذا إذا ثبت الأدن بالعمل، ومنه يستلزم أن لا صاحب المال يقول آخره، وإنما عمت في متلك لا يادون، والمضارب يقول عمت في

(١) ومن الأصل أنه

(٢) وفي الأصل - ولم يستلزم الأدن لصاحب المال بعده. آخره، ومنه يضمن من ملكه لا يادون.

مراثت بدلت، بعد بصادق می ره کفن ملاوٹھی رحمتی من جہہ بہ ثناء، فتم بیست
الادب، ملاحہ الخ فی الام، نفسد فانه قیض روی، بہ ماں مصارہ او فریبا

في أثناء مجيئ سنة على ما دعاهم ذلك، فالبينة به رب داري لو حويز
جميعاً، صوغ الأرابل من أبو، وكون المصروف ههنا لا ربحه، فالبينة
تكون مستخدم أيضاً، فبني بقصر في مسورة الأرابل من أبو، وكون المصروف
والضريبة لا ربحه، فبني بقصر في مسورة الأرابل من أبو، وكون المصروف
الضريبة ههنا كسباً معاً

هو علياً أنه دفع به المصارف ثم أقرضه بعد ذلك، إذ هذا مال من يد المصارف،
خصني عمل أو من ربح، وكذا هذا، وليس تخلفه في جميع بيعة رب المال لأنها أكثر
إشفاقاً لأصحابه عدماً، وهو المضرر، وقضاً بدينه وإيجاب صاحب على المصارف،
والمصارف أنسب عدماً وهو المضرر، وهذا يأتى ومركه في الربح، ليس هو إثبات
العقد والقبض بدون سقوط البيع في الإيجاب، حتى هذا من به نظير، يثبت شركة
في توبيخه، ومن به رب المال إيجاب صاحب على المصارف إلا أن الضمان كذا في قوله من
شركة المربي، فإن الشركة له قد تكون وعد لا تكون، والضمان يوجب على المصارف
على كل حال فكان بيعة رب المال في إشتاء مكللاً أو من تقيده من بيعة المضرر.
لذا كانت أولى المصارف، ثبتت في

[illegible]

لأن المصارف لا يصير صاحب مال المضاربة إلا بالاختلاف، وبم مدفع رب المال مصداً على المضارب باختلاف، وإي ادعى المصنف من الاختلاف، قد دنا المصنف هنا، وأجرها المضاربة ضروره، إن كان العمل باليتى، ولي علينا أنه أحد، به عصب، ثم جعله مضارباً في ذلك المصنف، وحدث اختلاف في يده قبل العمل أو بعده، لم يكن عليه مصداً، هكذا هذه، فالمرء الذى لأخيه أو جسد القهصان على المضارب في دعوى المصروف في الخلق، يوجد هنا لا يكون على المضارب مصداً في الخلق.

والأولى أن يرد، قال في دعوى المصروف: «أولى» لأن المصنف من بين المضارب، هي ما ذكر، وهي دعوى المصنف بين المصارف، أكثر الشاغل لأن سنة المضارب أثبتت، وهو المضاربة، ومصداً يرد في المال، في تركه في الربح، وبينه رب المال أثبتت به لا به، ولم تثبت شيئاً بالمصنف، وأوجب مصداً على المضارب، هي عن إثبات المصنف استوى اليقين، بقي في به المضارب أثبات عدمه، والمضاربة، وإثبات عدم المصنف، وهو يثبت إحداهما في العمل، وإثبات تركه في ربح، هي بين رب المال إثبات غير واحد، وهو الفصلان على المضارب، والمصنف وإن كان أكد وأقدم إلا أنه شيء واحد، وكان بسبب أربعة أشياء أكثر منه لا محالة، فصار المضارب أكثر إثباتاً في مسألة دعوى المصنف في الوجهين جميعاً، فصار أدنى بالقرب، وبه أشد محمد في الكتاب، فقال: لأن المضارب يدعى الإذن، بخلاف ما قال المضارب أحق به مصداً، وقال رب المال لا، بل أحقه عصباً، وهذا المال في به قبل العمل أو بعده، به مدعى في الخلق، لأنه يمر بالنقل والقبول في يد المصنف، أو لا يرد به وبه سبب خصص، لأنه ادعى أنه كان يرد في المال، وبه سبب الإذن لما ذكر صاحب المال، دعوى مصداً، وكان يمر به بالوقت، في الردعه، قال: «قال المودع، حلفه ووجهه، وقت صاحب المال لا، بل حده عصباً، كان المودع صاحب، هكذا»

١٨٦٨٧ - وهي "تنص على صحة وحسنه أنه إذا كان العامل أحسنه منك عصباً، فالربح للمصنف، وقال رب المال: إنما أمرت بعمل به، فالمرء لرب المال،

وفاقیہ میں آج

١٨٢٨ - في أثناء حرب المائيتين على إقرار العباس أنه حده نصارى، وأقدم النصارى
 على إقراره، قال له أخوه محمدًا، فاستدعى الأهل، ومن ثم قال لأن الله
 يكون نصارى بعد أن كان عسكًا، وهذا الخالد يعلم أي الأمرين هو، فإن علمه فاليه
 بينه صاحب الإقرار بندي

ولو خلا المصنوع أخذته من مصلية، فصاع قبل أن يمد فيه، وقال رب لئلا
أقرضتني هذا فاعان على المصنوع؛ لأنها صادف أن القرض كان مائة ومائة
مصنوعه كان حرف، ولأنه من كان يلوذ بالملك لا يزوج أحد من المصليين إلا من
مضمره، والقصر من ثم يثبت لما أنكر المصنوع، وإن حدثت ثمة بعد ما جعل المصنوع
قصره؛ لأن الثمن حصن بحيزه، وروى المصنوع في التوجه الذي ذكرناه، وإبه به مصداق
الآن يكون مائة ومائة، ولم يسهل إلا أنه لما أنكر رب المال المصنوع

النوع الرابع في اختلافهما في وصول المال إلى رب المال

قبل اقصادها هذا الريح

١٨٢٨٩- قال محمد رحمة الله ومن دفع الي احمر ألف درهم مضاربة
فالتصف، ويبيع فيها اثنا، فقال لرب المال، قد دعيت إلى رأس أحد ألف درهم،
وبقيت هذه الألف درهمي، فقال لرب المال، ثم أقسم منك شيء، فالتقول فالتقول
فقال معي، لأن مضارب يدعي نفسه الشريكة في الألف الفائقة في يد، فإنه يقول
الألف الفائقة ربع، وإن يدعي الشريكة، وزد المال انكر ذلك، فيكون القول قول
رب المال مع يديه، فيحلف بالله ما مضرت رأس المال من المضارب، وإن حلف، أحد
الألف الجاهل، وقد ينظر إلى استحالة المضارب، لأنه لا يجوز أن يضاف
المضارب، أو بكل، فاد حلف، وتنتهي عن الضرب ضمان رأس المال، كما لو مال
في أحد الألف الجاهل برأس المال، لأنه لم يظهر للمضاربة مال حر سوى ألف الألف،
ولم يثبت فيها رأس المال، عند هو - فيتحقق الألف - إليه برأس المال، وبشكل عن
البحر، ظهر ألف أخرى للمضاربة - وقد ضمها المضارب، بخروج، فظهر له مال

[illegible]

۱۸۶۹-۱۸۷۰ء میں ایک ایسی کتاب لکھی گئی جس کا نام "تاریخ اسلام" ہے۔ اس کتاب میں اسلام کی ابتدا سے لے کر اس کے ترقی و نمو تک کی تفصیلات دی گئی ہیں۔ اس کتاب کی نگارش مولانا محمد رفیع الدین نے کی ہے۔

[illegible]

ذلك قلبينة بين المصارب ، لأنها أكثر إثباتاً وإن أقدم كل واحد منهما ية على إقرار صاحبه بما دعى عليه ، فإما المصارب اليقة أن رب المال أمر أنه قضى رأس ماله ألف درهم ، وأن رب المال اليقة أن المصارب أقرا أن رب المال لم يقض منه رأس المال ، فإنا علم أول الإقرارين وأخرهما بأن أقرخا ، وتاريخ أحدهما أسبق ، فالبيته بين الذي يدعى الإقرار الآخر ، سواء كان إقرار المصارب أو إقرار رب المال ، عتلى في الكتابة ، فقال : لأن الآخر يقض الأول ، فيكون المصرب للأخر ، وإما عتلى بأن الآخر يقض الأول ، أما إذا كان إقرار المصارب أو لا أن رب المال لم يقض منه رأس ماله ، فرب المال لما أقرا أنه قبضه منه ، بعد درهم أنه ليس له عنده أمانة ، فمصار مكذباً بالمصارب في إقراره ، وتكذيب المقر له باقضى بالإقرار ، فكان كرجل يقره فيقول لعلى عدى ألف درهم أمانة ، والقره يقرب ليس لي عنك أمانة ، وهناك يظل إقرار المقر ، فكذلك هذا ، وإن كفى بقره رب المال أو لا أنه قضى منه رأس المال ، فإنا رب المال أقرا أنه ليس له عند المصارب رأس مال ، فمصار أقرا المصارب بعد ذلك أنه لم يقض منه رأس المال ، فقد أقرا أن له عنده رأس مال أمانة عنده ، ومن أقرا أنه لا أمانة له عند ملال ، ثم أقرا ملال بعد ذلك بأمانة له عنده ، وصدقه المقر به في إقراره ، فإنه يصح ، وتكون العبرة بالإقرار الآخر لا الأول ، فهذا معنى قول محمد رحمه الله إن الآخر صبيها يقض الأول ، فتكون العبرة للآخر ، فيقضى به .

هنا ، هم أول الأمر دين من الآخر ، فأما إذا لم يعلم بأن لم يورخا ، أو أرخا و تاريخها على سواء ، فالبيته المصارب لوجهي أحدهما ، أمانة المصارب أكثر إثباتاً لأنها قاس على الأثبات صورة ومعنى ، وبينه رب المال قامت على التمس صورة إن قامت على الإثبات معنى .

والثاني ، أن في العمل بالبيتين بتقديم ية رب المال ، بيانه أن متى قلنا ية رب المال على إقرار المصارب أنه لم يأخذ منه رأس المال ، أمكن العمل بعد ذلك ية المصارب : لأن رب المال متى لم يقض رأس المال فمكته المصرب بعد ذلك ، فيحصل العمل بالبيتين متى قدمنا به ، فصار أنه قضى منه رأس مال ، لا يمكن العمل ية رب المال متى قدمنا به المصارب ، لأن رأس المال حتى كان موصوفاً لا يتصور أن يكون غير مقبوض بعد ذلك ، فصح أن دعى بتقديم ية رب المال عملاً بالبيتين ، فتقدم بيته ،

ويسمى كان المصادر أثر به مع بعض مصادر المثل وليس به، ثم ذكر به بعضه منه.

النوع الخامس في اختلافهما في وصول وأصل المثل بعد انقسامهما الربح

١٨٢٩٢ - وإذا انقسم المصادر ورب المثل، وأخرى، وأحد من واحد منهما
حصة، ثم أحسب، بعد أن يكون قد كتبت دعوت. أس المال إلى رب المال وهو
يكرهه، فإنه قول رب المال، ولا يكون إقراره بقسمة الربح مع الآخر بقص وأصل المثل،
وهو به في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعى مصادر غير رب المال من
خلو من الخمسة منه التي فيها القسمة، لأن المصادر تدعون رب المال يدعى
مفروض ملك الخمسة به، وانقطاع شرطه رب المال عنها، وبمال يكرهه فإنه في
من يراه له من مصادر رأس المال فيقول قول الآخر، وهذا لأن رب المال
يقول، وأما في يد المصادر، وقد جعله، فبعض، فبعض به، وبصادر يكرهه
ولهذا قالوا بخلافه، وحدهما المصادر ورب المال، كل واحد منهما أحصل
مدعى ومضى عنه، رب المال يدعى حصة رأس المال، والمقر به على خلوص
الخمسانية التي قبضها بعد سهمه، حصة أخرى الخمسة من مصادر يعلفه، ولم يجر
غير رب المال رأس المال بخلافه، فكان ثلثها من المال فصار له حصة، فصار
الثلث إلى الربح، وكان له، وبمال من الخمسة من رأس المال، والخمسانية
التي قبضها المصادر من رأس المال أيضا، فورد حتى رب المال كانت فاقته، وإن
كتب ذلك في غريمه، رد، دل، حتى يتم به رأس المال

وقوله في الكتاب، لا يكون إقرار رب المال بقسمة الربح إقراره به، وأما
المال قياساً، في لا استحسان يكون إقراره، وجه القياس أن رب المال أكثر بقسمة
الربح مطلقاً، ومضى الأربعة عشر إلى المكافئ، والمكافئ من رأس المال هو القسمة
بعد قص رأس المال، فأب قسمة الربح قبل قص رأس المال فبما فاقته، تكونه موقوفه

وجه الاستحسان أن موقوف المظهر مستدير سجد وأنه يستحقون ذلك مع
المصادر، وبه دعوى رأس المال في أيديهم، ويقسمون الربح، مخرجاً مطلقاً منهم

القسمه إلى قسمين: مضاربات المضاربات، ومضاربات المضاربات. والمضاربات هي التي
العرف جلت

والمراد بالمراد من قسمه الربح، فقال المضاربات: مضاربات الربح رأس المال، وهذه
المضاربات هي من يدعى ربح، وقال رب المال: له أقيم مضاربات، فإنه يخطب ربح
فقال: لأن المضاربات يدعى مضارباته في الألف العائمة ما ذهبي أب ربح، وروء المال
ينكر، فيكون نقول به قول رب المال مع غيره، فإن حلف رب المال بأنه مضارباته وأمر
المال من المضاربات، أخذ الألف العائمة برأس المال، ثم يخطب المضاربات على دعوى
رب المال، لأنه يدعى عليه ضمان رأس المال، فإن حلف برأى عن الضمان، لكن لم
يتمت حين ربح رأس المال، فبأحد ربح المال الألف العائمة برأس المال، وإن مكمل
المضاربات عن الضمان، فقد تم ضمان رأس المال، فبأحد ربح رأس المال الألف العائمة برأس
المال، والألف التي على المضاربات يكون ربحاً، فربح رب المال على المضاربات
مخمساً من حصة من الربح، وإذا قلنا لجهة على ما ذهبي: فبأحد ربح رأس المال
وإن أقام كل واحد منهما على إقراره بوجه من الدعوى، فإن عدم ثبوت الإقرار أو الإقرار
بالأول أو الثاني أو كليهما أسبق، فالجهة التي لا تدعى للإقرار بالأحرى، وأما إذا لم يثبت
بأن ثبوت ربحها، أو إذا كان ربحها على كل واحد، فليكن مضاربات

الربح السادس

هي اختلافهما في مقدار رأس المال والربح:

٨٦٩٣ - من المضاربات: إذا استلف رب المال، لمضارباته في رأس المال ومن
الربح، فقال رب المال: رأس المال الذي ربحه، هذا ربحه، والربح، وروء المضاربات،
رأس المال، ومضارباته في مضارباته، فليقول من المضاربات في ربح رأس المال
والقول من ربح رأس المال مضارباته من الربح، وكان أمر حبيبه: رحمه الله ولا يقول
القول من ربح رأس المال مضارباته، وهو قول ربحه الله، لأنها مضارباته غير أن حبيبه، بل
مضارباته والمضاربات بمضارباته، مستحقاً وروء المال ينكر، فليكن نقول

ج ٨ - كتاب الفهرست - ٣٠٥ - الفصل ١٨ - الألف - بين الفهرست والفهرست
بذلك صدق

وكذلك رجل خصص بوب رجل ، فأمره صاحب البوب ببيع ، ثم أمر العاصم بن
الإمام التي باسمه على لئلا هو للمعصوم عنه ، ثم كان من نفس البوب

١٨٦٩٦ - ومن كان في يديه ألف درهم يتجر بها ، فربح حسنة ، فقال لأخيه
هذه الألف ألفك فربحت ، فربحت ألفها حسنة ، وقال رب الله ، ففعلت إليك
الألف مضاربة ، وحده ربحها ، فاحسبها هي فئت ، وقد فربحت الألف ، ففعلت
كانت في يديه ألف درهم ، وحسب ربها كان من ربح الألف ؟ لأنه لما جعله
كأن مضاربة امرأة العاصم

١٨٦٩٧ - ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالقبض ، وشهد عليه في
العلاية أنها قرص يوتق بربا ، حتى لا يذهب المضارب بماله ، فهو إن ملكه عدا
كأنها ، ويذهب بآله ، ويحتسب بلفظ محاذ أن يأخذ رب المال ، ففعلت
المال بالقرص من هذا الوجه ، ففعل المضارب بالمال فربح أو وضع ، ففعلت
أن القرص كان نلته في الظاهر ، وقد التفت في الحال من المضاربة كان كما تصدق ،
لأنه لم يكن لا يمدحها ، فإذا تصدقها على أن القرص في السلاية كان نتيجة ،
والناتج في الحال كان هو مضاربه كان كذا تصدق عنه ، ففعلت
صافدا أن ما أظهر من أسبق في العلاية كان نتيجة ، وأنه لا يبيع بيبس في الحقيقة ، كان
كما تصدق عنه ، كذا ، وإن نكاته في ذلك ، ففعلت المال كان مرص حقيقة ولم
يكن نتيجة ، وقال المضارب ، لا بل كان القرص نتيجة ، والشاهد حقيقته هو مضاربه ،
وأقام المضارب إليه على ما ، ففعلت فيه كالحروب بيمام تصدق أن القرص كان
نتيجة ، وأن التائب حقيقته هو المضاربة كان مضاربه لا مرصاً ، لأن التائب باليه
كانت بنتاً قهما

وإذا شهد شاهدان بالقرص ، وآخران بالمضاربة ، ومن يربح على ذلك فإنه
يقضى بالقرص ، ويكون هذا من باب العمل بالبين ، العمل بسبب واجب ما
أمكن ، وقد أمكن العمل هنا بالسنتي ، لأن القرص مرص على مضاربه ، ولا مرص المضاربة
على القرص ، وإن استعملنا بالجميع فله وجه ، لأن بينه من يفتي القرص أكثر إثباتاً

لأنه يوجب المصاربه ، وبینه الآخر تنقي

هنا إذا اقتصر الشاهدان على المصاربه والعرض ، كما في شاهد شهود المصاربه ان
العرض كان ملجئاً ، وكان الثابت حقيقه هي المصاربه كان بين من بينه الآخر من قولى ،
لأنه عرف ما عرفه الفريق الآخر ، فكانت هذه البيه قولى بالقبول

١٨٦٩٨ - ومن دفع إلى اخر ألف ذوقهم مقارنه ، فعمل المصاربه وربح ،
فانطلقا ، فقال رب مال شرط لك نفس الربح ، وقال المصاربه سرعت لي نصف
الربح ، كان القول قول رب ، مال مع يمينه على ما عرف من قبل ، وإن جاء المصاربه
بشاهدين فشهد أحدهما أنه شرط ثلث الربح ، والآخر أنه شرط له نصف الربح ، إن كان
المصاربه يدعى الثلث فإنه لا يقضى بيده الشهاده عندهم جميعاً ؛ لأن المصاربه أكدت
أحد الشاهدين ، وهو الذى شهد له بالنصف ، فلم يزل إلا شاهد واحد على الثلث ،
وبالشاهد الواحد لا يثبت الحكم ، وكان المطلوب فيه كالجواب فيما إذا شهد أحدهما
بألف والآخر بالثمن ، والمضى يدعى الألف ، وإن كان المصاربه يدعى النصف ، فعلى
قول نبي حبيبه رحمه الله لا نبلل هذه الشهاده ، ويكون للمصاربه من أثر له رب المال من
سليم الربح وعلى قوتها تقبل الشهاده على الثلث ، وجوز فيه كجواب فيما لو
شهد أحدهما بألف والآخر بالثمن ، والمضى يدعى الألف ، كانت نفساً على
الاختلاف ، فكذا ، حد

ولو قال رب مال ، أى ذهبت إليك المال فصاره ، حتى كان المون قوله على ما
مر ، أقام المصاربه شاهداً شهد أحدهما أنه شرط للمصاربه ما شى ذوقهم من الربح ،
وشهد الآخر أنه شرط له مائه ، إن كان المصاربه يدعى المائة لا نبلل هذه الشهاده ، ولا
يكون له ربح ، ولا آخر المثل ؛ لأنه أكدت شاهده الذى شهد له بالمائتين ، فلم يزل إلا
شاهد واحد ، وإن ادعى المائتين ، فالمسألة على الاختلاف لا نبلل عنده ، وعندهما نبلل
على المائة ، وبقضى به ما جرت له

١٨٦٩٩ - ومن دفع إلى رحيل ألف ذوقهم مضربه ، فعمل الربح ، ومصاربه ،
فدعى أحدهما أن رب ، مال شرط لهما نصف الربح ، وادعى المصاربه الآخر أنه شرط
لها ثلث الربح ، وادعى رب ، مال أنه شرط لهما حاقه من الربح حتى كان القول قول رب

يوجد في رأس المال من مائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 المائة دينار في سنة واحدة

١٩٠٢ - في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة

في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة

في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة
 في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة المائة دينار في سنة واحدة

لمصنف التاسع والعشرون

في جناية عند المصارفة

١٩٤٠٣ - فإن محمد بن حبيب بن أبي حمزة في جامع الصغير في مصاريه بشرى ببيع المصارفة عند يدي لقي، ففعل المصنف رجلاً خطأ، فالدفع بمصنف أربعاً، يعني إذا لمضروا المصنف، هكذا ذكر في الكتاب، ولعلهم لم يفسروا عند مصنف يعني رب المال والمصارف أن يدفع بطور عديم، مما حبه إذا كان في ربح مال المصنف، لأن المصنف مشترك في المصنف، فالمصنف لا يدفع حتى جازى المصنف لأحد المصنفين، أن يتفرد بالمصنف، بهلافه ماله كانت جميعه من رأس المصنف، والمصارف المصارف، وأن المصارف حيث له المصنف، لأنه لا شركة في المصارف في المصنف، من المصنف كرهت أن، وكان به المصنف، فإن كان أحدهما ربح، فقد عاصي، فهو متصرف في المصنف، لأنه في حصصه أنما في قضى جناية وجب عنه هو عند مصنف عليه، حتى يكون مصنف، فإنه في أحكام المصنف على المصنف، لا يصح حصصه صاحبه، لا بالمصنف، لا بالمصنف، لا يصح به ما، فكان مروي بالاحتماس، وإن مضروا جميعاً قيل لهما، دفعه أو ادعى، لأن المصنف مشترك بينهما، فإن احسب المصنف كان ذلك عليهما على غير مذهبهما، لأن المصنف وجب عليهما سبب لملك، بحيث عليهما يقدرون، وملك المصنف المصنف، وملك المصارف هو المصنف، فيكون المصنف عسباً أربعاً، ثلاثة لرب المصنف، وروحه على المصارف، وروحه دفع، وأيهما احسب، يطلب المصارفة، فإنه احسب المصنف، فحصل على ملك المصنف، فيجعل كالمصنف، ثم يشترطه من المصنف عليه، ثم يدفعه إلى المصنف عليه، ثم اسمها، يطلب المصارفة، فذلك هو، وإن احسب المصنف، فكذلك لأن بالمصنف من المصنف، ولم يحنف به، فكان بمنزلة ماله ذلك المصنف، وإن اختار أحدهما المصنف والآخري المصنف، كان لهما ذلك، لأن كل واحد منهما مندب المصنف، فصار كالمصنف المشترك، إلا أن في حقه المصنف، فاحسبوا أحد المصنفين هو عند المصنف يدفعه أو المصنف، وهكذا لا يصح طلب واحد منهما حتى يقتصرا من غير أن يقتصرا أحدهما بتخصيص

بصفة خاصة لأنه لا يمكنه التصاريح في الصفات، حركة كونه ولكن أقرب من أن يكون
أنه لو اعتقه عدمه، مرة واحدة، أطلق التصاريح في الصفات، ولكن في الصفات
لأنه لو دفع الكائن في الزمان، لأنه يملك جميع الصفات، دفع، فصار له صفات الزمان
التي، حيث لا يصرفه، ويؤمن يدفع شيئاً في التصاريح على ذاته، فادفع الصفات
ولم يدفع الصفات، كان لكن الصفات حركة صفات، فبذلك في الصفات، وصف في

١٨٢٠ - وهذا بخلاف ما لم يكن لنا انفساوت دفع نصف حصه من نصيبه بطر
في ذلك، ولما احتج به، لم يثر عليه انفساوت من حصه اب مال، وعلمت حكمة في
حصه من يتوحد اندويع - حاشه حصه لا حصه - وراي، ولا يحسن ذلك انفساوت
في حصه من اخرج لا بد ان يصير رب المال قاضيا لخاصه، واذا استمر في المال
فان لم يرأس المال وحصه من اخرج، وذهب ثوبه من حصه من اخرج، فحقت
انفساوت وهو حديث من انفساوت

فإنما يذكر في هذه العدة في معنى "اللاء" فجميع "عبد ربك" لا شك
للصالحين فيهم من لم يكن مصلوباً فيه شركة مد بفتح إلى الصالحين فلم يفظ
الصلابة في التعبد فيهم

[illegible]

ما جى يكون در ربحاً، فيستدانه على ما شرطاً

وفي الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته : لأن المضارب شركى في هذه
العملة بقدر الربح ، فرب المال متى صدق العبد في إقراره بعمل مضارب على حصته وعلى
المضارب ، فصاح إقراره في حصته ، ولم يصح في حصته المضارب إذا كذبه المضارب في
ذلك ، وإذا صح إقراره في حصته يقال له " ادفع تصرفك " فثبت له ثلثا ثلثي العبد أو
الثلاثة متعصف المدة ، لأنه يعمد الرأى ، ظهر نصف حصته عن جنابة ، وبقي نصفه
مستحولاً بها ، وذلك لثلاثة أثمان العبد ، فيقال لرب المال : إن أن تدفع ثلاثة أثمانه أو
تفديه نصف العبد ، رأى ذلك ما اخترت بطلت للمضاربة هنا ، لأن اعتمادنا هنا على تميز
ملك رب المال من ملك المضارب بهما دفع ، وذلك لا يكون ، لا بعد بعض رأس المال
وحصته من أربع ، فعلى قاضى كلاهما ، فتحققت لنفسه الحصة ، فبطلت للمضاربة
كما لو حدثت العمصة الحقيقية ، وكذلك إن اخترت الفداء فإنه دفعه ، ثم اشترى به من التبع
من المسمى عليه ، فيكون الجواب في الدفع والفداء سواء

١٨٣٧ - قال محمد رحمه الله في الأصل : " حصصاً " من دفع أثماناً مضاربة
بالتصريف ، فاشترى بها عمداً يساوى أثماناً ، لم يحن عليه جنابة خطأ ، لأنه ليس للمضارب
أن يدفع ولا أن يعدى من مال المضاربة ، وإن كان مع العبد المضارب مال آخر للمضاربة
لا تدليس للمضارب شركة في العقد ، على كذا " مشغول برأس المال ، بل له مجرد حق
البيع ، فكان بمره الوكيل بيع العبد إذا جنى العبد عنه جنابة ليس له أن يدفعه ، ولا أن
يعديه من مال الوكيل ، فكذا هو

فوق بي حد ، وبين العبد المأذون له ، فزاد إذا اشترى صدق فجنى عنه حصة خطأ .
كان للمأذون به أن يدفع أو يحنى ، وكما أنه لا ملك للمضارب في العبد الجانى إذا كانت
قيسه مثل رأس المال ، إذا له مجرد حق التصرف ، فكذلك لا ملك للمأذون له في العبد
الجانى ، إنما له مجرد حق التصرف ، ثم يجوز للمأذون الدفع أو الفداء ، ولم يجوز
للمضارب ، وحق المضارب في التصرف أكد من حق المأذون على ما عرفت

والفردى أن الدفع والفداء تجارة من وجه وليس متجارة من وجه ، أما لمن متجاره

انقصاها ، وكان معاوية من هذا الوجه ، والفصل بنسب من حتى لصرب والمثبون
 مصلو ، ثم له ، لأمرين من التماهي والعبروه بإحدى ، وأخبروه بالتعصم في حق المفلوون ،
 واعتبروه صا ، في حق المصارب ، فلم يجوزوه ، لأنه صا ، ما ليس بمال موقرا
 على الأمرين حفظهما من الإمكان ، وكذا هذا

١٨٣١ - قرى بين يدى وبما يؤتى بشرى عبد ليسه ألف رأس مال المصارفة
 ألفه ، فاستسند هو ، بعد مال يساقى كان للمصارب أن يجهه في العبد ، وبعضه دين
 صاحب المال ، وإن شاء فليس له من مال المصارفة ، ما حتى عا بعد حايه لم يكن
 له أن يقطع ، ولا أن يهدى من مال المصارفة .

والقرى يسبب أن ضمان استيلاك ضمان تجارة من كل وجه ، لأنه يبعد أن ذلك في
 المضمون ، ونصمون هو ، فكان مضافة مال تان ، وما كان عبارة من كل وجه ، فإنه
 يملكه المصارف على رب لأن كالمبيع والبراءة ، فأما الدوم نصا ، جناه ، فكان تجارة من
 وجه ، وليس بتجارة من وجه ، ولا يملكه للمصارب على مذهب ، لأن هذه المصارف لا من
 من المصارفة ، من مال يسه ، كان بشارا ، وكان مملو ، فيما ليس لا يرجع به في ماله
 المصارفة ، أن كونه جائز فلا يكو هذه أحسن من ماله جار ، لأنه ليس حيا وحسب على
 غيره من ماله ، وإن لم يكن لأجبي في العبد الجاس من ما ، فلا أن يفسخ الصا من
 المصارف من ماله ، وإن حتى من نقد الخالي ، وهو حق التصرف ، إن لم يكن له ملك لأولى
 وأخرى ، وأن كونه مملو فافيا ليس فلا يكو قطي حقا وحسب على رب المال ، وهو غير
 مضطر في ذلك ، ولا محيي منك ، فيكون مضطرا فافيا من كالأجبي ، وإنما قلنا به
 غير مضطر ، وذلك لأن المصارف حتى أقام إليه على أنه مضارب ، فإنه لا يملك بالقطع
 ولا بالهبة ، والمضطر في النسيء الحيور عتيده ولا محيي منك ، وأدب لأد المصارف من
 حق رب المال بالنسب لا حصص ولا حكم ، لما حقيقه ولا إنكار ، وأما حكما فلا أن
 ماله من حق النصه في هذا العبد ، وإن كان حقا ، لأنه لا يضمن بالانكاح حتى
 أن وب لال لو نعت هو ، بعد أن قتله لا يضمن للمصارب شيئا حتى يعطى لهذا الحق
 حكم الثلب ، وإن لم يكن مضطرا فافيا ، ولا محيي منك ، لأنه ليس بذلك حصصه كان
 مبرعا فافيا من ماله ، فربما إذا قدر حصص الأمانه والراهن عا ، فيقيد لا يكون
 متبرعا فافيا أي حبيبا رحمه الله حتى كان له أن يرجع ما يدي عن رب المال ، وإن لم

يمكن مضطراً فيه، فإنه لو أقام البينة على أنه موقوف لفصل، فإنه لا يطالب بحصة الأمانة؛ لأنه إن لم يكن مضطراً فيه فإنه محبب ملكه؛ لأن الرهن في حصة الأمانة إن لم يكن مالاً حقيقياً، فإنه مالك حكماً من حيث إنه مال من حق الجلس في حصة الأمانة بطرس بالإتلاف حتى لو أصغه الراسر أو جنى عليه، والذين مزجل فإنه يضمن جميع موصيه للمرتين لا قدر المضمون، كما لو كان ملكاً للمرتين، فكان الرهن في حصة الأمانة ملكاً من وجه، فانهير، أبو حنيفة رحمه الله مالاً حالة العيبة، وذلك لهما يصلح ملكه لا بوصف بالتسريح.

وإن لم يكن مجبراً على ذلك؛ لأنه محبب ملكه، وكان تفسير للرهن إذا قصى دين المرتين، لا يكون منبراً، وإن لم يكن مجبراً عليه؛ لأنه محبب ملكه، فكان هذا وحلقه المقصود "تدفعه بالموعد، رحمه ميراثاً، فهذا هو الفرق لأمر حقيقته رحمه الله بين المضارب والرهن حالة العيبة، وإن هذه المضارب من ماله بقى العبد على المضاربة، كما لو قلنا أجنبي.

١٨٣١١ - وقد يطلق مال كان للمضارب شركة في العبد، فاختار العبد، فإنه يتطرق المضاربة؛ لأنه متى كان شركاً في العبد، فالعبد إنما حصل من يملك الدفع، فإنه كان يملك دفع نصيبه لكونه مالاً، والعهدة متى حصل من يملك الدفع يمكن أن يجعل في التفسير كأنه ملكه من المدينع إليه ثم اقتراه منه.

١٨٣١٢ - ولو دفعه ثم انصرف عنه بطلت المضاربة، فكل ذلك، أما مهنا فالعبد حصل من لا يملك الدفع، فلا يمكن أن يجعل كأنه دفع، ثم انصرف، إذ هو لا يملك الدفع، وإذا لم يمكن أن يجعل كذلك كان قدومه، وقوله الأجنبي هو.

وإن يباعه بربح أو بوضعية ثم يمكن له أن يأخذ ما قدى به العبد من ذلك؛ لأنه صار مملوكاً كالأجنبي، ولو كان رب المال حاضراً، والمضارب حاضراً، يقال لرب المال، تدفعه فوفقه؛ لأن الملك في جميع العبد لرب المال، فكون المضارب هو يدفع أو يتقدم، فإذا انصرف أحدهما انقضت المضاربة، فإن انصرف الدفع ولأنه استنبط وأمر المال بالدفع، وكان ربحاً مبررة ما راعته، وإن دفع، فلما ثبت أنه يجعل كأنه دفع ثم

أبي ذر، ومعه، ثم اشركه في البيت العتيق، فكذلك

فإن ردت ما كان عليه، فقد انصرفت أن تذهب حتى تروا ما رآه،
فمنه حتى لا يذهب، ليس به، بل لا يذهب، لأنه منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
المعنى عن منكم، مع منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
سلكه، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
تعبه، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
المعنى منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،

٢٨٣٦٢ هـ - قال في كتابه، ما كان عليه، ما كان عليه، ما كان عليه، ما كان عليه،
معه، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
مستحقا، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
يحب، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،

فإن قيل، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
المعنى، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
وهذا، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
يستغنى، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،

قلت، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
المعنى، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
مستحقا، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
معنى، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
معنى، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،
على، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم، لا منكم،

تجبر متى كان المصنف عدو موفيه على الأمرين حفظهما بعد الإمكان، وهذا كما لو
أحببت إسماعيل وتباعدت عني حتى المأزور وإسماعيل يداره من حق ما لم يرد؛ لأنه فيه
كلا الأمرين ولو عني شخصي حفظهما عند الإمكان، كما قد

وإذا كان عدو المصنف؛ سخطت عليه عند مقتضى الحال، كما هو ضروري، بل غير مقتضى
مراعاة حق المصنف مبدئاً، فتجبر المصنف دون نفسه.

٨٣٦: قال محمد بن الأصيل: ومن دفع إلى غيره أحد مصنفيه، فاشتري
بها ذراعين من الحر، ثم اتسرى بهن جميعاً عتقاً بوسيلة نفسه رغب عتقاً، هل يجب
المصنف؟ هذه مسألة لأنهم من ثلاثة أوجه، إما أن يكون له اليد على رأس المال
من كل رأس مال بعد، وإما بعد التفتت، إلا أن في هذا المصنف عدلاً غير سوى لعدم
من مال المصنف، وإن كان له المال كله من رأس المال، لأن المال في يده، فدرهمه، وكان
رأس المال المصنف، فله درهم، وهو كفي قيمته مثل رأس المال، فله درهم، فإن كان فيه
المال من رأس المال، ولم يكن له المصنف، سوى آخر من هذا المصنف، على أوجه
الأول لا يجب المصنف لأحد من له المصنف، في دفعه وحده، وهو ليس، وهذا
لأن جهالة نفسه به مع نفسه، وذلك لأن المصنف به شخصيات، فلا يمنع
اعتداله المصنف، وإن كان له شخصيات، وكما قد بيناه من هذا المصنف،
وذلك لأن رأس المال المصنف، يفتقر إلى التصدير من رأس المال، لأن المصنف ليس
بكله، وأحد من شخصي، وهو إذا وجد، لم يصح له، وهذا إن لم يصرح
بشأنه عند، بل يصرح عن آخر، فتكونا حدثت فيها، صح لأن المصنف، وتخص من جميع
المال، وذلك لأن رأس المال من المصنف، ولم يصح له نفسه به بنفسه، وإذا كان
المصنف عدلاً، لم يصرح به، وبذلك هو ماله من ماله، وهذا المصنف، وإذا
تم يصور مبدئاً، ثم ماله من شخصيات المصنف، كذا له أن يصرح من ماله كما هو به
المصنف بعد، وهذا المصنف، وقد تفتت على رأس المال، فله رأس المال،
منه، كتاب آخر، كذا رأس المصنف، ولا يلزم من المصنف شخصيات، ثم يصرح
المال على الأثر، لأن المصنف، من ماله المصنف، على ما كان به، من رأس المال، على
الأثر، وهذا بعد المصنف

بيبي مال، تسمى بهذا الاسم لأنها تسمى آني أو تحصل خمسة انضار من التوجع في
وصف لورانس فلان، وهذا لا يجوز

[illegible]

١٢٣٦- يكون من دوح من الماء في ليل في ليل على ألف درهم، حار الصبح، وكانت
 تربه لذل من ريس ماله، ما يصح حلو ولز صناعه على من فيه عصاير وذلك
 لأن الثوب لو دوح عند العبد بألف، كان حساءه بألف من الألف كان حساءه لأنه لا
 حركه فيه للمصاير، فكذلك إذا علق على ألف أفل، وأما لأحد من ماله فلا
 الألف يمل العبد، فكذلك يحزنه ماله ما يحك حار حساءه، و عند الألف، وهناك بأحد
 رأس ماله، فكذلك هذا

هذه نسخة عن نص مشهور في كتب العرب، وهو من كتاب
الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد، وكان يسميه بالكتاب الذي فيه
الحق والعدل، ومعنى هذا الكتاب هو ما وجدته في بعض النسخ من
الأشهرى تسمى بـ "كتاب أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد".

فمن قبل . منهم حكمتهم يعرفون الله من الله ، به ما نصيحتهم بوجوب انصافهم
 لرب العالمين ، وإذا خرج الله من الصورة يجب ان يكون الله . هو كلب رب المال ، كما
 في قصة انصافه ، ثم دع رب افان الله ما لله . هم ، ربك يكون جميع الانفس لرب
 المال . فكما هو

قلنا المظاربة بمثلها معصوناً. وفيها ما لم يمسحدها، وإنما انقضت حكماً
لنفوت للحلل، فإنه مات جميع مال المصاربه، ولم يخلط بذلك بمصروف المصاربه، فإذا
انقلب ذلك المصروف من غير ما كان يخلط بمصروف المصاربه، فماتت بمصرفه

هذا كماله قالوا: إن العبد الموهوب إن بقي، أو كان شاه لسانه، سقطت المدين
لغيره من الرض بلا حلف. فهو عائد العبد من الإتيان، أو دفعه لخلده، فإنه يعود للمدين، لأن
السلطان ما كان بالإير، منصوصاً، إنما كان لغو الموهوب بمهر حلف، فإذا جازى بعد ذلك
عائد المدين، فكذلك هذا، ركب لغيره من الخرابة مثل عهد. فاقضى الموهوب من قتله، لم
يكن للعبد فيه حق، ولو صدقوا القاتل على مال، ثبت حق الموهوب، فيه حتى يجب
على الورثة أن يقتصروا به من ذلك المصالح، فكذلك هذا

الفصل الثلاثون

في المنكرات

٨٣١٧ - ومن رجع الى ان ثبت ان علم منكراته على ما يستدل به الكتاب
 بقطعيه وبحقيقتها بعد على ان ما روي انه تعالى من منكراته لا يثبت بها
 آيات سوى في الحسد والامارة والجماد وهو جنس على ما شرطنا لا في المنكرات
 بمعنى السر والعلانية، وان ثبت ان منكراته لا يمكن بحجج على هذه الاعمال
 وقد اختلفت على ذلك انما لم يثبت على ما يثبت ويثبت على ما يثبت
 سوى في منكراته، ومن المنكرات لا يجوز ان تكون الامارة من الاخطائات
 الا حشاش خيرا، بل منكراته

٨٣١٨ - وفي رواية اخرى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قد روي
 منكراته، فقال ان ما روي من منكراته على ما روي من منكراته
 من منكراته، ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته
 عليه

٨٣١٩ - وفي رواية اخرى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قد روي
 من منكراته، ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته
 ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته
 مستندك ان من منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته

١٨٣٢ - ومن رجع الى منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته
 من منكراته، ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته
 ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته
 ورقاء، فيكون من منكراته

١٨٣٣ - ومن رجع الى منكراته من منكراته، ومن منكراته من منكراته

١٣٦٩ - من بين مبادئ حق أبي يوسف رحمه الله ، جعله دفع إثم رجل نفسه
 دفع مصادره بالصلح ، ومما على كسفة عشر الفيس الذي فيه ، المراهقة ، احتياط
 فيهم المصادرة من غير دفع ، في ذلك ، ولا إسماع عليه ، و شركة بينهم
 نامة ، وليس له ما يخص نفسه يبيع من ذلك ، ولا يسترى ، و شريك نفسه
 دون صاحبه ، ركن يوك ، بركة مبرور مطلقاً ، بركة مبرورة مطلقاً ، بركة
 دهم ، و سهم في بركة من دون ، ثم اتفقوا على ما كان يوافق ، و جعلها من
 الملة ، و جعلها من بركة ، و ان الشركة لم تنجم من وجه واحد ، حيث احتياط مطلقاً ، و جعلها
 لشركة كذا ، فهي شركة كذا ، و في بركة كذا ، فلا شركة بينهم ، انما ركن على خلافه
 (الآن على حاله)

١٨٤٤- (في مواد مع صفحة على ابي يوسف رحمه الله ورحل مع قبح
 جرحهم مصداقية بالصفت، فمد في القلوب بها حاديه، وبعث من رب لقل الخلف
 جرحهم، ما كان تقصيرا انشور من مائة على درهم وسدس، ما حاديه على فخره، وقل
 يكتفي هذا غلب بمصداقية، وبمصدقته فيه، والله خادف، ورياسه به، انه حاديه - لانه
 انشور في آراء من القضاة، في ان المال يرجع لله تعالى، ورحمهم، انشور حاديه على
 درهم ومائة، فله مائة درهم، واليه على المصداقية

٨٦٧ - من دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة بالنصف فاستمرى بها جديده
فبها ألف، ونصف، ولم يعد الثمن حتى انقضى الألف البتة في سنة واحدة أو أخرى على
المضاربة، وقدر أربع خ. به وانعمت شقي، فإنه يصير متممًا بخاتمة نفسه لا
للمضاربة لأنه منى خاتمة أمه بخاتمة المضاربة بعد ما بقي من المضاربة سنة
فصيرت سنة واحدة حتى لا يصير متممًا على ألفها بعد عشر سنين

وكان قد جدد من بعض دراهم فضايته لألموا حقه كآب و قد مر أرب
م جوه دبر الحاد و سمع من الناس كآل اقل من لم يرب حركه حب لا يحبه
فركته ولا يحرم به الفصده شاه أيسر عي ياد

۴۴۰. مصائب التي لا يحصى ولا تعد في هذا العالم، لا تعد في حسابها.

فيمد يحتاج إلى أن يرفع ذنوبه، ولا يحل له التذلل أمام من كان ملكاً، وهذا على استثناء من الضمان، ولا يحتاج إليه في رفع ظلمة من لا يدرك الحقيقة فهو قوي فمضى خيالهم من حاد

[illegible][illegible]

وَقَدْ تَسَدَّى الْمَضَارِبُ بِهِ هُوَ مَعْرُوفٌ بِالْأَعْيُنِ لَهُ، ثُمَّ مَرَّ بِهِ فَخَسَّ عَلَى
رَأْسِهِ لَمَّا جَاءَ إِلَى الْمَضَارِبِ رَمَى الْمَثَلُ رَأْسَهُ وَنَسَبَهُ مِنْ تَرْجِيحِ كَلِمَةِ "عَيَا"
فِي هَوْنِهَا بِمَنْسَبِ حَبِيبِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَجَعَهُ إِلَى دَوْلَةِ خَوَافِ الْأَعْيُنِ

[illegible]

١٧٧٠

نفسه، ولم يخلقه الحجر في حق الشراء من الأجنبي بوجهه، لكنه في الإقرار الذي يفتى عليه، بحالات المفاوضة، إذا أقر سبب لنفسه في مال، بمفاوضة، لأنه لا يجب له دين على صاحبه بالنقد من مال نفسه، لأن ما نقد كان مستوفى عنه، وببر صاحبه بخلاف المضارب.

وهذا إذا لم يكن في مال المضاربة فضل، أما إذا كان له فضل، يصح إقراره فهو له في حصته، من عنده في المضاربة الصغيرة.

١٨٣٣٦ - ولو باع ب مال المضاربة عقل فبسه أو أكثر حاداً، لأنه بصير مبيعاً للمضارب، وراعيته صحيحة، وكنت تنقضي للمضاربة، وقد مر من هذا المحس، فإن ماله ما كل من فسه بما يحادير الناس هه أو لا يحادير، لا يجوز ميعه، لأن يجيزه المضارب، لأنه ليس بصرف يحكم الأمر من جهة المضارب من يحكم لمالك يطوي الإعانة، وقد تنق به هو المضارب، فكان البيع بالقبض استهلاكاً، والاستهلاك لا يتحمل قل لو كثر.

وعنى هذا إذا كان المضارب نفس، صاع أحدهما يرد ب مال، ثم يعر لا يتحل النسبة لو أكثر، لأن يعبره بمصداق الأمر؛ لأنه لا يملك الثمرة بالتصرف بموجب عقد المضاربة، وإنما يملك به صار ب مال مالك، وتصرف بذلك نفسه لا يصح إذا كان فيه عن، فكما تصرف أحدكما.

١٨٣٣٧ - ولو باع المضارب دابة من المضاربة وور مال في فريها فلا شفعة له، سواء كان في الدار ربح ولم يكن، أما لم يكن في الدار ربح فلان المضارب وكيل من البيع، والوكيل تابع؛ إذ باع لا يكون للموكل فيه شفعة، وأما إذا كان في الدار ربح، أما حصة رب المال لم يذكرنا، وما حصة المضارب فلأنه يتفرق المصلحة عن فستوي؛ ولأن الشريك صار شريكاً في الدار، وتشريك مقدم على آخر.

١٨٣٣٨ - ولو باع رب مال دابة لنفسه والمضارب معها بدر من المضاربة، فإن كان في يد المضارب من مال نصيبه مائة وهاه شمس الدار، ثم لجب الشفعة؛ لأنه لو أحدها بالشفعة وقع ذلك لرب المال، فلا شفعة للبايع، وإن لم يكن في يده وهاه شمس الدار، فإن لم يكن في دار المضاربة ربح، فلا شفعة، وإن كان فيه ربح، فالمضارب أن

كتاب المزارعة

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلاً

الفصل الأول في بيان ركب وشروط جوازها وحكمها

الفصل الثاني في بيان أنواعها

الفصل الثالث في التبرع في المزارعة

الفصل الرابع في بيان ما يجب على المزارع من الأعمال من غير ذكره

الفصل الخامس في دفع النجس والأتسجك معاملة

الفصل السادس في سد الأرض والتخيل إذا بولي العمل بنفسه

الفصل السابع في دفع المزارع أو عامله^(١) إلى غيره مزارعة أو معاملة

الفصل الثامن في المزارعة بسنة فيها لمعاملة

الفصل التاسع في خلاف في المزارعة

الفصل العاشر في الريادة بين رب الأرض وتخييل والبيع والمعاملة^(٢)

الفصل الحادي عشر إذا مات رب الأرض أو انتقصت ماله أو تزوج بغيره ونصل به

حرب المزارع، أو مؤاخاة في بعض المدة، ونصل به إذا انتقضت الشفعة

والزواج على وأبى المزارع قطع الزرع

الفصل الثاني عشر في ربيعة أحد الشريكين للأرض المرتبة

الفصل الثالث عشر في الأرض المدفوعة زواجة

(١) مكلا في شروط، وقال في الأصل يوم شرط

(٢) وفي الأصل وفي العمل

(٣) مكلا في شروط، وكان في الأصل وفي العمل

انفصل الرابع عشر في الميراث في سبب الميراث والميراث

انفصل الخامس عشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل السادس عشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل السابع عشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل الثامن عشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل التاسع عشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل العاشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل الحادي عشر في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل الثاني والعشرون في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل الثالث والعشرون في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل الرابع والعشرون في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل الخامس والعشرون في ميراث الميراث في ميراث الميراث

انفصل السادس والعشرون في ميراث الميراث في ميراث الميراث

الفصل الأول

في بيان ركب وشرائط جوارها وحكمها وصفتها

١٨٣٤٢ - وأما ركبها فالإيجاب والتفويض لأنهما يعتقدان أحدهما إن كانتا بينهما
الشركة، والركب من الإحصاء والإحصاء والتفويض

١٨٣٤٣ - وأما شرطه فثلاثة شروط هي: أن يكون ركباً من ركب الأرض، وأن يكون ركباً من ركب الأرض، وأن يكون ركباً من ركب الأرض

وصفات ركب لثلاثة أركان هي: إلى متى يستحق، وفيما به دفع الكرم معاملة في
القصاص لا يجوز من غير بيان مدة

وهي الاستحباب - يجوز ربيع على أول شربة مخرج في كل سنة، وعلى جواب
الاستحباب - يجوز ربيع بين المزارعة وبين المزارعة على المزارعة، وهو ربيع المزارعة
على ربيع واحد في سنة واحدة، ووجه الفرق أن المدة في ربيع المزارعة معلومة عرفاً، لأن
استقالة العمل لا يتقدم، ولا يتأخر في الحبل والتكروم من لا يمكن فيها، وإن تقدم أو
تأخر كان يسيراً، أما مزارعة ربيع بين الناس، وإن كان يتقدم أو يتأخر، ولا
يتقدم فيها، ولا يتأخر فيها، وإن كانت المدة معلومة عرفاً، فهي ذات المزارعة المدة غير
معلومة عرفاً، لأن ربيع العمل فيها ما يتقدم ويتأخر عرفاً، وإن كان حشاً من الناس في
ربيع في الخريف، أو مزارعة ربيع في الربيع، فإذا كان ربيع العمل فيها يتقدم ويتأخر
عرفاً، كان الاستحباب كذلك أيضاً، وهذا هو الفرق بين المزارعة والمعاملة، عن محمد بن
سفيان أن المزارعة من غير بيان المدة حادثة أيضاً، ويقع عرفاً سنة واحدة، يعني على
ربيع واحد، وهذا أحد الفقهاء أبو الهيثم، ذكره في أول المزارعة من الفوائد، ومن الشريعة
أن يحمي ركب لأرض والحبل بين الأرض والتفويض وكتب المزارع وكتب من حشاً إذا

(١٨) وفي الأصل: فخره

(١٩) هكذا في الأصل، وخالفه مدرج على ما هو عليه، على

سرد من القعد بعدد من سحابة^(١) ميا عمل ديب لارني و سحر مع نزل و لو مع
العامل، لا يجوز على ما رأى بيانه بعد هذا بان شاء الله تعالى

وفي السر بعد بيان من عبية الميزر^(٢) لأول المزارعة نتعمد حارة ابتداء فلا يدعي بيع
من عليه اليد حتى يعرف نزع من المساجر، حكى عن بعض أئمة^(٣) أن يناد من
عليه السر بما يسم ط في موضع نسي فيه عرفه حذر أن السور على من يكون، أو كان
العرف مسرقا، ما في كل موضع كان يسم عرف ظاهر أن يدبر يكون على أحدهما
سنة، لا بد من سنة، إذا تصرف كالتصرف، كما في بعد الله

وفي برادر من منم عن محمد إذا قال عمره 'عمرتك أرضي هذه سنة
بانت'، أو قال بالثمنه 'أنا هو جئر، وللمر عن المزارع، ورفال دعوت إليك
الرضي، أو قال أعطيته أرضي مزارعة بالثمنه، فقد دامت، إذ ليس فيه يك من عليه
الفسر، وانه سره^(٤) وفي السر لقط يك ما يردع من الأرض، هما أهلي وفي
الاستحسان بيان ما يردع من الأرض ليس سره، مؤمن برأي إلى المزارع، فلو لم
حوض بعد أن يصح عن المزارع، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح المزارعة،
وفي الشرح بيان نصيب على وجه لا يقطع الشركة بنيت في الخارج، لا يقول
بالتصافير بالثمنه أو بغيره، لومة أتتبه ذلك، لأن نصيب شركه في الأضواء، وبيان
النصيب في الشركات على وجه لا يقطع الشركة، ما سأ حسب من لا بد من جهة،
جوزت المزارعة بيبا واستحسانا، وإن بيبا نصيب من كان الميزر من جهته، جازت
المزارعة لسيب، لا لبيبا

وفي تراجمه أنه أن يكون العقد واقعاً من ما هو من حد فهو ملك يريه في
نفسه بسبب عمل عامل حتى إذا بعد هذا لتعلمة على و بيبا من عظيمه، وضار بحد
لا يزيده في نفسه بسبب عمل العامل، فالعامل لا يصح، وبسبب بيبا ذلك في حلال
للملك - إن شاء الله تعالى -

١٨٣٤٤ وأما بيان حكمها فتقول لها حكما - أحدهما بنيت في الحارة

(١) حكاه في الأصل روم، وكتب في ط استقبله

(٢) وفي ط وأنه سره ولا كذلك الصورة الأولى: لأن الأجر يكون عن المساجر لا حارة

وهو الملك في منفعه لأجل أن كان المدعى من جهة الفرض لأن الفرض يصدر من جهة
الارض بقا كان البدر من جهته. وبسبب الملك في منفعه العاقل. كان المدعى من جهة
من الارض. لأن ب الأرض يصدر من جهة الفرض. كان المدعى من جهة الفرض.
المنفعة. حكم الذي ثبت في ملك سبب الملك في منفعه العاقل. لأن ب الفرض
منفعة العاقل. كان المدعى من جهة الفرض. وحكم حر بيت في الثاني. وهو
المنفعة في الفرض

١٨٤٤ - وأما في هذه فتقول: المنفعة لا قد من المدعى من جهة الفرض
واحد من المعادين لا يملك المنفعة إلا بعد. والمراد به لارمه من من لا بد من جهة
حتى لا يملك المنفعة. لا بد. هي الفرض من قبل من له البدر من جهة الفرض في الأرض
حتى يتلك المنفعة من غير مدعى. وبعد ما قلنا المدعى الأرض من بعد لارمه من المدعى
حتى لا يملك المنفعة بعد ذلك إلا بعد. وهذه الأرض من كان البدر من جهة الفرض
منفعة المدعى. لا بد. من جهة الفرض. لأنه لا بد من مال. فيكون منفعة المدعى
منفعة المدعى من جهة الفرض. فيكون المدعى من جهة الفرض. لأنه لا بد من مال. فيكون منفعة المدعى
لأن لا يستبعد من جهة الفرض. فيكون المدعى من جهة الفرض. لأنه لا بد من مال. فيكون منفعة المدعى
شأنه لم يسوف

وهذا لأن المدعى من جهة الفرض لا بد من جهة الفرض. فيكون المدعى من جهة الفرض. لأنه لا بد من مال. فيكون منفعة المدعى
حتى يتلك من جهة الفرض. فيكون المدعى من جهة الفرض. لأنه لا بد من مال. فيكون منفعة المدعى
من جهة الفرض. فيكون المدعى من جهة الفرض. لأنه لا بد من مال. فيكون منفعة المدعى

وتلك إذا استأجر أرضا يرونها مدعى. يكون مدعى من جهة الفرض من جهة الفرض
بأنه حتى الآخر في الأخير. فأن لا يجر على الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض
فرض. وأن ثبت فرض. فأن لا يجر على الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض
في الأخير في ذلك. فرضه الإجارة المدعى المدعى. فأن لا يجر على الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض
ما يخرج منها. لا يجر على الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض

وإذا كان مدعى من جهة الفرض المدعى المدعى. لو فرض من جهة الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض. فيكون مدعى من جهة الفرض

في حق الآخر لا يمسد لأنه متى بقي لأوئامه ولم يكن لصاحب البذر بعض المزارعة، ولم يمسح على المزارعة، ثم يجب الآخر بالنسبة من ورعته لأن الآخر بعض ما يخرج فيها، فمتى لم يورع لا يورع أحد الآخر متى يجب بالنسبة، فمتى لا يورع الحق الآخر، وكانت غير لازمة في حق من كان البذر من قبله بعد انقضاء، بعلاب ما لو استأجر أرضاً لوراعه بذرهم أو قسماً لم يورع عليه، ثم في المستأجر لا يورع هذه الأرض، وفي لزوع أرضاً أخرى، أو قال لا يورع لزوع متى هذه، فإنه لا يجوز على الزوراعه، ويكون له خيار بين سواء يورع، وإذا شاء لم يورع، لا بدوه لا يمسح له الآخر، لأن الدروع هو متى في حقه، وتركه في يده إذا انقضت المدة، وجب له الأجر على المستأجر بالنسبة والوراعه، وكان في الدروع حائداً

عبارس مسألة الامتناع بذر الحق بعينه لم يورع من بعينه، لو دفع التحليل معاملة بالنسبة، ثم راد يجب التحليل لأن ينقض المعاملة، ثم يمسح له ذلك، وإن كان هو مستأجراً بغيره من كان البذر من قبله، لأنه إنما لم يمسح على مستأجره بملك بالإجارة، وهو استعجاب المعامل، لأن يورع لم يورع الحق الآخر مسبباً إذا انقضت المدة، لأن الأستأجر مما لم يورع لا مجال، فكان يورع للزورع الحق الآخر بغيره بعلاب المزارعة.

فصل في حق من لا يورع من قبله فمتى لا يورع، لأن من لا يورع من قبله إن كان مورعاً، فهو آخر، والأجر عمرة المملوك، لأنه مثب عنه بالإجارة معاملة، والمملوك يمسح على المملوك، لأن يمسح عن العمل حقيقة في المص، فكذلك الأجير، وإن كان من لا يورع من حقه صاحب الأرض قد ملك عليه متعة أرضه، فبغير حقه إيضاً، لأن الإنسان يمسح عن إيضاً ما عليه إلا أن يمسح عن الإيض حقيقة، والمستأجر في استيفاء المتعة يمسح عن إيضاً، وليس ثوب ما عليه، والإنسان في الحق يمسح له نفسه مسير إن شاء استوفى وإن شاء لم يستوف

وهي انتهى عن أي يمسح إذا كان البذر من قبله الأرض، ودفعه إلى المزارع، فليس لواحد يمسح أن يطلق المزارعة، وإذا لم يدفع البذر إلى المزارع، فطرب الأرض أن يطلقها، وليس لعدم روع أن يطلقها

الفصل الثاني

في بيان أنواع المزارعة

١٨٩٤٦ - مسائل حد. فصل ثلث. متى أصل أن يستخرج الأرض لمزارعة بعض
 م. يخرج منها جائز. لأن حد الله في حرمه وسمى الله حرمه، ونعم من الأرض، هذا الناس
 تعاملوا فيها، بيد على ما خرج، وسمى كل السر على ما خرج. أم ريح مساجير
 للأرض بعض الخارج، وكذلك مستخرج العامل والأرض بعض الخارج جائز لأن
 رسول الله ﷺ مع أهل حرم. وتعامل الناس، فإنهم بعد من السر على الله على رب
 الأرض، وإذا ثبت في السر حد الأرض، يصير رب الأرض مساجير لتعامل بعض
 الخارج، ولما استخرج، فبعض الخارج لا يجوز لأن استباحه لا يجوز، ولا واجب
 التملك، ولكن يجوز ما يملك بخلاف التملك. والحد في الأرض لا يملك
 والأرض، لا في استخراج غيرها، وفي استخراج غيرها على أصل التملك

وبعد الوقوف على هذه المسائل، نقول: في كل ما هو موقوف
 أحدهما، لا يكون لأحد من أحدهما، وثالثي أن يكون لأحد من أحدهما

١٨٩٤٧ - فإن كان لأحد من أحدهما فهو من أحدهما، فإن كان لأحد من أحدهما
 يكون التملك من أحدهما، والثاني أن يكون استحقاقه، فإن كان من أحدهما
 فهو على وجوه

أحدهما أن يكون التملك للأرض واليتم والالتزام من أحد أحدهما ومن
 الآخر محرم. نعم، وفي هذه الحالة، فإنه لا بد من الأرض يصير من أجر
 لتعامل بعض الخارج

فإن قيل: فسر في باب التملك على رب الأرض، وإذ لا شيء، ولا شيء، ولا
 ج. أن من غير السر في باب التملك على المزارع، وفيه منعه المزارع، فيسمى أن

نفسه من جسد الأرض يجعلها الأرض. فصار من المعتقد، وبمستحضر
 لتصوره من الخارج، هو روحه لا روحه. فبذلك لا السور على الله اهل، حيث
 يجوز، ولا يجعل رب الأرض مساجير العبر والعلماني لان الفكر الى العنصر. وكان
 صفة من جسد منقذ الله من، بحيث يمكن بها للمعاني، ولا يصير رب الأرض مستأخر
 به. وبخلاف ما لا يفسر مع الفكر على سبيل الأرض لا هناك العمل لا
 يصير مستأخر الفكر ببعض الخرج، وانما يصير مستأخر له بعض مدته بقية، وذلك
 جائز

وإذا عرفت ما رتبة في حذ الفكر، فمستد في حق الأرض به لا تولد
 بعدد من حق الأرض لا، ان نفسه ما شرطت في الأرض من نصف الخارج على آخر
 مثل الفكر وعلى آخر من الأرض، فيصير في الموضع من الأرض من نصفه من
 نصف الخارج، فمستد في حق الأرض، فمستد في ذلك من غير من العمل؛ الفكر
 الأرض، وبخلافه لا تفرد، وخلق لا يكون حصة الأرض معلومة من حيث
 الإحصاء والعدد، وسور مستأخر الأرض عرفت بخلاف الفكر من من حيث
 السور في الأرض معلوم يقين بأن سره في النصف أو الثالث أو الربع، أو ما شبه
 ذلك، فيبقى ما عدا ذلك من العمل ليس

الوجه الخامس: في دفع سره في حق سره، في حق سره من نصف الخارج أو فئت
 أو نوع، فالوجه، في هذا الوجه في ظاهره لا دائم، فذلك لا دفع سره في حق سره
 في حق سره هو أرض سره. الخرج في النوع، في هذا النوع، في حق سره
 في حق سره، لا صاحب السر في الصورة الأولى، في صاحب السر في الله
 في حق سره، لا لا، في حق سره، وكل واحد منهما جازل حال لا يفسد في حق سره
 الاجتماع، في حق سره في حق سره

وذكر شيخ الإسلام في السبب الثاني من شرح كتابه في حق سره، في حق سره
 في حق سره، في حق سره، في حق سره، في حق سره، في حق سره، في حق سره
 رب الأرض، ما إذا كان العمل رب الأرض فلا يجوز

في حق سره، في حق سره، في حق سره، في حق سره، في حق سره، في حق سره

وجعل وضمه، حاربت المزارعة، مخرج، وقتل لا يجوز أن يأخذ ربح الأرض مزارعة
ليسته

وحى انوار من رجل له أرض إذا كان يأخذ ربحاً من حري عتيروهما، ويكون
الزرع بينهما، فحيلة له في ذلك أنه يشتري نصف البذر منه، ويهونه البائع من النص، ثم
يقول له: "أزرعها باليد، كنه على أن يخرج بيننا صفاً"، لأن البذر من حري مشتركاً
بينهما، فالخارج يخرج من مخرج مشترك بينهما، فيكون بينهما بذر شرط، فمع شرط
فقد

الوجه السادس أن يكون البذر والمقرو من واحد، والأرض ومثل من آخر،
هذه فائدة أيضاً كتبها دفع البذر وحده، ثم حر كل ما صنع حاربت المزارعة كان الخارج
بين المزارع ورب لأرض على المساهم، والأجزاء التي شرها في مزارعة، لأن المزارعة
من صاحب، فرب تعقد حارة ابتداء، وبم شركة عند حصول الخارج، والأصل في
الشركات أن المساهم من الأصل المشترك يكون مشتركاً بين الشريكين على المساهم.
والأجزاء التي شرها في عقد الشركة، فكذلك هذا

والوجه السابع من الإذاعة بأن اصطلح المزارع أمة، أو به ينبت أصلاً قبله لا
تسبب لواحد من صاحب، ثم إذا اصطلح المزارع أمة فلا شريك فيه، لأن بعد
حصول الخارج يصير به أمة شركة، ونال مشترك من ملك، فإنه لا يستحق أحد
الشريكين من صاحبه أحد ما كان مشتركاً في ملك، فأما ما به ينبت أصلاً قبله
إشكال، وكان يجب أن يكون يعمل آخر الحق على رب الأرض، لأن المزارعة تنفذ
إجارة، وإذا نصيب ثم كذا حصل الخارج كالأمة شرط العوض بها يصير معاوضة عند
انقضاء القصر مائدين، ولم يرد الخارج هنا، فموجب إجارة، وإذا بعث إجارة يقول
رب الأرض: "استأجر لعملي بعض ما يخرج من عملي من هذه الأرض"، وأنه بمنزلة
العين حتى لو أراد أن يعطيه الخارج من أرض آخر لا يقدّر، والأجزاء التي لا حرة حتى كان
عيناً إذا ملك قبل تسليم من الآخر بعد استيفاء ماله لأجير، إنه يجب للأجير أجر
مثل الأجرة، والجواب عنه أن هذا حكمه إذا ملك الأجير المجر قبل التسليم، ومنها ملك
بعد التسليم، لأن المزارع من المزارع الذي يخرج من الخارج، وقبض الأصل الأصل

العين من كل وجه لا يسار، أي العين معرورة حويز واستحقاق

وإن غسل حيث لا يسار من كل وجه أوجب انصفته، ولو كان نصفه من
الارض لم يوجب ملكه معكم عند فاسد زرع، فإنه لا يصدق بالزرع لأن حيث المتكسر
في الأرض بسبب الفساد انفسا فاسدا من وجه ومن يفسد به من وجه من حيث أنه
للإبرة إلى الأرض غير هي حي الحويز، في الانفسا، ومن حيث ان العقد لا
يتحقق بالارض، به استحقاقه لا لانفسا غير ثابت، فمما كان الانفسا من حيث حويز وجه
له يوجب انصفته، وإذا ثبت أنه لأقل بقدر الحب يسكن من عمل انفسا بسبب
الفساد انفسا خارج من حيث حكمه ومن من حيث عيبه فلا يفسد له لأن عمله
قد مضى في حصول الزرع، فكذلك يشترط بالارض هم مصادرة بفساد
شراء فاسد، وحيث المتكسر في منفعة الأرض بسبب الفساد على الخراج جعفة
وحكماء لأن منفعة الأرض منفسا في كل أرض ما يسر وجه الأرض، وإذا
كان الله به من كل وجه احب تصدقة كما لو حفر في العين لا يربى ترابا
وربح

وإن قيل هو يسكن به استحقاقه من فاسد زرع، فله لا يفسد،
والانفسا ثابت من وجوه وجه، لأنه لا يسار من فاسد لا حرة نهائي
الاستحقاق، وإن كان به من حي الحويز

فلما انفسا من الأرض من حي الحويز حكمه عند فاسد لا في الحب،
بلى الحب لا يفسد من حي وجه، لزم وجهه بغير الحب لأن الحب من الحب
أكثر من حيث في فاسد فاسد لأن الحويز هو أم من الزرع، وبالنسبة
من فاسد، ولا يسار، فله ما حرم على الشرع لا حتى ثابت، فلا كان أحد في
الحب يسر، ومن يسر، فله ما في الحويز من فاسد فاسد
تفسدا، من الحب حويز الحويز بطلاناً يظهر مربة بفسد في حب من فاسد
الفسد

٨٣٢٨ وإذا اردت من الزرع أن يذهب بعد الزرع، فله من
موضع فاسد لزعه عند فاسد، فله من فاسد فاسد الله في موضع صحة الزرع

يكون المزارع يهب نصفه، أو شرطاً أن يكون ثلثا المزارع بدعاس وثيبه لمدفع، أو شرطاً أن يكون بها المزارع رب الأرض وثلث للمدفع إلى رضى شوحه كنها المزارعة دسده، والوجه في حريج هذه المسألة وما بها جاسه أن يجمع ما يخص به كل واحد منهما من نصف الأرض كأي على حده سم بقدر التراضية تقدير، فما كان في أرضين على أرض واحدة، وما قسم في أرضين قسم في أرض واحدة، والله اعلم بما كل نصف من هذه الأرض أرض على حدة لأن نصف هذه الأرض - أجره والنصف غير متناحر، لأن البذر إذا كان عليهما كان الدافع باعتبار ما عليه من التناحر متناحرًا معاً، والتناصف غير متناحر كان حكمه التناصف متناحرًا، فاهتمنا كل نصف من هذه الأرض، وإذا ثبت هذا الأصل جئنا إلى حريج هذه المسألة، فعولنا أنما قسمت المزارعة في هذه المسألة إما أن يكون المزارع يهبها معاً، لأن تقدير هذه المزارعة كان رب الأرض قال للمزارع ازرع في هذه بئر على أن يكون المزارع كله لي، وازرع رضى الأخرى هذه بئر على أن يكون المزارع كله لك. وهذا علم في الأرضين متى كان البذر مشتركاً بينهما لأن الله مع جعل أجره على العامل في بذر مشترك مع هذه الأرض، ولو جعل أجره ضمنه في بذر مشترك واهتم في تناوبه بجزءه، إذاً علم أن أجره في شيء مشترك في مفعة الأرض، وإذا لم يصبح هذا رضى بذر مشترك مشتركاً، فكذلك في الأرض الواحد إذا كان البذر مشتركاً بينهما، زاد فليكن المزارعة كان لتخرج بهما على قدر ما التناصف للدافع والتناصف للعامل من مزارع المزارعة متى حدثت كان المزارع كمالاً^(١) لأصحاب البذر والاهتمام كان يهب نصفين، فيكون نصف المزارع للدافع ونصف للمزارع، ثم ما أصاب الدافع من نصف المزارع يكون طيباً له لا يرميه التناصف شيء به لأنه استعمله في أرضه بذر، ولا غلب فيها، إنما غلب في عمل العامل فإنه استأجره إجارته وحده، والخبث في عمل العامل لا يوجب التناصف بالمزارع، ولا يعمم أجره على العامل في مفعة به، لأن الله عمل في شيء هو فيه ضرر، لأنه عمل في البذر،

(١) حكاه في هذه ركن في الأصل، وهو محقق

(٢) حكاه في هذه ركن في الأصل، وهو محقق ولا يعمم لوقوعه في بعض الحالات

له يوجب

١٨٣٥٠ - قد را كتاب لأرض من أختها والدر بينهما، وقد شرط أن تعمل على ما يدرع إليه، فإن كان شرط العمل عليهما في هذه الصورة بأن يدرع لرجل إلى رجل أرضاً على أن يعمل فيها من الأرض، والمذموم إليه يدرع مشترك بينهما، فهذه المسألة على وجوه بعضها، فإن شرط أن يدرع بينهما بصحان، فهذا جائز لأن تقدير هذه المزارعة كان صاحب الأرض مال للعامل، فأن يدرع هذه الأرض بغيره فيكون الخلو كله له، فأروعه أنت هذه الأرض الأخرى مشترك لتكون المزارع كله لك، وهذا جائز في أرضين، ويكون صاحب الأرض معبراً إحدى لأرض من العمل، فتكتلك في الأرض الواحد معبر، ويعبر صاحب الأرض معبراً نصف لأرض للعامل؛ لأنه لم يسع لنصف الأرض الذي يروعه العامل بغيره عرساً، وهذا جائز لأنه يطيب للعامل نصف المزارع لا يفسد شيء، من ذلك؛ لأن نصف لأرض كان عارية عنده، ولم يكن عنده إيجاره فاسد.

فإن قيل رد، لأرض شرط على العامل إيجار، فله نصف الأرض الذي يروعه العامل بغيره عوضاً، وهو أن يعمل مع رب الأرض في نصف لأرض الذي كان يروعه رب الأرض بغيره، لأن شرط أن يعمل جميعاً، فيكون عمل كل واحد منهما شرطاً فيما يروعه الآخر فلهما بغيره.

الجواب عن أنها لم بشرط في المزارعة حصاً أن يعمل كل واحد منهما مع صاحبه فيما يروعه لنفسه بغيره، وقد شرط أن يعمل في يدرع مشترك، فلهما جميعاً بغيره عمل كل واحد منهما إلى ملكه شائعة كعده بين سريكتين، عا نعد بصرف مع كل واحد منهما إلى ملكه، فكذلك هذا، وإذا انصرف عمل كل واحد منهما إلى ما هو ملكه لم يعبر شرطاً لعمل الآخر مع غيره ليعا يروعه بغيره، فلم يعبر رب لأرض شرطاً على الذي يعمل معه لا يعمل مع رب لأرض فيما يدرع لغيره فيكون معبراً بنصف الأرض.

١٨٣٥١ - قد را شرط أن يكون الخلو نصف نصيب، فإما إذا شرط أن يكون لصاحب الأرض الشئان، وثلث للذي يعمل معه أو شرط أن يكون ثلثا المزارع للعامل كانت المزارعة فاسدة في المسألتين جميعاً، لأنهما لو بشرطاً في المزارعة عمل

سببى يكون خارج كماله، بعد لا يجوز فى قوله ان كان ما ذكره من قوله
 الاخر "لا بد الدافع" جعل اخر، جعل المرافعة فى قوله "اتبع ان لا يفسد" من قوله
 ان لا يفسد، فلا بد من ذلك لا بد من قوله "اتبع ان لا يفسد" من قوله "اتبع ان لا يفسد"
 يجوز للمرافعة، وهذا الدافع مقولاً "نفسه من قوله"

و قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"

هنا قيل هذا جعل نصف النصف على الفساد أخره على لا يعمل على

المعاد

والجواب عنه قد امد هكذا، انك جعل على نصفه غير ممكن ان جعل
 النصف "نفسه" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"

والدس ان من جعل نصف النصف أخره على قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"
 من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله" من قوله "نفسه من قوله"

أصح عندى

١٨٣٥٧- وإذا حاربت المزارعة على هذه الطريقة كان الخراج يسيراً على حاشية المزارع.
 وإذا شرط أن يكون ثلثا الخراج للمزارع والثلث للمربي كان المزارع قد سدد على المربي
 كلها، لأن تملكه هذه المزرعة كأنه قد دفع ثمن المزارع. وإذا كان المزارع قد سدد على المربي
 ويكون الخراج كله للمزارع، أو ربع أو نصف أو ثلث أو غير ذلك، أو يكون الخراج يسيراً على المزارع
 فلهذا استعانة بالمعاش من نصف الأرض، وسدده على المربي، أو بعض الخراج من
 أرضه ونحوه، فهو مبيوع من دفع إلى شياطين ثمناً للحطه، غير أنه ليس بهى أن بعض الخراج
 وهو صاحب الثوب

١٨٣٥٨- وإذا شرط أن يكون الثوب يسيراً للمزارع، وهو قد سدد على المربي
 على الدافع، فإنه على المزارع أن يكون الخراج يسيراً، فلهذا استعانة
 ويكون الخراج يسيراً على المزارع

وكذلك إذا شرط أن يكون شرطاً على هذه المزرعة أن يكون الخراج يسيراً على المزارع
 بطريقها المتضمن بدافع والثلث للمزارع كان المزارع قد سدد، أو قد سدد الخراج
 يكون ذلك للمزارع والثلث للمزارع كان المزارع قد سدد أيضاً

الفصل الثالث

في الشروط في المزارعة

هذا الفصل يشمل على أنواع شتى منها في شروط المزارع كذا لا حد لها

١٨٣٥٩ - والله عني وحده إن لم يكن التمسك من قبل المزارع، فصورته رجل دفع ثمن رجل أرضاً ومدة على أن يزرعه حصه وحده، وذلك شرطاً أن يكون المزارع كله ذوق الدر، فهو جائز، هكذا ذكر محمد بن عبد الله بن الأصيل، ولم يرد بموله، فهو جائز إن المزارعة جائزة؛ لأن هذا العهد ليس بمزارعة، لأن في المزارعة المزارع يكون مسرقة، والمزارع في هذه الصورة، ليس بمسروق، بل غائباً عنه إن اشترط جميع المزارع لصاحب الدر جائز، وهذا لأنه ليس له هذا الشرط إلا الاستعانة بالعامل ليرجع أرضه، لأن هذا شرط العمل من غير مخصص، وخلافه تفسير الاستعانة والاستعانة جائزة.

وإن شرط أن يكون المزارع كله للمزارع، فهذا جائز، وإن شرط أن يشترط جميع المزارع للمزارع، فهذا ليس له، لأن هذا الشرط لا يشترط لأرض من المزارع وإقرضه المزارع، وكل ذلك جائز، فكل حالة لأفراد، فكذلك حالة الاجتماع، وهو نظير ذلك، دفع إلى رجل حائضاً، فكيف درهم، وذلك أنه يعمل بما في حائضه، فلو أن يكون الربح كله ثلث، فهذا بشرط كله جائز، ويصير صاحب المزارع معير المزارع بمعرفة المزارع، كما هنا

ولا كذا الدر من جهة المزارع، وهو الترجمة التي، فهذا على وجه، أحدها، أن يقول صاحب الأرض لرجل "زرع أرضي بكذا من خدماتي على أن يكون المزارع كله لي"، وهذا جائز، لأن صاحب المزارع يصير مستأجراً للأرض بكل المزارع في هذه الصورة، والمزارع إنما هو مستأجر الأرض ببعض المزارع بخلاف المزارع، متى حوّل الاستعانة بكون المزارع على أصل التمسك.

دكونا، ولو قال رب الأرض لزعم أن الأرض هي التي يملك على أن يكون الخراج كله
لها، فهذا الصراط جائز، ويصور العمل مقرباً من رب الأرض ويكون الخراج كله
لرب الأرض ويكون مزارع ميسرة في العمل، وهذا لا يرب الأرض مرة بلزراعة له
حيث قلنا في ما يفسر رايها له بدليل القدر مطلقاً في قولنا ذلك، وهو من الأمر
بالزراعة له ليسد النقص، ويجب أن يراعى في ذلك، فله المصلحة، ورب الأرض
في ذلك حكماً لا تصالاً، فله، وعمل الخراج جعل للمصلحة، وقد وجد
أجبي مقتضى الأمر على الزراعة له على ظلمة رب الأرض الزراعية له

١٨٣٦- وهو حاله رب الأرض، لزعم من أرضي يملك على أن يكون الخراج
كله لك، فهذا قدس، والخراج كله لرب الأرض وللمزارع على رب الأرض من غيره
وغيره مثل عمله، لأن صاحب الأرض ما كان له ولا راع في ملكه، فله المصلحة
مستحقة له، وبما كان له به حكماً لا تصالاً، فله، فله ذلك على أن
يكون الخراج كله لك، فله جميع الخراج للمزارع، ويصور جفته في حكم الخراج
نسباً، لأن الخراج لا يفسد، لا بالمفسد، ولا بغيره من الخراج، فله المصلحة في الأرض
المصلحة، فله جميع الخراج بشروط حكم الإجارة، بعد استأجره لعمل جميع
الخراج، ولله أحداً له ميسرة، ويجب أن يراعى في عمله، ودر مثله في حكم
معرض

١٨٣٦- وهو حاله رب الأرض لزعم من أرضي يملك على أن يكون الخراج كله
لها، وهذا جائز، ويكون الخراج كله لرب الأرض، ويكون صاحب الأرض معبراً له
نفسه.

ولو قال له صاحب الأرض: لو عرفت أني يملك على أن يكون الخراج كله
لها، كانت لزراعة جائز، وكان الخراج بينهما ميسرة، فكان لمزارع ميسرة في العمل
من رب الأرض مقتضى الأمر، فله المصلحة في الأرض، فله المصلحة في الأرض
الأرض صاحبها به حكماً لا تصالاً، فله، فله ذلك على أن يراعى في عمله، ودر مثله في حكم

هو ارضه بعد ان يذهب الى الارض بالنقص، عرف ذلك بتدوينه على ما يخرج بينا
نصنع، وندفع المزرعة بعد الفداء، فيها بعد الساب حتى يربط العامل وسعيه حفر

الاستعداد لهذه المسألة، وقال: ألا ترى أن رب الارض إذا قال لمسلم ازرع
فحفر حتى يثابته، ثم ازرع في مياكل حقله ولهداه من قبل ربك على أن يكون
الحلحاح بيننا وبينك، أليس أنه يقول: فكذلك هنا

ويؤدفع سدا إلى آخر، وقال: فزرعها في ارضك عمر أن ما يخرج الله تعالى من
شيء، فهو بيننا، ثم ازرع فاسئلة والزرع لصاحب الدار هكذا ذكر في مزارعة الأهل
وذكر في كتاب الخراج أن الزرع للزارع وهو صاحب الارض

قال: سيج لإسلام في شرح كتاب الزراعة لا فرق بين نسألك، ولكن يقول ما
ذكرنا في كتاب الدار أن صاحب القيد قال لصاحب الارض ازرعها عليك لتكون
الخارج بيننا وبينك، وفي هذه الصورة يخرج يكون لصاحب الأرض وهو المزارع، لأن
المزارع صار مستألف للبشر من رب البشري، عرف ذلك بعبارة، ازرعها لنفسك، قلنا
فثبتت المزرعة على الزرع لصاحب الأرض، وقد ذكره في مسألة، يقول في قوله
مفسرة على نحو ما، وفي كتاب المزارعة لم يذكر أن صاحب القيد قال لصاحب
الأرض ازرعها بنفسك، فإذ كان صاحب القيد حاله الزرع، يكون الخارج به،
وفي هذه الصورة لا يصير الزرع مسموماً على البشري من حيث صاحبه، فيكون
الزرع لصاحب الدار عند سب المزارعة من هذا الوجه حتى لو قال لصاحب الدار
لصاحب الأرض ازرعها بنفسك على أن الخارج بيننا وبينك، وفي مسألة محلها
في الخارج لك حب الأرض كما في مسألة المأثور

١٨٤٦٦ وادفع الرجل قدر البئر وحمل، وقال: ازرعها في ارضك تكون
الخارج كله لك، أو قال: ازرع ارضك بيدى تكون الخارج كله لك، فهنا جائز ويصح
صاحب القيد من غير أن يذهب من صاحب الأرض ليربها في أرضه، وقد نقضه من
الأرض بيده من قبله، وإن كان صاحب القيد قال له: ازرع في ارضك بيدى تكون
الخارج كله لك، فهذا ثابت، والخارج كله لصاحب الدار، لأن ما رتب به قال له

ج ١٨ - كتاب الميراث - ٣٧٦ - الفصل ٣ - الميراث في الميراث
 جهته، جهته الميراثية، وارتاد به الفقه في حق الميراث التمس أب في حق الميراث
 الأول فالمراد به صحيحه

أما صحة الميراث في حق الميراث الأول فظاهر

وأما صحتها في حق الميراث الثاني؛ لأن الميراث الأول صار مساجاً للميراث لما كان
 غير من جهته، وصار مالكاً لمنعه بالأرض بحكم الإجازة، فيسري له كذا مالكاً يملك
 ثروته، ومالكاً له إنا يعطى لا يعطى غير حرازة على أن يحصل معه مالك لا يجوز
 لغوات التحلية بين الأوصار وبين الميراث، فكذلك هنا

وهذا الميراث في حق الثاني لا يوجب لصاحبه ميراثاً في حق الأول؛ لأن
 الميراث الثاني غير مشروط في الميراث الأول حتى لو كانت حرازة الثانية مشروطة في
 الأولى من قال على أن يحصل هذا الميراث الآخر مع كذا الميراث في الأولى فاسطة عند
 عصر السليح

ومال بعض المشايخ لا يفسد الميراث الأول في كذا الثانية مشروطة في
 الأولى؛ لأنها غير مشروطة لرب الأرض، بل هي مشروطة لثالث، فهي صفة شرطت
 فيها صفة للأحس لا لأحد المعتقلين، ومثل هذا لا يوجب قضاء العقد

وفي معنى أن الميراث لا يفسد للأحس يوجب الفسخ، يجب كذا إذا كان له ميراث
 يجب منك كذا، وكذا على أن شاع دارك هذه من خلال، أو على أن يرضى تلاًماً
 الأحس كذا

١٨٣٦٤ - فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المذكورة في باب الميراث، وصورتها
 رجل دفع حجة إلى رجلين معا، فاتفق على أن يعمل فلان معه على أن يعطى العمل
 فلاناً مائة درهم، فذكر أن المعاملة عاسفة في حق المعامل الأول، وجهت فاش لا يفسد
 الميراث في حق الأول، أم على قول من قال من مشايخ الميراث في حق الأول إنما
 لم يفسد؛ لأن العمل الناس معطوف على الأول غير مشروط به، فالفرق بين هذه
 المسألة والمسألة المعاملة ظاهر، لأن في مسألة المعاملة عمل الناس مشروط في المعاملة
 الأولى، وثم كان الميراث الثانية مشروطة في الميراث في الأولى، يجب الفسخ أيضاً، وفي
 مسألة المعاملة، كان عمل الناس معطوفاً، بلان حال ويعمل معه فلان على أنه على

العامل أجر مائة درهم كانت انعاقته جائزة أيّساً، وأم على لون من مال من مشايخنا
ههنا بأن المزارعة في حق الأول لا تعبد وإن كانت المزارعة الثانية مشروطة في الأول،
موجود ففرض أن في مسألة يدعيه الم عقد الثاني وإن كان مشروطاً للثالث لا لصاحب
النخيل من حيث الخطبة إلا أنه باعتبار المعنى مشروط لصاحب النخيل لأن معقود ذلك
عائدة إلى صاحب النخيل، لأن صاحب النخيل مساجر بعدد من، فيكون أجر العامل
الثاني عليه لا على العامل الأول، فلو اشترط على العامل الأول كالم معقود هذا
الشرط عائدة إلى صاحب النخيل، صار هذا الشرط باعتبار المعنى مشروطاً لصاحب
النخيل لا للثالث، وكانت هذه صفة شرطت في صفة لأحد المتعاقبين فيه معقود، فلما
في مسألة المزارعة بالمعقود الثاني مشروط للمعقود الثاني لأرب الأرض، لأن معقود
ذلك عبر عائدة من رب الأرض، وليس بمساجر من كان البذر من جهة المزارع، بل
لمساجر هو المزارع الأول، فيكون آخر الثاني على المزارع الأول لا على رب الأرض،
فلم يصير العقد الثاني مشروطاً لأرب الأرض، بل كان مشروطاً للثاني، وهذا لا يوجب
الفساد كما لو باع منه فاراً من أن يبيع غلامه من أجيبي.

ولو كان البذر من قبل رب الأرض، والمسألة بحالها كانت هذه مزارعة جائزة؛
لأن البذر إذا كان من جهة صاحب الأرض، صار مساجر لعدم من بعض المخلوج،
واستجار الماعطين ببعض الخارج حلق

نوع آخر

في اشتراط بعض الخارج لمع المعتقدين:

١٨٣٦٥ - إذا شرط في مزارعة بعض المخلوج لمع أحد من، فهذا على وجهين:
الأول: أن البذر من صاحب الأرض، وقد شرطت المزارع رب الأرض والثالث
للمزارع والثالث لمع رب الأرض، فالمزارعة جائزة سواء كان على العبد في أو لم
يكن، وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشرط

أما إذا لم يكن على العبد بذر، ولم يشرط عمل العبد مع المزارع، فلا الشروط
لمع رب الأرض ولا ذين عليا، ولم يشرط عمل مشروط بغيري، وهذا لأنه إن

نعم، نصحيح هذا الشرط بعدد بحكم الميراث: لأنه لم يشر به عمده في الميراث، أمكن
تصحيحه للمولى، لأن كسب العبد، ولا دين عليه بموت للمولى، فجعلنا هذا الشرط
للمولى حتى لا يضر الشرط، وكأنهما شرطاً للمولى، لك الميراث، وللميراث ثلث
الميراث

وأما إذا شرط من العبد ولا دين عليه، لأنه إذا تعدى نصحيح هذا الشرط بحكم
الميراث، مع أنه شرط عمده، لأن المولى يصير مساجراً، واستجار المولى
عنده، ولا دين عليه لا يصح، أمكن تصحيحه بجعله شروطاً للمولى، وصار كأنهما
شرطاً للمولى، لثالث الميراث، والثلث للميراث.

وأما إذا كان على العبد دين، ولم يشترط عمل العبد مع الميراث، فلأن الشرط
للعبد عند من يصير الميراث كالمشروط للمولى، وبأن كان على العبد دين، لأن دين
العبد لا يمنع وقوع دين للمولى، كسبه عند من يصير الميراث، وهو كالمشروط
لعبد مشروطاً للمولى من هذا الوجه

أما إذا كان على العبد دين، وقد شرط عمل العبد فلأن الشرط للعبد وعليه دين
مستحق مبرور، وأمكن تصحيحه بجعل الشرط مشروطاً به، لأنه استجار
المولى جحد الميراث صحيح

١٨٣٦٦ - هذا الذي ذكره إنا كان الميراث في قدر لأرض وشرط ثلث الميراث
لعبد رب الأرض، فإن شرطت الميراث، فعبد الميراث، حاشية: أي أنه سواء كان
على العبد دين أم لا، يمكن، وموله شرط عمل العبد مع الميراث، أو لم يشترط

أما إذا لم يكن على العبد دين، ولم يشترط عمله فلأن الشرط لعبد الميراث،
والخلفاء هذه كالمشروط للميراث، فكأنهما شرطاً من الابتداء، الميراث، ثم لم يرع

ولما إذا شرط عمله فلأن الشرط للعبد، إذا شرط عمله مشروطاً للعبد، وأمكن
تصحيح هذا الشرط بحكم الميراث، لأن رب الأرض يصير مساجراً، وأرض وعده مشري
الميراث، وإذا صح هذا الشرط للعبد، صار المشروط كسب العبد، فإذا كان العبد دين،
والمولى لم يأخذ به، منه بعد، يفرض منه دين للعبد

ولما إذا كان على العبد دين، ولم يشترط عمل العبد مع دين فلأن الشرط للعبد

إذا لم يشترط عمله مشروطة لم لا، على قول من يجوز المزارعة، وبشرط عمل المبيد مع ذلك، فالشروط لا يجب أن يكون مشروطاً للعبد حتى يقتضى منه ذنباً.

هذا الذي ذكره، لا ينافي أن العمل بالأرض، وإن كان العمل من قبل المزارع، فإن شرطه يجب أن لا يشترط لأرضه، فالزراعة جارية، وإن لم يكن على العبد دين، ولم يشترط عمله، ويعبر بشروط العمل مشروطاً له، وإن لم يشترط عمله للعبد ولا دين عليه، فإنه رغبة فاسدة في ظاهر الرواية، لأنه إذا شرط عمله كان المشروط له حتى يقتضى ذنباً به منه، إن لحقه دين، ويكون ذلك في دينه، وعنده ذلك يصير المزارع مستأجراً للأرض ببعض الخارج، ولأنه جائز، وعنده رب الأرض ببعض الخارج، ولأنه لا يجوز، فمذهب المزارعة من رغبة، فتحكمه فاسد.

وروي أصحاب الأئمة من أبي يوسف وجهه الله أنه يجوز

رغبة هذه الرواية، لأنهم قالوا في المزارعة إلا ما يشترط في الأرض، ولا يشترط في المزارع، وهو عند رب الأرض ببعض الخارج، وكل ذلك جائز خاله لا يفرق.

وجه هذه الرواية أن القياس يأبى جواز استحصال العبد بعض الخارج، وإنما يرد التشريع به إذا كان الاستحصال من ربح الأرض، وهما متساويان للعبد ليس صاحب الأرض، فيرده، إلى ما يقتضيه القياس، وإن كان على العبد دين إن لم يشترط عمله العمل، فالزراعة جائز، ويكون مشروطاً للعبد مشروطاً لم لا، كأنها شرط من الانتفاء ثلثا الخارج لرب الأرض، وثلثا المزارع، فإن شرطاً لعمل العبد مع ذلك، فإنه رغبة فاسدة في ظاهر الرواية، لأن المزارع يصير مستأجر الأرض، والعبد ببعض الخارج.

١٨٣٦٧ - وإن شرط ذلك الخارج فعيه المزارع في هذه المذاهب، وإن لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز، ويكون ثلثا الخارج للمزارع والثلث لرب الأرض. وإن شرط عمل العبد مع ذلك إن شرط عمل العبد في بعض رغبة فاسدة في جميعها جميعاً، وإن لم يشترط عمل العبد في القصد من عطف عليه، فمزارعة صحيحة بين رب الأرض والمزارع جارية، وهي من العبد فاسدة.

وإن كان على العبد دين، لم يشترط عمله العمل، فالزراعة جائزة، ويكون المشروط للعبد مشروطاً للمزارع، وإن شرط عمله بالخواب فيه، كما سبب فيما إذا لم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨٣٦- ولو شرط بعضي الخارج كفر بعضهم، فخرجوا، فبطل شرط بعضي الخارج بدين خدعهم، ولا دين عليه إلا لا ينصرون وحرب ال بر على الغير،
وعلى القعد بدينهم يكنى عليه دين إلا لم يشترط عمله بغيره مسروط بعد، مسروطاً أولاً،
وكذا في الأمر، بعد شرط عمله بغيره مسروطاً غير مسروطاً أولاً، وإن شرط عمله
مكتلاً بغير مسروط آخر، مسوطاً أولاً بخلاف القعد، لا يربى إلا عن الوصل لقضاء
الدين، بخلاف شهر بفسخ، ويعتبر ذلك وجهه خاصيتها، فلهذا

١٨٦٦- ورد شرح ابن الجريح للمساكين، جازم، امر رعد، فكان ما شرط
بالمساكين مبروراً نصيب عبد الله - لأنه لو شرط ملك الخارج بر من معلوم ولم يشرط
عنه في إقراره لم يصح؛ لأن الخارج إنما حصل له من قبله، والملك هو - لأرض،
فيما شرط للمصنفين وليس له عمل وأرضه وما زال إلى أن لا يصح، وإذا لم يصح ما
شرط للمساكين صار كمن كتب بعه، ويكون صاحب الأرض لا يجب على صاحب
الأرض فيه شيء وبين ربه أن يهبه في ذلك، لأنه فله في ذلك الخارج الذي يهبه من
يد على المسكين وكما في المرافعة، ومن يفرق بصدقة شيء من ماله، فإنه لازم
لقدومه فيه شيء وبين ربه بقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بعهدهم للهِ﴾ لا لأن
تقاضى لا يجرى على اليد، لأنه لا مدعى له في الأرض، ولا يجرى قضاء
المرافعة، وإن شرط بغيره لا يفسد المرافعة، وللمحرم أن يصدقه بر جيبه أحدهما
أو مغل هذا الشرط في ربحه، فقد أجاز كل ما جاز في بيعه، فابن الجريح مشروطاً

والقديس انما صرح به بقصر حق القبر ورحمته لا يربى ٩ ثم نبهت له كبر حق الطائفة وخصوصه في الدنيا واستمر به من غير حيلة بدسيسة له، فانه لا يوجد به هذا العهد ان كان ذلك سرًا لا يختص به العهد واورثه ليعلموا عليه طاعة سرط

فيما بين المزارع والمُزارع، بشرط أنه حتى إذا عمل المُزارع مع المزارع كان له على المزارع أثر
قتل عمله

١٨٣٧١ - وإذا دفع المزارع مزارعة إلى رجل على أن يزرعها منه بقره، وبقر فلان
على أن يزرع الأرم من ثلث المزارع، وثلث المزارع، ولصاحب البقر ثلث المزارع
فالمزارع فيجب بين رب الأرض والمزارع حلتاً، وفي حق صاحب البقر فاسقة؛ لأن
صاحب البقر دفع البقر مزارعة، ودفع البقر مزارعة لا يجوز، وفيه حديث
صحيح

فإن قيل: يعني أن تملك المزارعة فيما بين رب الأرض والمزارع؛ لأن هذه مزارعة
فاسقة، فتكون مبنية بشرط من صفة

قلنا: الشرط المسمى في صفة إلقاء، حب الله، حب الله، حب الله، ورواه لأحد
المعاصرين، والصيغة الأخرى هي شرط للأسي لا لأحد المعاصرين، ولصاحب البقر
أجر مثل البقر، على المزارع؛ لأن المزارع صار مستأجرًا سفرة، والبقر كان من جهته،
وإن كان البقر من جهة رب الأرض فالمزارعة فيجب بين رب الأرض والمزارع حلتاً،
وفاسقة في حق صاحب البقر، وعلى رب الأرض أجر مثل البقر؛ لأنه صار مستأجرًا
للقر، والبقر كان من جهته

نوع آخر

في اشتراط أحدهما لصاحب شئ من المزارع بعينه

٨٣٧٢ - بشرط في المزارعة ما يقطع الشركة في الخارج على نفسه المزارعة؛
لأن المزارعة تعقد بإجارة وتم شركة، فإذا شرط عليها ما يقطع الشركة في الخارج تبقى
إجارة محضة، والإجارة محضة يملك المزارع، ويكون البقر، وعن هذا، إنها إذا شرط
أن صاحب البقر يدفع من المزارع مزارعة، ويكون البقر، فكأنه المزارع
فاسقة؛ لأن الأرم، لا يخرج إلا للبقر، فهذا شرط يقطع الشركة في

حق

١٨٣٢٥- ولو كان لأرض حراجية فقال صاحب الأرض، «مراعي» لنا لا بد من
 أن نسطار بأحد من هذه السمة حراج الوظيفية أنه حراج المقاسمة، ومعنى هذا أن
 الأرض تكون حراجية حراج وظيفية إلا أنها في بعض المسبب لا تعين حراج الوظيفية،
 وعند ذلك يجوز أن نسطار أن يأخذ حراج المقاسمة، وهذا إلى نصف الحراج،
 فالتلك يسمو، لا يسمو أن لأرض في هذا السمة، من يعين حراج الوظيفية، فأخذ
 السطار ذلك، أو لا يسمو، فيأخذ السطار حراج المقاسمة، فمراعي السطار، عاملتك
 على أن يرفع "في حراج لأرض حراج السطار مقسمة كانت أو وظيفية، والتأني يتا،
 فهذا المراعي مقسمة، لأن حراج الوظيفية على أن لا يسمو ملا حراج، فالتأني يسمو
 ذلك السطار مشروط بكون الأرض، وحراج المقاسمة على أن لا يسمو الأرض، فالتأني يسمو
 فالتأني يسمو من ذلك السطار مشروط بهما، فمراعي تقدير هذه مراعي كتاب صاحب
 الأرض، قال السطار، فالتأني يسمو ذلك هذه الأرض، مراعي أن لا يسمو الحراج بقدر
 حراج الوظيفية، فالتأني يسمو، والتأني يسمو حراج، أو على أن الحراج يشاهد، ولو
 حراج يسمو ليس " أنه لا يجوز الزراعة بحراج مقسمة السطار التي تقدم ذكرها؛ لأن
 السطار عليها، فالتأني يسمو ذلك المراعي كان صاحب الأرض، فالتأني يسمو
 إليك الأرض، مراعي يسمو الحراج يسمو، ولو حراج يسمو كتاب المراعي حراج. أما
 هذا بحراج

مراعي آخر

في اشتراط لأعمال على أحد هما:

١٨٣٢٦- الأصل في هذا النوع أنه إذا شرط في مراعيه على الزراعة أو على
 حراج الأرض، ليس من أعمال الزراعة فالتأني يسمو؛ لأنه شرط بهما ما لا تقتضيه

(١) وفي الأصل: «مراعي»

(٢) في الأصل: «مراعي»

(٣) هكذا في الأصل، وكان في الأصل: «مراعي»

المراسلة. يجب منعها لاجلها وبما في هذا من شرط وجوبه في المراسلة. لأن المراسلة
تقتضي إخراجها من المراسلة، فكل المراسلة.

١٨٣٧٧ - في المراسلة يجب أن يكون من أفعال المراسلة لا بد من رعي الأفعال
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
وكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة، فكل من يفسد المراسلة

١٨٣٧٨ - في المراسلة يجب أن يكون من أفعال المراسلة لا بد من رعي الأفعال
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة

في المراسلة يجب أن يكون من أفعال المراسلة لا بد من رعي الأفعال
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة

في المراسلة يجب أن يكون من أفعال المراسلة لا بد من رعي الأفعال
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة

في المراسلة يجب أن يكون من أفعال المراسلة لا بد من رعي الأفعال
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة

في المراسلة يجب أن يكون من أفعال المراسلة لا بد من رعي الأفعال
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة
في المراسلة المراسلة، فكل من يفسد المراسلة في المراسلة، فكل من يفسد المراسلة

الأرض ببعض الخارج لا يجوز ، فهذه الفروعة شرط يجب إحصاءه فاسده ، وإن كان اليد
من قبل ذب الأرض ، فإن من حيازته أدليس يجب على هذا الشرط سوى إحصاءه
المؤثرة إلى وجه في مستقل ، هو ما بعد التفكير ، و مستحق العاقل بعض أعمال
فروعة ، وكل ذلك حائز حالة الأضرار

ومن سلب هذه الطريقة يكون إلى يجوز المؤثرة في بين التفكير في معلوما حتى
يكون وقت الحوادث المؤثرة معلوم ، ولما إذا لم يبين ما رعى له به ، فلهذا وقت اعتماد
المؤثرة ، دليل هذا هو أن الله من فكر الألف في الفقه ، ووجه من ١٤١٠

ومن لم يتبع من في جاز شعاع : لأنه أراد بهذا التفكير التفكير المفسد ،
وهو التفكير المؤثرة ، فإنه شرط غير لازم ، لأن المؤثرة غير لازم في التقاء اليد
في الأرض من كان النذر من جهة ، فكما أن شرط من المؤثرة لا يكون لاشاء ومثو
هذا الشرط لا يوجد ، فإما أنه حتى في كان أفراد من هذا التفكير التفكير بعد
المؤثرة عند مؤثره ، لأنه يفرض لازما كالمؤثره ، فإنه شرط لا يصحبه العقد ، ولأحد
للتماثلين في سعة ، ومن هذا الشرط يوجب فساد المهر

ومن سلب هذه الطريقة يكون ، يجوز المؤثرة في التفكير ، فثبت معلوما أنه لم
يثبت

١٨٣٩ - لا شرط من المؤثرة على أن استحقاقه أن يبرهن من بعد سعة ، وإن
شرط ذلك على المؤثر ، لا فؤثرة فاسدة من حيث كان استحقاقه

أما إذا كان تبر من جهة الموارع ، لأن الفروع حياز مساحات للأرض ببعض
الخارج ، فالمساحة ، لأنه من مستحق في - مسعفة الأرض نصف الخارج ، السيرة
مجهول ، وجهالة آخر تقع صحة الإحصاء ، ويكون الخارج كذا سمرغ ، وعلى آخر
مثل الأرض ، ولا يسر من الأرض ثبت للمخرج من جهة اسرفين في طرقه من
الأرض : لأن مسعفة السرفين حصلت للمخرج حال قيام السرف من الأرض ، ويجب
الحصاد ، فإما مجرد مسعفة ، وهذا مؤثرة الأرض إما من اسرفين صار مستهلكا بالإلقاء
كالنذر ، ومجرد مسعفة عند لا تنفذ من غير عقد ، ولا شقة عقد

وأما إذا كان النذر من جهة ر ، الأرض فلا ذب الأرض من قبل جهر الخراج بزيادة

الحواس فيه كالجناب في الكراب في هذا الوجه

وأما إذا لم يدر في المزاجه ان لا يصر ولا يهرب حدها فالزوجة حاضرة على
لها ما شرط ذلك ، والسر من بين الزوج ، أنه من قبل من الارض ، وإن شرط عهد ما لا
يتنصيه يعتقد ، لأن المزاجه لا ينقص ان لا يصر في الارض ، لأن شرطه ما لا يتنصيه
تعدد في العهد ، بل يوجب عهد العهد بين ثمان فيه تنصيه لأحد ، فأن ادعى ثم ينقص فيه
تنصيه لأحد ، فيه لا يوجب فساد العهد كما يوجب ضمان سبب ما لا يأكله ، أو ثوباً
سبب ما لا يلبسه ، فإن البيع لا يفسد ، إلا بشرط ضيق ، لا بنفسه ، لأنه لا تنصيه فيه
لأحد ، ولا عهد لأحد مني ، لا يصر في الارض ، بل فيه مضرة

والأرض في ٨ - حديث عهد لله من عمر رضى الله عنها ، فإنه إذا كان نجر ، فيه
سرم على المشاجر ، لا يهرى ، ولا يفسدها قليلاً ، ولو كان من السرم ما يهرى فيه فساد
المزاجه لما شرطه ، لله من عمر رضى الله عنها في الإجماع

٨٣٨٤ - سر الزمان نجم انتهى نسعى على كونه ، ورضه مما منه ومزاجه
أبى سداد ، وذلك لأن السداد سوره إلقاء تسديد وإصلاح فساد ، فسر الأسيار وكسر
الفساد ، والسرط ذلك في العهد نفسه ، وهو سبب عهد سبب سبب ذلك الفاسد
والمزاج ، ولو العهد فيه أن لا ينقص شيء ، بل أن لا يفسد شيئاً ، بل أن يلمسه ذلك من
الوجه فيه ، قال — خير على ذلك كونه عهد انقلاعه بخره بسبب ما هو عهد في
العهد ، فصح ذلك ، وحرره ولا يفسد العهد ، فبأنه يفسد الشقوق وإصلاح العهد
وحسنه أن يهرى سبب ، فأنما لعاء الفسور فيه يحتاج في العهد ، فأنه يفسد كثير من
فسور أولاً ، فهو شديده في ذلك سبب ، فأنه يفسد ليس في ملكه ، ولو لم يفسد فيه ، فهو
متفاوت ، لأن بعضه رطب وبعضه جاف ، وبعضه ناعم ، فأنه يفسد ، فلا يكون مصروط
لوجه ، فلا يصح السرم ولا سبب

ولو اسأله عن المزاج إلى ملكه ، فأنه يقول معدوم ، ويحكم ويقول فيه غير
منسوم ، فوجه الصحة ، قال الشرط لثقل عن السداد ، بل يجب ، ويذهب ذلك دليل
لا يزدى إلى السرم ، وهو مزاج قبل فصح خبر سبب ٢٤٠ ج - ثم على ذلك
استدجر باهره ، ونفسه فيه هو المثل وهو المعدود فكانت حارة في الصحة ، وإن

بعض الخوارزميات وتسمى هذه بحزم فكك: في استراتيجيات الحزم الخوارزميات (المعروف

بوع اخرمينه

١٨٢٨- لا يخرج من لأمر على إخراج أن يكون ١٢ من بينها ما يراعى

فأمره

و اختلاف صاحب من عصر الله - جل جلاله - را می بینیم که در این خطبه
روایت کرده و میفرماید: و یثرب استلزاماً كما لا یحتمل من ان یسألوا فی
یروع علی طعن عیالهم - یعنی روح الله - را در این خصوص خاصه این
خروج استلزاماً و یثرب عیالهم - یعنی که در نفس تشبیه هم - رحمت الهی استلزاماً روحه
اذا كان قد ابرأ حده الله - جل جلاله - علی الخیر الخیر - یعنی مصلحتاً روحه الله - جل جلاله -
خاصه رب الارضین - یعنی رحمتی که در این خصوص استلزاماً روحه

[illegible]

وَلَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ الْمَكِيدَةِ
فَلْيَرْجِعْ بَيْنَهُمُ الْقِسْمُ الْبِاتِلُ بِاتِّفَاقٍ فَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ

وَقَالُوا مُجِيبُ السَّأَلِ هُوَ الْإِنْسَانُ الْأَعْمَى
لَا يَرَى شَيْئًا مِمَّا يَكْفُرُ بِالْإِنشَاءِ

المزارع على إلقاء هذا السهم من صاحب المزارعة منه، بشرط، وإذا كان شرط التنبيه
مذكوراً لمعطاً ومعتى لا يمكن أن يجعله غير مذكور، فغير مذكوراً من كل وجه، وأنه
شرط بوجوب قصد المزارعة، فأما إذا كان مع المزارعة غنى التنبيه، فمرددة بخبري جلتة،
فالنبيه إن كانت مذكورة لمعطاً فهي غير مذكورة معتى وحكماً، لأنه لا يرد منه التنبيه متى
كان مع التنبيه عهد عمر، فإن للمزارع أن يفتقر الأخرى متى كان مسروفاً في العقد،
والشرط إنما يوجب فساد العهد، لا رماً بوجوب إلقاءه، فأما إذا سمى لا رماً،
ففيه لا يوجب فساد العهد، لا توي أنه ذكر في آخر هذه الكتاب أنه متى شرط في
المزارعة على أحد من أن لا يبيع المحصول، فله المزارعة لا تصد، لأن ما شرط غير لازم، وإذا
كان هذا الشرط مذكوراً لمعطاً، فمذكور معتى وهو محمد على الشيبين حفظهما بقدر
الإمكان، فقال من حيث أنه غير مذكور معتى لا يوجب فساد المزارعة، ويجعل كونه
كرب وتنى من عهد شرط، فتكون المزارعة جائرة، ومن حيث أنه مذكور لمعطاً، فإنه
استثنى ما شرطه براءه من نصف الخراج عملاً بالشيبين بعد الإمكان، وسألتني بعد هذا
من هذا الشيء من المسائل - إن شاء الله تعالى -

موضوع آخر

١٨٣٨٩ - إذا دفع الرجل أرضاً وداراً إلى رجل ليزرعها، وبشرط أن يزرعها في
الأصل والمربع يسمى في الدين والحب، فله المزارعة جلتة، وبعد ظاهر، وكذلك إذا شرط
أن يكون المزارع أو المزارع أو المربع بينهما، لأن هذا يؤدي إلى معنى لا، وإن شرط
الدين لأحدهما، وأحب للأحر لا يجوز، لأنه لا شركة من الأصل، ولا في المزارع،
وكذلك لو شرط أن يكون الحب لأحدهما يعينه والدين بينهما، لأن المقصود هو الحب،
وهذا شرط يؤدي إلى طعن الشركة بمسارح إلى المقصود

وإن شرط الحب بينهما والدين لأحدهما يعينه، فإن شرط الدين صاحب البذر
حار، ولو شرطه بالأحر لم يند

وعمر أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز أصلاً، لأن هذا شرط يؤدي إلى طعن
الشركة على أن لا يبرح الحب، وجه ظاهر الرواية أن المقصود به بمرار المعاملة، وإنما

شركة في المزاومة وهو المصير دون الأخرى وهو المصير، فأمكن القول بجواز مثلها من المزاومة، أما إذا شرط بين من لا شرط له، فليس له نظير في معاملة، عني على أنها المصير، وإن شرطت الحب بينهما، وسكتا عن شيء يحور في ظاهر الزمان، والتي لصاحب المزاومة

وعني ليس يوسف رحمه الله لأنه لا يجوز - وذكر الفقهاء روع محمد بن قول ليس يوسف، وجه ظاهر الزمان ما تأن لست متعلق من لا يدر منه يتركهم الشرط، ولذلك يوجد الشرط في اثنين على صاحب المزاومة، وكأنهما شرطاً أن يكون الحب بينهما، والتي لصاحب المزاومة، ووثق حار على ما مر

ومن خص من أصبح يدع أنه في هذا الصورة الحب فاعب باعتبار تصرف، فإذا عرفهم من الذي والحب يكون بينهما يفتقر، وتحكيم المزاومة لاسماء واجبة، وإن شرطاً أن يكون اثنين بينهما، وسكتا عن الحب لا يجوز، لأن المقصود هو الحب، فالسكوت عنه بمنزلة السكوت بهما

٢٨٣٩ - وقد شرط على المزاومة أن يزوج المصير، وشرط، شركة، في المصير، وتقترط والساق حار، وإن شرط المصير والمزاحم بينهما، والساق لأحدهما، إن شرطاً التساق إلى له المزاومة حار، وإن شرطاً التساق إلى لا يزوج له من جهة لا يجوز، وإن شرطاً المصير والمزاحم لأحدهما، والساق للأخر لا يجوز، وإن شرط المصير لأحدهما وتقترط للأخر لا يجوز، لأن المصير وتقترط ثمرة من أحدهما بأصل للأخر، بل الأصل لهما الساق، فقد شرط برع شركة لأحدهما، وإنه يوجب مزاومة، وكذلك الجواب فساد، يدع إلى لأرض ليرزعهما الفت، وشرط الحب لأحدهما، والآخر لا يجوز، لأن الحب مع البدر مزاومة كالمقترط مع المصير - والله أعلم

نوع آخر

يرجع إلى المشرط وإبطالهما لشرط

١٨٣٩١ - قد شرطت على تحمل أن صاحب لأرض مع مزاومة إذا شرطت

قدد الزاوية شرطاً داسماً بنظر إليه إن كان شرطاً لا فائدة فيه لأحد المتعاقدين بأن شرطاً أن لا يبيع أحدهما حصته من الخراج أو لا يأكل، فللزراعة جائزاً لأن ما لا يفيد من الشروط ذكره، وعدم بمنزلة، وكان بمنزلة ما لو مانع طمان شرط أن لا يأكل المشتري، وإن كان في الشروط فائدة لأحدهما، فهو على وجهين. إن كان الشرط دافعاً في صلب العقد بأن كان له حظ من البدل، فإن البطلان من صلب العقد في المتعاقبات لا يجوز العقد بدونه، وإن المزارعة نفسها بشرط، ولا يعود جائزاً، وإن أطل من له الشرط الشرط بأن شرطاً في المزارعة عشرين درهماً لأحدهما مع نصف الخراج، ثم يبطل من شرط له الدوام المداوم قبل العمل، أو شرطاً الحصاد والناس على أحدهما، حتى فسد العقد على جواب الكتاب، ثم يبطل من له الشرط هذا الشرط، لأن لهذا الشرط حظاً من البدل، فمتى أطل من له الحق الزيادة فلا بد وأن يطرح عن الآخر ما يترتب من العمل، فما بقي وراء المحطوط على المزروع يبقى مجهولاً، وإنه كاف في سد العقد، وكان بمنزلة ما لو باع عبداً بألف درهم ورطل من عمره، ثم إن البائع أطل المحر لا يعود البيع جائزاً، كذلك هنا.

وإن كان الشرط مستعاراً في العقد، ولم يكن من صلب العقد، بأن لم يكن له حظ من البدل بأن شرط في المزارعة خياراً مجهولاً وأحلاً مجهولاً لأحدهما، فأسقط من له الشرط من تقرر الفساد، إن المزارعة شققت جائرة في قول علماءنا الثلاثة وجمعهم الله، وإن كان هذا الشرط مشروطاً لهما لا يعود جائزاً ما لم يضمن على الإبطال، أما بإبطال لأحدهما لا يعود جائزاً، لأنه يبقى مشروطاً للآخر، وإنه كاف لنفسه العقد.

وإن شرطاً على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه، مزارعة فاسدة؛ لأنه شرط لا يقتضيه المزارعة، وفيه منعه لهما، فإن أبطله البائع أو المشتري لا يعود جائزاً؛ لأن في هذا الشرط منعه للبائع والمشتري، وكان بمنزلة ما لو شرط في المزارعة خياراً مجهولاً لهما، فأبطل أحدهما الخيار، فالعقد لا يعود جائزاً، وهو أبطل، جميعاً عادت المزارعة إلى الجواز؛ لأن هذا الشرط لا حظ له من البطلان، فيكون شرطاً مستعاراً في العقد إلا أن منعه هذا الشرط عائدة إليهما، فإذا أبطل ذلك شققت العقد جائزاً.

ولو شرط أحدهما على صاحبه أن يبيع نصيبه من الخراج كانت المزارعة فاسدة،

فإن أُنْظِرَ المَرْهُوبُ في الشرع على العمل حازب المزارعة لأن سمعة في هذا الشرط للمَرْهُوبِ - وإنه يس من سلب العمل، فيطو بلطال مَرْهُوبِ به، ومعه انطقد إلى المزارع.

وحسن منسجها من قالوا، يجب أن لا يحد مزارعه حازه بلطال المَرْهُوبِ له - حله - لأن في هذا السج سمعة للمَرْهُوبِ له - هو مال، وسواها من قشاة واشتد - التمسج رطب المَرْهُوس - فكان كالمسج، ولكن ما ذكر في الكتاب صرح، لأن هذه الأشياء لا يصح عدمها - مال من حيب الحكم، بهذا بقى ما عا على لم تجر به العس المَرْهُوب، وإنه يصح عوصا كان هذا الإزالة حلف بمهر موصر، فيكون المصعة للمَرْهُوبِ لا سواها بخلاف المسج، لأنه غلبت مال مال، فيكون المصعة فيه لمستع والمري

نوع المزارعة

في المزارعة التي بشرط سبب بعض العمل

٨٢٩٦ - وإن دفع الر حل أرضه إلى غيره مزارعة بالصف، وشرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه، فهذا على وجهي الأدب - يكون سبب من على رب الأرض، وبه على ثلاثة أوجه، إما أن يكون شرط بعض ضمان المزارعة على المزارع، وسك على البائى أو - وبه على المزارعة على - وبه على البائى، أو شرط بعض أعمال المزارع على نفسه، وشرط لبعض على المزارع

فإن شرط بعض ضمان المزارعة على المزارع، وسك على - وبه على البائى بأد شرط عليه أن يكون، وبورعه وسك على ذكر السقي بهذا على سواحه - فإن كان الأرض بحيث لا يخرج سبب بدون السقي، أو يخرج سبب، ولكن لا يرغب فيه من مثل هذه الأرض، وفي هذين الوجهين مزارعة فاسدة، لأن رب الأرض سبب العمل ما هو ينهض في الإجابة - لأنه سبب جز بعض ما يخرج من هذه الأرض، وإنه كما يعين في الإجابة حتى يوزاد امتناعه من يعطيه من غيره يس به ذلك، وسأمر غير قلاد على تسليمه إذا كان لا يخرج لا يخرج سبب بدون السقي، ومنه هذه الإجابة لا يجوز كمالو

اختصة فالسروى نصف، فصار سوء من هذا الوجه.

الوجه الثالث أن يكون السهم من إلى أربع درج في طرف الآ من بعض الأعدى على زوايا أو سرط منه أي في مختلفه ومكان من السهم من روجه فخره وبذلك لا يابا خمر ويراها ج من السقي، وهذا إذا كان يبعد عن جهة رب الأرض ثم بعد الزراعة في هذا الصورة

والقول الرابع أن يكون وجه السهم من نحو سائر بعض الخارج فيكون هو السهم لأربع، فيفسر ب وراء الثمين من لا يحسن مسرورة على المزراع بمعنى صمد الأجر فصار سهم من على المزراع لا يوجد هذا المزراع

فإن إذا كان السهم من جهة رب الأرض فهو نصف من الأجر، فصار حاروا فصار سهم من المزراع مسرورة حتى يرب لأحد إذا كان لا يحد، ثم الآخر لا يحد وراء مسرورة على من أو يحسن، ثم السهم على لا يحد مع درج من جهة المزراع

١٨٣٩٤ إذا سرط بعض الإحصاء على رب الأرض، وسرط بعض على رب الأرض، فبعض على العبد وجوب فيه كالحوائج بعد إذا كان البذر من جهة رب الأرض، وقد سرط رب الأرض بعض العمل على نفسه، وسرط بعض على نفسه، وأنقص على الد.

١٨٣٩٥ إذا دح الأرض إلى الزوايا أو صمد من جهة المزراع سكر نفسه هذه أربعة فانه له من عمر سماء ونصف على المزراع، وبه عضل، وعلى أن الثاني على طرف السهم، لأن رب الأرض فخره عا فانه؛ لأن المزراع استأجر الآخر وبها بعض الخارج، وهذا لا يجوز، لأن جهة سرطه فيها محض رب الأرض، لأن مزراع ثم يحد إليه، إليه حكماً ثم قد راء الم ح - بيهما. وانسأط عمل - الأرض من الوجه يوجد - فصار المزراع بعد له إذا كان البذر من جهة رب الأرض، لأن المزراع ثم عقد بعد الإلهة الم الأرض من قبل الإلهة فصار المزراع. به - راء أنه حر فعمل بعض الخارج حتى أحسن مزراعة وهو؛

يجعل المزارعة في بعض ديار مصر، وذلك مجهر.

ومن جملة ذلك، ما قال له: ما زودت بها ماء السماء صب كداء، وما روت بها بعور، أو ذالبت كداء، فمزارعة فاسدة، وطريقه مذبذب.

وكان الشيخ الإمام الحنبلي أبو بكر محمد بن العباس يقول: ما ذكر من الخواص في مثل الكرمات فوهم، وما ذكر في هذه المسائل، فهو حوله أبي حنيفة رحمه الله. لو كان يرى حوار المزارعة، لأن كلمة من هذا في حنيفة رحمه الله لتبعض، وخصما به، فصار حاصل احكام على فوهمها الخواص في هذه مسائل الكرمات، وجعل كلمة من بعضه عندها في المسائل كلها.

وعنه من الشيخ قالوا: ما ذكر في هذه المسائل فوهم، وما ذكر في مسألة الكرمات فوهم، وهذا مما قيل في هذه المسائل، وهو حوله أبي حنيفة رحمه الله. لأن هذه الكلمة حذفت لتبعض، وما ذكر في هذه المسائل، والكلام بحقيقته، وعلى هذا لا يمكن طهارة، لأن هذه طهارة في مسألة الكرم لا توجد في المزارعة، لأن طهارة تدل، من تأخذ المزارعة، لأن تأخذ المزارعة بالقاء البذر.

فإن قيل: إن البذر يصاحب البذر حتى الصبح وبعد، لا، والكرم لا يقدم على البذر حتى يلقى الأرض، ثم ينقى البذر، فحال البذر بعد زرعهم ما كرم ما لم يكرب، وإذا كانت الجهالة رتبة وقت تأكد المزارعة كانت ثمرة ما كانت رتبة وقت البذر، فهو ظاهر، أو مع شئنا بقرائمه، وعلم الرقة في مجلس العدل، فإنه يجوز العقد، ويجوز في الجهالة في مجلس العقد كزواياها وقت العقد.

أما في مسألة العقد والسمير والجهالة فثمة وقت تأكد العقد، لأنه إما يضم البعض المروعة حظه من السهم المروعة شعيراً بالقاء البذر، أو لم يلق البذر الذي هو حال تأكد العقد يكون الجهالة ثمة.

وكذلك في مسألة جهاد الأولى الجهالة ثمة وقت تأكد العقد، لأنه إما يعلم البعض الفرق بين أحد الطرفين بالقاء البذر، فوقت البذر الذي هو حال تأكد العقد يكون الجهالة ثمة، وفي مسألة السعي كذلك، لأنه إذا بدت السعي المعداد بينهم، والسعي المعداد بينهم السعي بعد إلقاء البذر، فوقت البذر السعي الجهالة تكون.

قائمة، ولو كان المراد من هذا السقي قبل المزارعة كانت المزارعة جائزة كما في مسألة الكراب، إذ الجهالة تكون راتلة ومت تأكد العقد، وأما إذا حصل عن البصر، فقال: على أن مزارعته، بعضها من بركات فلك كذا، وبدرعها بمطابق بغير كراب فلك كذا، حل بعد العقد؟ ثم يذكر محمد وحسنه الله في الكتاب، وعلى قياس ما قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: يجب أن تكون المزارعة ماسة بخلاف ما لو ذكر كلمة من: لا، هناك أمكن حمل المقدم على الصحة بأن يجعل كلمة من: مائة، ويكون للعامل تحت كل عقد جميع الأرض، فلما إذا، من عن البعض لا يمكن أن يجعل العامل تحت كل عقد جميع الأرض، بل يكون له محل بمصفاها، وإيه معهود.

١٨٣٩٧ - وإذا دفع الرجل أرضه إلى رجل على أن يزرعها بغيره، على أنه إن زرعها حطه، فالخراج بينهما نصفين، وإن زرعها شريكاً، فالخراج كله للمزارع، وهذا جائز؛ لأنه خبره بين المزارعة والإعارة، ومثل هذا جاز في الإجارة المحضة بأن يقول الرجل لغيره: إن سكنت هذه الدار شهراً، فحطيك عشرين، وإن سكنت هذه الدار الأخرى، فلا شيء عليك، فهنا أولى، فإن زرعها حطه، فالخراج بينهما، وإن زرعها شريكاً، فالخراج للمزارع^(١).

ولو دفع إليه على أنه إن زرعها حطه، فالخراج بينهما، وإن زرعها شريكاً، فالخراج كله لصاحب الأرض، لهذا جاز في الحطه؛ لأنه خبره بين المزارعة والإعارة، وبين التفاسد، وغلب الدلالة على المصلحة، ولم ينسرها في المصلحة، ومثل هذا في الإجارة المحضة لا تجوز بعد الجائزة بأن قال الخياط: عتقت هذا الثوب ورومية فلك درهم، وإن عتقت فارسية فلك رطل من تمر، فإن زرعها حطه، فالخراج بينهما نصفين، وإن زرعها شريكاً، فالخراج كله للمزارع، وعلى المزارع أحسن مثل الأرض لصاحب الأرض.

١٨٣٩٨ - وإذا دفع الرجل أرضاً وكر حطه وكر شحير على أنه إن زرع الحطه، فالخراج بينهما نصفين، والشحير موقوف على صاحبه، وإن زرع الشحير، فالخراج

لصاحب الأرض، والخطئة مردودة عليها، فهذا جائز، لأنه حيب، غير المراءعة والاستعانة، وهذا جائز، في الإجازة المخصصة بأن مال لصاحب الأرض، إن خطئه وصية ظلت عشرة، وإن خطئه مردود، فلا أثر لك، فهذا الحق

وكذلك لو مال على أنك إن روت الخطئة والمخرج مسد، وإن روتها الشعيبر، والمخرج كله لك، فهذا جائز، لأنه حيب، مردود، وإن خطئه الأرض والمراضى البدور. وهذا جائز في الإجازة المخصصة

١٨٣٩٩ - وإذا دفع إلى رجل أرضاً لم يورعها بسوءه على أنه وإن روعها خطئة، فالمخرج سببه، وإن روعها سبباً، فالمخرج كله للمدعي، وإن روعها سبباً، فالمخرج كله لصاحب الأرض، فهذا جائز في خطئة والشعيبر، فسد في المسمومة، وإن كان المدعي جهة صاحب الأرض والمسلمة مطلقاً، فهذا جائز، لأنه حيب، مردود، الاستعانة، وإن خطئه الأرض والمراضى البدور، ومثل هذا جائز في الإجازة المخصصة

موج آخر:

١٨٤٠٠ - وإذا دفع الرجل أرضه مراءعة إلى رجل على أن يسد حرم المراءعة فيها لجير أو يملك بمسكه كسب المراءعة حائزاً، لأنه شرط ما يفتصبه المراءعة من غير شرط، لأنه شرط مدلل بالعمل على المراءعة، واستواء مدلل بالعمل في سبب عدم مراءعة اشتراط ما يقتضيه المراءعة، وبسبب شرط استمساك المراءعة من مال الأرض كسب المراءعة فاسده، وكذلك إذا شرط استمساك المراءعة من مال المراءعة، إن بر جميع المراءعة من مال الأرض كسب المراءعة فاسده، وقرئ بين هذا وبين ما دفع المراءعة إلى رجل مراءعة وقام من ابن الأرض - وشهد في عقد المراءعة عمل عبد ربه - الأرض - لو شرط عليه بغيره، إن كان به، فمجرد أن مال حيب، يجوز

وأنفق أن القيس أن لا يحو، العقد على شرط عمل عبد ربه لا عمل غيره، إذا كان البذر من حيبه، لأنه شرط بعض العمل على ربه الأرض، وذلك عند العمل، وجوزب، لأن الناس، وإن دفع الميعر والإعانة بعدد يمسر، ليس بين الناس في

الفصل الخامس

في المعاملة في النخل والشجر

١٨٤٠٦ - قال محمد رحمه الله في الأصل " (دفع الرجل نخلًا أو شجرة إلى غيره بمعاملة ، ولم يسم له شيء معلوم ، فالتفاس أن لا يجوز ، وفي الاستحسان . يجوز) وتقع المعاملة على سنة واحدة يمس على ثمرة واحدة تعرج في تلك السنة ، وقد ذكرنا هذه في صدر الكتاب

١٨٤٠٧ - وإذا دفع إلى رجل أصول دعة ثلثه في الأرض معلومة ، ولم يسم لفلان دعة ، فإن لم يكن حراره وقتها معلومًا ، ففالمعاملة مفسدة ، وإن كان حراره وقتها معلومًا ، فالعهد سائر على أمرة الأولى ، وهذا لأن الوطية هي برداد صولا بطوله للذة ، فحس لم يكن ، فمحرر معبرًا كتاب عدة المعاملة مجهولة بحلاف الثمرة ؛ لأن للإفراك وقتًا معلومًا ، فابيع ذلك الوقت لا يزداد بعد ذلك وإن طال الزمان ، أما الرطبة بخلافها .

١٨٤٠٨ - وإذا دفع الرجل إلى رجل نخلًا أو شجرة أو كرمًا بمعاملة أشهر معلومة يعلم يقينًا أن النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمرة في مثل تلك المدة ففالمعاملة فاسدة ؛ لأن واجب النخل جمع أجره عمل للعامل تبيينًا لا يلدن على تعليم وقت وجوب التسليم ، وهذا ، ويجب مساء الإحصاء كما لو استأجره سنة لا يملكه ، أو يبيعه أين ، أو سمك لا يقدر عليه إلا بصيد .

هذا إذا كانت المدة معلومة يعلم يقينًا أن الثمرة لا تعرج في مثل تلك المدة ، فأما إذا كانت مدة قد صرح للثمرة في مثل تلك المدة ، وهذا لا يخرج للمعاملة موقوفة ، فإن أخرجت الثمرة في المدة الموقوفة صحبت للمعاملة ؛ لأنه ظهر أنه جمع أجره عمله ما يقدر المستأجر على سلبه وقت وجوب التسليم فيجوز للمعاملة ، وإن سم يصرح بظهر أنه حمل أجره عمله ما لا يلدن على تسليمه وقت وجوب التسليم ، فعدت للمعاملة

وهذا إذا أخرجت في اللذة الضرورية شيئاً يوجب في مسده في المعاملة، فمما إذا أخرجت شيئاً لا يوجب في مثله في المعاملة لا يجوز العارية، لأن ما لا يوجب فيه وجوده وهدم بمقتله، وإن لم يخرج الخيل شيئاً في اللذة الضرورية يظهر إن أخرج بعد عصى تلك اللذة في ثلث السنة كتاب المعاملة فاسفة، وإن لم يخرج في تلك السنة أصلاً لعله حدثت بها كتاب المعاملة جائرة، لأنها إذا أخرجت شيئاً في تلك السنة علم يقيناً أنه ضرب من اللذة ما لا يخرج للمرة في مثل تلك اللذة، وهذا يوجب سداد المعاملة، فمما إذا حدثت بها علة يوجب مخرج شيئاً في تلك السنة لا يرى أن هذه التي شرطت في المعاملة مخرج في مثلها الثمرة أو لا يخرج طوار خروج الثمرة في مثل تلك اللذة، وإن لم يحدث بها تلك لعله، فيصح المشت في قساد العقد، وقد انعقد حائز، وهو موهوم إذا كان حال اللذة محتملاً بين أن يخرج الثمرة وبين أن لا يخرج، فلا يثبت المساد بالثبات والاحتساب.

١٨٤١٩ - وإذا دفع الرهن إلى رجل مضافاً فيه طلع معاشه باليمين، فهو جائز، وإن لم يسمي شيئاً، يجب أن يعلم أن المعاملة إذا عقدت عن ما هو في حد النساء والزيادة صحت، وإذا عقدت على ما تنفك عظمه، وعبر بحال لا يربط في نفسها سبب عمل العامل، لأن المعاملة لا تصح، وإنما كان كدست، لأنها متى عقدت على ما هو في حد النساء والزيادة كان أخر العمل به هو ما يخرج من عمله، والمعاملة ببعض ما يخرج من عمل العامل حائزة، وإذا أخرج عن حد النساء والزيادة كان أخر عمله شيئاً موجوداً لا ما يخرج من عمله، والمعاملة جازت بحلقه العباس بالأمر فيما إذا كان أخر العامل بعض ما يخرج من عمله، توضيحه - أنه ما يقع عليه عقد المعاملة إذ كان في حد النساء يظهر أثر عن العامل فيه، بخلاف أن يسعى به.

وإذا خرج عن حد النساء في زيادة لا يظهر أثر عمله فيه، فلو استحق شيئاً استحق بغير عمل وإنه لا يجوز.

ولا عرف هذا، حيث يرى مخرج المسألة، فنقول - ما وقع عليه عقد المعاملة في حد النساء والزيادة ورفقه معلوم، لأن وقت ابتداء العمل ما بعد التبراع من العقد لحاجة الطلع إلى العمل فوجب بعد ولادراكه وقت معلوم فجازب المعاملة.

بحاج إلى عدم سوى إجمعه، فإن كان محال لو لم يحفظ ذهب لم يرب قبل الإذراك
لجور المصنف، ويكون المصنف ههنا بموكة المصنف والمقلد، وربما كان محال لا يذهب
تحويل إلى ذلك الإذراك موسم يحفظ لا لجور المصنف في تلك الأسباب ولا يذهب
للمعامل من ذلك

١٨٤١٦ في فتاوى المصنف في سحر الجور يقول: دفعها مائة، ولمعامل
حصه من الجور، لأن نحتاج إلى التمسك حتى لو لم نحتاج إلى أحدهما لا يجوز
١٨٤١٧ - ورد كان البعير بين رجلين، يدفع أحدهما من صاحبه معاملة على أن
يقوم به، فقبله ولا يذهب، قد أخرج الحق تعالى من ذلك من شيء، فهو بينهما كالأمانة،
تلك للدفع، وتلك للمعاملة، مهددة لمعاملة وسد: لأن الدافع مسأله المعامل بثلاث
حصه من الخارج من بهنيل لهما في محل مشترك به، والإحصاء على عمل الأخير
فه ذرعه لا يستطد أصلا

ولو كان مكر المصنف مزارعة، بأن كانت الأرض بين رجلين دفع أحدهما إلى
صاحبه ليزرعها بعد بينهما معان على أن للمعامل ذلك الخارج قد ذكرنا أنه على اصح
المرويين لم يزرعه جائز

والفرق أن معنى الإحصاء في المعاملة، أحبه على معنى السرقة، فاستحب المعاملة
بالإحصاء المحص، وفي لأجاده، حصه المشتركة في محل العمل مائة صحتها، فكذلك في
المعاملة، وفي في المودة معنى المشتركة واجبة، فالمصنف المزارعة في المشتركين
المحص، والسرقة في محل العمل لا تمنع انتفاع مالك المزارع، فكذلك لا تمنع انعقد
المزارعة، وإذا كانت المصنف كتاب الخراج متهما صنفان على قدر منكم في التمثيل،
ولا يتصلق واحد منهما بشيء، لاستخدامه ذلك من حصه أو حصه، ربما كان الشرط أن
يكون الخراج بينهما مضاف، فذلك جائز، لأنه الدافع لم يشرط به شيء من نصيبه، بل
استعان به.

ولو أن المصنف بك الذي لم يعمل قبل يتزوج، أو يزوج به، فالحق، واشترط
جميع على صاحبه نصف الثمن، لأنه لا أثره شراء ما يبيع به البحر، والتفصيل مشترك
بينهما، فكذلك، وبه، بشرطه ما يزوج به التحليل في، وبشرطه نصفه، فكذلك

وكيف في شراء النصف من حصة الملتحق ، غير جرح نصف النصف منه بهذا ، أما إذا لم يصره
بشره ما يفتح به السجل ، ولكنه أمره أن يفتح السجل ، فيه لم يصره محمد ر حصة له
هذا التحصيل من الأصل ، بل يسمى أن لا يرجع ، هو لأبيه ، لأن قدر ما يفتح به
النصف لا يجري فيه النصف من النصف ، لأنه ليس له كثر نسبه ، والناس يصرهون بذلك
ولا يصرهون عنه ، فصار له بصره كآلة قال له : هل لي بفتح به السجل ، وفتح به
سجل ، وهناك لا يرجع منه شيء ، فهذا كذلك

١٨٤٦٦ - رد دفع مدعى المدعى إلى رجلين على أن يدفعه ، وتطبيع من هذا
على أن الخارج بينهما ثلاثاً ، فهذا حشر : لأن صاحب السجل أصاح كل واحد من
العملين ثلاث الخارج من سجل لا شركة لهذا فيما

فإن جري صاحب سجل شرط ثلث الخارج لكل واحد منهما بصر ، عمله ، ويأخذ
ما يفتح به مد شرط السجل من عملهما ، فما يخصر ما يقع به التفتيح من الخارج يكون
شراء ، فهذا شراء شرط في المدعى ، فهو حشر المدعى

فما حشر المدعى من الخارج يكون كله مقداره عمله ليس بمدعى ما يفتح به
شيء : لأن ما يفتح به السجل منه عادة إلا أن ما هو المقصود ، هو الخارج لا يحصل إلا
به ، فإن النصف لا يخرج سبب مرسوم إلا به ، فمحس ما يفتح به أنه العمل ، وتكون
يجعل العمل لا في العمل ، ولو شرط أن لصاحبه السجل النصف ، ولأحد العاملين بحيه
الفتن ، ولأنه أجور مدعى العمل الذي شرط له النصف ، فهذا مدعى لأنه شرط في
العمالة أن تكون أجور المدعى على صاحب السجل ، لأن صاحب السجل هو المسحور
لهذا يجب دفع السجل ، بصر ، فإذا شرط أجر أحد مدعى الآخر هذا شرط ما لا
تخصه المدعى ، وتشرط له به صفة ، فهو حشر المدعى

ولما وجدت المدعى ، كان له طرح كله لرب النصف ، والمدعى الآخر "علي
المدعى الذي شرط به اقتذان آخر مثل عمله ، لأن المدعى الذي شرط به التفتيح حشر

مساجير للمعص لا آخر معني حيث شرط المصلحة عليه ، لأنه لا يجوز به مسمى = لأن
الإجارة عسائية ، والمسمى معلوم مقداره ، وفي شيء هذا لا يجوز به ، بل لكل المسمى . ثم
يرجع القائل الذي سأل عنه القائل على وجه التحليل ما جرد من معنيته ، وبه مثل عمل
الأخر بانه ما عطف ، أم الزجر في آخر عمله عطفه ، وأم الزجر في آخر من عمله
المعص الآخر بانه يمتد صاهراً أيضاً ، فإن عمن الآخر لكل به

و أما الزجر في ذلك بالغة ما سبب مشكل ، لأنه وحده من العام الذي سأل عنه
للتفاني ، وبين صاحب المعبر بسميه ، وهو ثلثا الشرح ، فيجب أن لا يراد على ذلك ،
والجواب من وجه تسميته السبب (إلا أنها مخرجه له من جهة) و مسمى به كذا مجهول
المقدار في إجارة فاسدة ، بعد جرح الثقل بقاء ما سأل ، عمره ١٠٠٠ ، ان يكتسب ، (جاوره)

ثم يرد من معنيته وبه ، ثم رجع إلى جميع الزجر في شيء من شيء ، ثم رجع
بإدراكه ويعمل معه فلا ، فيكون شراح يسميها أملاً ، ثم رجع إلى حادثة بين وجه
الأرض والمزروع الأول والثاني ، وهو القائل : المعاملة عسائية عسائية بسميه

حكى عن الشيخ أبي أحمد بن أبي من أنه كان يقول : يهرب من المسمى في شيء ، بل
في المسمى في شيء

ومن صاحب من كان يرى المسمى في شيء من صاحب المسمى في شيء
بمعني ، إلا أنهم خالفوا في كيفية معرفة من يمتد من حيث يرمع ، قال بعضهم
بأن موضوع عسائته المزارعة أنه قال : ويمس منه حلاله ، ثم عطف المسمى له المسمى على
جانبه ، ولم يمس منه من اجازته ، فإنه لم يذكر كلمة المسمى ، وفي كسبه عطفه ، ونعقد
المعص من عطف على حاضر لا يوجب فساد الحاضر ، وموصراً بسالك المعاملة ان يتعقد
للمعص من عطف في معصه ، والعص المسمى في شرط في الحاضر ، يجب للمعصه ومنها
من حال : إن المسمى في المسمى في شيء فتنو ، وهو في معصاله ، ثم رجع إلى معصه
لحلحلي " مثله خارج ، ولو شرط فله فساد معصه من خارج لا يوجب فساد

[illegible]

طبع عیسوی میں آبادی میں جنوبی نصف کرہ، شمالی نصف کرہ، اور وسطی نصف کرہ میں آبادی کے تناسب کا مطالعہ کیا گیا ہے۔

[illegible]

د حیدرآباد کے تعلیمات اور تجارت کی ضرورتوں کے لحاظ سے اس میں ایک ایسی تبدیلی کی ضرورت ہے جس سے اس کا کام زیادہ موثر ہو سکے۔

ملك بملك الأصل ، بد ، كان لأصلي لأحفادها خاصة بحد أن يكون الفروع كله له ، لكن عرفنا ذلك بالأثر ، بعمل حسن ، مؤيد ، سوا الله فكذا دفع بعض خبر مدونه بالصفحة ١١ ، وكانت مشتركة في الفروع لأبي لأصل

والله يد أن يكون الثعالب بهذا ، ومكاسب لأعراس ، لأعراس من كان الأعراس من جهة ، لأن لأعراس ملك صديق ، عاقد راج منها يكون ملكاته ، وما يستحق غيره من دة ، يستحق بحكم الشرط ، قد لم يشهد به لا بد ، يعني على منك ، مهلا كان لأعراس لصاحب

١٨٤٢٢ ، وإن دفع رجل إلى غيره أرضاً بصفة سمس مسمكة على أن يورسها تحلات شجرة ، وكون على أن ما يخرج الله تعالى من ذلك من دة وكرم أو سرفه صنف بصفان ، وهي أن لأرض بصفة بصفان ، فهذا فاسد ، لأن دة معاملة س طر بها سرف فاسد ، لأن رب الأرض اشترى أعراس مجهولة بعض الأعراس على أن يدفع الأعراس إلى معاملة ، سان شر ، الأعراس بصف ، الأعراس رب لأرض بصف الأعراس بصفة ، لأعراس ، براء ، عمل المامل ، فيكون بعض دة الصف ، الأعراس ، فيكون شراء دة هو بعض دولة ، إلا دة معاملة شرع ب فاسد ، لأن الأعراس مجهولة

وإن فسد دة بصفان ، وبعض المامل لأرض على دة ، وعرضها بصفان شجرة أو كرف ، وأخر بثمرات كثيرة ، فجميع اشترى وكرم والشجر رب الأعراس ، لأن رب الأرض اشترى لأشجاره شراء فاسد ، وسار بصف ب حكمة لا نهائه فاسد ، وعرض رب الأرض بصف لأعراس بلفوس وأعراس دة ، لأعراس شراء صاف فاسد ، الأعراس بصف معاملة فاسد ، لأن المعاملة كانت بشرط في الشراء ، فقد استوفى منحة عمله بحكمة عدم فاسد

وكذلك لو لم يسر طه رب الأرض شيئاً من الأعراس ، وبكر فاسد ، عرضها

(١١) والمحدث شرح المحامي في صحيحه ١٢٨٢١/١٢ (١١) واليهي في الكبرى ١١٥/١٢ جيب (١١٠) ٣٤١/٦١ ، وبسبب في ٢٨٢٤/١٢ حديث (٢٤٦٨) ، والبرقي في الأوسط ١٢٠٠/١٢ ، (١٢٤) وفي التفسير ٣٦/١٢ ، وأخره أبو حنيفة في مسند ١٢٠٠/١٢ ، حديث (٤٦٠٩) وفي عبد الوهيد التمهيد ١٣/٩

وجه ما ذكر في منتهى أن الأشجار إلى نهر من أنهاره و... أدب له و... و...
الأرض مصرى... فندفع العروا حسنا القصة

وجه ما ذكر في الامس أن المشهور مشهور... و... لأنه عروس
الأشجار مع... مع عساة أن مبي هذا الإزدق على خور دوا البرود

وقال له يوسف... حجة الله... على القصة... لأن تكون العارية مرفقة...
يخرجه قبل الوقت... مستبد... له... وجه ذلك... العارية لا بد له من
قائمة... ذلك ما يتعلق بها بعض أحكام... لم يحن بها جميعه

وهي كتاب السروط في رخص سكي... وأدبره أدبى...
هنا... راد صاحب الدار أن يخرجه... يخرجه ويضمن له قيمة...
الثلاثة... إن... إلى... مستبد... أن...
تأويل... إن... مع... لا... بال...
فأما إذا كان مصر... رب الأرض... لأرض...
صاحب... وأبد... يكون... لأهل...
يخرجه... ذلك... على... أن...

١٨٤٣٥ - وهي... إن... إلى...
أن... به... و...
ال... إلى...
الأشجار... الأرض

قال إن... الأرض...
وذلك... مع...
صلح...
لأن... الأرض...
دفع... إلى...

١٨٤٣٦ - يدفع... إلى...
أن... إلى...

سواء كان مخصص منه بخير رب الأرض، أو ما عزم نصف لهما الشجر وبمكها، وقد ساء ظنهما، ولو كان مكالاً معاملة مستأجر. فمخصص منه. فلو لم يكن له أن يظلمه بقطع الأشجار. وليس رب الأرض أن يملك الأشجار من غير رضا مستأجر إذا لم يكن في قطع الأشجار ضرر له حتى بالأرض، والمهرق أن الأسد يبيع بالأرض من واحد لغيرها بالأرض. وبهذا يخرج من بيع الأرض من غير شرط. وهي حال من وجه حتى حلق بها دون الأرض، وبهذا الأصل لا يملكها رب الأرض من غير ما قسمه من غير رضا، إذ لم تكن فيها شركة يترتب صاحب العمل، لأنه لا يملك على صاحب العمل الدار بالقسمة من غير رضا. وبهذا يتبعه بملك من العارس بعبه بالقسمه من غير رضا إذا كان شركاً فيها، وهذا لأنه إذا كان شركاً في الأسد كان له مع الشريك من القلع، لأنه يسمى بعبه من الأشجار هي أرض عب. فلا يكون لأحد أن يظلمه عليه هذا، وهو ما يقع من غير رضا. وقيل: يقطع الأسد من العمارت حتى يطلع للدار على حصنه، فكان لرب الأرض ثلث نصف العمارت منه. لأنه صاحب أصل وصديق في أربع عتلات لم يزل لم يكن لرب الأرض شركة في الأسد. لأن المسافر شريك في جمع الأسد. غير ضرر لرب الأرض، فلا يملكه غيره رب الأرض. لأن يكون قطعها بغير رضا. أسديداً، أو يكون أسبلاً، فحينئذ يكون لرب الأرض أنه يقرم مستأجر لجملة أسجده من غير ثور، وبهذا ساء من غير رضا، وبهذا في ما أشرف المحدث في الميراث

١٨٤٢٧ - إذا وقع الرحي كرمه إلى غيره بعبه، وقام عليه العائن مدة ثم تركه. ثم جاءه منه إرثك بعبه الميركة. إذ كان ربه على صاحبه بعد ما خرج القصر والعب. وصارت بعد بعبه كذا لهما قيمة لا يظن شركته، وعمر شركته على الميراث المصمم. وإذا كان له قبل خروج القصر، أو بعد حياها، وبكر في وقت لو قطع لم يكن بها قيمة، فلا شركة لها فيه، وإذا دفع الحبل مدممة، فإذا العائن أن يبيع الوصل على الأشجار، فالحاصل المقصود على الدافع، ثم العائن هو الوصل من ميراث الله المسحق حتى يسو شجره، فدخل في نصيبه أنه ميراث الميراث، وبهذا نسبة ذلك إلى أن يتم الوصل على العائن. وعنى هذا أنه يجب الذي يتبعه منه الميراث على صاحب الكرم والعائن بعبه عتلاً على العائن، وكذلك لدعائه على صاحب الكرم.

الفصل السادس

في رتب لأرض والنحيل إذا تولى العمل بنفسه

١٨٤٣٩ - قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا دفع الرجل أرضه لغيره فمؤثره فالتجسس ، لم يرد لأرض تولى المؤثره نفسه ، فقد على وجهي الأول أن يكون البذر من قبل رتبة الأرض ، ورتبه على وجهي أبيض . لأن الـ يسولي المؤثره مأمور بمزارع ، ورتبه على ثلاثة رتب ، يسأل استحقاق ثلثي رتب لأرض ، ولحق هذا المؤثره يخرج من الأرض رتب المؤثره على م شرطاً ضعيفاً ، لا عمل للمؤثره مقبول بين مسلمين ، وكذا المؤثره تولى المؤثره نفسه .

فإن قيل البذر إذا كان من قبل رتب الأرض فمؤثره تجسس ، ولا يجب إذا استعان بشجاره لإقامة العمل الذي يخرج عنه لا يستحق أجر على شجاره كما في الإجارة المحضة استعان به استعان برب الثوب لأجل حياضه بوجه ، ومطاطة رتب الثوب تنقض الإجارة حتى لا يستوجب الحياض على رتب الثوب اجرا

قلنا : مؤثره أحاده ، سواء شريكه أم لا ، مكاتب جوار من جهة شركة من جهة ، فهي حيث به حارة ، لا تكاد يخل من قبل رتب الأرض البراعة لنفسه ، من حيث إنه شركة لا يخل كما في المصانة ، أو استعان بمؤثره رتب أم لا لمعنى من المصانة ، فعلى لا يخل المصانة ، ويكون الربح بينهما ، فوقع ثلث في مطلق ، ثم أرى بعد انعقادها وصحياً ، ولا يخل ، شك ، فالجواب إن يكون مؤثره يسأل على م شرطاً بما لم يخل رتب الأرض رتب مزارعة ، رتبها يسمى . ثم إذا قيل أن عمل لنفسه يكون المخرج كله ثوب الأرض وتنتص المزارعة ، وهذا لا يصح ، البسر حيث بعض مزارعه قبل لقاء المزارع ، وقوله : رتبها لنفسه بعض المزارعة دلال ، لأنه لا يبعد أن يفسد إلا بعد بعض المزارع ، لا . محمد رحمه الله أطلق للمؤثره مطلقاً

فإن سئل الأسلام ، وعرف على ما أطلق محمد رحمه الله صحيح ، لأن صاحب البذر الذي يملك بعض المزارعة قبل لقاء المؤثره حال حصره صاحبه لا حال عينه ،

وسمى حتى يب يغير نصف بمزارعه، كنا ههنا

وفي الاستحسان يكون الخروج بينهما على ما سرت في امره لأن معنى رب الأرض في هذه عدة حصص يرد المزروع دلالة لأن ليس في يد رب الأرض ثلثات، وثلثات لا يكون إلا بالنسبة والسعي عما لا يتعارف فيه، فصار امره بعد إلقاء القمح مستحباً بكله، ثم في هذا الناس لتبقى الأرض دلالة

هذا إذا سرت المزروع وسمى رب الأرض يعير يديه، كما إذا سرت رب الأرض يعير يديه المزروع، فلم يمت حتى سمى المزروع بعد ذلك، وقام عنه حتى استحب ذكر أن الخروج سيرة على ما سرت، ولم يذكر القصاص والاستحسان ههنا لأن القصاص في القسمة الأولى أي ما، لأن عسرنا لغير رب الأرض ما الناس، كأنه على ظهر الأرض، ولو كان، سرت على ظهر الأرض، وتختلف ويبدل بعد أمر المزروع يعير بالقصا للمزوعة

ولو جاء المزروع وسمى يعير فهو رب الأرض كما في الخروج بينهما على ما شرطت ثلثاً وأحساناً

[illegible]

بسم المائيسوس امير الخ لاواردة لطفه في عرفة فخره بحالنا في
 (الوسيلة الثانية) والله يسهل عليه

[illegible]

١٨٣٦. سارم دوا، المصلح، انفاق لوصفها، مصر، ع. وشهد رب
الارض المروج الصف، سبع مارج الى اشد مربعة، وسرم الاول ثلثي عشرين
مقدار من الخراج، حمر سبب المربعة اشد، فيل الاول لا يفسد محتاجا، وكذا
الخراج من ربه لا من، مارج الاول على السرم، وسرم اربع السار حار مارج الاول
احسن عمله، وسرم سارم من مارج، وتسميت مربعة لا ولي مارج شرط رب
الارض مارج الاول عشرين عشرين، وسرم الاول ثلثي ضعف مارج، وثلثه
يأتى حمر لارب مربعة شير، فجميعه مارج، مارج اربع، مارج لارب، احسن

للأرض إجمار، ناصبه، فيجب عيب أجر من الأجر
للأرض إجمار، ناصبه، فيجب عيب أجر من الأجر

[illegible]

ولقد سطر من أروع الأول على المردخ متشبي أن صوف في أريج إلهي الخلال والصفاء
والأحرار من الأريج لأدوم والذي أملاها الوعد بالله فذلك حاتم أيضاً، وإخراج سبيل على
الآن ط أيضاً

الوجه الثاني: أن يكون الله في الموضع الأول من جهة الموضع وهي جهة الموضع الأول ثم يدع لأول موضع من الثاني سواء أقبله رب الأرض يدع مساقا لولا ذلك، بأن جعله رب الأرض من جهة يوقيك، لأن سبط من قبل الموضع الأول، فهو بالنسبة إلى الموضع. إذ هو يشير إلى من يوقيك، لأن سبط من قبل الموضع، وبه هذه التولية

حين دفع ثمن الأرض مؤرخة إلى مجيره، وقد كان يسرد على الخزانة
الأرض مناصف في ح. ح. يسرد على الخزانة مناصف في الخراج حارات
المراغة وثلاثية، كان حراج يرب لأرض والمراغة الذي يصعد، لا شيء المبروج
الأول وثمن سرت في م. ر. أ. الثانية أن للبروج ثمانى بن حراج حارات المبروج.

يقول في هذا وصيه: "وكانه ليبر من كل ربح الارض في حراجه الاولى. وقد كان وب الارض صاب لعمري" مع الاول "فعمل فيه مراثت. ودفع مائة الف رطل في غيره مزارعة على ان يمدد ارم. شاسي بانه الجير بحيث لا يحد حراجه الثانية

تسمى مساندة هذه الجوانب لمجموعة من شدة الخسوف بنموذج السور، وثلاثة لرب
الأرض، وبصورة الخسوف لأربع لرب الأرض، في آخر من شدة الأرض، لأن الخسوف الأول
استخرج من رب الأرض بصف الخسوف، فيكون بمسألة كذا، ثلث من الأرض من صف

الخروج وهو سداد الكلي، ولم يسلم "أرب الأرض من سداد المزارع الذي هو بمصانعة تلك الأرض، فيرصد عنه رب الأرض بأجر مثل تلك الأرض

١٨٤٢٧ - لو كان مزارع الأول دفع الأرض إلى غيره عارية من غيرها لنفس كاتب الإعارة جازمه، وإذا ردها للمستعير سلم المزارع له، ويعزم المزارع الأول لرب الأرض أجزاها من جميع الأرض، لأنه استأجر الأرض منها بمصانعة المزارع، ولم يسلم لرب الأرض شيء من المزارع

مرفق بين هذا وبين ما إذا لم يصر الأرض من غيره، لم يردع نفسه، أو أجزاها من غيره، ولم يردعها المستعير، فيه لا يجرم المزارع الأول لرب الأرض شيئا من غير مثل الأرض

والغرض أن المزارع الأول، استأجر الأرض بمصانعة المزارع، والإجارة متى عملت محض المزارع لا تجب لرب الأرض أجر يؤوله حصص المزارع، ومن لم يصر ولم يردعها نفسه، أو أجزاها، ولم يردعها المستعير لم يحصل المزارع ولا يجب عليه الأجر، أما إذا ردها مستعير وحصل المزارع إلا أنه استأجر المزارع غيره، وكان على المزارع قيمة ما دفع الأرض كذا لو استأجر الأرض ثوب بعينه، ثم استأجر الثوب

١٨٤٢٨ - قال، وإذا دفع إلى رجل فتيلا معاملة بالصف، ولم يكن له عمل برئته، فمدفع حال إلى أسر ماله، فعمل فيه، فما حرم، فهو له حسب التحليل، وللهامل الأجر على الأول أجر مثله، على "المدة" دفع ولا آخر لفصل الأول، لأنه لم يكن يعمل برئته ثم يملك الدفاع إلى غيره معاملة، لأنه يكون يجلب لشركه من ماله الغير، والله من الأول لم يعمل بنفسه، وعمل لغيره غير مصروف إليه من حق صاحب التحليل، لأن العقد الأول لم يفسد، فلا يستحق الأجر

وأما العمل الثاني، فهو منه على الأول، لأنه لو عمل العمل، وندم جرة الأول، فيستحق أجر الفسخ عنه.

قالوا، وقوله، بالتمام بيع هو، محمد رحمه الله، فأبى عند أبي يوسف رحمه الله (١) وهو لا يعمل، ولم يسم

ج ١٩ كتاب المراجعة - ٤٣٧ - المختار في الفروع والعامل في معرفة موارده
 'خارج ما يشترطه فكتاب الفروع فلم يثبت الشركة، فهو العمل فيكون تحت العقد الأول،
 لأن مع على أن يثبت من بعده، وإنما لم يثبت له فيه من إيجاب الشركة، وإنما لم يثبت
 للشركة لم يثبت من بعده، وقد كان كسب الأول حراً، والثاني فاسد، أو كسب الأول
 فاسد، والثاني حراً، لأن ذلك لا يثبت حتى لا يكون على طرحة، إلا أنه قد
 الأول: لأنه لا حق للأول فيه، حتى يثبت له غيره.

- ٤٤٤ - في موارده - دفع أربعة من واحد من حيث يبدونه جميعاً وأما
 من عند الأكل على أن يخرج بينهما نصفين، فشارك الأكل في صاحبه رجلاً، فعمل
 منه، فالأكل من الشركة ما يبدونه، أما من عند المراجعة، فالأكل من الأرض فخصه منافع
 نصف أربعة من واحد، وشركة على العمل لنفسه في النصف الثاني، فلا يمكن تصحيح
 جماعة، لأنه لم يثبت من المراجعة ولا إجازة خذالة أو جيرة فاسد، فإرجاعه، ولكن
 فاسد المراجعة فاسد، الشركة، لأن ما جاء على المراجعة، فإرجاعه فاسد، فإرجاعه
 فاسداً فاسد، ذلك لأن من يدين ويدين المراجعة إلى غيره على فاسد، لأنه يخرج من
 ملكهما، فإرجاعه الإرجاع من العمل الأول آخر من فاسد، لأن المراجعة
 نصف أربعة حكم عقد فاسد، وعلى المراجعة الأول فاسد، لأنه عمل له
 واحدة فاسد، وليس من المراجعة الأول من، لأن من أحد من العمل، لأنه عمل له
 هو حراً فاسد، فلا يستحق بدله شيئاً، ويضمون فروع لأول من خصه به وما
 من، لأنه فاسد فاسد من موارده عليه ما يبدونه فاسد.

مهما، ولو صرح به كان جائز، وكان مرفوعاً ما قبله، قال ابن خلدون: من كان له حق في الأرض، ويروى الآخر أو من، وحدث حاتم، وكذلك هنا.

فأما إذا كان يلد من قبل رب الأرض فالمعقود عليه شيئان من حيث الحقيقة والمسمى أحدهما مبالغ الأرض، والآخر منافع العمل، ويتصور عقداً في شيئين، فكانا عقدين حقيقة ومسمى، شرط أحدهما في الآخر، وظاهرهما قال في الرباط: إذا قال يرب من هذا العبد بألف درهم على أن يعطيك هذه الخارية عماله دينار، وقيل الشئ من هذا العبدان جميعاً، لأن المعقود عليه شيئان من حيث حقيقة ومسمى أحدهما عبد، والآخر حارية، وله شرط بيع الخارية في العبد، وهذا صحيح.

ونظير ما إذا كان البكر من قبل صاحب الأرض من البيع أن يكون العبد واحداً، فقال: يعت منك هذا بألف درهم ومائة دينار، ومن المسمى كان جائز، لأن المعقود عليه واحد، وقد قلنا العقد عليه يدين مختلفين، معلومين، فبما، فكذلك هذا المعقود عليه شيء واحد حقيقة ومسمى، إلا أنه عقد المعقود عليه يدين مختلفين معلومين فكان جائزاً.

١٨٤٤٦ - مرق بن عبد، ويسمى إذا تعلق الأرض، مائة بالصف ليرد على يده من قبل رب الأرض على أن يعطيه رب الأرض ثوباً حشراً، درهم صدحاً، وإن كان للمعقود عليه واحد في الأرض والثوب جميعاً، وهي منفعة العاص.

والمراد بهما أن في مسألة الحياطة للمعقود عليه إن كان واحداً من حيث الحقيقة، وهي منافع العاص، فهو شيء باعتبار المسمى، لأن عمل الزراعة هو عمل الحياطة حقيقة ومسمى، وكان المعقود عليه شيئين باعتبار المسمى، ويتصور في شيئين، عقداً، وكان عقدين حقيقة ومسمى شرط أحدهما في الآخر، وهذا صحيح.

فأما في مسألة هذه فالمعقود عليه شيء واحد حقيقة ومسمى، أما حقيقة فلا إشكال، لأن المعقود عليه هو الزراعة والمعاملة منافع العاص، ومن حيث المسمى، لأن عمل الزراعة هو عمل المعاملة لا أحد من حيث المسمى، ولا يتصور في شيء واحد في وقت

الفصل التاسع

في الخلاف في المزرعة

١٨٤٣ = وقد رجع ابن جرير إلى حق الرضا على أن يردها حطه وليس له أن
يرجع غير الحطه، وإن كان ذلك ادى إلى الأرض وأمر صدر من خطه بخلاف ما إذا
أشعرها فترامم بمرعه حطه، فروغ فيها ما هو أقل صدوراً بالارضي من الحطه حيث
يجوز ويستحق الآخر

١٩٤٤ وابتدأ في زراعة الأحرار بزيادة غير محسنة، وفي الإجازة لا تستمر، لأن معنى الإجازة لأحرارهم، وهو كذلك سواء في حقل أو في بركة، وكذلك لو عمل في حقله الأحرار بزيادة غير محسنة، أو في بركة حقله، أو في بركة قازوقها حقله باليد، فهذا كله شرط حتى لو زرعها غير نفسه بنفسه مخالفاً لأن قوله بزرعها حصه لغيره حقله، فإن زرعها حقله لا يستقيم لأنهم به، فيجب في بركة حقله، فهو شرط

ولو قال : د عهد حقة - سولو - هل تكوف شرط أو بك د مسورة؟ سم يدكر هذه تسألة جو، لم اوعى ، دكم من الحصة إذا دمج إلى حل الب درهم سفارته .
وقال : حد هذه لأكف سفارته بالصفت : اعلم به عى الكوفة ، عهد ، مسورة حلى لو
عمل سوار غير الزكوة لا يصير سواراً .

فمن سببها يفسد و لا يجب ان يكون الخوف في امر اربعة كذا ، لا خوفه ،
و لا زرعها عطفه ، بسبب الابد ، فلا يصير متعلقاً بما فيه ، بل يصير شرطاً له في
انقضاؤه ، و لكن السمع الامام محيل فهو كرمح من ان يفسد جميعه انه يفسد
هذا القدر شرط في اذاعته ، لا ان يفسد شرطاً في اذاعته ، شأنه في السر ، فحقوق
الذراع هي أساساً واستحساناً ، و هو منتهى مسورة لا يكون بينه و بين الابد ، فلا يجوز

نقطة هـ: هناك محلات مخصصة في أماكن مراكز العمل ليس من المفيد إحصائية قبل
وإحصائية ذات ضرورة، في المراجعة قبله. وعمل بالكونفرم، به في مستخدم الإنترنت، به
مختلفة على شكله - به، به، به

الفصل الحادي عشر

فيما دعات رب الأرض أو انقضت مدة ولزوم يثل
 و، يفصل بذلك من موت المزارع، أو موته في بعض مدة
 وبدل في هذا الفصل بعض مسائل السفة على المزارع

١٨٤٤٦ إن دفع رجل من رجل آخر مزرعة من مزرعة المزارع، ودار
 رب الأرض بعد ما تب المزارع في أن يستحصد، فالفاسد مفسد مزرعة، ونورقة
 رب الأرض من يات به المزارع، وفي الآلة - ج - إن : من هذا إلى أن يستحصد
 المزارع، ومعنى قوله : يثل العلم عند المزرعة، ولا تنبج حذر، مبداء حتى لا يجب
 الآخر على المزارع، وليطلب علم المزارعة نظراً للمزارع، لأنه لو لم يثب مزرعة رب
 الأرض "بالمزور المزارع، يستعبر به المزارع بطلان حقه في المزارع، وهو غير معترف
 هذه المزارعة؛ لأنه لو لم يثب المزارع، ولو لم يثب بعض مدة مزرعة يتأخر حتى
 المزرعة ولا يثل : لأن المزارع بمدة معلومة تنتهي إليه، ولا تاجر أعز من الإبطال

هذا إذا قال المزارع أن لا ألتزم المزارع، وأما إذا قال أن ألتزم المزارع، فإنه لا يبقى
 عند المزارعة، ولا يثب حذر، مبداء؛ لأننا نجيأ بعد المزارعة في الفصل الأول صيانة
 في المزارع في المزارع

فلما إذا قال : أن ألتزم المزارع، فبعد من يثب المزارع، وروى من عند غيره من
 أن المزارع المزارع، وروى من الأرض حلوامه بلان، أن سادو فتمسوا المزارع،
 ويكون المزارع بينهم، وإن سادو أنتمسوا على المزارع من غير مخصص من يجوزوا على
 المزارع جميع هذه مدة، وإذ شاذوا حرموا حصة المزارع من المزارع، ويكون
 المزارع لهم

هذا إذ مات رب الأرض بعد إزدياده، فأنما ما قبل الزيادة ولكن بعد ما
عطف الزرع من الأرض : كرت الأرض - وحقر الامبار - وسوى مسلة - بنفست
الزراعة - ولا يبقى صبه خفه في الأصل - وهذا لأن سوي بعد إزدياده خسته من
الزرع في الأعمال - وقد رتب يد المروحة من العجز - وهو الأرض صبه على الخرج في
مجرد الكفة والعسل - ربه لا يجوز

أما من المصن الأول وهو ما كانت الترميز لمصنفه المزمع، فقد أوردنا في
الورقة على العين، وهو الآن من ممتلكات لجنة الترميز في عين الترميز، ولنا علم

ومضى هذه الصلوة لا حياء وروث رب الأرض ثم رفع شأنه لأن ليس للعراف
عجز مثل ما في الآ من ياله مجرد عجز. وأنه لا تقوم من غير عهد ولا سبب عقد،
ولم يوجد من عهد عقد أن من العهد على الأرض إذ كان يدور من جهة المائل

١٨٤٧ و.ب. فاما رب الأرض بعد وقوعه في النبات من سطح التربة،
ففيه اختلاف بين ر.ب. في الأرض من فوق هذه الصورة، (الكل الموضح في شكله،
آخر التربة والرياح في بحر سنة، فالتفت إلى التربة من سطحه، فلو كانت
الأرض لا يسع الرياح والرياح، لا يمكن رب الأرض من التبع، وشت بينهما بإحاطة
في حرم الرياح حكماً، أي لا يسع الرياح من فوق إلى الرب، حتى يهرم
التراب نصف آخر من الأرض لرب الأرض، فلو كانت رب الأرض في وسط
الكرة، وقال الرب لا أفي الرياح لشمس أحاطة مستدأ، بل يسع بعد المراجعة حتى لا
يهرم التربة لرب الأرض شيئاً

في القصر بجمعة وهو في رتبة الكبرياء من مراتب القضاة من الأشراف
 شغل، فحاجب من بعده مررعه، لأنني أتلف الإحارة،

وقد عيب امرأته على حاتم، فعذر واحتج الآخر لأنه يكون حطاً من الآخر
بإثراء صحته لأن من في بيته وحلة، وهي بعض الخراج، وأجر من دأبهم وذاقبهم
في إحتياجهم من يدع عن أحد لا يجوز، وإحتياج من ليس بأحد مدعوه حذو لا يجوز
والشبهة قول العين الأولى، وأما إذا انتقضت هذه المزارعة صحاحب إلى إثبات الإحارة
فمن أوجها لآخر على أن امرأته قد خضعت هذه المزارعة لا يكون حطاً من الآخر بإثراء

مصلحة الأرض في مدة واحدة، بل يكون يجرى بالأحرى في مدتين مختلفتين، وقد ستر، فإنما طوى بمصداق المزارعة موت رب الأرض من مد بوجه بهذا

ثم قال: والعن عنهما نصف حتى يستحصد المزارع؛ لأن المزارع يقضي المدة التي فيها يملكها، وجميع العن على المزارع إذا يجب به بعد المزارعة، وقد انتهت المزارعة نهاية كان العن عليهما على قدر ملكيتهما في المزارع كما يورى بأنفسهما، وهذا بخلاف ما لو مات رب الأرض في وسط السنة، والمزارع يملكون جميع العمل على المزارع حتى لا يفلح المزارع، وذلك لأن حظه في المزارعة هو ثلث المزارع على المزارع، وجميع العمل حال قيام المزارعة على المزارع، وإن يعمد مزارع غير مثل نصف الأجر، لأنما إذا لا لإجرائه من الأرض، والأرض هي المزارع، ولما حول يزرعه نصف الأرض، وقال عليه آخر مثل علف الأرض

وهذا إذا لم يرد المزارع النفع، فإن أراد تقليم كان أرب لأرض خياره ثلاثة على نحو ما بينا في الفصل لأن في حق ورثة رب الأرض، والميراث بينهما، فإصاب رب الأرض في سنة مدة والميراث بين، وبما إذا انتهت المدة والميراث بين، فقال في فصل الميراث إذا لم يرث رب الأرض بأمر القاضي على الأرض، رجعت على الميراث بجميع النفع، مقدراً بالقيمة، وفي فصل انتهاء الميراث إذا انفرد رب الأرض على الميراث بأمر القاضي، رجع على الميراث بنصف القيمة مقدراً بالقيمة

والميراث بينهما أن يرث الميراث بينهما بعد الميراث على ما أمر، وإذا يجب المزارعة كان جميع النفع على الميراث إلى أن يستحصد المزارع، وقد أمضى ثورثة بأمر القاضي، كان لهم الرجوع بجميع النفع، ولكن مقدراً بالقيمة حتى لا يرجعوا بالزيادة على حصصهم من الميراث، لأن الرجوع بالزيادة على الحصص جباراً عليهم على النفع، وليس لنا ولاية لإجبار بعد موت رب الأرض، وما ظنر لخصه فلا جبار على عامر.

وأما إذا انتهت المدة والميراث بينهما، بعد انتهاء المزارعة النفع بينهما نصفان، رجع نصف القيمة، ولكن مقدراً بالقيمة حتى لا يرجعوا بالزيادة على حصصهم وطريق بين فصل الميراث وبين فصل انتهاء المدة من وجه آخر، فقال إذا مات رب

أقرم - وألقي منه على شاطئ البحر وجمع على الررم في نهر الفم ما سمع به
من بحر بالحدود الحالية في بعض المقامات، وتوجد ما ذكره ابن الرزوق في جزيرة
على البحر من على النهر، وفي القفاص ولاية الإقليم في اسمه فيما تقدم
من المثال

• **لما هي مسائلنا عندنا** : بعضنا في ولاية الإقليم على نفسه ، فإن لم نزل لو كان
 جاسراً كان مجيباً على نفسه ، فكانت الحرب الأخرى حرس نفسه من بعد ما استحصت
 حتى يوفي في نفسه ؛ لأن هذا الذي وجد الحرب لأرض بسبب أرض ، فيكون الحرب
 مشحونة به كمن ساءلها رزقاً وعملها الأخرى ، ولما ساءلها لا به في نفس المالك
 للملك آخر حق حبس نفسه ، لأن هذا الذي ساءلها على الآخر بسبب هذا المهر .
 فكان محسناً به

١٠ ان احكام في عدد، العفة، ماقول قول المزارع مع يمه من عليه "١" لانه يتكر

المادة 34

١٨٤٥- ورد ملك العراق والفرع بك - طالب برونه اربع حقن عملها على
حقن على محمد البرق عدت لهده لانه حقن اربع و لهده محترم واحب
البرق، اذ قال برونه الفرع حين قطع الفرع ولا يحمل سم بجره على الفصل لانه
لا وجه اني ان يجره على فعل بحكم القعد لان بعدد جري برونه الاربع
ودونه الفرع ، الا انه لم يجره بحكم لا نه لانه لم يجره في سحره
محمد ، الا اني ان يجره بالضم - ملك ، لانه برونه على سبيل العسر وطريقه

١٤٥١ : إذا ما بسطت المربعة والربع من زواياهما، وتبين
 الخاضع من الزاوية، وكما أنه مخرج، فيكون الزاوية من الأرض، مخرج
 المربع الأم إلى النقص، الإحدى، فالله على لا بد من ذلك، يتم فيه على
 وسواء كان في ذلك، وإذا تم على ذلك، فيكون الإحدى وليس سماح
 هذه اليد للعب، على ذلك، فيكون الأرض، وحده، واحد، وحده.

الأرض، والمزاوعة كله لي وقد نصبت^١ حتى لا يكون له الرجوع بالمعنة على رب الأرض ما لم يعد البيعة أن المزاوعة كان مشورتاً بينهما، وإنما سمع هذه البيعة لإيجاب الحفاظ على القاضى، وهذا لأن المدعى بانهى يورده بإيجاب الحفاظ على القاضى، لأن حفظ مال الغائب واجب على القاضى، فكان للقاضى أن يلتزم^٢ ذلك بمجرد دعوى المدعى بدون البيعة، فقبل إقامة البيعة إن شاء أمره بالإتفاق حقيقاً، بأن يقول له: أنفق إن كان الأمر كما وصفت، وبعد إقامة البيعة بأمره بالإتفاق مطلقاً حقيقاً، لم يقول له: أنفق، وإن خالف القاضى الهلاك على المزاوعة قبل إقامة البيعة، فإن أمره بالإتفاق مطلقاً على نحو ما بينا، وتقرير قول القاضى له: أنفق، إن كان الأمر كما وصفت إن كان المزاوعة مشورتاً بينهما وبين فلان، فقد أمرتك بالإتفاق على أن لك الرجوع بالنفقة، وإن لم يكن مشتركاً، وقد نصبتاً مزاوعة، فلا رجوع لك، وإن لم تكن بالإتفاق

١٨٤٥٢ - وإنما نصبت مدة المزاوعة والمزاوعة بقى، فأراد رب الأرض أن يخلع المزاوعة، وأبى المزاوعة، فإنه لا يثبت للمزاوعة من الخيلوات ما يثبت لرب الأرض حتى ينزاع المزاوعة لو قال أنا أعطى فدية حصه رب الأرض من المزاوعة ليس له ذلك من غير رضا رب الأرض، ولو أراد المزاوعة النقص، غلبت الأرض ذلك من غير رضا المزاوعة.

والقصر أن صاحب الأرض صاحب أصل، والمزاوعة صاحب نفع، ولصاحب الأصل أن يضمن النفع من غير رضا صاحب النفع، وليس لصاحب النفع أن يملك الأصل من غير رضا صاحب الأصل

(١) وفي الأصل: وقد نصبت مرة.

(٢) وفي مذهب "أن لا يلتزم".

الفصل الثاني عشر

في زراعة أحد الشريكين في الأرض المشتركة وفي زراعة تمامها

١٨٢٤٣- في سوازي^١ من محمد رحمه الله في رجلين بينهما أرض، فقال أحدهما، هل شريكك أن يزرع نصف الأرض، ولو أراد من العام السن أن يزرع، يزرع النصف الذي كان يزرع، وفي موضع آخر إن علم أن الزرع ينفع لأرض ولا ينقصها، فله أن يزرع كلها، وإذا حصر المعتد، فله أن يمنع كل الأرض مثل تلك المدة لأن أرض المعتد في مثل هذه बात دلالة، وإن علم أن الزرع ينقصها والترك ينقصها، ويريد ما هو ليس لمحصص أن يزرع شيئاً منه أصلاً، لأن الرضى غير ثابت منها

وروي ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس للمطهر أن يزرع بقدر حصته

١٨٢٥٤- وفيه أيضاً إذا زرع أحد الشريكين الأرض لشركه غير إذن صاحبه، ولم يتركه عند، فشريكه أن يقاسم الأرض، فما وقع من نصف الزرع آخره، وما وقع في حصة "الأحرار" أحده بقية، وحصة ما دخل الأرض من القصاص بذلك، وإن كان الزرع قد أدرك، أو قرب من الإدراك عزم الزارع لشريكه بمصان نصف الأرض، وإن كان دخل فيه القصاص؛ لأنه في نصيب الشريك تمامها، وحكم القصاص بناءً وفي نصيب المتطفي أرضه ويرى وجوب زرعها أحدهما بغير إذن شريكه، وإن غلب أن يعطيه الذي لم يزرع نصف البذر، ويكون الزرع بينهما خصب، فإن كان ذلك بعد ما مات الزرع جلاء، وإن كان بين نبات الزرع لا يجوز. وإن كان الزرع قد سب، فأراد الذي لم يزرع أن يزرع، يزرع بقسم الأرض بينهما، فما أصاب الذي لم يزرع من الأرض قطع ما فيه من الزرع، ويقسمه الزرع ما دخل أرضه من نصيبان الدعوى من بعض الكتب رجلي زرع أرض غير مصر إياه، ثم إن الزارع قال لرب الأرض ادفع إلي يدي وأكون أكلاً لك، فدفع، فلما هو إن كان الزارع قال "هذه في وقت كانت الحنطة المندوبة

ذلك الثالث - فحينئذ لهذا ثلث الخطة. والمصاحب لأرضين منب واما صاحب
 التربة فله خمسة أمد من السقي، ولرب الأرض من مدي، لأد ثلثي دبر وربع عصا
 ما يخرج منها يكون ١٠ وربع المصاحب، فكون على المصاحب، فقصصه يكون له،
 فبصر له خمسة أمد من السقي، ولرب الأرض كمد من رعيه عصا ثلثي الأرض،
 قبل هي بقصد الأرض بسبب الزرع، إنه يظن لو هذا، لأ من بكم بشرى قبل
 استعجال القاصب إياه مزارعه، وبكم تشتري بعد ذلك مساوات ما بينهما بمصاحب
 الأرض

ومثل يظن بكم تساجم هذه الأرض قين السهمان القاصب إياه مزارعه،
 وبكم تشتري بعد ذلك، لتأري ما بينهما بمصاحب لأرض وهداهو الصحيح

١٨٥٥-١٨٦ - وإذا استعجب لأرض مزارعه المصاحب، ثم قال القاصب، يظن إن قال
 بصل رب الأرض لا يرى أصلا، وإن كان يكون فمعه، فقد حلف المصاحب به، منه من
 قال إن قال من الأرض على رب الأرض، وإن كان بعد الزرع على رب الأرض لا
 يرى، منهم من قال يرى أي الوجهي جمعا، به يقص، وكان كما يجمع إن قال حنه القاصب
 قبل القيص أو بعد، سقطت به حصوه المشتري في المزارع

وكذلك إذا صالح مسري المملوكة بعد القيص من سائر وهداهو يحدى
 عبيده، ثم قال السباغ، به ما نص على السباغ إلا إذا أراد مصادقه مسري، فحينئذ لا
 مرد

٨٩٥٩ - وإذا دفع الرهن لزمه مزارعة وشروء البذر على المزارع، فزوجه
 المزارع، فمعه مستحق، وسحقها خلفا لمسحق بدور الزرع، وله أنه يأمره بفتح
 المزارع وإن كان المزارع خلفا، ولا يبرك الأرض في بد المزارع بإجارا إلى أن يستعبد،
 لأنه من أنه كان غرضه الأرض مسبقا في الزرع، ويكون المزارع على يدافع والمزارع
 صغير، لأد المزارع مشترك بينهما، فكون مؤنة القاصب عبيده، ثم المزارع يظهر إن ماء
 وعلى حقه المزارع، ولا يرجع على القاصب شيء، وإن شاء رد المزارع عليه، وحسنه
 حقه حصته من أرضه، لا من أرض غيره، يرد ماله، فحينئذ حقه حصته من أرضه
 أرضه فبده حصته من أرضه، وهذا لأن المزارع بعد مزارعه ضمن المزارع

سلاحة الزرع بأن في أرضه إلى أن يستحصل الزرع، فإذا لم يسلم حسن معروداً من جهته، ويرجع عليه ثم حرره، وجعله نائباً في أرض الدافع أكثر من ستة مثقوعاً، أو نائباً في أرض الغير، ويرجع بدلت

ألا ترى أن من استأجر أرضاً من أهلهم ورزقها، ثم استحقها مطلقاً، وأخذ الأرض، وأمر لمستأجر بمبيع الزرع، جمع على الآخر بقبضه الزرع نائباً في أرضه لا أرض الغير، وحرره ما ملك، من صنفه للصلاة، فكذا ههنا، لأن الزرع مستأجر للأرض إذا كان البذر من جهته، وهذا بخلاف من حصب أرضاً، ثم رزقها فحقه إفساد، وقبض الزرع، فإنه يصح بيعه نائباً في أرض الغير، مع قيمة زرع ليس له حتى القمار، لأنه أنقلب دوراً مبيعاً، بصفته، لا ههنا بخلافه

١٤٤٦ - ثم إن أوجب الزرع تقصداً في الأرض فدلستين أن يقتصر المأزوع ملا حلاله، وليس له أن يقسم الدافع عند أبي حنيفة رحمه الله، لأن غاصب القفر عنه لا يصح إلا بالإتلاف، ولم يوجد من التمتع بالإتلاف، وهذا إذا كان سوا من ميل المأزوع، وأما إذا كان من قبل الدافع، وتحدد فليسحق لأرضه، فأمره بما لا يقطع وقبضه، فإن زرع ما يظن به إفساداً، حتى يصف المأزوع ولا يفسد، لا أجره قد تصير بالقطع، وإرادته والمقتنع على الدافع، ورجع عليه بأجر من عمله على قول الفقهاء أبو بكر البجلي، وبقيته حصته من الزرع على قول أبي حنيفة رضي الله عنه

وروجه قول الغيبة أبي بكر، إن جاز ما بث الزرع صار الآخر مبيعاً، وهو مصف المختار، ولهذا لو راد الدافع أن يعطى لأجره من محل حر ليس له ذلك، فيعثر على لو كان مبيع في الأبد، ولو استحره الدافع لسرعة باجر مبيع، واستحق الآخر ورجع الأجر على المستأجر بأجر من عمله، فههنا كذلك، روجه ما ذهب إليه الغيبة أبو حنيفة رحمه الله، أن لأجره ثم نكر عند وقت العقد لا حقيقة ولا غشاً، إنما معنى من بعد، فإذا وقع بالعيب وجب الرجوع بقيمة الأجر، لا بقيمة الدافع، لو كان الأجر مكيلاً أو موزوناً في الذمة، فلهه، ثم وحدته بما فرقه.

ولو كن المستحق جازاً المأزوعة لم يذكر محمد رحمه الله هذا الله جل على

تخصه من حرجه ، ذلك هو المستحق من حصته المروعة من غير ما عليه من حرج
الأرض ، أو لا أخر ، أو كذا ، صاحبها مثل حال المروعة في روجه الأول ، وهو كذا
يد كان حصصاً قاسي ، فإد ، د بعد انحصارها بعد حصصها ، ولا راحة من صاحبها
فهو مستحق حرجه ، وسلم بلا حرج نصيبه من كماله ، ومن عني و بعد صحت أن يصدق بما
أصله من المروعة ، لا ر حرج بعد حرج من ثور ، قبل من حرج رب الأرض المروعة ، إلا
مري ، أو ر حرجاً ، أو دفع من ر حرج من لا مفر منه بالكتاب ، ولما ، منسوب ، فعمله ، ثم
أخذ ، المعصوب منه مال ، فإن العاصب مستحق حصته من ربح ، ولا يصدق المصوب
سوى من حصته ، لأب ك حرج ، بلكت ، فإنما أحد المروعة

وإذا أجزأت الأرض من ر حرجها أو سرك ، ثم بعد ثم نسب ، حتى تواتر أحد
نوصيه ، ففصل د ارج أن دفع المروعة ، ولا حرجه في من المروعة ، لأن الدور لم يصب ،
فكان للعاصب أن انصرف ، من المروعة ، لأن الدور قد صدر حرجه من الأرض ، قبل
أن يصيب غلبت أخر من الأرض إلى أن يستحصل المروعة ، فإذا وصي بذلك وجب
على المروعة أن ينسحب من المروعة ، كما انصرف عليه بالعاصب ، وذلك لأجر كذا على
العاصب ، لا ر حرج من المروعة ، لا في حصته سوى ، من مال العاصب لا عطف
الأخر ، وإما أحد الدور يعني من ر حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ،
فليطلى المروعة ، ثم ليد حرجه ، ثم ر حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ،
فليطلى من المروعة ، من الأرض ، من أن يستحصل المروعة ، فإن من يملك حرجه من المروعة ، ولم
يكن كرت الدور على حرجه ، موه سبيل ، ويخول المروعة موهناً ، فبما حرجه من أجر
الأرض ، ويكون المروعة يصب على ما اشتراه ، لا بعد قال سوى ، ر حرج ، أو حرج ،
العلم ، لأد ، الأرض ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ،
عنه ، فلا يصدق و حد سبيل ، من زيادة المروعة ، ذلك

١٨٦٣ وإذا قصد حرج ، ور عه في من ر حرجه ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ، أو حرج ،
ليش أن حرجه ، لأن من يملك الحجة فحقه في الأرض ، فبما حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ،
على وجه الأرض ، ر حرج ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ، أو حرجه ،

الفصل الثالث عشر

في بيع الأرض المدفوعة عرافة

١٨٤٧٠ - إذا دفع الرجل أرضه مودعة من ليرد بها مزارع بغيره وألانه، فلما ورد بها المزارع بأمره رب الأرض، فهذا على وجهين الأول أن يكون المزارع، مثلاً، وهو هذا الوجه السليم موقوف على حازنه المزارع سواء باع لأرض مع المزارع أو باع لأرض بدون المزارع، أما إذا باع الأرض مع المزارع فلا يكون بعض المزارع سبباً للمزارع، وقد باعه رب الأرض بغير ذلك المزارع، فيوقف على إحاطته، وكذلك يوقف البيع في الأرض، وفي مصيب رب الأرض من المزارع على إحصائه المزارع وإذا كان ذلك حاله حال رب الأرض، لأنه تعلق به حق المزارع، لأن المزارع استحق سببه نفسه في الأرض في وقت الخصم ولم يجد بيع في الأرض، وفي مصيب رب الأرض من المزارع كان المشتري قلع المزارع، فيطلب حق المزارع في سببه المزارع، ويصرف المالك في ما كان إذا باع في حق المزارع يتوقف على، جازاً ذلك المزارع كبيع المزارع، وكبيع المزارع.

وأما إذا باع لأرض، حده، فلأنه لو باع البيع في الأرض، حده بطل حق المزارع في سببه المزارع على ما ذكره.

فإن أجاز المزارع البيع في الأرض والمزارع حبيب بعد البيع، وانقسم الثمن على ماله الأرض، وعلى قيمة مزارع يوم البيع، فما نصيب الأرض، وهو لرب الأرض، وما نصيب المزارع فهو بين رب الأرض وبين المزارع بعد.

هذا إذا أجاز المزارع البيع، وإن لم يجز البيع فالمشتري بالخيار، إن شاء يرضى حتى يرد المزارع، وإن شاء منع البيع، لأن المانع عجز عن تسليم مزارع حق المزارع، فيستحق ما كان عجز عن تسليمه لإبائه المزارع، وهناك المشتري يتعبر، فهنا كذلك ذكر السائل في الكتاب مطلقاً.

وعلى غير ما سبب رحمه الله أن المشتري إن كان عجز بالمرافعة وقت المشتري، فلا

تخلو له، وإن لم يعمم، منه خيار لأن نطق حق البيع بمن سبب، لأنه بيع
المشترى عن الاستداع به، ولعل ما يوجب حوث منعه، وإنه مع العلم بالبيع لا
يوجب الخيار، هذا إن باع لأرض والزروع جملة، وإن باع الأرض وحده بدون الزروع،
فأجبر الزارع البيع، ومشى بالخيار على نحو ما بينا

وإن كان باع لأرض وحده من الزروع، وأحار المزارع البيع أحد المشرى الأرض
وحده وبالأرض بجميع السور، وإن لم يعمم المزارع البيع، فاشترى بالخيار، فإن
لزم الزارع أن يبيع البيع في هذه الصورة، فالصحيح أنه ليس به ريث

الوجه الثاني: إذا باع لأرض مع ما استحدث زرع، فإن باع الأرض بدون
زرع، أو باع لأرض حصص من الزرع جزاء البيع من غير شرط، لأن الشرط في حق
المزارع في الفصل الأول، حتى لا يطل حقه في بيع الزرع إلى وقت الاستحصاء، وهذا
المسألة لا يثبت، وإن باع الأرض مع جميع الزرع بعد البيع في الأرض، وحده وب
الأرض من الزرع، وسوق في مبيع المزارع، فإن أحار البيع بعد البيع في مبيع
المزارع أيضاً، وقد يزارع من ثمن حصص نصيبه من الزرع، والداني من الثمن لم يه
الأرض، وإن لم يعمم البيع بعد المشرى إذا كان مزارعة، أو مزارعة، أو مزارعة، أو مزارعة
مستحقة عليه، أو كان صاحب الأرض باع الأرض والزرع معاً، فلم يجر المزارع
شع، فخير المشرى، فلم يبيع، شع حتى استحصه الزرع، بعد البيع في الأرض،
وحصة وبالأرض من زرع، ولم يشرى الخضر إلا ما، أخذ الأرض وحصة وب
الأرض من الزرع بحصصهما من المشرى، وإن شاء لم يشرى الصنفه عليه، وإن كان باع
الأرض مع حصص من الزرع فلم يجر المزارع البيع، ولم يمسجه مشرى حتى استحصه
زرع هذا البيع، وكان للمشرى ما أحصاهما بجميع الثمن ولا حرام

وكذلك إذا باع لأرض دون الزرع، فلم يجر المزارع البيع، أو لم يبيع المشرى
حتى استحصه الزرع، بعد البيع في الأرض، ولا خيار للمشرى

١٨٤٧١ فنأدى بمعنى: إذا دفع أرضه مزارعة، ثم يبعها قبل أن يزرع
المزارع. ١٨٤٧٢ على وجهين: الأول: أنه يكون المزارع من قبل الأرض، وهي هنا
الوجه للمشرى أن يبيع المزارع عن المزارعة، لأن المشرى مأجر المزارع، ولا يملك

عبر عن ذلك بجملة بعد وبت إلتقاء اللفظ في الأوصاف ليس برب الأرض، بينما لا يفتقر
وعبر عن ذلك بجملة بعد وكدت إذ كان القوم من قبل رب الأرض، رافى سحر في الأرض،
فليس له بجملة بعد وبت عن

[illegible]

١٨٤٧٤ وقد باع الرجز رُحمتاً فباعوا زرع لم يسد ، من كان السد - عمن في الأرض ، حور للمسد ، وإلا فهو لثائع ، فإن سقاء للسرى حبس به ، ومن يكن عمن عند البيع ، حور لبائع يفتن ، ويسنرى مطروح فيما فعل ، وهذا لأن الحطة التي سادت في الأرض ، لا يحور بيعها عمن لا تفرد ، فصار يخرجه جرد من الأرض ، فيدخل في البيع بخلاف ما إذا لم يفسد ، وكذلك لم يبت ومن يقوم بعد ، والمشيوار فمعه نبي هليلج رحمة الله له لثائع على كل حال إلا به بيع مع الأرض ، إن جاور إلا الله - والله أعلم -

(1) ادريس الاخير : لا فقه في نفسه ، من بعد ادريس بن ابي اليسر .

(٢) وحی صامتة

ج ١٤ كتاب الزراعة - ١٩٥٧ - فصل ١٤ بعد من فتح القروية والزراعة

١٩٤٧ - من العدد من قبل وبتحصيل - دوت لأرض ان يفتحه غير خارج -
لا يوافق له إلا من ليس له الحق ولا حق - وعنه ذلك لا - مع من العدد - او
لرؤساء على رؤوس الريات - لأشياء في معنى الآ - ودون رة - لا
بدهنح الإحارة من عصف - أو لرؤساء - وعلى رواية كتاب المرحه - لأخبرت - أو جمع
الصغير لا يحتاج منه من العف - ولا إلى ثوب -

من عدد - حد - من أن - أو لرؤساء الريات - أو لرؤساء
الأرض - أو لرؤساء الريات - أو لرؤساء الريات - أو لرؤساء
بجسمه من ذلك - ولكن سيج - أو لرؤساء - أو لرؤساء
البحر - ويتنفس العف - أو لرؤساء

لأنه لا يوافق له إلا من ليس له الحق ولا حق - وعنه ذلك لا - مع من العدد - او
لرؤساء على رؤوس الريات - لأشياء في معنى الآ - ودون رة - لا
بدهنح الإحارة من عصف - أو لرؤساء - أو لرؤساء
الأرض - أو لرؤساء الريات - أو لرؤساء الريات - أو لرؤساء
بجسمه من ذلك - ولكن سيج - أو لرؤساء - أو لرؤساء
البحر - ويتنفس العف - أو لرؤساء

(١) من الأرض من سيج

(٢) من الأرض من سيج

(٣) من الأرض من سيج

فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول

وإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول

وإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول

وإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول
فإن قيل قد مر في باب مائة من الفرق بين المذاهب الأربعة في الأصول

فهرس المحتويات

٣	الفصل التاسع عشر في الصلح عن حقوق الشر ليس بمان
	الفصل العشرون في الشهادة على الصلح وهي الصلح عن الشهادة
٨	وهي الاختلاف في نوع في الصلح، يدخل فيه بعض مسيل لأن
١٤	الفصل الحادي عشر في الشروط في الصلح في التمس
٢٦	الفصل الثاني والعشرون في الصلح عن العدا
٣١	منه آخر
٣٦	منه آخر
٣٤	منه آخر
٣٨	منه آخر
٤٠	الفصل الثالث والعشرون في صلح المكسب والهدية
٤١	الفصل الرابع والعشرون في صلح الحق القدر
٤٦	الفصل الخامس والعشرون في صلح في الزمن والبيع بالدره والفسد
٥٢	الفصل السادس والعشرون في الصلح في الصلح
٦٣	كتاب من
٦٤	الفصل الأول في بيان من الله
٦٧	الفصل الثاني في مسائل العدا

- ٢١ الفصل الثالث في ذلك من موزن بقسمين وبغير صمدان
- ٨٠ الفصل الرابع في نفع الزهر وما شاكلها
- ٨٣ الفصل الخامس في حبب بمر من من الحوي في الزهر
- ٨٥ الفصل السادس في الزيادة في المرمر ومن الزهر
- ٩٧ الفصل السابع في سبب مر من عند نفس الماء
- ٨٩ الفصل الثامن في صرف المر من في المرمر في المرحوب بصرف
- ٩٢ كما يصل بيد العسل
- ٩٤ الفصل التاسع في اختلاف المر من في المرمر في السهارة
- ٩٦ الفصل العاشر في في المرمر - نفعه والذهب بالذهب
- ١٠٤ الفصل الحادي عشر في التعاوي في قرحي والخصومات فيه كما يصل بذلك
- ١١٣ الفصل الثاني عشر في الخرافات
- ١١٧ كتاب المضاربة
- ١١٩ الفصل الأول في شرائط وحكمها
- ١٣٥ الفصل الثاني في يكون مضارب بغير نقطها
- الفصل الثالث في بيان ما يجوز في مضاربه من غير حساب الربح فيها
- ١٤٠ ولا يجوز
- ١٤٣ الفصل الرابع في بيان ما لا يكون مضاربه مع نقطها
- ١٤٥ الفصل الخامس في المضاربة بوطء في التخرج لأحد طرفين عن الآخر
- ١٤٨ الفصل السادس في شرائط ربح الخرافات
- ١٥٠ الفصل السابع في الربح بدفع مائة مائة مضاربة وبعبارة
- ١٥٢ وعما يتصل به من الخصم
- ١٥٦ الفصل الثامن في بيان ما يجوز في المضاربة على وقت الخرافات ولا يلزم
- ١٦٨ الفصل التاسع في بيان شرط من نصيب من المصروف
- ١٧٦ الفصل العاشر في نصيب ما يبيع المال في غير مضاربة
- الفصل الحادي عشر في نصيب ما يشتريه يكون على ما أمر به بغير
- ١٨٤ أم لا يجوز ؟

- ٢٨٨ الفصل الثاني عشر في نسب رب المال المضارب عن العمل وفي الغزاة ٢٨٨
- ٢٨٩ الفصل الثالث عشر في المضارب يمنع عن البيع وعن التفاضل حتى يحدد ماله ٢٨٩
- ٢٩٠ الفصل الرابع عشر في دفع المضارب مال المضاربة بعد عده إلى رب المال وفي بيع أحدهما مال المضاربة من الآخر ٢٩٠
- ٢٩١ الفصل الخامس عشر في دفع المضارب ٢٩١
- ٢٩٢ فرع عن المذكورين معنى مسألة العمل ٢٩٢
- ٢٩٣ الفصل السادس عشر في بيع المضارب على المضاربة في محله ٢٩٣
- ٢٩٤ الفصل السابع عشر في المضارب يستبد أنه يشترى نفسه ٢٩٤
- ٢٩٥ وكان ذلك بعد اشتراءه أو وقت اشتراءه ٢٩٥
- ٢٩٦ الفصل الثامن عشر في دفع المثل من مضاربة على المثل ٢٩٦
- ٢٩٧ الفصل التاسع عشر في حق هذه المضاربة وهي كسبه وفي دفع العيب ٢٩٧
- ٢٩٨ حذرية المضاربة ٢٩٨
- ٢٩٩ الفصل العشرون في خلافه ما انضارية قبل اشتراءه فوبعده ٢٩٩
- ٣٠٠ الفصل الحادي والعشرون في جرد المضارب مال المضاربة ٣٠٠
- ٣٠١ الفصل الثاني والعشرون في نسبة الربح ٣٠١
- ٣٠٢ الفصل الثالث والعشرون في مودة المضارب ٣٠٢
- ٣٠٣ الفصل الرابع والعشرون في تصرف المضارب مع من لا تغل فيه ٣٠٣
- ٣٠٤ الفصل الخامس والعشرون في العيب وخلاف الرؤية ٣٠٤
- ٣٠٥ الفصل السادس والعشرون في دفع مال المضارب مضاربة وفي أخذ ماله المضاربة للمضارب ٣٠٥
- ٣٠٦ الفصل السابع والعشرون في الاختلاف في الواقع بين القسامين والمال ٣٠٦
- ٣٠٧ فرع منه فيما إذا اختلف في العدم والخصوص في المضاربة ٣٠٧
- ٣٠٨ الفصل الثامن والعشرون في اختلافهما في مقدار الربح الشرط للمضارب ومن اختلافهما في جهة نفس المال ٣٠٨
- ٣٠٩ فرع في اختلافهما في وصول المال إلى رب المال قبل انقضاء الربح ٣٠٩
- ٣١٠ الفصل التاسع والعشرون في اختلافهما في وقت رأس المال بعد انقضاء الربح ٣١٠

- النوع السادس في اختلافهما في مقدار رأس المال والربح ٢١٣
- النوع السابع في الثغرات من هذا الفصل ٢١٤
- الفصل الثامن والعشرون في تعيين النقد في المضاربة وشراء المضارب
بقدر آخر يدرى عن المضاربة ٢١٨
- التفصيل التاسع والعشرون في جباية عند اضطرار ٢٢٠
- التفصيل الثلاثون في الثغرات ٢٢٠
- كتاب الزراعة ٢٢٥
- الفصل الأول في بيان وكذا وشروط حوائجها وحكمها وصفها ٢٤٧
- التفصيل الثاني من بيان أنواع المزرعة ٢٥١
- التفصيل الثالث من الشروط في الزراعة ٢٦٧
- نوع آخر من الشروط حمل خبر المزارع مع المزارع ٢٧١
- نوع آخر من الشروط بعض الخارج غير التعاقب ٢٧٣
- نوع آخر من الشروط عندهما المصلحة شيئاً من الخارج حينه ٢٧٨
- نوع آخر من الشروط الأعمال على أحدهما ٢٨٠
- نوع آخر منه ٢٨٧
- نوع آخر ٢٨٨
- نوع آخر ٢٨٩
- نوع آخر ٢٩٠
- يرجع إلى الشروط وابطانها الشروط ٢٩٠
- نوع آخر في المزاولة التي يشترط فيها بعض العمل ٢٩٢
- نوع آخر ٢٩٤
- نوع آخر ٢٩٨
- التفصيل الرابع في بيان ما يجب على كل فرع من الأعمال من شرط شرط
وما يجب من الأعمال على رب الأرض ٣٠٠
- التفصيل الخامس في المعاملة في التحجير والتشجير ٣٠٢
- التفصيل السادس في رب الأرض والتحويل إذا تولى العمل بنفسه ٣١٨

- ٤٢٣ الفصل السابع في دفع المزارع - أو العمل في غير مزرعة أو معاملة
- ٤٢٤ الفصل الثامن في المزارعة بشرط دفعه لصاحبه
- ٤٣١ الفصل التاسع في الخلاف في المزارعة
- ٤٣٢ الفصل العاشر في المزرعة من رب الأرض والسجل أو المزارع أو العمل
- الفصل الحادي عشر بين إقامت رب الأرض أو تقصص المدة والمزارع قبل
- ٤٣٥ ومبطل بذلك من موت المزارع - أو موته من بعض المدة
- ٤٣٥ بعض مطلق المدة من الزوج
- ٤٣٨ ما يعمل بعد الفصل
- الفصل الثاني عشر في زراعة أحد الشريكين في الأرض المشتركة
- ٤٤١ وهي زراعة العاصب
- ٤٤٢ الفصل الثالث عشر في بيع الأرض المدعومة بمزرعة
- ٤٥٦ بعض الزمان عشر في العمل في سح المزارعة ومعاملة

